جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية مؤسسة

مشروع بحث مقدم لاستكمال متطلّبات التكوين في طور الدكتوراه

أثر الشمول المالي على النمو الاحتوائي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 2000 –2023

من إعداد الطالب: أولاد هدار فارس

المشرف: أ.د شرع يوسف

المشرف المساعد: أ.د بوقرة ايمان

لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
01	لسلوس مبارك	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
02	يوسف شرع	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
03	بوقرة ايمان	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
04	مرسلي نزيهة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	ممتحنا
05	بن عيسى بن علية	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	ممتحنا
06	زرقون محمد	أستاذ	جامعة ورقلة	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2024–2025

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من أناروا دروب العلم والمعرفة ولم يبخلوا علي بجهد إلى أعز ما في الوجود أمي الكريمة

وإلى والدي رحمة الله عليه

والى زوجتي وأبنائي

وإلى أختي وأولادها

وإلى وكل أفراد عائلتي من قريب أو بعيد

وإلى كل الزملاء والأصدقاء كل واحد بإسمه.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

أولاد المدار فارس

شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم به الصالحات نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

ونشكره على نعمه ظاهرها وباطنها كما ينبغي لجلال وجهه الكريم وعظيم سلطانه

الذي وفقنا وأعاننا على انجاز هذا العمل،

ولا يسعنا ونحن على عتبات منعطف جديد في حياتنا العلمية والعملية

إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الوفير إلى مشاعل النور ، الذين لم يبخلوا أبدا بالعطاء وقاموا بواجبهم بكل صدق وأمانة .. أعطوا فأغدقوا وقدموا بلا مقابل .. ونخص بالذكر الأستاذ: أ.د شرع يوسف و أ.د بوقرة إيمان

اللذان قبل الإشراف على هذا العمل، وجادا علينا بتوجيهاتهما الرشيدة والسديدة

كذلك أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة وتقييمها.

كما وأرسل ثنائي الجزيل إلى كل من ساعدني في هذا العمل، سواءا بسداد رأي أو تيسير وسيلة

وإن كانت تعتريني الرغبة في ذكر أسمائهم التي انطبعت في عقولنا الواحد تلو الآخر

إلا أن خوفنا من سقوط اسم زهرة من باقة الورود تلك أو خطأي في ترتيب أزهر الباقة يجعلنا نكتفي

بأن أنثر عبيرها على صفحتنا دون ذكر أسماء الأزهر المشكلة لها .

أتمنى أن تفي كلمتي شكرا بما يجول في نفسي تجاهكم، وأقدم إليكم دعوة حب واحترام لمزيد من العطاء دعوة يفوح عطرها فيغطي جميع الأرجاء .

قائمة المحتويات

الفهرس	الصفحة
الاهداء	
الشكر والعرفان	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والنمو الاحتوائي	
تمهيد	8
المبحث الأول: مفاهيم عن الشمول المالي	9
المطلب الأول: الشمول المالي والشمول المالي الرقمي	9
الفرع الأول: الشمول المالي	9
الفرع الثاني: الشمول المالي الرقمي	12
الفرع الثالث: التكنلوجيا المالية.FINTECH	14
المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي	20
الفرع الأول: الوصول للخدمات المالية	20
أولا: تعريف بعد الوصول للخدمات المالي.	21
ثانيا: مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية	21
الفرع الثاني: استخدام الخدمات المالية	22
أولا: تعريف بعد استخدام الخدمات المالية	22
ثانيا: مؤشرات قياس بعد استخدام للخدمات المالية	23
الفرع الثالث: الجودة	24
أولا: تعرف بعد الجودة	24

ثانيا: مؤشرات الجودة	24
المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي	26
الفرع الأول: الشمول المالي والاستقرار المالي	27
الفرع الثاني: العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية	28
الفرع الثالث: الشمول المالي والتنمية المستدامة	29
الفرع الرابع: الشمول المالي والنزاهة المالية	31
الفرع الخامس: الشمول المالي وحماية المستهلك	32
المطلب الرابع: منهجية قياس الاشتمال المالي	33
الفرع الأول: اعتماد طريقة sarma	33
الفرع الثاني: اعتماد طريقة sarma مع المتوسط الحسابي	35
المبحث الثاني: مفاهيم خاصة بالنمو الاحتوائي	36
المطلب الأول: مفهوم النمو الاحتوائي	36
الفرع الأول: تاريخ النمو الاحتوائي	37
الفرع الثاني: تعريف النمو الاحتوائي	38
الفرع الثالث: النمو الاحتوائي والنمو المحابي للفقراء	42
المطلب الثاني: أهمية النمو الاحتوائي	44
الفرع الأول: النمو الاحتوائي والنمو الاقتصادي	44
الفرع الثاني: النمو الاحتوائي والتنمية الاقتصادية	46
الفرع الثالث: النمو الاحتوائي والتنمية الاجتماعية	48
المطلب الثالث: ركائز النمو الاحتوائي	50
الفرع الأول: على الصعيد الاجتماعي	50
أولا: التعليم وتنمية المهارات	50
ثانيا: التشغيل وتعويض العمل والحماية الاجتماعية	53
الفرع الثاني: على الصعيد الاقتصادي وريادة الأعمال	55

أولا: بناء الأصول وريادة الأعمال	55
ثانيا: التحول الاقتصادي	55
ثالثا: الخدمات الأساسية والبنية التحتية	56
رابعا: المؤسسات	59
الفرع الثالث: على الصعيد المالي والأخلاقي	60
أولا: الوساطة المالية للاستثمار في الاقتصاد الحقيقي	60
ثانيا: السياسة المالية	61
ثالثا: الفساد والريوع	62
المطلب الرابع: قياس النمو الاحتوائي	63
الفرع الأول: قياس مدى احتوائية النمو للفئات المهمشة في المجتمعات المتجانسة	63
أولا: الاندماج في مجتمع فردي	65
ثانيا: الاندماج في المجتمع التعددي	65
الفرع الثاني: قياس درجة عدالة التوزيع	66
الفرع الثالث: قياس احتوائية النمو من خلال دالة الفرص الاجتماعية	67
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	74
المطلب الأول: دراسات سابقة لبعد الشمول المالي	74
الفرع الأول: دراسات أجنبية باللغة الأجنبية	74
الفرع الثاني: دراسات أجنبية باللغة العربية	80
الفرع الثالث: دراسات محلية	89
المطلب الثاني: بعد النمو الاحتوائي	91
الفرع الأول: دراسات أجنبية باللغة الأجنبية	91
الفرع الثاني: دراسات أجنبية باللغة العربية	102
الفرع الثالث: دراسات محلية	106
المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	107

الفرع الأول: تلخيص الدراسات السابقة	107
الفرع الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة	117
الفرع الثالث: ما يميز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة	118
خلاصة الفصل الأول	120
الفصل الثاني: الدراسة التطبقية لأثر الشمول المالي على النمو الاحتوائي في الجزائر خلال الفترة من 2000 الى 2023	
تمهيد	122
المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر	123
المطلب الأول: بعد الاستخدام المالي	124
الفرع الأول: مؤشر امتلاك الحسابات البنكية في الجزائر	124
أولا: نسبة ملكية الحسابات البنكية أو المؤسسات المالية	124
ثانيا: نسبة ملكية الحسابات البنكية أو المؤسسات المالية والمقارنة بين الجنسين	126
الفرع الثاني: مؤشر الاقتراض في الجزائر	127
أولا: الأفراد الذين يمتلكون حساب اقتراض	127
ثانيا: الأفراد الذين يقترضون من الأصدقاء والعائلات	129
الفرع الثالث: مؤشر الادخار في الجزائر	130
أولا: الأفراد الذين يمتلكون حسابات ادخار	130
ثاني: الادخار خارج المؤسسات المالية	132
المطلب الثاني: بعد الوصول المالي للخدمات المالية	133
أولا: استخدام الهاتف النقال أو الأنترنت للوصول الى حساباتهم في المؤسسات المالية	133
ثانيا: استخدام البطاقات البنكية	134
ثالثا: إجراء عمليات رقمية باستخدام الهاتف أو الانترنت	137
المطلب الثالث: مؤشر عدد فروع البنوك التجارية ومؤشر عدد الصرافات الآلية في الجزائر	139
الفرع الأول: مؤشر عدد البنوك التجارية في الجزائر	140

الفرع الثاني: مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي	141
المبحث الثاني: واقع النمو الاحتوائي في الجزائر	143
المطلب الأول: النمو الاقتصادي (معدل الناتج المحلي الإجمالي)	144
الفرع الأول: مرحلة ما بعد الإصلاح الهيكلي	144
الفرع الثاني: فترة البرنامج الخماسي وما بعده	145
الفرع الثالث: فترة النموذج الجديد للنمو	145
المطلب الثاني: الانفاق الحكومي على التعليم والصحة في الجزائر	148
الفرع الأول: الانفاق الحكومي على قطاع التعليم في الجزائر	148
الفرع الثاني: الانفاق العمومي على قطاع التعليم العالي في الجزائر	151
الفرع الثالث: الانفاق العمومي على قطاع الصحة	153
المطلب الثالث: النمو الاحتوائي – الفقر والعدالة الاجتماعية	155
الفرع الأول: مستويات الفقر في الجزائر	156
الفرع الثاني: العدالة الاجتماعية في الجزائر	158
أولا: مؤشر القدرة الشرائية في الجزائر	158
ثانيا: معدلات التضخم في الجزائر	159
ثالثا: معدلات البطالة في الجزائر	161
المبحث الثالث: النمذجة والدراسة القياسية للأثر الشمول المالي على النمو الاحتوائي في الجزائر	164
المطلب الأول: عرض أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL)	164
الفرع الأول: نظرة عامة نحو السلاسل الزمنية واختبار الجذر الوحدوي	164
أولا: تعريف السلاسل الزمنية	164
ثانيا: السلاسل الزمنية المستقر وغير مستقرة	165
ثالثا: اختبارات الجذر الوحدوي	166

الفرع الثاني: عرض أساسيات وأهم اختبارات التكامل المشترك Cointegration	168
المطلب الثاني: التعريف بالمتغيرات المستخدمة وعرض نتائج الدراسة	173
الفرع الأول: وصف وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة	173
الفرع الثاني: عرض نتائج الدراسة	175
أولاً: اختبار الاستقرارية لديكي فولر وفليبس بيرون	175
ثانيا: أثر مؤشرات الشمول المالي مؤشر النمو الاحتوائي	180
ثالثاً: إختبار جودة النموذج	187
المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة	192
خلاصة الفصل الثاني	194
خاتمة	197
قائمة المراجع	204
الملاحق	216
الملخص	268

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الفصل الأول	
الشكل رقم (1–1): التمييز بين الوصول واستخدام الخدمات المالية	12
الشكل رقم (1–2): محددات الشمول المالي الرقمي	13
الشكل رقم (1–3): تطور التكنولوجيا المالية والتقنيات الرئيسية في كل مرحلة	16
الشكل رقم (1–4): الاستفادة من التكنلوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي	19
الشكل رقم (1–5): قياس الشمول المالي	20
الشكل رقم (1–6): أبعاد مؤشر الشمول المالي	34
الشكل رقم (1–7): أسس النمو الاحتوائي	42
الشكل رقم (1–8): سلاسل التأثير بين التعليم والفقر على المنظور الجزئي	53
الشكل رقم (1–9): إطار لتحليل البنية التحتية لتحقيق النمو الاحتوائي والحد من الفقر	58
الشكل رقم (1–10): إطار النمو الشامل والتنمية	63
الشكل رقم (1–11): منحنى لورنز يوضح معامل جيني لقياس درجة عدالة التوزيع	67
الشكل رقم (1–12): منحنيات الفرصة	71
الشكل رقم (1–13): منحنى الفرص الاجتماعية	73
الفصل الثاني	
الشكل رقم (2–1): عدد الفروع البنكية لكل 100.000 بالغ	141
الشكل رقم (2–2): عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	142
الشكل رقم (2–3): الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	146
الشكل رقم (2–4): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	147
الشكل رقم (2–5): نسبة الانفاق على قطاع التربية	151
الشكل رقم (2–6): نسبة نفقة قطاع التعليم العالي على الناتج المحلي	153
الشكل رقم (2–7): نسبة الانفاق على القطاع الصحي من اجمالي النفقات العامة	155

الشكل رقم (2–8): تطور معدل الفقر في الجزائر	158
الشكل رقم (2–9): القدرة الشرائية للفرد في الجزائر	159
الشكل رقم (2–10): معدل التضخم في الجزائر	161
الشكل رقم (2–11): نسبة البطالة من القوة العاملة	162

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الفصل الأول	
الجدول رقم (1–1): ملخص الدراسات السابقة لبعد النمو الاحتوائي	108
الجدول رقم (1–2): ملخص الدراسات السابقة لبعد الشمول المالي	112
الفصل الثاني	
الجدول رقم (2–1): نسبة ملكية الحسابات البنكية أو المؤسسات المالية في الجزائر	124
الجدول رقم (2–2): نسبة ملكية الحسابات البنكية أو المؤسسات المالية في العالم	125
الجدول رقم (2–3): نسبة ملكية الحسابات البنكية أو المؤسسات المالية في الوطن العربي	125
الجدول رقم (2–4): نسبة الافراد الين يمتلكون حساب اقتراض في الجزائر	127
الجدول رقم (2–5): نسبة الافراد الين يمتلكون حساب اقتراض في العالم	127
الجدول رقم (2–6): نسبة الافراد الين يمتلكون حساب اقتراض في الوطن العربي	128
الجدول رقم (2–7): نسبة الافراد المقترضين من الأصدقاء والعائلات في الجزائر	129
الجدول رقم (2–8): نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات ادخار في الجزائر	130
الجدول رقم (2–9): نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات ادخار في العالم	130
الجدول رقم (2–10): نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات ادخار في الوطن العربي	131
الجدول رقم (2–11): نسبة الأفراد الذين يدخرون أموال خارج المؤسسات المالية	132
الجدول رقم (2–12): نسبة الأفراد الذين يدخرون أموالهم خارج المؤسسات المالية في العالم	132
الجدول رقم (2–13): نسبة الأفراد الذين يدخرون أموالهم خارج المؤسسات المالية في الوطن العربي	132
الجدول رقم (2–14): نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف النقال أو الأنترنت للوصول الى حساباتهم في المؤسسات المالية	133
الجدول رقم (2–15): نسبة الافراد الذين يمتلكون بطاقات خصم في الجزائر	134
الجدول رقم (2–16): نسبة الافراد الذين يمتلكون بطاقات خصم في العالم	134
الجدول (2–17): نسبة الافراد الذين يمتلكون بطاقات خصم في الوطن العربي	134
الجدول رقم (2–18): الافراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان في الجزائر	135
الجدول رقم (2–19): الافراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان في العالم	136

الجدول رقم (2–20): نسبة الافراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان في الوطن العربي	136
الجدول رقم (2–21): نسبة الأفراد الذين أجروا أو استلموا دفعات رقمية في الجزائر	137
الجدول رقم (2–22): الأفراد الذين أجروا أو استلموا دفعات رقمية في العالم	137
الجدول رقم (2–23): الأفراد الذين أجروا أو استلموا دفعات رقمية في الوطن العربي	137
الجدول رقم (2–24): نسبة الأفراد الين أجروا عمليات رقمية في الجزائر	138
الجدول رقم (2–25): نسبة الأفراد الذين أجروا عمليات رقمية في العالم	138
الجدول رقم (2–26): نسبة الأفراد الين أجروا عمليات رقمية في الوطن العربي	139
الجدول رقم (2–27): تطور عدد فروع البنوك التجارية في الجزائر	140
الجدول رقم (2–28): تطور عدد فروع البنوك التجارية في الوطن العربي والعالم	140
الجدول رقم (2–29): تطور أجهزة الصراف الآلي	142
الجدول رقم (2–30): تطور حجم الانفاق الحكومي على قطاع التعليم خلال الفترة من2000 إلى غاية 2022	148
الجدول رقم (2–31): تطور حجم الانفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي خلال الفترة من2000 إلى غاية 2022	152
الجدول رقم (2–32): الانفاق العام على المنظومة الصحية في الجزائر خلال الفترة 2022–2010	154
الجدول رقم (2–33): يوضح تعريف ووصف المتغيرات ومصدر البيانات	174
الجدول رقم (2–34): اختبار الاستقرارية (ADF) لمتغيرات نموذج الدراسة	176
الجدول رقم (2–35) : اختبار (ADF) للفروق الأولى للمتغيرات	178
الجدول رقم (2–36): يوضح ملخص دراسة الاستقرارية	179
الجدول رقم (2–37): اختبار (جوهانسون – جسليس) (J–J)	181
الجدول رقم (2–38): اختبار السببية حسب أنجل جرانجر	182
الجدول رقم (2–39): تقدير النموذج وفق(ECM)	183
الجدول (2–40): اختبار Breusch–Godfrey Serial Correlation LM	188
الجدول رقم (2–41): اختبارBreusch–Pagan–Godfrey	189
الجدول رقم (2–42): اختبارRamsey RESET	190

قائمة الملاحق

الملحق
الملحق رقم (01): متغيرات الدراسة
الملحق رقم (02): اختبار الاستقرارية (ADF) لمتغيرات نموذج الدراسة
الملحق 03: اختبار الاستقرارية (P.P) لمتغيرات نموذج الدراسة

مقدمة

قد يكون النمو الاقتصادي شرطا ضروريا للقضاء على الفقر والحد من مستوياته، إلا أنه ليس كافيا، حيث انطلقت العديد من الدراسات من فرضية أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي كفيلة وحدها بحل مشكل الفقر، والعدالة في توزيع الثروات التي تنبثق عن منافع النمو. وتوصلت هاته الدراسات إلى توضيح الدور الإيجابي للنمو الاقتصادي في الحد من مستويات الفقر.

حيث أشارت النظرية الكلاسيكية وعلى رأسها "آدم سميث" و "توماس مالتس" و"ديفد ركاردو". حيث يرى "آدم سميث" من خلال مفهومه لليد الخفية، الذي لا يرى ضرورة لتدخل الحكومة. ذلك أن الحرية الاقتصادية كفيلة بإحداث التوازن. حيث يرى آدم أن الادخار أساس النمو الاقتصادي، ومادام هناك تراكم لرأس المال تصبح عملية النمو عملية متجددة، فتقسيم العمل يرفع من مستوى الإنتاجية ما يزيد من الدخول والأرباح. كذلك المدرسة النيوكلاسيكية على يد روادها "ألفريد مارشال" و "فيكسل" و"كلارك". حيث يرى "ألفريد مارشال" يرى من خلال فكرة الوفورات الخارجية، أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ومتوافقة، أي أن نمو قطاع معين يؤدي إلى نمو القطاعات الأخرى، أي أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح. كذلك الأمر بالنسبة لنظرية مراحل النمو والنظرية الكينزية إضافة إلى دراسات أخرى. كلها سعت إلى الربط بين النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة كل دراسة حسب منظورها ومفهومها.

إلا أن درجة النجاح في الحد من مستويات الفقر داخل المجتمعات تفاوتت واختلفت باختلاف درجات النمو، حيث أنه لا يضمن استفادة كافية للجميع وبدرجات متساوية، كما أن بعض الدراسات توصلت إلى أن النمو الاقتصادي في بعض الحالات يكون سببا في زيادة تهميش الفئات الفقيرة، جراء عدم المساواة في توبع الدخل، مما يؤدي إلى تقليص الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي. وبسبب زيادة التفاوت وجه صانعي السياسة الاقتصادية اهتماماتهم نحو النمو الاحتوائي، الذي يشير إلى خلق فرص جديدة موزعة توزيعا عادلا لكافة فئات المجتمع واقاليمه، شاملة منهم الفقراء والمهمشين بشكل يضمن التوظيف الكامل للموارد البشرية والمادية بشكل مستدام، دون الضرر بالبيئة وبشكل يحسن من جودة الخدمات، فالعلاقة بين استدامة النمو واحتوائه علاقة متبادلة.

ونظرا لما يشهده العالم من إزالة القيود على حركة التجارة الدولية، ورؤوس الأموال والتدفقات المالية وتحرير الأسواق المالية، جراء تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية والتطورات الكبيرة والمتسارعة في شتى المجالات. ما أنم كذلك في انحرافات أدت إلى مخاطر لعدم الاستقرار المالي ومخاطر المعاملات النقدية وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب وصعوبة تمويل

المشاريع المصغرة ،وعدم الاندماج في القطاع الرسمي وصعوبة وصول البنوك لشرائح جديدة من العملاء واستهدافها، هذا ما اصطلح عليه بالاستبعاد المالي الذي يلقى بظلاله على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي هي الشغل الشاغل للحكومات التي تبنت استراتيجيات وخطوات فعالة بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي ، والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر من خلال تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بكفاءة وفاعلية، ما أدى لانبثاق بطلوع القرن الجديد مفهوم الشمول المالي والاشتمال المالي، الذي زاد اهتمام العالم به مؤخرا وبتحقيقه باختلاف الموارد بينها، ما يؤدي بهذه الدول إلى فرض سياسات واجراءات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع بكل أطيافها إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وتسهيل استهلاكهم وتأمن أنفسهم ضد العديد من نقاط الضعف الاقتصادية ، من أمراض وحوادث وسرقة وبطالة وسوء تمويل لمشاريعهم المصغرة. ما يمكن الفقراء من الادخار و الاقتراض بتكلفة منخفضة من خلال تقديم هذه الخدمات والمنتجات بشكل يتسم بالشفافية والعدل، حيث يلعب القطاع المصرفي دورا رائدا في تعزيز عملية الشمول المالي التي تسعى سائر دول العالم لتحقيقه من خلال نهج سياسات تعززه وتزيد من نسبته التي يرصد لها مؤشرات، الغرض منها قياس تلك النسبة والسهر على تطويرها والتسابق نحو معدلاتها المرتفعة، على غرار الجزائر ، التي تسعى هي كذلك لركوب موجة الشمول المالي وزيادة نسبته، التي تعتبر ضعيفة بالمقارنة بدول رائدة، شأنها في ذلك شأن دول شمال إفريقيا، حيث أنها تسعى إلى تحقيق ذلك عن طريق جهازها المصرفي، من خلال مواكبة التطورات التكنولوجية التي تخص الجهاز المصرفي ، سواء كانت مستحدثة أو مطورة ، وتحسين الخدمات المالية وكل ما يصب في مفهوم الشمول المالي .

إشكالية الدراسة

ويمكن أن يساعد الشمول المالي في الحد من الفقر وعدم المساواة من خلال مساعدة الناس على الاستثمار في المستقبل، والتخفيف من استهلاكهم، وإدارة المخاطر المالية، حيث يسعى صناع القرار في الجزائر إلى تمكين البالغين من الحصول على مجموعة من الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بفعالية. وتقديم هذه الخدمات بمسؤولية وأمان إلى المستهلك وعلى نحو مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا .

فالحصول على الخدمات المالية الرسمية يسمح للناس بإجراء المعاملات المالية بشكل أكثر كفاءة وأمانا، ويساعد الفقراء في الجزائر من الخروج من دائرة الفقر عن طريق جعل الاستثمار في التعليم والأعمال التجارية ممكنا، وهو

نفس المصب الذي تصب في محددات النمو الاحتوائي من التحسين في مستويات التعليم والصحة والزيادة في فرص التشغيل والقضاء على البطالة.

من خلال ما تقدم يتبلور التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تؤثر أبعاد الشمول المالي على مستويات النمو الاحتوائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح التساؤلات التالية:

1) ما مدى تأثير مؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية على مستويات النمو الاحتوائي في الجزائر؟

2) ما مدى تأثير مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية على مستويات النمو الاحتوائي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

من خلال ما ورد من إشكاليات سابقة، نقوم بطرح مجموعة فرضيات، نبني عليها دراستنا لمحاولة الإجابة عن تلك التساؤلات.

H01- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستويات النمو الاحتوائي في الجزائر، وبين مؤشرات بعد الوصول المالي.

H01-1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) لمؤشر عدد البنوك لكل 100ألف بالغ على مستويات النمو الاحتوائي في الجزائر

H01-2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) لمؤشر عدد الصرافات الآلية لكل 100ألف بالغ على مؤشر النمو الاحتوائي في الجزائر.

H02- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستويات النمو الاحتوائي في الجزائر، وبين مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية.

H02-1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) لمؤشر حجم الودائع على مستويات النمو الاحتوائي في الجزائر

H02-2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) لمؤشر حجم القرو الموجهة للاقتصاد على مؤشر النمو الاحتوائي في الجزائر.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها امتداد للدراسات السابقة التي تسلط الضوء على الشمول المالي في الجزائر ومستوياته، كذلك الوقوف على مستويات النمو الاحتوائي في الجزائر، خاصة وأن مفهوم النمو الاحتوائي يعتر مفهوم جديد. كما تكمن أهمية الدراسة في تحديد آلية تمكننا من التحكم في أبعاد الشمول المالي لتعزيز مستويات النمو الاحتوائي.

منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة سيتم اللجوء الى المنهج الوصفي الذي سنعتمد فيه على دراسة الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك دراسة أبعاد الشمول المالي وتأثير كل بعد والمؤشرات الجزئية لقياسه والوقوف عند الواقع الجزائري للاشتمال المالي، كذلك سيتم انتهاج المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة النمو الاحتوائي ومحدداته والوقوف عند مستوياته في الجزائر. كذلك نعتمد على المنهج القياسي من خلال نموذج التكامل المشترك لتحديد مدى تأثر مؤشرات أبعاد الشمول المالي (عد الوصول للخدمات المالية وبعد استخدام الخدمات المالية) على مستويات النمو الاحتوائي في الجزائر.

مبررات إختيار الموضوع

إن موضوع الشمول المالي يعتبر موضوعا حديثا، يلقى اهتماما دوليا متزايدا، ذلك أن جميع المؤسسات الاقتصادية والدولية تطالب بتحققيه، لما فيه من دفع للاقتصاديات الوطنية وما فيه من نظرة وقائية ضد الازمات المالية وحماية لجميع أطياف المجتمعات، خاصة الهشة منها. كل ما سبق يجعل من الموضوع سببا يجعلنا نوليه اهتماما في دراستنا كذلك كون الموضوع لم ينل نصيبه من طرف المؤسسات البحثية والأكاديمية العربية وخاصة الجزائرية ناهيك ن الرتب المتذيلة التي تحتلها الجزائر في نسب الاشتمال المالي مقارنة بباقي دول العالم.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث، وذلك من خلال:

- الإحاطة النظرية بمفاهيم الشمول المالي الإحاطة بأبعاد الشمول المالي والمؤشرات الجزئية لقياس الشمول المالي.
- تسليط الضوء على المجهودات الحكومية لتعزيز نسبة الاشتمال المالي عن طرق تطوير القطاع المصرفي وتعزيز الخدمات المالية.
- الإحاطة النظرية بمفاهيم النمو الاحتوائي، ومحاولة احتساب مؤشر مركب لكل من الشمول المالي والنمو الاحتوائي، بذات المنهجية المتعارف عليها في الأدبيات الحديثة .
- محاولة تحديد العلاقة التي توضح تأثير الشمول المالي على النمو الاحتوائي واسقاط العلاقة على الجزائر بالاعتماد على البيانات التاريخية.

ومن أجل تحديد العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاحتوائي سيتم الاعتماد على المنهج الكمي لتحديد علاقة أبعاد الشمول المالي بمستويات النمو الاحتوائي في الجزائر حيث سنقوم بتطبيق أدى تقنيات القياس الاقتصادي.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: إقتصرت الدراسة الحالية على دولة الجزائر

الحدود الزمانية: غطت الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2023.

صعوبات الدراسة

تمثلت صعوبات الدراسة في:

- نظرا لحداثة المفهومين عدم وجود نمادج قياسية موحدة ومعتمدة من طرف المؤسسات الاقتصادية العالمية
- قلة الدراسات المحلية بخصوص متغيري الدراسة
- صعوبة الحصول على البينات بشكل موسع يشمل فترة الدراسة كاملة من 2000 إلى 2023

مخطط الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة، كان لابد من تسليط الضوء على مفاهيم متغيرات الدراسة الشمول المالي والنمو الاحتوائي، من خلال التطرق لأدبيات الشمول المالي ومفهوم الشمول المالي، أبعاده محدداته، دراسة علاقة

الشمول المالي بالنمو الاقتصادي، وعلاقة الشمول بالتنمية المستدامة، وطرق احتساب مؤشر مركب للشمول المالي من خلال دراسات سابقة.

أما بالنسبة لمتغير النمو الاحتوائي، فتم تسليط الضوء على أدبيات النمو الاحتوائي ومفهوم النمو الاحتوائي، ودراسة العلاقة بين النمو الاحتوائي علاقة النمو الاحتوائي بالنمو الاقتصادي، وعلاقة النمو الاحتوائي بالتنمية الاقتصادية، وعلاقة النمو الاحتوائي بالتنمية المستدامة، بعدها تم التطرق لمحاولات دراسات سابقة لقياس النمو الاحتوائي.

بعدها تم التطرق إلى الدراسات السابقة لمتغير الشمول المالي ومتغير النمو الاحتوائي، حيث تمثلت هذه الدراسات في دراسات اجنبية باللغة أجنبية، ودراسات أجنبية باللغة العربية ودراسات محلية التي تميزت بندرتها. بعدها تم التطرق إلى أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، توضيح الإضافة التي تحاول دراستنا تقديمها.

بعدها حاولت الدراسة في جانبها التطبيقي تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة حسب ما توفر لنا من بيانات، من خلال المصادر التي سبق ذكرها، وكذلك تسليط الضوء عن واقع النمو الاحتوائي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

بعدها حاولت الدراسة من خلال النموذج التي أعدته، تحديد مدى تأثر مؤشرات الشمول المالي المختارة على مؤشر النمو الاحتوائي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للشمول المالي والنمو الاحتوائي

تمهيد:

سعت جل الدول والمنضمات الاقتصادية والمالية العالمية في العقود الأخيرة إلى توفير خدمات مصرفية ومالية لكافة أفراد المجتمع، ذكور وإناث بشكل يمكنهم من استخدام هاته الخدمات بشكل سهل وبتكلفة بسيطة في متناول فئات المجتمع الضعيفة، بعدها سعت إلى تطوير هذه الخدمات المالية والمصرفية باستغلال الثورة التكنلوجية وثورة الذكاء الاصطناعي، ما ألزم الحكومات والمنضمات لتأطير هذه الخدمات، وتنظيمها وتأصيل أسس قانونية لحماية مستخدميها. كل هذا إنبثق عنه عصر جديد للتعاملات المالية، أدى إلى خلق نوع من الرفاهية خاصة لدى الفئات المهمشة في المجتمعات. فمن خلال الحصول على الخدمات المالية سيتم تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وسيتم تعبئة الادخار ما يمثل إستقرار مالي، ينعكس بنمو إقتصادي يشمل كافة فئات المجتمع الفقيرة والغنية والمتوسطة، بالحد من الفقر والحد من الفروقات الإجتماعية نظير عدم المساواة.

في هذا الفصل سنتطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي وبالنمو الاحتوائي، وسنتطرق لإبراز أهمية كل من الشمول المالي والنمو الاحتوائي، بالإضافة لمراجعة عدد من الدراسات السابقة التي تطرقت لبعد الشمول المالي والنمو الاحتوائي. وعليه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث.

- ✓ المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي
- ✓ المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاحتوائي
- ✓ المبحث الثالث: مراجعة الادبيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة الحالية

المبحث الأول: الشمول المالي

إن الانعكاسات الناجمة عن الأزمة المالية لعام 2008 هي ما جعلت من الشمول المالي مطلبا عالميا رغم مفهومه القديم الذي سبق الأزمة بكثير. حيث تجلى الاهتمام العالمي من قبل البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية لحث الحكومات لتبني استراتيجيات الشمول المالي، كل حسب خطة محددة مسبقا ذلك تستهدف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ومن هنا اختلف تعريف هذا المصطلح وذلك بإختلاف الزاوية التي ينظر إليها.

سنسعى في هذا الشق من الدراسة تسليط الضوء على الشمول المالي مفهومه محدداته وأبعاده وطرق قياسه، وسنسعى إلى إبراز أهميته من عدة زوايا.

المطلب الأول: الشمول المالي والشمول المالي الرقمي

بعد أن أصبح الشمول المالي مطلبا حكوميا عالمي، سعت العديد من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية الدولية، إلى تحديد وصف دقيق للشمول المالي، حسب الخطط المحددة من طرفها، والتي تستهدف مجالات الحياة بكل زواياها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، بل سعت هذه المنظمات والمؤسسات المالية إلى تخطي مفهوم الشمول المالي الضيق ، وإستغلال الثورة التكنلوجية ومخرجاتها وثورة الذكاء الاصطناعي ،وتوظيفه في الشق المالي لإبتكار تكنلوجيا مالية، والتوسع نحو شمول مالي رقمي، تسعى العديد من الدول إقحامه ضمن برامجها التنموية لما له من آثار إيجابية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي .

الفرع الأول: الشمول المالي

فحسب البنك الدولي يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي إحتياجاتهم من المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، ويتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة[1].كما أشار البنك الدولي في تقرير التنمية المالية العالمي Global Financial Development reportالصادر سنة 2014 حول الشمول المالي على أنه نسبة الأفراد أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية.

[1] https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview , Page Consultée le 05/02/2024 a 22:30

يشير الشمول المالي إلى توفر السلع والخدمات المالية ذات الصلة والفعالة من حيث التكلفة لكل من الأفراد والشركات والتي تلبي إحتياجاتهم من المشتريات والمدفوعات والودائع والإقراض والتغطية التي يتم توفيرها بشكل مستدام ومسؤول. يساعد الشمول المالي على تطوير الخدمات التي تساعد على تطوير الكفاءة المالية. الشمول المالي يعني المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية التي ينظمها المجتمع لجميع الأعضاء البالغين بتكاليف معقولة. علاوة على ذلك، في المرحلة المتقدمة من الشمول المالي، يتحمل الناس المخاطر المالية دون أي تردد بسبب توفر التأمين.[1]

يعد الشمول المالي جزءا مهما ومتكاملا من النمو الاقتصادي، وقد أصبح قضية ملحة في السنوات الأخيرة. يعد التمويل الشامل جزءا من التنمية المالية وقد حظي بإهتمام أكبر في الأبحاث عندما يتعلق الأمر بحل مشكلة الفقر والنمو الاقتصادي. ويعد التمويل الشامل مؤشرا حيويا للنظام المالي بأكمله لأنه يساعد الأسر ورجال الأعمال على الوصول إلى الخدمات المالية والمنتجات بأسعار منخفضة، وهذا هو السبب في أنها تساهم في تعزيز وتعميق النظام المالي.[2]

كما إستخدمت المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء CGAP هذا المصطلح حتى يتهيأ فيها لجميع البالغين في سن العمل بمن فيهم المستبعدين من النظام المالي الوصول إلى الخدمات المالية التالية من مؤسسات رسمية لتقديم الخدمة: القروض والتسهيلات الائتمانية، والمدخرات حيث يشمل ذلك الحسابات الجارية، والمدفوعات والتأمين ، وينطوي الوصول الفعال على تقديم الخدمات على نحو مريح ومسؤول بتكلفة ميسورة إلى العملاء مع استدامة عمل شركات تقديم الخدمة بحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستعدين من الخدمات المالية بدال من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم .وتشير عبارة المستبعدين أو المحرومين من الخدمات المالية إلى هؤلاء الذين يعدمون سبل الوصول هذه الخدمات أو المحرومين منها[3] .

بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي the organization for economic cooperation and Development OECD والمعهد الدولي للتثقيف المالي International network on financial education INFE يشير الشمول المالي إلى عملية تعزيز الوصول المناسب والميسور التكلفة وفي الوقت المناسب إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المنظمة وتوسيع نطاق إستخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع من خلال تنفيذ مناهج حالية ومبتكرة مصممة بما في ذلك الوعي المالي والتثقيف، بهدف لتعزيز

[1] KHAN, Nasir, ZAFAR, Mahwish, OKUNLOLA, Abiodun Funso, et al. **Effects of financial inclusion on economic growth, poverty, sustainability, and financial efficiency: Evidence from the G20 countries. Sustainability,** 2022, vol. 14, no 19, p. 12688.
[2]KHAN, Nasir, ZAFAR, Mahwish, OKUNLOLA, Abiodun Funso, Previously mentioned reference, p. 12689.
[3] CGAP , **Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor**, October 2011,p41

الرفاه المالي وكذلك الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.وفي هذا السياق، من المتوقع أن يستهدف التعليم المالي من أجل الشمول المالي المستبعدون ماليا وهم أولئك الذين ليس لديهم منتجات مالية رسمية، أولئك الذين يستخدمون مجموعة محدودة جدا من المنتجات، والمستهلكين المدرجين حديثا عديمي الخبرة.[1]

إن مجموعة المنتجات والخدمات التي يمكن إعتبارها ضمن التعريف واسعة النطاق، وتشمل الخدمات المصرفية الأساسية، ومنتجات الادخار والاستثمار، وتسهيلات التحويلات والدفع، والائتمان والتأمين. ويمكن النظر إلى الوصول إلى منتجات محددة على أنه أحد مكونات الشمول المالي. على سبيل المثال تستخدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مصطلح "لا يتعاملون مع البنوك" لوصف الأفراد الذين ليس لديهم حساب مصرفي في مؤسسة إيداع و"محرومين من الخدمات" لأولئك الذين نادرا ما يستخدمون حساباتهم، أو لا يعرفون كيفية استخدامها[2].

على الرغم من وجود إجماع حول أهمية الشمول المالي، إلا أن تعريفه يمكن أن يختلف تبعا للسياق الوطني وأصحاب المصلحة المعنيين. "From "banking the unbanked" to "branchless banking" ، هذا ما تراه مجموعة العمل المالي Financial Action Task For (FATF) حيث تستخدم في بعض الأحيان مجموعة متنوعة من العبارات الجذابة كمرادفات قريبة للشمول المالي، في حين أنها في الواقع تصف جوانب محددة من مفهوم أوسع بشكل عام، يشمل الشمول المالي توفير الوصول إلى مجموعة مناسبة من الخدمات المالية الآمنة والمريحة والميسورة التكلفة للفئات المحرومة وغيرها من الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الدخل المنخفض والريفيون وغير المسجلين، الذين يعانون من نقص الخدمات أو مستبعدين من القطاع المالي الرسمي.[3]

وينطوي الشمول المالي أيضا على إتاحة مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية للأفراد الذين لا يمكنهم حاليا سوى الوصول إلى المنتجات المالية الأساسية. ويمكن تعريف الشمول المالي أيضا بأنه ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة. ولأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من الضروري أن يتم تقديم هذه المنتجات والخدمات المالية من خلال المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم المناسب بما يتماشى مع توصيات مجموعة العمل المالي.[4]

[1] Adele Atkinson, Flore-Anne Messy, **Promoting Financial Inclusion through Financial Education** , OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions No. 34,p 38-50

[2] KUMARI, Thakshila. **Dimensions of financial inclusion: An individual perspective. Journal of Accountancy & Finance**, 2021, vol. 6, no 2, p. 41-60.

[3] Adele Atkinson,Previously mentioned reference,p38-50

[4] FATF GUIDANCE , **Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion**,2017,p 12

الشكل رقم (1-1): التمييز بين الوصول واستخدام الخدمات المالية

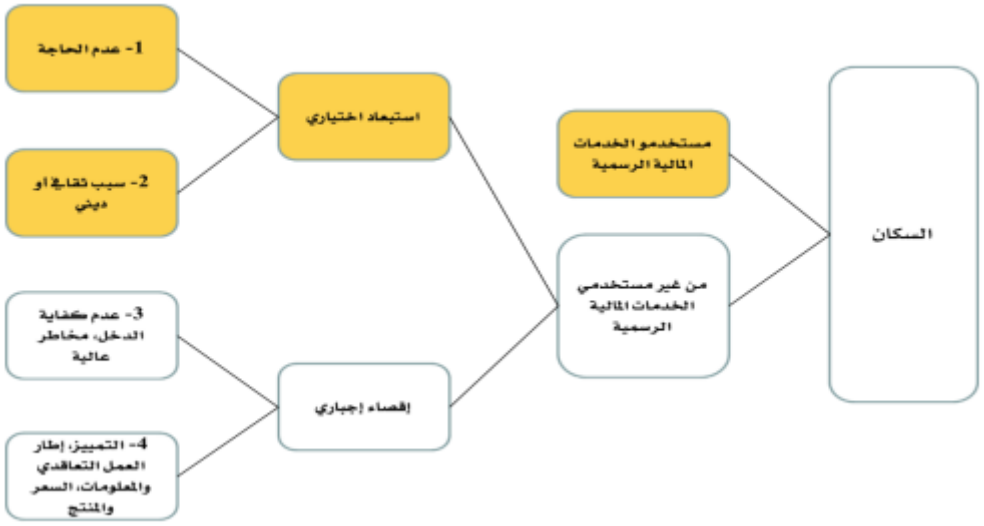

المصدر: تقارير البنك الدولي، 2008

وعن لجنة الشمول المالي في الهند التابعة لحكومة الهند تقريرها بتعريف الشمول المالي بأنه عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان الكافي وفي الوقت المناسب حيثما تحتاجها الفئات الضعيفة مثل القطاعات الأضعف والفئات المنخفضة الدخل على مستوى بتكلفة معقولة.[1]

وبالتالي فإن معظم التعاريف تؤكد على أن الإستبعاد المالي هو مظهر من مظاهر قضية أوسع بكثير تتمثل في الإستبعاد الاجتماعي لفئات مجتمعية معينة مثل الفقراء والمحرومين، فالشمول المالي هو عملية تضمن سهولة الوصول إلى النظام المالي الرسمي وتوافره واستخدامه لجميع أعضاء الاقتصاد. ويعتمد هذا التعريف على عدة أبعاد للشمول المالي كإمكانية الوصول إلى النظام المالي وتوافره واستخدامه، حيث تعمل هذه الأبعاد معا على بناء نظام مالي شامل، وبما أن البنوك هي البوابة إلى أبسط أشكال الخدمات المالية، فإن الشمول/الاستبعاد المصرفي غالبا ما يستخدم كمشابه للشمول/الاستبعاد المالي.[2]

الفرع الثاني الشمول المالي الرقمي:

أحدثت ثورة الذكاء الإصطناعي والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة والإنتشار الكبير لوسائل الاتصال كالأنترنت، إلى إستحداث خدمات مالية رقمية، مكنت من وصول الخدمات المالية للفئات الغير مشمولة ماليا

[1] World Bank, **FINANCE FOR ALL? POLICIES AND PITFALLS IN EXPANDING ACCESS**, A World Bank Policy Research Report,p 29
[2] Sarma Mandira **, Index of Financial Inclusion**, Working Paper, No 215, (ICRIER), New Delhi,2008,p3-4

سواء من أفراد أو مؤسسات صغيرة ومتناهية الصغر ومتوسطة حتى، الأمر الذي ساعد على تخفيض تكلفة تقديم هاته الخدمات المالية وتحسين جودتها وكفاءتها.

الشكل رقم (1-2): محددات الشمول المالي الرقمي

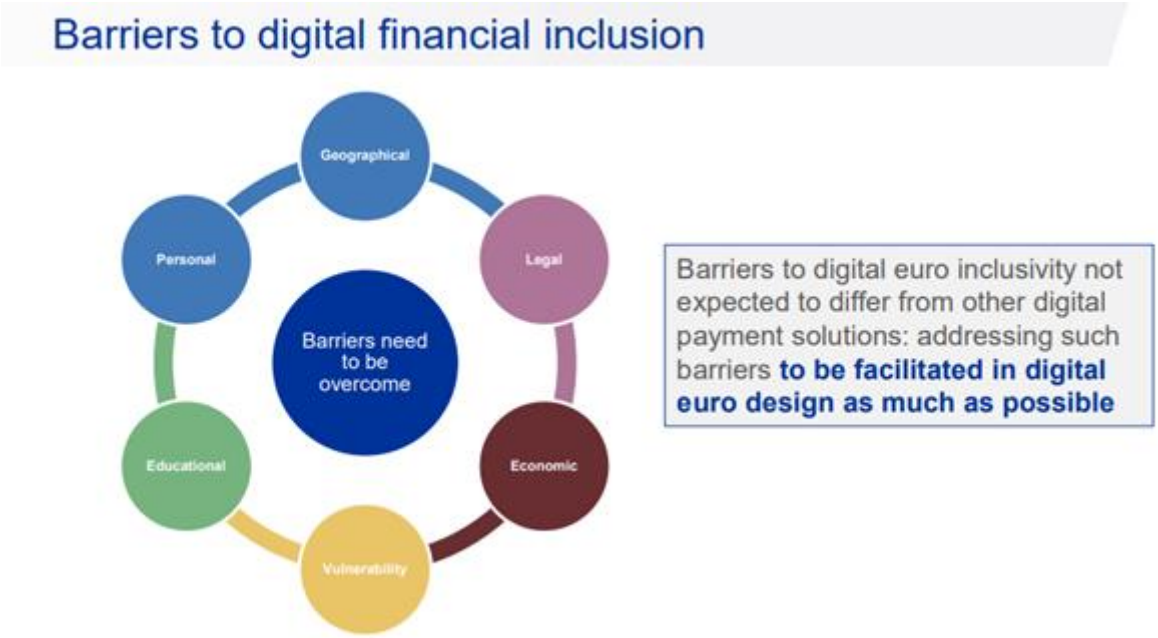

المصدر: البنك المركزي الأوروبي ،2023

فالخدمات المالية الرقمية (DFS) خدمات مالية يتم الوصول إليها وتقديمها بإستخدام القنوات الرقمية، بما في ذلك الأجهزة المحمولة. ويتزايد تأثيرها على توافر الخدمات المالية وتكلفتها وإستخدامها، مع إمكانية دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال الشمول المالي الرقمي. حيث تعد الخدمات المالية الرقمية بمثابة محفزات للشمول المالي الرقمي، الذي يعرف عموما بأنه الوصول الرقمي إلى الخدمات المالية الرسمية والاستفادة منها وإستخدامها بشكل فعال من قبل السكان المستبعدين والمحرومين. وعلى غرار الشمول المالي التقليدي، ينبغي للخدمات المالية الرقمية أن تكون مناسبة لاحتياجات العملاء وأن يتم تقديمها بطريقة مسؤولة وبتكلفة في متناول العملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات.[1] كما يجب أن تمارس تحت غطاء قانوني ملائم ينظم تعاملاتها وأن تمتثل هاته الخدمات المالية الرقمية للمتطلبات التنظيمية المعمول بها بما يشمل مكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة غسيل الأموال، وحماية المستهلك والأمن السيبراني وحماية الخصوصية.[2]

[1] Awelani Rahulani **, DIGITAL FINANCIAL INCLUSION TRENDS STUDY,**FSCA,2022, p 5-16

[2] الوليد طحلة ، صبري الفران، **الشمول المالي الرقمي** ، صندوق النقد العربي ، موج سياسات ، العدد 17، ديسمبر 2020،ص 3-7

ويستحق البعد الرقمي إهتماما خاصا، مما يعني ضمنا أن إختبارات الشمول المالي للوصول والتناول والاستخدام ينبغي النظر فيها من منظور سلسلة القيمة الرقمية، بما في ذلك قناة التوزيع التي تمثل المكونات الأساسية للشمول المالي الرقمي (المنصات الرقمية، الأجهزة، وكلاء التجزئة، وخدمات مالية إضافية)

وبالمثل، سيعالج الشمول المالي الرقمي الأهمية المتزايدة للعولمة في تجارة السلع والخدمات. وفي السوق العالمية، ينبغي أن يتمكن المشترون والبائعون، وخاصة المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم أو الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من العثور على بعضهم البعض بغض النظر عن الحدود والتعامل مع بعضهم البعض بتكلفة منخفضة. وينبغي أن يكون العمال المهاجرون قادرين على إرسال التحويلات المالية إلى أسرهم بسرعة وكفاءة وفعالية من حيث التكلفة، كما يساعد الحكومات على وصول المدفوعات الخاصة بالضمان الاجتماعي للمستفيدين، هذه مجرد أمثلة قليلة حيث توفر قابلية التشغيل البيني للخدمات المالية الرقمية فرصا لزيادة تنشيط التجارة العالمية. إن الحاجة إلى نظام بيئي مشترك للتمويل الرقمي ستدفع المناقشات بين الاقتصادات الأعضاء لتعزيز التعاون وسد الفجوة الرقمية[1]

كما أن الشمول يغطي مساحة أوسع جغرافيا مقللا من الإعتماد على الطرق التقليدية في التمويل وتقديم الخدمات المالية، حيث يساهم في تقديم الخدمات بسرعة وكفاءة أكبر وبتكلفة جد منخفضة، بالتالي يزيد من نفوذ فرص التمويل من خلال تغطية الخدمات المالية لاحتياجات الفئات الغير مشمولة ماليا ، ما يساعد على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة لاسيما المتعلقة بخفض الفقر ودعم النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وتمكين المرأة.

الفرع الثالث: التكنلوجيا المالية .FINTECH

توصف التكنلوجيا المالية FINTECHعلى أنها منتجات وخدمات تعتمد على التكنلوجيا لتحسين الخدمات المالية التقليدية، حيث تمتاز بالسرعة وقلة التكلفة مع سهولة الوصول إليها من طرف أكبر عدد من الأفراد، حيث تطور هاته الخدمات من طرف شركات ناشئة صغيرة حديثة العهد تسعى للتوسع عن طريق الإستحواذ على حصص في الأسواق أو إنشاء أسواق جديدة عن طريق تقديم عروض قيمة. [2]حيث تعتبر التكنلوجيا المالية موضوع متعدد التخصصات يجمع بين التمويل وإدارة التكنولوجيا وإدارة الإبتكار ، أي أفكار مبتكرة تعمل على تحسين عمليات

[1] APEC , **Strategies and Initiatives on Digital Financial Inclusion**: Lessons from Experiences of APEC Economies, Finance Ministers' Process , DEC 2022,p 11-50

[2]Jonas Feller AND ATHERS, **FINTECH IN MENA Unbundling the financial services industry**,WAMDA REPORT,2017,p56

الخدمات المالية من خلال إقتراح حلول تكنولوجية وفقا لمواقف العمل المختلفة، في حين يمكن أن تؤدي الأفكار أيضا إلى نماذج أعمال جديدة [1]

بالنسبة للجنة بازل المصرفية تعرف التكنلوجيا المالية بأنها تكنلوجيا وإبتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية ، و بالنظر لإتفاقية بازل 3، نجد أن اللجنة تركز إهتمامها بشكل متزايد على مسح الأفق وتقييم نقاط الضعف الناشئة والتغير الهيكلي في النظام المصرفي، حيث أن الدور المتنامي والمتطور للتكنولوجيا لديه القدرة على إحداث تغيير أكبر في المشهد المالي، حيث سعت اللجنة لتقييم المخاطر والفرص التي تنطوي عليها مثل هذه التطورات بعناية بالنسبة للبنوك والجهات الرقابية، لإتخاذ أي سياسات أو تدابير إشرافيه مناسبة للتخفيف من هذه المخاطر بهدف تعزيز الإستقرار المالي العالمي.[2]

كما عرفت التكنلوجيا المالية على أنه مصطلح يضم الجانب المالي والجانب التكنلوجي، فنتج عنه مجال يهتم بالمعاملات المالية بإستخدام وإستغلال كل ما أسفرت عنه التكنلوجيا الحديثة من هواتف ذكية، شبكات إتصال، تجارة الكترونية، عملات رقمية ...الخ[3]

بإختصار، يرتبط تطوير التكنولوجيا المالية إرتباطا وثيقا بتطوير التقنيات التمكينية خلال المرحلة الأولى للتكنولوجيا المالية شملت التقنيات التمكينية الرئيسية كابلات النقل عبر المحيط الأطلسي وأجهزة الكمبيوتر المركزية وما إلى ذلك. وتولد هذه التقنيات منتجات ذات صلة بالتكنولوجيا المالية، مثل سويفت وأجهزة الصراف الآلي. وخلال المرحلة الثانية للتكنولوجيا المالية FinTech شملت التقنيات ذات الصلة الإنترنت وإنترنت الأشياء، بينما خلال المرحلة الثالثة للتكنولوجيا المالية FinTech سيتم تطوير المزيد والمزيد من تقنيات البيانات، حيث حاليا نحن في الفترة الانتقالية بين المرحلة الثانية والثالثة.[4]

[11] Leong, K. and Sung, A. (2018) '**FinTech (Financial Technology): What is It and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way**?', International Journal of Innovation, Management and Technology, vol. 9, no. 2, pp. 74-78.

[2] Pablo Hernández, **Financial technology: the 150-year revolution**, Basel Committee on Banking Supervision, Frankfurt, 2019,p 4-5

[3] وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7 ،العدد3 ،2018 ، ص 11-35

[4] Leong, K. and Sung, A. '**FinTech What is It and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way?**,vol 9,2018 ,p 74-78

الشكل رقم (1–3): تطور التكنولوجيا المالية والتقنيات الرئيسية في كل مرحلة

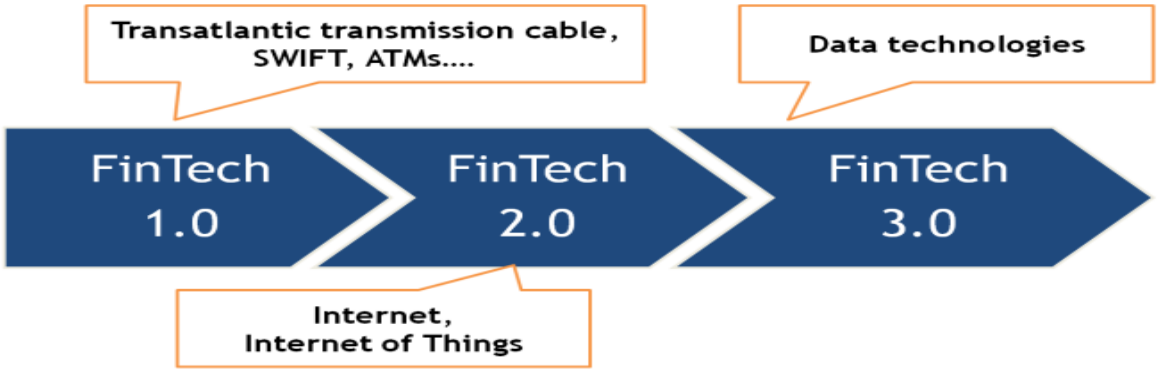

المصدر: Leong, K. and Sung, A

وبحسب تحالف الشمول المالي AFI فإن إبرز خصائص التكنولوجيا المالية FINTECH والتي يمكن أن تساهم رفع كفاءة الخدمات المالية بشمل فعال ويمكنها من تعزيز مستويات الشمول المالي:[1]

- البلوكشين BLOCKCHAIN وتطبيقها المحتمل لزيادة الكفاءة وشفافية المدفوعات مثل التحويلات الدولية وكذلك قدرتها على تعزيز أمن المعاملات المالية
- إعتماد الحوسبة السحابية [2] COULD COMPUTING في القطاع المالي .
- تحليل البيانات الضخمة BIG DATA ANALYTICS و الأهمية الكبيرة في مجال التصنيف الائتماني CREDIT SCORING
- التقنيات البيو مترية لتعزيز وزيادة الكفاءة في إجراءات اعرف عميلك KYC
- التكنولوجيا لرقابية REGTECH لتعزيز الأمتثال للمعايير الدولية، وبالتال الحفاظ على الإستقرار المالي و النزاهة المالية وكفاءة الإشراف المحلي.

وجدت معظم الدراسات أن تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتكنولوجيا المالية محركان مهمان للشمول المالي هناك أدلة على وجود إرتباط قوي بين مستوى إنتشار الهاتف المحمول والشمول المالي عبر البلدان وداخلها على سبيل المثال .وهناك أيضا أدلة على وجود علاقة إيجابية بين إستخدام الأموال عبر الهاتف المحمول، من ناحية، والشمول المالي للأسر والشركات، من ناحية أخرى. وتميل الأسر التي لديها حساب نقدي عبر الهاتف المحمول إلى

[1] اتحاد المصارف العربية، **الشمول المالي في المصارف العربية**، مجلة شهرية متخصصة، العدد 45، جانفي 2019، ص 22

[2] **الحوسبة السحابية** هي نموذج يتيح الوصول الشبكي السهل وحسب الطلب إلى مجموعة مشتركة من الموارد الحاسوبية القابلة للتكوين مثل الشبكات والخوادم والتخزين والتطبيقات والخدمات البرمجية التي يمكن توفيرها وإطلاقها بشكل سريع بأقل جهد إداري أو تفاعل بشري مع مقدم الخدمة.

التعامل مع البنوك، وتلقي أو إرسال التحويلات بشكل متكرر، وتراكم المزيد من المدخرات وتبين أيضا أن الأموال عبر الهاتف المحمول لها تأثير إيجابي على الشمول المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال آثارها على زيادة الوصول إلى الائتمان المصرفي.[1]

تقدم شركات التكنولوجيا المالية مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المبتكرة والمعتمدة على التكنولوجيا والتي تفيد المستهلكين والشركات والحكومات. أنها توفر خدمات خلفية للبنوك والتأمين، ومن الشركات إلى الشركات، ومن الشركات إلى المستهلكين، ومن الحكومة إلى الشركات، ومن الحكومة إلى المستهلك، ومن المستهلك إلى الحكومة، وأدوات الأعمال وأدوات المستهلك. ونتيجة لذلك، يمكن للبنوك القائمة أن تنظر إلى شركات التكنولوجيا المالية ليس كمنافسين ولكن ككيانات تقدم خدمات تكميلية، فالمؤسسات التي تعمل في هذا المجال لا تقوم بتوفير الفرص المالية فقط ، بل تحرص كذلك على تثقيف الناس حول كيفية إدارة الائتمان وتطوير أعمالهم ، بوجود قنوات مبتكرة ومنتجات رقمية تساعد من الوصول ، من شأنها أن تتغلب على التحدي الأبدي المتمثل في تحقيق الكفاءة والإستدامة .[2]

علاوة على ذلك، تعمل التكنولوجيا المالية على زيادة الوصول إلى الخدمات المالية وتقديم منتجات وخدمات جديدة خاصة لمن لا يملكون حسابات مصرفية والذين يعانون من نقص الخدمات في المناطق الريفية كالتمويل المفتوح حيث المعلومات الشخصية ضرورية لفتح حسابات مالية والاستفادة من الخدمات المالية، مثل حسابات الودائع أو القروض، فإذا كان العميل يرغب في التعامل مع مؤسسة مالية أخرى، فسيتعين عليه تقديم نفس مجموعة المعلومات إلى المؤسسة الثانية. في إطار التمويل المفتوح، يمكن للعميل تفويض المؤسسة الأولى بتقديم معلوماته الشخصية والبيانات المتعلقة بالمعاملات إلى المؤسسة المالية الثانية. حيث يعمل التمويل المفتوح على تعزيز المنافسة وتحسين أسعار المنتجات والخدمات المالية وجودتها وبناء مرونة النظام المالي. وبالنسبة للعملاء فإن النظام البيئي للتمويل المفتوح يمكنهم من السيطرة على بياناتهم الشخصية والمالية وإختيار كيفية تفاعلهم مع المؤسسات المالية ومقدمي المنتجات والخدمات المالية. وهذا يمكن أن يعزز الشمول المالي من خلال المساعدة في حل مشكلة التوثيق وتوفير الوصول إلى الائتمان. بالنسبة للأفراد الذين ليس لديهم حسابات مصرفية والذين يستخدمون محافظهم الإلكترونية في المعاملات اليومية،

[1] Ayse Demir, Vanesa Pesqué-Cela, Yener Altunbas & Victor Murinde, **Fintech, financial inclusion and income inequality:a quantile regression approach**, The European Journal of Finance,vol 21,2022,p87-107

[2] توات عثمان ، **التكنلوجيا المالية وتحديات التحول الرقمي للقطاع المصرفي تجارب دولية وعربية** ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني التحول الرقمي و أثره على التنمية المستدامة ، القاهرة ، مارس2021،ص 78

يمكن أن يساعد التمويل المفتوح في تحديد البصمة المالية (تاريخ إستخدام محفظتهم الإلكترونية) التي يمكن أخذها في الإعتبار بدلا من درجات الائتمان[1].

أما بالنسبة للأفراد خارج النظام البيئي المالي فإن هذه البيانات غير موجودة، ومع التكنولوجيات الجديدة وخاصة الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي(ML) ، يمكن لمقدمي الخدمات المالية الآن النظر في بيانات بديلة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء من بين أمور أخرى، ومع ذلك، يجب أن يدرك مستخدمو هذه التقنيات أن البيانات التاريخية المستخدمة في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي و التعلم الآلي قد تؤدي إلى نتائج متحيزة تستبعد عن غير قصد شرائح العملاء غير المخدومة أو المحرومة ، فيمكن أن يساعد إستخدام البيانات البديلة في تقديم الائتمان لأولئك الذين ليس لديهم الوثائق المناسبة، على سبيل المثال، يمكن لمقدمي الائتمان النظر في سجل دفع الفواتير المنتظم لتوضيح عادات الدفع الخاصة بالعملاء .كما أن البيانات البديلة يمكن أن تكون أكثر توقيتا وتحديثا من المصادر التقليدية، ويمكن أن تكون البيانات البديلة أيضا أقل تكلفة بالنسبة لمقدمي الائتمان ويمكن أن تؤدي إلى إنخفاض الأسعار للعملاء.

ومع ذلك، قد تكون البيانات البديلة خاطئة بسبب الإفتقار إلى المعايير أو التغطية القياسية لأنواع بيانات محددة. علاوة على ذلك، قد يحتاج العملاء إلى المساعدة في الحصول على مثل هذه البيانات ولن يتمكنوا من مراجعة الأخطاء أو تصحيحها، وبما أن بعض البيانات البديلة قد لا تكون مرتبطة بشكل مباشر بالسلوك المالي للعميل، فقد لا تعمل على تحسين الوضع الائتماني للعميل أو قد يكون لها آثار سلبية غير مقصودة. وقد تكون للبيانات البديلة المتعلقة بالعرق أو الجنس أو الانتماء العرقي نتائج تمييزية أيضا.

أما بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 ظهرت العملات الرقمية الخاصة ويرجع ذلك جزئيا إلى تآكل الثقة في المؤسسات الحكومية، حيث حاولت هذه العملات الرقمية وغيرها من العملات المشفرة إثبات أن نقل القيمة من نظير إلى نظير ممكن بدون سلطة مركزية من خلال تقنية دفتر الأستاذ الموزع Distributed Ledger Technology[2](DLT) ونتيجة لذلك يمكن للعملات الرقمية وغيرها من إبتكارات لأنظمة الدفع، أن تعمل على زيادة سرعة المعاملات المحلية والعابرة للحدود وخفض تكاليف المعاملات، وفي نهاية المطاف توسيع نطاق الوصول إلى النظام المالي من قبل الأسر ذات الدخل المنخفض والريفية. وهكذا إهتمت العديد من البنوك المركزية

[1]APEC , Strategies and Initiatives on Digital Financial Inclusion: Lessons from Experiences of APEC Economies, Finance Ministers' Process , DEC 2022

[2] تقنية دفتر الأستاذ الموزع (DLT) إلى البروتوكولات والهندسة المعمارية التي تمكن أجهزة الكمبيوتر في أماكن مختلفة من التواصل وتأكيد المعاملات وتحديث السجلات بشكل متزامن عبر الشبكة.

بهذه التكنولوجيا. قد توفر العملات الرقمية للبنك المركزي Central Bank Digital Currency (CBDC)[1] فعالية من حيث التكلفة ومزيدا من الأمان لاستكمال نظام الدفع القائم على العملات الورقية، علاوة على ذلك يمكن أن تساعد العملة الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية المصممة بشكل جيد في تقديم خدمات حكومية أكثر إنصافا وشمولا، ومع ذلك يظل تأمين القبول من المستخدمين والتجار يمثل تحديا كبيرا[2].

كما تحتاج البنوك المركزية إلى معالجة القضايا الصعبة المتعلقة بالخصوصية مثل كيفية تحقيق إخفاء الهوية على نحو يشبه النقد النقدي مع تخفيف المعاملات غير المشروعة، والسلامة مثل ضمان الثقة الكاملة في أمن الأموال في حالة وقوع هجمات إلكترونية أو إفلاس البنوك، والمرونة مثل معالجة قضايا نقص الإنترنت وإمكانيات التكنولوجيا المنخفضة، علاوة على ذلك لا يمكن توفير متطلبات معينة مثل البنية التحتية للإنترنت ونظام تحديد الهوية على مستوى الاقتصاد إلا من قبل الحكومات.

الشكل رقم (1–4): الإستفادة من التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

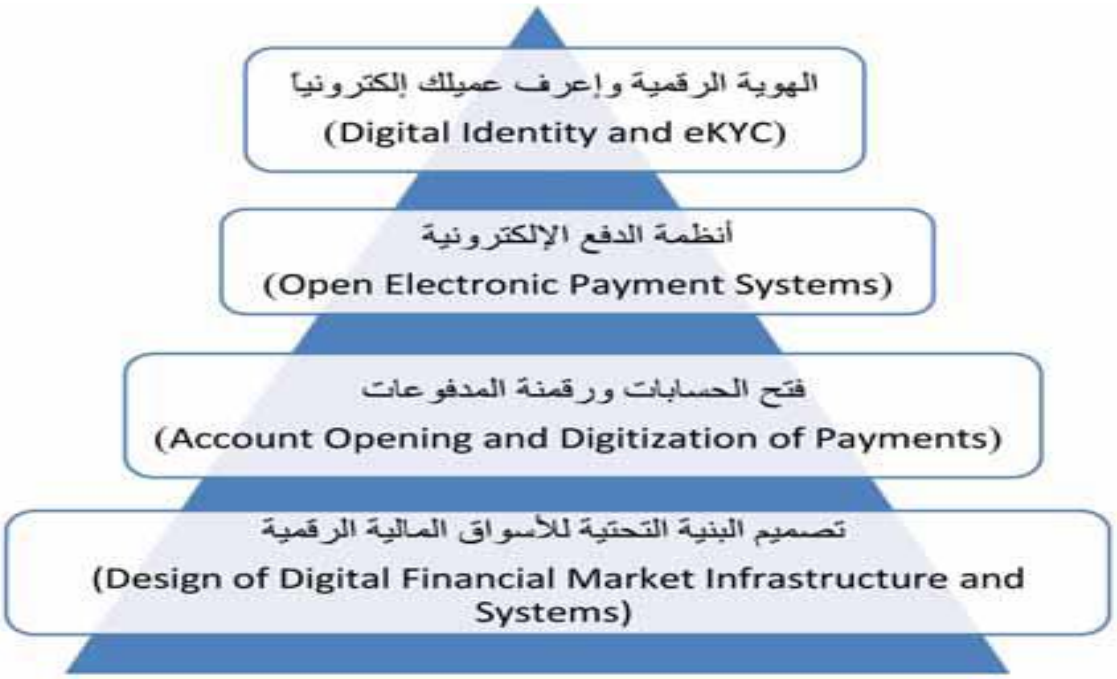

المصدر: تحالف الشمول المالي AFI 2018

[1] **العملات الرقمية للبنوك المركزية(CBDC)** هي شكل رقمي من العملات الورقية التي يمكنها أن تكمل النقد وطرق الدفع التقليدية.هي عملات رقمية تصدرها البنوك المركزية وتكمل النظام المالي التقليدي في شكل رقمي، ويمكن استخدامها في المعاملات اليومية وتعزيز الشمول المالي.يتم التمييز بين العملات الرقمية للبنوك المركزية بالجملة، المخصصة للمؤسسات المالية، والعملات الرقمية للبنوك المركزية بالتجزئة، المخصصة لعامة الناس. توفر العملات الرقمية للبنوك المركزية فوائد مثل الراحة والأمان، ولكنها تحمل أيضا مخاطر، مثل زيادة المراقبة والاعتماد على النظام المالي.

[2] APEC , Strategies and Initiatives on Digital Financial Inclusion: Lessons from Experiences of APEC Economies, Finance Ministers' Process , DEC 2022

المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي

يشمل البعد الاجتماعي والاقتصادي للشمول المالي مؤشرات العناصر الاجتماعية والعناصر الاقتصادية. وتشمل العناصر الاجتماعية سكان الحضر والتعليم المالي، وتشمل العناصر الاقتصادية الاستقرار الاقتصادي والبطالة، ويشمل البعد المالي للشمول المالي جميع الأبعاد الثلاثة الشائعة الاستخدام، وهي إمكانية الوصول والتوافر والاستخدام والجودة.

الشكل رقم (1-5): قياس الشمول المالي

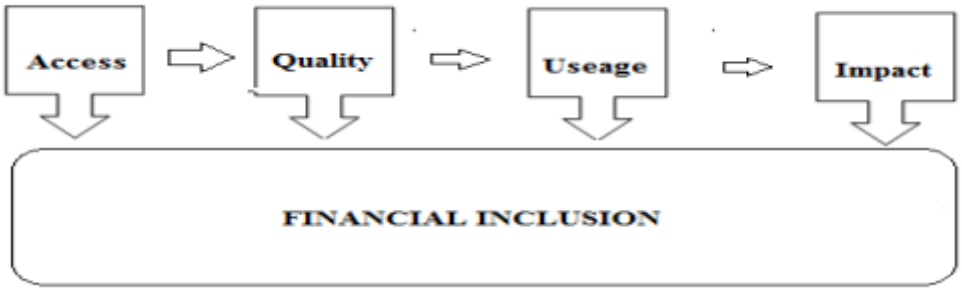

المصدر:[1] KUMARI Thakshila

الفرع الأول: الوصول للخدمات المالية

القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية. قد يتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة التي تحول دون فتح حساب مصرفي واستخدامه، مثل التكلفة أو القرب الفعلي لنقاط الخدمة المصرفية (الفروع، وأجهزة الصراف الآلي، وما إلى ذلك)[2]

[1] KUMARI, Thakshila. **Dimensions of financial inclusion: An individual perspective**. Journal of Accountancy & Finance, 2021, vol. 6, no 2, p. 41-60

[2] AFI, **ALLIANCE FOR FINANCIAL INCLUSION** POLICY MODEL: AFI CORE SET OF FINANCIAL INCLUSION INDICATORS,2019,p 14

أولا: تعريف بعد الوصول للخدمات المالي.

يمكن تعريف الوصول إلى التمويل على أنه توفر خدمات مالية ذات جودة معقولة وبتكاليف معقولة، حيث يجب تحديد الجودة المعقولة والتكلفة المعقولة بالنسبة لبعض المعايير الموضوعية، حيث تعكس التكاليف جميع التكاليف المالية وغير المالية. ويمكن تعريفه أيضا على أنه غياب الحواجز السعرية وغير السعرية[1].

ويخفف الوصول إلى التمويل من قيود التمويل الخارجي التي تمنع توسع الشركات. ويؤدي تدني إمكانية الوصول أيضا إلى زيادة عدم المساواة في الدخل، والفقر، وإنخفاض معدلات النمو. ومن ثم، فقد تمت الدعوة إلى الوصول إلى التمويل والنظام المالي الشامل الذي يلبي إحتياجات جميع فئات الناس كوسيلة للحد من عدم المساواة والفقر في البلدان النامية.

إن زيادة الوصول لا تعني بالضرورة مستوى أعلى من الشمول المالي فهناك عتبة للوصول، لأنه عندما تصل إلى مستوى معين فإن الزيادة الهامشية لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة في الشمول المالي. قد يعزز تكرار استخدام الخدمات المالية من خلال تحسين هامش الاستخدام المكثف ولكنه لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الهامش الواسع، من حيث النسب المئوية الأعلى للحسابات المحتفظ بها أو أي خدمة مالية أخرى. ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي زيادة الوصول إلى تعزيز الشمول المالي عندما تكون مستويات الوصول أقل من العتبة من خلال توفير الخدمات المالية التي تلبي احتياجات السكان. وأيضا عندما يتم تسجيل زيادة الوصول من شركات مالية مختلفة، قد تؤدي المنافسة الأكثر حدة إلى زيادة استهلاك الخدمات المالية من خلال الأسعار أيضا حتى أعلى من العتبة[2].

ثانيا: مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية:[3]

-عدد نقاط الوصول لكل 10.000 شخص بالغ.

-النسبة المئوية للوحدات الإدارية التي لديها نقطة وصول واحدة على الأقل وصول.

- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في وحدات إدارية لديها نقطة وصول واحدة على الأقل.

[1] ARORA, Rashmi Umesh, *et al.* **Measuring financial access**. *Griffith Business School Discussion Papers Economics*, 2010, vol. 1, no 7, p. 21.
[2] Noelia Cámara, David Tuesta, **Measuring Financial Inclusion: A Multidimensional Index**, Working Paper, Nº 14/26 Madrid, September 2014,p5
[3] AFI, **ALLIANCE FOR FINANCIAL INCLUSION POLICY MODEL**: AFI CORE SET OF FINANCIAL INCLUSION INDICATORS,2019

-عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم مربع.

إن المؤشرات التقليدية المستخدمة لقياس إمكانية الوصول غير مكتملة حاليا بإقحام التكنولوجيا الجديدة التي يعتمدها القطاع المالي تتجاوز نطاق الوصول المصرفي التقليدي الذي يتم قياسه حسب عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي، حيث تفتح التطورات الجديدة في مجال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول واستخدام الخدمات المالية على الإنترنت قنوات جديدة للوصول إلى الخدمات المالية الرسمية التي تتغلب في ظل ظروف معينة على المسافة التي تشكل عائقا أمام الوصول. ويلعب المراسلون المصرفيون دورا مهما أيضا في تعزيز مشكلة الوصول. ومع ذلك، لا تزال المسافة أحد الأسباب التي تجعل الناس لا يشاركون في النظام المالي الرسمي.[1]

الفرع الثاني: إستخدام الخدمات المالية:

أولا: تعريف بعد إستخدام الخدمات المالية

مدى إعتماد الفرد للخدمات المالية الرسمية المتاحة وإستخدامها بشكل مستمر لتلبية احتياجاته المالية اليومية [2]. أي عمق أو مدى الخدمات المالية وإستخدام المنتج. يتطلب تحديد الإستخدام جمع تفاصيل حول إنتظام الإستخدام وتكراره ومدته مع مرور الوقت.[3]

ومن المهم التمييز بين إستخدام الخدمات المالية والوصول إليها. قد يتمكن البعض من الوصول إلى بعض المنتجات ولكنهم يختارون عدم إستخدامها. قد يكون لدى البعض إمكانية الوصول غير المباشر، مثل إستخدام الحساب المصرفي لشخص ما، أو استخدام بديل بالفعل وقد لا يستخدم آخرون الخدمات المالية لأنهم لا يحتاجون إليها أو لأسباب ثقافية ودينية. يشمل المستخدمون الأفراد الذين يفضلون التعامل نقدا والشركات التي ليس لديها مشاريع استثمارية واعدة. ومن وجهة نظر صانعي السياسات لا يشكل غير المستخدمين مشكلة نظرا لأن عدم استخدامهم مدفوع بنقص الطلب، حيث يمكن للوعي أن يحسن ويولد الطلب ويمكن التغلب على عدم الاستخدام لأسباب دينية على سبيل المثال من خلال السماح بدخول المؤسسات المالية وتقديم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامي.

[1] Noelia Cámara, David Tuesta, Previously mentioned reference,p6
[2] KUMARI, Thakshila. **Dimensions of financial inclusion**: An individual perspective. *Journal of Accountancy & Finance*, 2021, vol. 6, no 2, p. 41-60
[3] AFI, Previously mentioned reference,p15

وقد يتم إستبعاد بعض الأشخاص قسرا من إستخدام الخدمات المالية. وتنتمي عدة مجموعات إلى هذه الفئة. وتتكون إحدى المجموعات البارزة من النساء الريفيات اللاتي لا يمكن التعامل معهن من منظور المؤسسات المالية التجارية والأسواق، لأنهن ليس لديهن دخل كاف أو أن مخاطر الإقراض مرتفعة للغاية. هذه المجموعة ليس لها طلب لأن عدم إستخدامها لا يرجع إلى أي فشل في السوق. قد لا تتمكن المجموعات الأخرى في هذه الفئة من الوصول بسبب التمييز، أو نقص التفاصيل، أو أوجه القصور في إنفاذ العقود، أو بيئة المعلومات، أو أوجه القصور في ميزات المنتج التي قد تجعل المنتج غير مناسب لبعض مجموعات العملاء، أو حواجز الأسعار بسبب عيوب السوق. إذا إستبعدت الأسعار المرتفعة أجزاء كبيرة من السكان، فقد يكون ذلك أحد أعراض البنى التحتية المادية أو المؤسسية المتخلفة أو الحواجز التنظيمية أو عدم المنافسة.[1]

ثانيا: مؤشرات قياس بعد إستخدام للخدمات المالية

أتيح بعد الاستخدام لمجموعة AFI الأساسية لصانعي السياسات قياس الإقبال على الخدمات المالية الأساسية، ممثلة في النسبة المئوية للأفراد البالغين الذين لديهم حساب إيداع واحد أو أكثر في مؤسسة مالية رسمية، والنسبة المئوية للبالغين الذين لديهم حساب أو أكثر حساب ائتمان أو قرض في مؤسسة مالية رسمية. ومن حيث المبدأ، يمكن تقدير هذه البيانات بإستخدام بيانات جانب العرض من سجلات البيانات الإدارية المقدمة من المؤسسات المالية المنظمة. ومع ذلك، يجب أن يكون مقدمو الخدمات المالية الذين يبلغون عن البيانات قادرين على فصل الحسابات الفردية عن الحسابات المرتبطة بالمؤسسة، وإستخدام رقم تعريف وطني فريد لكل فرد لديه حساب. وهذا يسمح للجهة التنظيمية بتحديد الأفراد الذين لديهم حساب مالي واحد أو أكثر، حتى لو كانوا محتجزين في مؤسسات مالية مختلفة.[2]

- عدد حسابات الودائع لكل 10.000 شخص بالغ

- عدد حسابات القروض لكل 10.000 شخص بالغ

كما يمكن بناء مؤشر لحساب الأشخاص الذين يستخدمون خدمة مالية رسمية واحدة على الأقل عن طريق إضافة معلومات للمؤشر العالمي للشمول المالي، حيث نعتبر مستخدمي الخدمات المالية الرسمية: [3]

[1] KUMARI, Thakshila ,Previously mentioned reference.
[2] AFI, Previously mentioned reference
[3] Noelia Cámara, David Tuesta, Previously mentioned reference,p6

- الأشخاص الذين لديهم حساب مصرفي
- الأشخاص الذين يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ولكن ليس لديهم حساب
- الأشخاص الذين لديهم بطاقة ائتمان أو خصم ولكن ليس لديهم حساب
- الأفراد الذين لديهم حسابات مصرفية والذين أبلغوا عن عدم وجود حساب مصرفي لديهم لأن شخصًا آخر في العائلة لديه حساب بالفعل هم من يمتلكون حسابا مصرفيا (يحدد هذا السبب الأفراد الذين يستخدمون الخدمات المالية بشكل غير مباشر).

الفرع الثالث: الجودة

أولا: تعرف بعد الجودة

يمكن تعريف الجودة على أنها بعد يقيم كيفية تلبية الخدمات المالية لاحتياجات مستخدميها من زوايا مختلفة، بما في ذلك القدرة على تحمل التكاليف، والراحة، والمعاملة العادلة، والاختيار والتوافق. وغيرها من الجوانب المتعلقة بحماية المستهلك والتثقيف المالي وغيرها من المجالات[1].

وهي سلاح تنافسي تستخدمه بعض المؤسسات المالية التي تنافس مع بعضها البعض على منتجات غير متمايزة بشكل عام، حيث أجبرت التطورات التكنولوجية المؤسسات المالية على إعادة التفكير في استراتيجيات تقديم خدمات عالية الجودة لكل عميل إذ ترتبط مستويات جودة الخدمة المحسنة بارتفاع الإيرادات وزيادة نسب البيع المتبادل وزيادة الاحتفاظ بالعملاء وتوسيع حصتها في السوق.[2]

ثانيا: مؤشرات الجودة

تنقسم مؤشرات الجودة إلى ثماني فئات وهي القدرة على تحمل التكاليف، والشفافية، والراحة، والمعاملة العادلة، وحماية المستهلك، والتعليم المالي، والمديونية والاختيار. لا يتم تغطية جميع المواضيع في كل فئة بدقة، إلا أن هذه المؤشرات تغطي الجوانب المطلوبة للتمتع بخدمات مالية عالية الجودة:3

[1] AFI, Previously mentioned reference
[2] KUMARI, Thakshila. Previously mentioned reference.
[3] AFI, **INDICATORS OF THE QUALITY DIMENSION OF FINANCIAL INCLUSION**, Guideline Note No. 22 ,August 2016,p8

1.القدرة على تحمل التكاليف: تقيس هذه الفئة مدى تكلفة الاحتفاظ بحساب، خاصة بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفض.

– متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي، على أساس الحد الأدنى الرسمي للأجور.

– نسبة العملاء الذين ذكروا أن رسوم وأجور المعاملات المالية باهظة الثمن.

2. الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسمً في الشمول المالي، إذ يجب على مقدمي الخدمات المالية التأكد من أن العملاء لديهم إمكانية الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة بالمنتجات والخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستخدام، حتى لو تم تطوير هذه المعلومات أو الاحتفاظ بها من قبل مقدمي الخدمات المالية الآخرين. ويجب على مقدمي الخدمات المالية أيضا التأكد من أن هذه المعلومات واضحة ولا لبس فيها وبلغة سهلة الفهم.

– نسبة العملاء الذين يعتقدون أنهم حصلوا على معلومات واضحة وكافية عن الخدمات المالية في بداية عقد القرض.

3. الراحة: تلتقط هذه الفئة وجهة نظر العميل بشأن سهولة وراحة الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها.

– النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يشعرون بالارتياح تجاه متوسط الوقت الذي يقضونه في الانتظار في طابور في فروع المؤسسات المالية (و/أو البنك والوكلاء غير البنكيين).

– متوسط الوقت المستغرق في الانتظار في فرع مؤسسة مالية و/أو بنك ووكيل غير مصرفي.

4. المعاملة العادلة: تركز هذه الفئة على تصورات العملاء حول المعاملة العادلة في المؤسسات المالية، بما في ذلك قضايا مثل المعلومات غير الكاملة حول الخدمات المالية، وعدم كفاية الوقت المستغرق في شرح السلع والخدمات المالية وغيرها من المواقف التي يعتبرها العملاء مشكلات.

– النسبة المئوية للمستخدمين الذين شعروا بسوء المعاملة من قبل موظفي المؤسسة المالية.

5. حماية المستهلك: تبحث هذه الفئة في القوانين واللوائح المصممة لضمان حماية حقوق المستهلكين ومنع الشركات من الحصول على ميزة غير عادلة على المنافسين من خلال الاحتيال أو الممارسات غير العادلة.

– نسبة المستهلكين الذين تواصلوا مع هيئة حماية المستهلك لحل مشكلة تتعلق بالخدمات المالية خلال الأشهر الثلاثة إلى الستة الماضية وتم حل مشكلتهم خلال شهرين.

– نسبة العملاء الذين تغطي ودائعهم صندوق تأمين الودائع.

6. التعليم المالي: تقيس هذه الفئة معرفة المصطلحات المالية الأساسية وقدرة المستخدمين على تخطيط وموازنة دخلهم.

– نسبة البالغين الذين يعرفون تعريفات هذه المصطلحات المالية الأساسية: المعدل والمخاطر والتضخم والتنويع.

– النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بإعداد الميزانية كل شهر.

7. المديونية: تعتبر المديونية سمة هامة للعميل في النظام المالي. لذلك من المهم معرفة عدد المقترضين الذين قاموا بسداد ديونهم المتأخرة خلال فترة زمنية معينة.

– نسبة المقترضين الذين تأخروا عن سداد القرض لأكثر من 30 يوما.

8. الإختيار: لا يقتصر الشمول المالي على استخدام المنتجات والخدمات المالية فحسب، بل يشمل أيضا منح المستهلكين القدرة على اختيار الخدمات أو المنتجات من بين مجموعة من الخيارات.

– نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية التي تضم على الأقل ثلاثة فروع مختلفة للمؤسسات المالية الرسمية.

– نسبة الوحدات الإدارية التي تضم على الأقل ثلاثة فروع مختلفة للمؤسسات المالية الرسمية.

9. التأثير: ليس هناك العديد من الدراسات التي تعتمد التأثير كبعد من أبعاد الشمول المالي، إلا أن بعضها ترى أن تأثير الخدمات المالية على السلوكيات المالية للشخص هو بعد آخر من أبعاد الشمول المالي حيث أنه وفي نهاية المطاف يؤثر الشمول المالي على الرفاهية المالية للأفراد. وفقا للتحقق مما إذا كان الشخص قد إكتسب رفاهية مالية نتيجة إندماجه أي درجة التغييرات التي حققها الفرد بإستخدام الخدمات المالية الرسمية في حياته، إلا أنه لا توجد أبعاد أو مؤشرات مقبولة بشكل عام تم تطويرها من قبل باحثين سابقين لتتناسب مع أي سياق اجتماعي واقتصادي لاختبارها من منظور فردي.[1]

المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي

تكمن أهمية الشمول المالي وتعزيز الوصول للخدمات المالية في الإنعكاس الإيجابي على النظام المالي والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك تكمن الأهمية في تخفيض مستويات المخاطر للمؤسسات المالية والنظم

[1] KUMARI, Thakshila. Previously mentioned reference.

المالية دون الجور على مستهلكي الخدمات المالية وحمايتهم. فيمكن أن نلمس أثر تعزيز الشمول المالي على عدة أصعدة منها الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة وحماية المستهلك والنزاهة المالية.

الفرع الأول: الشمول المالي والاستقرار المالي

عرف البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي بأن يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، ما يقلل من نسبة حدوث إنحرافات تحول دون عملية الوساطة المالي ويضعف عملية توجيه المدخرات نحو فرص إستثمارية مربحة.

يمكن تحديد عدد من المبادئ الأساسية لوضع تعريف عملي للاستقرار المالي، حيث أنه مفهوم واسع يشمل الجوانب المختلفة للتمويل، البنية الأساسية، والمؤسسات، والأسواق. ويشارك كل من الأفراد من القطاعين العام والخاص في الأسواق وفي المكونات الحيوية للبنية التحتية المالية بما في ذلك النظام القانوني والأطر الرسمية للتنظيم والإشراف والمراقبة المالية. تقترض الحكومات في الأسواق، وتتحوط من المخاطر، وتعمل من خلال الأسواق لإدارة السياسة النقدية والحفاظ على الاستقرار النقدي.[1]

إن الاستقرار المالي يعني ضمنيا أن أنظمة الدفع في جميع أنحاء الاقتصاد تعمل بسلاسة عبر آليات المدفوعات الرسمية والخاصة، وتجارة التجزئة والجملة، والمدفوعات الرسمية وغير الرسمية. ويتطلب ذلك أن تتمكن النقود الورقية وبدائلها القريبة، والأموال المشتقة (مثل الودائع تحت الطلب والحسابات المصرفية الأخرى) من أداء دورها بشكل مناسب كوسيلة للدفع ووحدة حسابية مقبولة عالميا، وعندما يكون ذلك مناسبا، كمخزن قصير الأجل للقيمة.

من الصعب تصور إستمرار إستقرار مالي مع وجود نسبة عالية من المجتمع والقطاع الاقتصادي مستبعدة ماليا هذا ما يشير إلى وجود إرتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي ، حيث إن الأثر الإيجابي للتنمية المالية على الجانب الاجتماعي والسياسي يؤدي بدوره إلى الاستقرار المالي من خلال رفع مستويات المعيشة للفقراء وإحداث قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة، فللشمول المالي الكفاءة على تحسين عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات محسنا بذلك كفاءة القطاع المالي الرسمي على حساب الغير رسمي ، متحاشين كل الأزمات كأزمات سعر الصرف الناجمة عن سياسات غير متناسقة وغير مستقرة للاقتصاد الكل ، نظرا لتعارض السياسة النقدية مع السياسة المالية مع أسعار سعر الصرف السائدة ، ما يلجئ بعض الدول الى المبالغة في الاقتراض من دول أخرى بعملات أجنبية ما يوصلنا في النهاية الى تفاقم الدين العام وزيادة عجز الموازنة وعدم استقرار للنظام المالي. كما يمكننا الشمول المالي

[1] Garry J. Schinasi, **Defining Financial Stability**, IMF Working Paper, WP/04/187,oct 2004.p19

من تلافي العوامل الداخلية لعدم وجود الاستقرار المالي كسوء تدفق المعلومات الذي يعوق عمل الأسواق المالية حيث ينتج عن ذلك مخاطر ائتمانية مرتفعة، حيث تتميز البنوك عن الوسطاء الماليين الغير رسميين من القدرة على تكوين علاقات ائتمانية طويلة الأجل مع العملاء واستخدامها للحدود الائتمانية الممنوحة لهم، مما يقلل مشكلة تباين المعلومات.[1]

الفرع الثاني: العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أبعاد واعتبارات تخرج من كونها عبارة عن الاستثمار الاقتصادي الأمثل للدخل القومي من خلال مشاريع تسعى لتحقيق الرفاهية للمجتمع، الى كونها عبارة عن استخدام الموارد الاقتصادية والطاقات البشرية المدربة والعمل على تنميتها لرفاهية كل قطاعات المجتمع، فهي ليست عملية اقتصادية بحتة بل تشمل دراسة السلوك الاجتماعي والقيم السائدة والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية، كما تشمل تنمية الفرد الذي يعتبر عصب التنمية الاقتصادية.[2]

وبتعبير آخر تشمل التنمية الاقتصادية كل شيء عن تحسين مستويات المعيشة، من رفع مستويات التعليم ومحو الامية ودخل العمال والصحة العامة، حيث أن الدخل ليس هدفا في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق هدف التنمية، لذلك لا يجب أن يكون هدف التنمية الاقتصادية مجرد زيادة الدخل للناس وانما زيادة قدراتهم وحرياتهم في العيش بدون جوع ، وأي شيء آخر يعزز الرفاهية .[3]

تشير الدراسات لوجود علاقة طردية بين الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي ن كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستوى العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على سوق العمل كما يسهم توسيع انتشار الخدمات المالية والوصول اليها الى انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع المالي الغير رسمي الى الرسمي.[4]

ويلعب الشمول المالي دورا هاما في التنمية الاقتصادية، لا سيما من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي والحد من عدم المساواة والفقر في أي بلد ، ومن الصعب قياس مرونة الشمول المالي لأنه يحسن قدرة الأسر ذات الدخل المنخفض

[1] صندوق النقد العربي، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي** ، مجلس محافظي المصارف المركزية ، ومؤسسات النقد العربية ، 2015 ، ص 3-7

[2] آرثر لويس ، **نظرية التنمية الاقتصادية** ، وكالة الصحافة العربية ، ط1 ،2021 ، ص10

[3] فؤاد شبل ، **التنمية الاقتصادية أصولها وقواعدها**، وكالة الصحافة العربية ، 2020، ص9

[4] صورية شنبي ، السعيد بن لخضر ، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)** ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، مجلد 4، العدد 1، 2013 ، ص 104-129

على الحصول على التمويل، علاوة على ذلك يمكن للشركات والأسر أيضا أن تتاح لها الفرص لتعزيز دخلها واعتمادها على الذات، مما يؤثر بشكل إيجابي على التنمية الاقتصادية للبلد، وقد يؤدي عدم القدرة على الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية إلى فقدان فرص التنمية، وزيادة الفقر وتكلفة الوصول.

يمكن لدولة ذات نظام مالي متطور يسهل للناس الوصول إليه أن تقلل من تكلفة المعلومات والمعاملات، وسيكون لمثل هذا النظام تأثيرات على المدخرات ومعدل النمو على المدى الطويل، وقرارات الاستثمار، والابتكار التكنولوجي، حيث أن عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستبعاد المالي الذي يرتبط بالفقر وعدم المساواة، بمعنى آخر سيتم استبعاد الشخص أو المنطقة من المجتمع إذا كان عاطلا عن العمل أو يفتقر إلى المهارات أو لديه دخل منخفض أو فقير أو لديه بيئة محيطة غير مستقرة أو حالة صحية سيئة ، جميع المشاكل المذكورة أعلاه يمكن أن تؤدي إلى الاكتئاب العائلي. ونتيجة لذلك، تصبح الفوارق الاجتماعية أكثر حدة ويصبح الأغنياء أكثر ثراء ويصبح الفقراء أكثر فقرا وتتأثر التنمية الاقتصادية الوطنية. [1]

ولذلك، فإن الشمول المالي أمر بالغ الأهمية في تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع. سيكون لكل دولة سياسات مختلفة للشمول المالي تناسب اقتصادها وسماتها الاجتماعية والثقافية، مع نفس الهدف المتمثل في تطوير الاقتصاد والحد من عدم المساواة.

الفرع الثالث: الشمول المالي والتنمية المستدامة

تم إدخال فكرة التنمية المستدامة في جدول الأعمال السياسي من قبل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية WCED من خلال تقريرها لعام 1987 ، والذي يسمى أيضا تقرير برونتلاند. الذي أشار لتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة ، ومن ثم ينظر تقرير برونتلاند إلى الاستدامة باعتبارها متطلبا لتحقيق العدالة بين الأجيال وكشرط لتحقيق العدالة بين الأجيال، يتم تعريف الاستدامة على أنها مطلب جيلنا لإدارة قاعدة الموارد بحيث يمكن تقاسم متوسط نوعية الحياة التي نضمنها لأنفسنا من قبل الأجيال القادمة[2].

[1] Dinh Thi Thanh ,Nguyen Ha Linh, **The Impacts of Financial Inclusion on Economic Development: Cases in Asian-Pacific Countries, Comparative Economic Research. Central and Eastern Europe** ,Volume 22, N 1, 2019.p 7-16

[2] Geir B. Asheim, **Sustainability Ethical Foundations and Economic Properties** , POLICY RESEARCH WORKING PAPER 1302

إن مفهوم نوعية الحياة يشمل كل ما يؤثر على الوضع الذي يعيش فيه الناس. وبالتالي، فهو يشمل أكثر بكثير من مجرد استهلاك المواد إذ انه يمتد لأهمية الصحة والثقافة والطبيعة، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية من منظور طويل الأجل وعالمي. فهو ينطوي على رؤية واسعة لرفاهية الإنسان، ومنظور طويل المدى حول عواقب أنشطة اليوم، والمشاركة الكاملة للمجتمع المدني للتوصل إلى حلول قابلة للتطبيق.[1]

كما شهد العالم على مدى العقود الماضية ظهور أنماط من الخدمات المالية المختلفة تتيح إمكانيات جديدة للفقراء، وتشمل الجمعيات التعاونية والبنوك وشركات التأمين ومكاتب البريد والمنظمات الغير حكومية، ومؤسسات التنمية المجتمعية ومؤسسات الإقراض المتخصصة والتمويل التأجيري وغيرها. ومع التطورات في الجانب التكنلوجي وسرعة المعلوماتية واستحداث للخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة القطاعات المالية وتسهيل الوصول الى الخدمات المالية واستخدامها ساهمت في تسريع عجلة الشمول المالي ، الذي يبقى مرهونا بتقبل الافراد لمثل هاته الخدمات وكسب ثقته من خلال الحرص على تثقيف مالي عالي لكسر الحاج المعرفي للشمول المالي وبخاصة زيادة ثقافة ووعي المستهلكين من فئات الدخل الدنيا والمستثمرين الصغار أصحاب المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر ، بتعريفهم بمخاطر ومكاسب استخدام المنتجات المالية ، وكيفية استخدام التمويل الذي يحتاجونه للنمو والتوسع وتنشيط الابتكار و تسريع التنمية واستدامتها .[2]

كما أشارت الدراسات لكون الشمول المالي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال القضاء على الفقر و الحد من الجوع وتعزيز الامن الغذائي، وذلك وفقا لتقارير منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة FAO ، خاصة في المناطق النائية البعيدة عن التغطية المصرفية ما يقلل من فرص حصولهم على الخدمات المصرفية المختلفة من تأمين لمحاصيلهم وائتمان ، الأمر الذي يحد من قدرتهم على تطوير محاصيلهم الزراعية ، وبلا شك لعب الشمول المالي دورا مهما في سد الفجوة وتوفير الخدمات المالية والمصرفية للمزارعين وللفقراء لزيادة استثماراتهم و تأمينها من الكوارث وادخار أرباحهم ما يساعد في مواجهة الازمات المالية كذلك، كما ساهمت الخدمات الرقمية في تسهيل عملية توزيع الأجور والإعانات على المزارعين .[3]

[1] OECD ,**Sustainable Development Programmes and Initiatives**, OECD PUBLICATIONS work on, February 2011

[2] سمير عبد الله و آخرون، **الشمول المالي في فلسطين** ، معهد أبحاث السياسات المالية الاقتصادية الفلسطيني، القدس رام الله ، 2016 ص 17

[3] Sasha Rahming, **The Importance of Financial Inclusion "How can the level of financial inclusion be improved and expanded in The Bahamas?",** The Central Bank of the Bahamas Summer Internship Program ,2021,p15

كذلك يساهم الشمول المالي في تحسين مستوى الصحة وذلك من خلال مجموعة من الخدمات مثل خدمة الادخار التي تساعد الأفراد على إدارة نفقاتهم الطبية المخطط لها و الغير المخطط لها ،كذلك توفر خدمة التأمين التي تجعل الأفراد في حالة استقرار وعدم قلق من المستقبل فطبقا لتقارير البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية فان من أسباب بقاء الأشخاص في دوامة الفقر في الدول النامية هي المدفوعات النقدية المنفقة على الرعاية الصحية التي تستوعب كامل مدخراتهم و دخولهم. كما ان دور الشمول المالي في العملية ليس بالضئيل حيث اثبتت الاحصائيات أن هناك علاقة طردية بين جودة العملية التعليمية وقدرة الاسرة على الاستثمار في فرص التعليم ،كما أن رأس المال البشري المدرب يساعد في النمو الاقتصادي وبالتالي يساعد في رفع مستويات التنمية .[1]

الفرع الرابع: الشمول المالي والنزاهة المالية:

يعتبر التنفيذ الغير صحيح للمعايير الدولية للنزاهة المالية في الأسواق الناشئة، عامل من العوامل التي تؤدي إلى استبعاد و حرمان الملايين من أصحاب الدخول الضعيفة والمنخفضة من الخدمات المالية الرسمية ، ذلك لإمتناع البنوك عن التعامل مع هاته الفئة في حال عدم إكتمال بياناتهم، أو في حالة عدم وجود نظام قوي لتحديد الهوية جراء قصور في البنية الأساسية لتحديد الهوية للعملاء والتحقق منها ومراعاة التطبيق السليم لمبادئ إعرف عميلك KYC ، ما يصعب من الوصول للبيانات، أي تكاليف إضافية للمؤسسات المالية للتحقق من معلومات الفحص النافي للجهالة للعميل ، ما يدفع المؤسسات المالية للانسحاب من المعاملات منخفضة القيمة وقليلة الربح ، فتصبح الخدمات المالية الغير رسمية هي الحل بالنسبة لهته الفئة خاصة في البلدان الأقل تقدما حيث تلجأ لمقرضي الأموال وجمعيات التمويل الغير مسجلة وغيرها وذلك لسهولة الحصول عليها حيث غالبا ما تكون شروط اثباتات الهوية أقل، كل هذا سينعكس بالسلب على التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، ويعوق الجهات الرقابية القائمة على تنفيذ القوانين من تعزيز النزاهة المالية لعدم قدرتها على تتبع حركة الأموال .[2]

كما يمكن أن تؤثر القدرات الحكومية للرقابة على عملية غسل الأموال ومحاربة تمويل الارهاب على السياسة الخاصة بالشمول المالي حيث تتجه الجهات الرقابية للرقابة والإشراف على المؤسسات الكبيرة بشكل أبر من الصغيرة الغير رسمية، فتزداد تكاليف الامتثال على المؤسسات الخاضعة للرقابة مقابل عدم وجود زيادة بالنسبة للمؤسسات الغير رسمية، ما يدفع المؤسسات الرسمية للانسحاب من الأسواق منخفضة الدخل قليلة الربح . لذلك ينبغي أن تتسم المعايير الدولية لمكافحة اغسل الأموال وتمويل الإرهاب ببعض المرونة، مما يسهل على الدول تنفيذ قوانين مكافحة

[1] محمد محروس سعدوني ، **الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة** ، دراسة تحليلية لواقع الدول العربية ، الزقازيق ،ص36
[2] صندوق النقد العربي ، مرجع سابق الذكر ، ص 9و10

غسل الأموال باستخدام أدوات فعالة ومناسبة دون أن تؤثر بالسلب على الوصول للخدمات المالية واستخدامها خاصة بالنسبة لفئة الدخل المنخفض.

الفرع الخامس: الشمول المالي وحماية المستهلك

تسعى الحماية المالية للمستهلك لخلق نوع من التوازن في العلاقة التي تربط مقدمي الخدمات المالية بالمستهلكين لكن مع قلة المعلومات لدى العملاء الصغار يؤدي لعدم ادراكهم بالخيارات المالية المتاحة، بالإضافة لارتفاع أسعار العائد المدفوعة بشكل كبر وجهل العملاء بمعدلات أسعار العائد السنوية الفعلية، يزيد أثر التباين في المعلومات مع قلة خبرة العملاء وتعقد المنتجات المالية، حيث ان بعض المؤسسات المالية تسعى للربح ولو على حساب المستهلكين المثقلين بالديون مقابل عائد غير كافي. ومع غياب الحماية المالية للمستهلك وعدم توافر سياسات التحكم في قوى السوق لدى تطبيق مبادئ الشمول المالي يؤدي ذلك الى نتائج سلبية تضر بمصالح المستهلكين، وذلك نتيجة حصولهم على خدمات مالية ما بين زيادة المديونية على العملاء وارتفاع أسعار العائد المبالغ فيها. [1]

فعلى المؤسسات المالية الحصول على معلومات أكثر حول العملاء الجدد في السوق وتحليل بياناتهم التاريخية و الائتمانية ، حتي يتسنى لها التعامل مع هاته الفئة من العملاء ، كما يجب توفير معلومات كافية للعملاء الجدد على النظام المالي والمعاملات المالية ، فنقص المعلومة مع تعقد وتطور المنتجات المالية يؤدي لزيادة الفجوة التي قد تخف بزيادة المنافسة ، خاصة مع وجود قدر من الإفصاح عن المعلومات التي يمكن استخدامها ، ما يساعد على التثقيف المالي وفهم حقوقه والتزاماته خاصة من خلال الإفصاح في الوقت المناسب خاصة عن طريق المراحل المختلفة للعلاقة التعاقدية أي بداية العقد –وسط العقد –نهاية العقد.[2]

كما أن إنضباط السوق من خلال تشجيع المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية لتقديم منتجات أفضل وخدمات أقل تكلفة تحت مبدأ الشفافية يؤدي لجلب العملاء ونمو السوق، دون التغاضي عن الرعاية الرقابية لفهم قضايا المستهلك وتحليل شكاويهم والأخذ بآرائهم حول الخدمات المالية المقدمة لهم، ودراسة اتجاهات وممارسات السوق.

[1] صندوق النقد العربي ، مرجع سابق الذكر ص 13-15

[2] Belaa Djaouida, **The importance of financial inclusion in achieving sustainable development in Arab countries**, Journal of Contemporary Business and Economic Studies, Vol.(05) No.(2) ,2022, p 74-88

المطلب الرابع: منهجية قياس الإشتمال المالي

بما أنه ينبغي الحكم على النظام المالي الشامل من عدة أبعاد، فإننا نتبع نهجا متعدد الأبعاد أثناء بناء مؤشرنا للشمول المالي .(IFI) إن نهجنا مماثل للنهج الذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحساب بعض مؤشرات التنمية المعروفة مثل مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر الفقر البشري، ومؤشر التنمية العالمية، وما إلى ذلك.[1]

الفرع الأول: إعتماد طريقة sarma

وباعتماد طريقة Sarma فإننا نعتمد على حساب قيمة كل بعد من الأبعاد الثلاثة (الوصول للخدمات المصرفية والمالية، توفرها، واستخدامها) حيث يتم احتساب قيم كل بعد من خلال المعادلة التالية:[2]

$$di = \mathrm{wi}\,\frac{Ai-\mathrm{mi}}{\mathrm{Mi}-\mathrm{mi}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

di: dimension البعد المستخدم لحساب الشمول المالي.

wi: weight الوزن المرتبط بالبعد i حيث: $0 \leq \mathrm{wi} \leq 1$.

Ai: Actual القيمة الفعلية للبعد i.

mi: Minimum الحد الأدنى لقيمة البعدi ، أي أدنى درجات الشمول المالي.

Mi: Maximum الحد الأعلى لقيمة البعدi ، وهي أعلى قيمة تم الوصول اليها للشمول المالي .

بالنسبة للمعادلة 1 فان قيمة البعد المدروس di محصور بين 1 و0 ، حيث ان أعلى قيمة للشمول المالي يمكن تحقيقها من طرف أي دولة هي Mi وتشير ارتفاع قيمة di الى ارتفاع الإنجازات في البلد بالنسبة للبعد i ، أما أدنى قيمة لكل بعد فهي الصفر ومن هنا تأخذ المعادلة الشكل التالي : $di = \mathrm{wi}\,\frac{Ai}{\mathrm{Mi}}$.

وباعتماد الأبعاد الثلاث للشمول المالي كمقياس لدرجة الشمول المالي في البلد ، فإننا يمكننا الاستعانة بنظام الإحداثيات ثلاثي الابعاد والذي يوضح الالية النظرية لقياس مؤشر الشمول المالي في البلد IFI و لتمثيل إنجازات البلد بالنقطة X=(d1,d2,d3) ، حيث تمثل الابعاد الثلاثة المقصودة سابقا وهي :

[1] Mandira Sarma , **Index of Financial Inclusion, INDIAN COUNCIL FOR RESEARCH ON INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS**, Working Paper No. 215,2008.p 18

[2] Mandira Sarma, **Index of Financial Inclusion – A measure of financial sector inclusiveness**,htw , Working Paper No. 07/2012, p 10-13

- الوصول للخدمات المصرفية Penetration (p)
- توفر الخدمات المصرفية availability (a)
- استخدام الخدمات المصرفية Usage (u)

تمثل النقطة O = (0, 0, 0) النقطة التي تشير إلى أسوء موقف، أي تحصيل قيمة كل بعد هي الصفر، بينما النقطة W=(w1,w2,w3) تمثل الوضع المثالي الذي يشير إلى أعلى إنجاز في جميع الأبعاد، أما النقطة X=(p ,a ,u) فهي تمثل إنجازات البلد في هذه الابعاد .

الشكل رقم(1–6): أبعاد مؤشر الشمول المالي

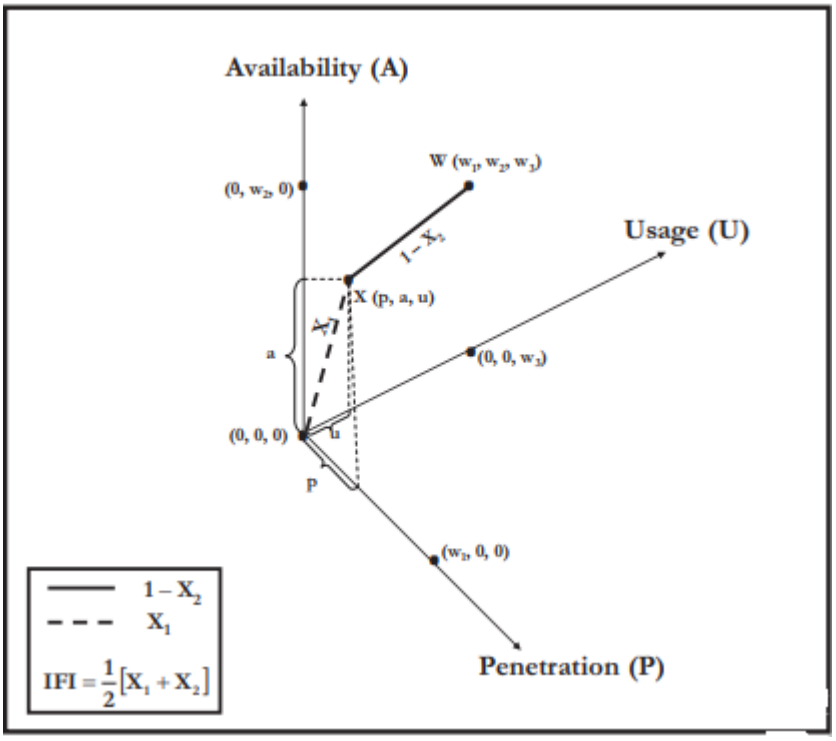

المصدر: Sarma 2012

إن موقع نقطة الإنجاز X مقابل أسوأ نقطة O والنقطة المثالية W هو العامل الحاسم في قياس مستوى الشمول المالي في أي بلد، حيث تشير المسافة الأكبر بين X وO إلى ارتفاع مستوى الشمول المالي، وتشير المسافة الأصغر بين X و W إلى زيادة الشمول المالي، في الفضاء ذو الأبعادn من الممكن أن يكون هناك نقطتان لهما نفس المسافة من W لكن مسافات مختلفة عن O والعكس صحيح ، بالتالي يمكن أن يكون لدولتين نقاط الإنجاز الخاصة بهما على نفس المسافة من إحدى هذه النقاط ولكن لهما مسافات مختلفة عن النقطة الأخرى. إذا كانت

نقاط الإنجاز الخاصة ببلدين على نفس المسافة من W ولكن مسافات مختلفة من O فيجب اعتبار الدولة ذات المسافة الأعلى من O أكثر شمولا من الناحية المالية ، بينما إذا كان لديهم نفس المسافة من O ولكن مسافات مختلفة عن W فإن البلد مع مسافة أقل من W ينبغي اعتبارها أكثر شمولا من الناحية المالية، وبالتالي ينبغي أخذ هاتين المسافتين في الاعتبار.

الفرع الثاني : إعتماد طريقة sarma مع المتوسط الحسابي:[1]

في IFI المقترح نستخدم متوسطا حسابيا للمسافة الإقليدية بين X وO والمسافة الإقليدية العكسية بين X وW. ويتم تطبيع هاتين المسافتين من خلال المسافة بين O وW، لجعلهما يقعان بين 0 و1 ، فعند حساب المتوسط الحسابي بين المسافتين يتم أخذ المسافة العكسية بين D وW بعين الاعتبار، وبالتالي لحساب IFI، نحسب أولا X1 أي المسافة بين X وO وX2 أي المسافة العكسية بين X وW ثم نأخذ المتوسط الحسابي لـ X1 وX2 لحساب IFI المؤشر النهائي.

$$X1 = \frac{\sqrt{d1^2+d2^2+d3^2}}{\sqrt{w1^2+w2^2+w3^2}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

$$X2 = 1 - \frac{\sqrt{\sqrt{(w1-d1)^2+(w2-d2)^2+(w3-d3)^2}}}{\sqrt{w1^2+w2^2+w3^2}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

$$IFI = \frac{1}{2}(X1 + X2) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

المعادلة (2) لـ X1 هي المسافة المعيارية لـ X من أسوء نقطة O والتي تم تسويتها بالمسافة بين أسوء نقطة O والنقطة المثالية W ويتم إجراء التسوية لجعل قيمة X1 تقع بين 0 و1.

المعادلة (3) لـ X2 تعطي المسافة الإقليدية العكسية لـ X من النقطة المثالية W ، في هذا بسط المكون الثاني هو المسافة االمعيارية لـ X من النقطة المثاليةW ، وتطبيعها بالمقام وطرحها 1 يعطي المسافة الطبيعية العكسية. يتم إجراء التسوية من أجل جعل قيمة X2 تقع بين 0 و 1 ويتم أخذ المسافة العكسية في الاعتبار بحيث تتوافق القيمة الأعلى لـ X2 مع ارتفاع الشمول المالي.

[1] Mandira Sarma , Previously mentioned reference, p 10-13

صيغة IFI هي متوسط

$$IFI = \frac{1}{2}\left[\frac{\sqrt{d_1^2 + d_2^2 + \ldots + d_n^2}}{\sqrt{n}} + \left(1 - \frac{\sqrt{(1-d_1)^2 + (1-d_2)^2 + \ldots + (1-d_n)^2}}{\sqrt{n}}\right)\right] \quad (4)$$

بسيط لـ X1 وX2، وبالتالي تتضمن المسافات من أسوء نقطة والنقطة المثالية. فإذا اعتبرنا أن جميع الأبعاد لها نفس القدر من الأهمية في قياس شمولية النظام المالي فإن wi = 1 للجميع i، في هذه الحالة سيتم تمثيل الوضع المثالي بالنقطة W = (1،1،1،...،1) في الفضاء ذو الأبعاد n وستكون صيغة IFI

المبحث الثاني: مفاهيم خاصة بالنمو الاحتوائي

قد تختلف تحديات النمو الاقتصادي من بلد لآخر، ذلك أن لكل بلد مقوماته وموارده ومؤشراته ومستوياته في النمو، لكن تتحد أهداف النمو بين كل البلدان وكل المنظمات الدولية الاقتصادية والمالية، في السعي لجعل النمو الاقتصادي نموا فعال وحقيقي، يستفاد منه كل فئات المجتمع بدون إستثناء، من الفقير إلى الغني. إن تفاقم التحديات التي تواجهها البلدان من زيادة لمستويات الفقر، وعدم المساواة وهشاشة الاقتصاد، وإرتفاع مستويات البطالة، وغيرها من التحديات جعلت الدول تسعى لتبني إستراتيجيات وآليات تمكنها من تخطي كل العقبات وتحسين مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية، بجعل النمو الاقتصادي نموا احتوائي، يستفاد منه جميع فئات المجتمع.

من خلال الدراسة وفي هذا الشق سوف نسعى لتسليط الضوء أكثر على مفاهيم النمو الاحتوائي والمفاهيم التي انبثق منها، ركائزه محدداته طرق قياسه.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاحتوائي

يعتبر مصطلح النمو الاحتوائي من الشعارات الاقتصادية الحديثة إلى جانب مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وفي حقيقة الأمر هناك عدة أمور تتشابه فيها تلك المصطلحات فاذا نظرنا أولا إلى مفهوم النمو الإحتوائي نجد أنه نموا قائما على مبدأ مشاركة أطياف المجتمع في تحقيق عمليات التنمية، وأيضا في جني ثمارها بما يحقق الشعور لدى الأفراد بنتائج هذا النمو ويأخذ في الاعتبار النمو المرتبط بمعدلات النمو المرتفعة مع البعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين على مستوى الأقاليم حيث يعمل النمو الاحتوائي على توافر فرص العمل لأنها تعتبر الأساس في تنامي الشعور بالانتماء بالمجتمع.

الفرع الأول: تاريخ النمو الاحتوائي

إستندت الآراء السائدة حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة بين أواخر الخمسينيات وأوائل السبعينيات بشكل كبير على نموذجي كوزنتس (1955) وسولو (1956). بينما اقترحت فرضية U المقلوبة لكوزنتس أن النمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة سيؤدي في البداية إلى مزيد من عدم المساواة، والذي سينخفض لاحقا مع استمرار الاقتصاد في التطور، أشار نموذج سولو للنمو إلى أن البلدان الفقيرة ستميل إلى النمو بشكل أسرع، وبالتالي تتلاقى مع الدول المتقدمة من خلال معادلة العوائد الهامشية لعوامل الإنتاج. في هذا السياق الموات، أدى التدخل المكثف للدولة في عملية التنمية، والدعم المقدم من البنك الدولي والوكالات الأخرى لمشاريع البنية التحتية وبناء رأس المال في البلدان الفقيرة، إلى تعزيز التوقعات بأن الاقتصادات الرأسمالية يمكن أن تحقق النمو، وتخفيف حدة الفقر، والتقارب الدولي، على الأقل بنفس سرعة منافسيهم الاشتراكيين. [1]

في منتصف السبعينيات، إتفق العديد من المراقبين على أن هذه الآمال كانت في غير محلها، فمعظم البلدان الفقيرة كانت تفشل في الالتقاء مع جوهر الثراء للإقتصاد العالمي، وكان توزيع الدخل يتدهور في أجزاء عديدة من العالم. كان من الصعب العثور على دليل على أن عمليات تحقيق المساواة ستسود في نهاية المطاف إما في الاقتصاد العالمي أو في معظم البلدان النامية. تم تأطير المناقشات التي تلت ذلك بشكل حتمي من خلال الخلافات المحيطة بكل من النظرية الاقتصادية والسياسة في الدول الغنية، وخاصة الخلافات بين الكينزيين والنقديين. بينما كان الأول يميل إلى القول بأن التقارب سيتطلب تدخل الدولة والسياسة الصناعية وإعادة التوزيع، إدعى الأخير أن التدخل سيفشل حتما، وأن سياسات السوق الحرة توفر أكثر السبل الواعدة للنمو السريع وتحسين حصة الفقير في السوق.[2]

أدى صعود النظرية النقدية والاقتصاد الكلاسيكي الجديد بين منتصف السبعينيات وأواخر الثمانينيات من القرن الماضي إلى تحويل نظرية التنمية نحو الإقتراح النشط. ومن المفترض أن تنشأ أرباح النمو التي يمكن أن تتدفق إلى أسفل من تطبيق السياسات الاقتصادية على غرار توافق آراء واشنطن (WC). بحلول بداية التسعينيات، كان الفشل الواضح لهذه الاستراتيجية، وظهور الاقتصاد المؤسسي الجديد (NIE)، والضغط المتزايد على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من قبل العديد من حكومات الدول ، والمنظمات الدولية (بما في ذلك بعض وكالات الأمم المتحدة) ، والمنظمات غير الحكومية ، أجبرت الجامعات والحركات الاجتماعية المؤسسات المالية الدولية السائدة

[1] مصطفى ابو يد، مداخلة بعنوان: **النمو الاحتوائي ما بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة**، الموقع الالكتروني: **https://mebusiness.ae/ar/news/show/41889.** - تاريخ الاطلاع:2024/04/02 على الساعة 11:35.

[2] ساطور رشيد، **دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط**، مجلة التراث العدد العاشر ديسمبر 2013، ص91 - 101

على معالجة مشاكل عدم المساواة والحد من الفقر بشكل صريح مرة أخرى. خلال التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد النهج السائد المنقسم الآن بين WC وتوافق ما بعد واشنطن (PWC) – تدريجيا الأرض أمام البدائل الناشئة لصالح الفقراء. لم يكن هذا التحول في شروط النقاش أكثر وضوحًا في أي مكان من الالتزام العالمي بالأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) في عام 2000. ومع ذلك تأرجح البندول مرة أخرى في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع محاولة معقدة من قبل التيار الرئيسي لاستعادة أساس نظري، إن لم يكن أخلاقيا ، مع فكرة النمو الاحتوائي (IG).[1]

الفرع الثاني: تعريف النمو الاحتوائي

بالإضافة إلى تعزيز تساوى الفرص المتاحة بين الجنسين للمشاركة في التنمية الاقتصادية وعدم إستحواذ فئة قليلة على ثروات البلاد كما يحدث عند اكتشاف ثروات طبيعية وبالتالي يتمتع الطبقات الفقيرة والمتوسطة بما يتحقق من رخاء في بلادهم والتأكيد على اقتسام ثمار النمو بين الأجيال الحالية والمستقبلية .

قد نعرف النمو الإحتوائي بأنه النمو الذي لا يخلق فرصا اقتصادية جديدة فحسب، بل أيضا نموا يضمن المساواة في الوصول إلى الفرص المتاحة لجميع شرائح المجتمع، ولا سيما للفقراء.[2]وهذا ما أشار تقرير مجموعة الشخصيات البارزة الذي بدأه بنك التنمية الآسيوي ADB إلى مصطلح النمو الاحتوائي، الذي يؤكد على ضمان أن الفرص الاقتصادية التي يوفرها النمو متاحة للجميع ولا سيما الفقراء. أيضا تخلق عملية النمو فرصًا اقتصادية جديدة يتم توزيعها بشكل غير متساو. والفقراء مقيدون بشكل عام بالظروف أو إخفاقات السوق التي تمنعهم من الاستفادة من هذه الفرص. نتيجة لذلك، يستفيد الفقراء بشكل عام من النمو أقل من غير الفقراء. وبالتالي لن يكون النمو بشكل عام لصالح الفقراء إذا ترك بالكامل للأسواق. ومع ذلك يمكن للحكومة صياغة سياسات وبرامج تسهل المشاركة الكاملة لمن هم أقل ثراء في الفرص الاقتصادية الجديدة.[3]

[1] Alfredo Saad-Filhom,**Growth , Poverty and Inequality: Policies and Debates from the (Post-) Washington Consensus to Inclusive Growth**, Indian Journal of Human Development, Vol. 5, No. 2, 2011,p 5-7

[2] Ali, Ifzal, and Son, Hwa, **Measuring Inclusive Growth, Asian Development Review**, Vol.24, No. 1, Asian Development Bank, 2007, pp.11-12.

[3] Sitorus, Agnes Vera Yanti, and Ade Marsinta Arsani. "**A comparative study of inter-provincial inclusive economic growth in Indonesia 2010-2015 with approach methods of ADB**, WEF, and UNDP." Jurnal Perencanaan Pembangunan: The Indonesian Journal of Development Planning 2.1 (2018): 64-77.

النمو الإحتوائي هو نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤدي إلى خفض درجات الفقر بشكل جوهري وهو يتماشى مع المفهوم المطلق للنمو الداعم للفقراء. [1] وهو إرتفاع دالة الفرص الاجتماعية التي تعتمد بدورها على متوسط الفرص المتاحة والمتوفرة لجميع طبقات المجتمع وكيفية مشاركة هذه الفرص بينهم.

أما عن مجموعة G20 فالنمو الإحتوائي هو تقاسم واسع لفوائد وفرص النمو الاقتصادي، وهو ضرورة تعتمد على الظروف الخاصة بكل بلد، ولكنها تتعلق بشكل عام بنمو قوي وواسع النطاق عبر القطاعات، ويعزز العمالة المنتجة عبر القوى العاملة، ويجسد تكافؤ الفرص من حيث الوصول إلى الأسواق والموارد، ويحمي الشرائح الضعيفة من السكان. لكن حوار السياسات حول الإدماج مدعوم بمفاهيم متشابهة إلى حد كبير. بعض المؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية يركزون بشكل أكبر على العمالة المنتجة والواسعة القاعدة، والبعض الآخر على توافر الحماية الاجتماعية، والبعض الآخر على توسيع نطاق الوصول إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية[2]

أما صندوق النقد الدولي FMI يشير مقياس النمو الإحتوائي إلى وتيرة وتوزيع النمو الاقتصادي فلكي يكون النمو مستداما يجب أن يكون شاملا وفعالا في الحد من الفقر، وهو مفهوم الشمولية هو كونه يشمل الإنصاف وتكافؤ الفرص والحماية في تحولات السوق والعمالة هو عنصر أساسي في أي استراتيجية نمو ناجحة. ومنه يمكن القول أن مقياس للنمو الاحتوائي يتماشى مع التعريف المطلق للنمو الداعم للفقراء، طالما أن الفقراء يستفيدون من حيث القيمة المطلقة . [3]

فعن oced يتعامل النمو الإحتوائي مع فكرة أن النمو الاقتصادي مهم، ولكنه ليس كافيا لتحقيق تحسينات مستدامة في الرفاهية، ما لم يتم تقاسم أرباح النمو بشكل عادل بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية. في الوقت نفسه، هناك إعتراف متزايد بأنه بالإضافة إلى الدخل والثروة، فإن رفاهية الناس تتشكل من خلال أبعاد غير متعلقة بالدخل، مثل حالتهم الصحية والتعليمية. وبالتالي يعد المستوى والتوزيع على طول هذه الأبعاد غير المتعلقة بالدخل من الجوانب الرئيسية للنمو الاحتوائي، مما يجعله مفهوما متعدد الأبعاد. علاوة على ذلك لكي يكون النمو الإحتوائي ذا صلة، يجب أن يكون قابلا للتنفيذ، مما يسمح لصانعي السياسات بفهم أفضل للمفضلات وأوجه التكامل الموجودة عبر مجالات السياسة والأدوات التي يمكن استخدامها لتحقيق تحسينات في كل من مستوى وتوزيع الدخل

[1] شيماء حنفي ا، **النمو الاحتوائي**، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد 54، العدد 1، يناير 2017 ، ص 105

[2] Prepared by Staff of the International Monetary Fund for the G20 FOSTERING ,**INCLUSIVE GROWTH**, June 2017, p15-16

[3] Rahul Anand, Saurabh Mishra, and Shanaka J. Peiris, **Inclusive Growth: Measurement and Determinants** , IMF Working Paper,2013,p 5-9

وغير الدخل النتائج. هذا هو السبب في أنه من المهم النظر في الأبعاد المختلفة للنمو الاحتوائي في نفس الوقت وليس واحدا تلو الآخر. [1]

ويرى البنك الدولي أن النمو الإحتوائي يحد من الفقر بشكل سريع ومستدام حيث يسمح للناس بالمساهمة في النمو الاقتصادي والاستفادة منه، فوتيرة النمو السريعة ضرورية بلا شك للحد بشكل كبير من الفقر، ولكن لكي يكون هذا النمو مستداما على المدى الطويل، يجب أن يكون واسع النطاق عبر جميع القطاعات وشامل لجزء كبير من القوى العاملة في البلاد، فالنمو الاحتوائي يشير إلى كل من وتيرة النمو ونمطه، اللذين يعتبران مترابطين، وبالتالي يلزم معالجتهما معا. تتماشى الفكرة القائلة بأن وتيرة النمو ونمطه لتحقيق سجل نمو مرتفع ومستدام، فضلا عن الحد من الفقر. كما يتخذ نهج النمو الاحتوائي منظورا طويل الأجل حيث ينصب التركيز على العمالة المنتجة بدلاً من إعادة توزيع الدخل المباشر كوسيلة لزيادة الدخل للفئات المستبعدة على المدى القصير، فيمكن للحكومات استخدام مخططات توزيع الدخل للتخفيف من الآثار السلبية للسياسات التي تهدف إلى تحفيز النمو على الفقراء، ولكن خطط التحويل لا يمكن أن تكون إجابة على المدى الطويل ويمكن أن تكون إشكالية أيضًا على المدى القصير. [2]

يركز النمو الشامل على التحليل المسبق لمصادر النمو المرتفع والمستدام والقيود المفروضة عليه والاستفادة الكاملة من أجزاء القوة العاملة المحاصرة في أنشطة منخفضة الإنتاجية أو مستبعدة تماما من عملية النمو. وهذا على النقيض من أدبيات النمو المناصرة للفقراء، والتي ركزت تقليديا على قياس أثر النمو على الحد من الفقر من خلال تتبع مختلف مقاييس الفقر.

إلى جانب محاولة توضيح معنى النمو الداعم للفقراء أو التأكيد عليه، قد ينظر إلى ظهور مفهوم النمو الاحتوائي على أنه يتعلق بإدراك أن عمليات النمو قد يكون لها تأثيرات مختلفة ليس فقط عبر توزيع الدخل، ولكن أيضا بين المجموعات العرقية. والمجموعات الجنسانية والمناطق الجغرافية، فضلا عن أن ذلك بدلا من أن تكون النتائج هو الجانب المهم الوحيد، سواء كان إشراك الأشخاص في عملية النمو وكيفية ذلك أمرا مهما. ومع ذلك فإن التعريفات العديدة للنمو الاحتوائي تتحدى مواصفات الأسس الفعلية الكامنة وراء بداية المفهوم. لقد كتب الكثير عن النمو الاحتوائي، وهو حاضر أكثر من أي وقت مضى في نقاشات صنع السياسات والسياسات، ولكن إلى حد كبير مثل ما حدث

[1] REPORT ON THE OECD FRAMEWORK FOR MEETING OF THE OECD COUNCIL AT MINISTERIAL **INCLUSIVE GROWTH LEVEL**, PARIS, MAY 2014, p 6-7

[2]Elena Ianchovichina Susanna Lundstrom, **Inclusive Growth Analytics,** Framework and Application The World Bank Economic Policy and Debt Department Economic Policy Division March 2009,p 42

مع مفهوم النمو المراعي للفقراء، لم يظهر أي مفهوم إجماعي للنمو الاحتوائي. ولجعل الأمور أسوأ يشترك كلا المفهومين في اهتمام العلماء وصانعي السياسات، كما أن تنوع التعريفات لكليهما يعقد مهمة فك الارتباط بينهما.[1]

ليس المقصود بالنمو الاحتوائي عودة السياسات الصناعية التي ترعاها الحكومة، وانما التركيز على إزالة معوقات النمو وخلق مجالات الاستثمار، والنمو الاحتوائي يتطلب أن تخلط الحكومة بين النظام المركزي واللامركزي في اتخاذ القرار وفي عملية التنفيذ. كما يشير محمد فتح الله لوجود شروط يجب توفرها لكي نقول عن النمو انه نمو احتوائي من بينها:[2]

-المشاركة: بأن يعمل هذا النمو على تشغيل الجزء الأكبر من القوى العاملة في أعمال منتجة، ولاسيما المستبعدين دون تخصيص لفئة الفقراء وحدهم، فعلى الادماج أن يشمل الفئات الأخرى المستبعدة من عمليات النمو سواء كانت افراد قطاعات او مناطق.

-العدالة التوزيعية: يجب أن يتضمن النمو توزيعا عادلا للموارد تعود فائدته على كل القطاعات الاقتصادية.

رفع إنتاجية العناصر المشاركة في عملية التنمية وخاصة الفئات المهمشة من خلال زيادة الاستثمارات الموجهة اليها من تعليم وصحة وبنية تحتية وهذا بالإضافة الى ضرورة وجود نظم تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية في الاجل القصير لعملية التنمية.

[1] Ranier, Rafael, and Almeida, Raquel, **Inclusive Growth: Building a - Concept**, International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG) ,Working Paper, No. 104, March 2013, pp. 8-9.

[2] فتح الله محمود، **السياسات الاقتصادية المصرية والنمو الاحتوائي الفرص والتحديات** أ أحوال مصرية 2018.ص 59-67

الشكل رقم (1–7): أسس النمو الاحتوائي

المصدر: محمد فتح الله،2018

الفرع الثالث: النمو الإحتوائي و النمو المحابي للفقراء:

بحلول مطلع القرن الأخر، كان ينظر إلى الإهتمام بالنمو لصالح الفقراء pro –poor grawth باعتباره خروجا واضحا عن مفهوم التنمية التدريجي للأسفل، قد نقول أيضا نموا مؤيدا للفقراء، فإن إستخدام المصطلح تضمن تعريفات متنوعة، وفي بعض الحالات لا سيما في الخطاب السياسي ، كان معناه ولا يزال غير واضح. من البديهي أن النمو الذي يراعي مصالح الفقراء هو النمو الذي يعود بالفائدة على الفقراء. لكن الدقة في التعريف تتطلب تحديد ما يعنيه إفادة الفقراء، وهنا يكمن الجدل المفاهيمي حول النمو لصالح الفقراء. حيث ظهر تعريفان متنافسان للنمو المراعي للفقراء في الأدبيات: [1]

[1] Rafael Ranieri ,Raquel Almeida Ramos**, INCLUSIVE GROWTH: BUILDING UP A CONCEPT**, International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG), Working Paper number 104 March, 2013,p 19

– يركز أحدها على الحد من الفقر، وبالتالي النظر في النمو المراعي للفقراء في أي فترة نمو يحدث خلالها انخفاض في معدل الفقر فيسمي هذا النمو المطلق الضعيف لصالح الفقراء. حلقة نمو من هذا النوع تعمل ببساطة على تحسين الحالة المطلقة للفقراء، وهذا يدل على أنه بقدر ما يتم انتشال عدد كاف من الناس من الفقر لإحداث انخفاض في معدل الفقر، فإن النمو يكون لصالح الفقراء، بغض النظر عما يحدث من حيث توزيع الدخل. يجسد هذا التعريف الجانب الأكثر جوهرية لظروفهم المعيشية، مما يوفر تصورا مباشرا لفائدة الفقراء. من ناحية أخرى، يسمح هذا التعريف بنمو دخل الأغنياء أكثر بكثير من دخل الفقراء، وهو فرق في نمو الدخل يؤدي إلى تحول توزيعي يحمل تداعيات محتملة على الاقتصاد السياسي الذي يؤدي إلى ازدراء الفقراء بالإضافة إلى إمكانية تسخير المشاكل الاجتماعية تؤثر على المجتمع ككل.

– يركز التعريف الآخر للنمو الداعم للفقراء على تحسين دخل الفقراء بالنسبة إلى دخل الأغنياء ، بدلا من مجرد التحسين المطلق لدخلهم. فهي تتطلب أن ينمو دخل الفقراء أكثر من دخل الأغنياء. أدت المفاهيم المختلفة لهذا التحسين النسبي إلى ظهور إصدارات مختلفة من هذا التعريف. تتطلب إحدى النسخ ببساطة أن ينمو دخل الفقراء بمعدل أعلى من دخل الأغنياء ، مما يعني أن دخل الفقراء ينمو بمعدل أعلى من متوسط الدخل مع الحد من عدم المساواة النسبية..

إن تقاطع مفهوم النمو المحابي للفقراء مع النمو الاحتوائي في مسألة الحد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل والثروات يمثل حلقة الربط بين المفهومين، حيث أن بداية دراسات العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر تمثلت في مدى استفادة الفقراء من النمو، هنا ظهرت نظرية النمو بالتقسيط trickle down effect أو النمو التدريجي للأسفل كما ذكرنا سابقا. وأصبح من الشائع في هذه الفترة أن الأغنياء هم الذين يستفيدون من النمو لما يمتلكونه من رأس مال مادي وبشري، والعوائد الناتجة عن استثمار تلك الأموال، وبالمقابل يستفيد كذلك الفقراء من تلك الاستثمارات، كما أن النمو الاقتصادي يضع حدا لمشكلة الفقر على المدى الطويل، دون الحاجة الى استهدافه وانتهاج سياسات خاصة لمحاربته.

بينما تسعى الحكومات إلى تطبيق النمو الاحتوائي بشكل يضمن استفادة جميع أطياف المجتمع من نتاج النمو بالاعتماد على أدوات تعد من أهم أدوات سياسة النمو الاحتوائي، كالضمان الاجتماعي ذلك بأن توفر هامش أمانت أكبر للفئات الضعيفة. ويعتمد تحقيق النمو الاحتوائي على التدريب التحولي ومساعدة العمالة على التعافي

من فقدان العمل والبطالة، والتكيف عند وقوع الصدمات الاقتصادية، باختصار إتاحة الفرصة لكل شخص لكي يحقق حياة أفضل.[1]

المطلب الثاني: أهمية النمو الاحتوائي

هناك أوجه إتفاق ما بين النمو الإحتوائي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في كونها تهتم بزيادة مدخول الأفراد نتيجة لإتاحة الفرص المتساوية للعمل بين الجنسين، من خلال توفير فرص التشغيل ومنها تحسين الحياة المعيشية للأفراد وبالتالي مواجهة الوقوع تحت وطأة الفقر والمساهمة في انخفاض البطالة، والاهتمام بتقديم خدمات تعليمية وصحية للأفراد. وتلك الأمور تعد من الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة كما أن النمو الإحتوائي يستهدف تحقيق ذلك على الأمد الطويل شأن التنمية المستدامة التي تهدف إلى استخدام الموارد والامكانيات لتحقيق رغبات الأجيال الحالية، والاستمرار في تحقيق رغبات الأجيال القادمة عن طريق الاستغلال الأمثل لتلك الموارد.

الفرع الأول: النمو الإحتوائي والنمو الاقتصادي

إختلفت المفاهيم التي تتعلق بالنمو الاقتصادي وذلك في تحديد طريقة لاحتسابه بشكل دقيق جدا، ذلك أنه يعتبر مفهوما كميا، إلا أنه يمكن إعتبار التقدم الاقتصادي نموا إذا كان زيادة الناتج المحلي أكبر من زيادة عدد السكان أي النمو السكاني، وإذا كان العكس هنا يكون التراجع الاقتصادي، وإذا أردنا البحث عن مفهوم النمو الإحتوائي ضمن نظريات النمو الاقتصادي نجدها تركز على زيادة الناتج القومي لتحقيق النمو الاقتصادي دون التركيز أو التحدث عن كيفية توزيع عائدات الناتج المحلي على أفراد المجتمع.

حيث قامت النظرية الكلاسيكية و النيو كلاسيكية على مبدأ الاستبعاد في الأجل الطويل والأجل القصير، إلا أنها ركزت على ضرورة إستغلال العمال لتحقيق الفائض الاقتصادي ، أما النظرية الكينزية فقد تحدثت عن دور تدخل الدولة لعلاج الإختلالات التي تطرأ خاصة في الأجل القصير ، إلا أن تحليلات النظرية لم تتطرق إلى التأثيرات التي تطرأ على المدى الطويل، حيث أن أفكار النظرية لم تقتنع بجدوى النمو الإحتوائي، أما كارل ماركس فقد أكد على الإهتمام بالفئة المهمشة من العمال التي تقع تحت إستغلال الرأسماليين وذلك بتخصيص مداخيل قصيرة الأجل كتوزيع نقدي لاحتواء هاته الفئات، إلا أن صاحب النظرية أهمل عدة جوانب خاصة على المدى الطويل مثل طرق تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع .[2]

[1] مخلوف عز الدين ، بن يحي سعاد ، **واقع النمو الاحتوائي ومحدداته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2000 الى 2020**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، مجلد 7 ، عدد 2 ص 69-80

[2] https://fr.scribd.com/document/, date consultation: 02/08/2024 a 00 :45,

أما عن نموذج هارود ودومار فقد انحصر إهتمامه على توليد النمو الاقتصادي للتحسين مستويات المعيشة، ولكن أهمل وضع أهمية لتوزيع عائدات وثمار النمو، وكذلك أهمل التغيرات الهيكلية التي قد تطرأ في الآجال الطويلة واكتفى بتحديد بعض الحلول التي يمكننا تصنيفها كحلول تصلح على المستوى قصير الأجل. نفس الأمر يمكن أن يطلق على نظرية مراحل النمو لمنظرها الأمريكي والت روستو، ومن خلال كتابه مراحل النمو الاقتصادي حيث أن النظرية كذلك تجاهلت التغيرات الهيكلية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وأهملت جانب التوزيع الخاص بالثروات ولك خلال جميع المراحل الخمس التي تمر بها البلدان لتحقيق التطور الاقتصادي.[1]

وبالرجوع للنمو الاقتصادي الإحتوائي والنقاش الدائر حول الحد من الفقر المستدام، وقد شهد مفاهيم مختلفة في وقت مبكر من عام 2000، حيث كان المصطلح الإحتوائي مستخدما لوصف النمو لصالح الفقراء بإعتباره نموا تشاركيا. وفي هذا الصدد فإن النمو لصالح الفقراء هو السلف المباشر للتفكير الحالي بشأن النمو الاحتوائي. وينطوي النمو لصالح الفقراء على مفهومين فرعيين رئيسيين: النسبي والمطلق. فمن المفهوم النسبي من المتوقع أن ينمو فيه دخل الفقراء بشكل أسرع من دخل غير الفقراء، أو متوسط الدخل (بالمعنى الضعيف). ومن ناحية المفهوم المطلق الذي يتطلب فقط تحسين الدخل المطلق للفقراء مع نمو الاقتصاد، بغض النظر عن التغيرات في عدم المساواة. في حين أن النمو لصالح الفقراء لا يهتم إلا بسلوك أولئك الذين تقع رفاهيتهم تحت خط الفقر، فإن النمو الشامل أكثر عمومية، حيث يشمل الجميع في كامل توزيع الرعاية الاجتماعية [2]

على الرغم من أن مفهومي النمو الإحتوائي والنمو لصالح الفقراء مختلفان، إلا أن هناك قدرا كبيرا من التداخل، حيث يتم تضمين الشمولية في تعريفهما لـ تناسب النمو، في حين أن النمو الاقتصادي حتى لو كان مصحوبا بتزايد عدم المساواة، لا يزال بإمكانه تحقيق تحسينات مطلقة في دخل الفقراء، إن إنخفاض عدم المساواة في الاقتصاد المنكمش على الرغم من كونه مؤيدا للفقراء بالمعنى النسبي، لا يحقق بالضرورة فائدة مطلقة للفقراء. إن ما يميز النمو لصالح الفقراء هو تأكيده على النمو بدلا من وضع الفقراء في مركز عملية النمو. كما أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها لسنة 2014 إلى أن العديد من الدراسات توصلت لنتائج تمثلت في عدم وجود علاقة تذكر بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر فترة زمنية سابقة أي العقد الأول من القرن 21. وذلك بالنظر لعدد من مؤشرات النمو المختلفة. كما أننا لا نجد أي دليل على أن النمو الحضري أدى إلى زيادة معدل العمالة

[1] https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/10/10_2020_03_06!10_30_58_PM.pdf,dateconsultaion 4/08/2024 a 23:30

[2] NGEPAH, Nicholas. **A review of theories and evidence of inclusive growth: an economic perspective for Africa**. Current Opinion in Environmental Sustainability, 2017, vol. 24, p. 52-57.

ذات المهارات المنخفضة. ومع ذلك فإننا نجد أن النمو الاقتصادي يرتبط بنمو الأجور فوق المتوسط، كما تشير هذه النتائج إلى وجود انفصال بين النمو الاقتصادي ومستويات معيشة ذوي الدخل المنخفض. ولا نجد سوى القليل من الأدلة على التأثيرات الاجتماعية الإيجابية الأوسع نطاقا أو النمو الاحتوائي. [1]

والنتيجة الرئيسية هي أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود على مستوى السياسات لضمان ترجمة فوائد النمو الاقتصادي في سوق العمل إلى وظائف لأولئك المعرضين لخطر الفقر. إن أطر السياسات التي قد تجعل النمو احتوائي ليست محددة بشكل جيد، ولكن المبادرات قد تشمل تحسين التوفيق بين الوظائف بين التطورات الجديدة والفئات المحرومة، وتوفير المهارات المصممة لمساعدة السكان على الوصول إلى فرص عمل جديدة أو حتى التوظيف الانتقائي من قبل أصحاب العمل الرئيسيين[2]

الفرع الثاني: النمو الاحتوائي والتنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها زيادة الدخل القومي بشكل مستمر مع إرتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، هذا بالإضافة للعديد من التغيرات على مستوى هيكل الإنتاج ونوعية الخدمات المنتجة ونوعية السلع المنتجة، إضافة إلى كل هذا هو العدالة أي أن يكون توزيع الدخل القومي بشكل عادل وإحداث تغيير في هيكل التوزيع بحيث يشمل الفئات الهشة والفقيرة.[3] فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى تنويع نطاق الطاقة الإنتاجية، فبالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة يجب كذلك الاهتمام بالصناعة ، ما يؤدي الى زيادة الناتج المحلي وتنويع الإنتاج في المجتمع وزيادة فرص العمل ، فلا يمكن أن نتحدث عن توزيع في الدخل دون وجود لنمو اقتصادي .فبعد تحقيق النمو الاقتصادي يمكن التحدث على التوزيع العادل للدخل بحيث يشمل الطبقات الفقيرة ، حيث أن العديد من الدول تنجح في تحقيق معدلات عالية للنمو ما يترتب عليه زيادة كبيرة في اجمالي الإنتاج المحلي ، بالمقابل نجد أن الطبقات الغنية تستأثر بها النمو وبهذه الزيادة . [4]

[1] Rauniyar, Ganesh, and Ravi Kanbur. "**Inclusive growth and inclusive development: A review and synthesis of Asian Development Bank literature**." Journal of the Asia Pacific Economy 15.4 (2010): 455-469.

[2] Lee, N., & Sissons, P. **Inclusive growth? The relationship between economic growth and poverty in British cities**. Environment and Planning A.(2016).

[3] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص – النظريات والاستراتيجيات – المشكلات**، مطبعة البحيرة ، أكتوبر 2008 .ص 75

[4] Vellala, Paramasivan S., Mani K. Madala, and Utpal Chhattopadhyay. "**A theoretical model for inclusive economic growth in Indian context." International Journal of Humanities and Social Science** 4.13 (2014): 229-235.

فنظرية التحويلات الهيكلية لآرثر لويس ترتكز على الآلية التي بوساطتها تستطيع الاقتصادات التحويل بالنسبة لهياكلها الاقتصادية الداخلية، من هياكل تعتمد بشدة على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف، إلى اقتصاد أكثر تقدما وأكثر تحضرا، وأكثر تنوعا صناعيا ، فهي تستخدم أدوات النظرية الكلاسيكية المحدثة لوصف الكيفية التي على وَفقها تتخذ عملية التحول موقعها، أي هو التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو مدى مساهمتها في استيعاب الأيدي العاملة، أو التغير في نسبة التجارة الخارجية، إذ إن التغيرات طويلة الأجل ليست في حقيقتها سوى نتائج تراكمية لتغيرات متتالية قصيرة الأجل . وبالتركيز نجد ان النظرية قدمت تفسيرا للوصول للنمو الاقتصادي من خلال أهمية تراكم رِؤوس الأموال ولم تطرح أي آلية لتدعيم قدرات الأفراد الإنتاجية خاصة على المدى الطويل.[1]

كذلك نظرية الحلقة المفرغة لـ "راغنار نوركس" فهو يرى وجود قدرة ضئيلة على الإدخار ناشئة عن مستوى منخفض للدخل الفعلي المنخفض الذي يعكس إنتاجية عمل منخفضة التي تتحدد بفعل النقص الملحوظ لرأس المال، ونقص رأس المال ليس سوى نتيجة للقدرة الضئيلة على الإدخار وهكذا فإن الحلقة أغلقت على نفسها، أي أنها تدور حول نفسها، الشيء الذي يؤدي إلى بقاء الدول النامية في حالة تخلف مستمر. ويرى نوركس أنه توجد العديد من الحلقات المفرغة .النظرية تحدثت عن إنخفاض الإنتاجية الذي يصاحبه إنخفاض في الدخل الذي يعتبر التفسير الأول للفقر في الدول النامية ، إلا أنها لم تقدم أي حل للتغلب على نخفاض الإنتاجية .[2]

أما عن نظرية النمو الغير متوازن أكد هيرشمان على أنها أكثر واقعية وتتوافق مع الموارد المتاحة وفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرارات الاستثمار، كما أنه أشار لضرورة سلوك الاقتصاد القومي طريقه باستمرار إلى الأمام، ذلك أن مهمة السياسة الإنمائية في البلدان النامية يجب أن تبقي على الضغوط وعدم التناسب واختلال التوازن، كما يرى هيرشمان أنه عندما تبدأ مشروعات جديدة فإنها تستفيد من الوفورات الخارجية للمشروعات الأخرى السابقة عليها وتحقق وفورات خارجية جديدة تشجع على إقامة مشروعات أخرى جديدة تستفيد منها. ويجب على السياسة الإنمائية أن تشجع على إقامة الاستثمارات التي تخلق وفورات أكثر مما تستفيد من غيرها، كما يرى هيرشمان

[1]https://www.amf.org.ae/ar/news/03-09-2022/sndwq-alnqd-alrby-yusdr-drast-bnwan-althwlat-alhyklyt-alaqtsadyt-fy-aldwl-alrbyt, date consultation 29/08/20224 , a 01 :00

[2] العيد قعدة ، **التنمية الاجتماعية أساسياتها و اتجاهات نظريتها الحديثة، مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الأغواط، المجلد 16 ، العدد1 ، 2022 ،ص576-587 .

أن النمو الاحتوائي يعتبر نظرة غير واقعية حيث أن النظرية قامت على فكرة إستبعاد الفئات الغير رائدة في السوق ولم تدعم الاستثمار في الرأس مال البشري. [1]

والواقع أن الأدبيات الحديثة تزعم أن هناك حاجة ملحة إلى إيجاد سياسات تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز النمو والشمول في وقت واحد. وينبغي للسلطات أن تتحرك إلى ما هو أبعد من مسألة ما إذا كان النمو لا يزال مفيدا للحد من الفقر إلى مسألة ما إذا كان بإمكان الفقراء المشاركة والمساهمة في النمو وكيف يمكن ذلك، وكيف يمكن للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية تعزيز النمو. على سبيل المثال من خلال أسواق مالية أكثر شمولا. ومع تحسين القدرة على الوصول إلى الإقتراض الرسمي، تستطيع الأسر تسهيل إستهلاكها في السلع والاستثمارات المعمرة وغير المعمرة، بما في ذلك التعليم والصحة. ويمكنهم أيضا التأمين ضد الأحداث غير المواتية وغير المتوقعة، وبالتالي تجنب الوقوع في براثن الفقر، وهو ما يحدث غالبا مع مثل هذه الأحداث السلبية. وهذا الجانب بالغ الأهمية نظرًا لوجود بُعد جنساني مهم يجب أخذه في الإعتبار. تواجه النساء في جميع أنحاء العالم مجموعة من العوائق في الوصول إلى الخدمات المالية. وفي الواقع تمتلك النساء عموما أصولا أقل من الرجال، وتحصلن على أجور أقل ومشاركة محدودة في سوق العمل، وبالتالي يتم استبعادهن ماليا في كثير من الأحيان. إن الافتقار إلى الخدمات المالية أو الوصول المحدود إليها يقلل من قدرة المرأة على الخروج من الفقر، ويزيد من خطر وقوعها في فخ الفقر، ويساهم في تهميش المرأة ويقلل أيضا من قدرتها على المشاركة الكاملة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وإيجاد فرص عمل في القطاع الرسمي والحصول على فرص عمل. كسب المزيد. وفقا لبيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الجديد. [2]

الفرع الثالث: النمو الاحتوائي والتنمية الاجتماعية

من الناحية التجريبية فهناك ثروة من الأدلة التي تربط الإنفاق على رأس المال البشري بنتائج اقتصادية أفضل للفقراء، حيث تشير نتائج الاقتصاد القياسي إلى أن زيادة الإنفاق على القطاع الاجتماعي بحوالي 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بانخفاض قدره 0.5 نقطة مئوية في معدل الفقر.[3]

[1] علي دحمان محمد، **النمو الغير متوازن للإنفاق الصحي بالدول المتقدمة وانعكاساته على سياسات المالية العامة دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 19 ، العدد 1 ، سنة 2021 ، ص 99-122

[2] CORRADO, Germana et CORRADO, Luisa. **Inclusive finance for inclusive growth and development**. Current opinion in environmental sustainability, 2017, vol. 24, p. 19-23.

[3] OECD , **Development Co-operation Report** ,2009,p32

فمن المهم أن يتم تنفيذ السياسات التي تتناول التنمية البشرية بما يتماشى مع السياسات التكميلية الأخرى مع مراعاة الروابط بين التعليم والتدريب على المهارات والوظائف، فالتعليم والتدريب على المهارات لهم أهمية كبيرة في تعزيز النمو المراعي للفقراء أو الاحتوائي، رغم وجود فجوة في الأدبيات حول العلاقة بين الرعاية الصحية والنمو الاحتوائي.

عادة ما يدمج الاقتصاديون التعليم في المفهوم الأكثر عمومية لرأس المال البشري ، والذي يتضمن أيضا جوانب أخرى متعلقة بالإنسان مثل الصحة أو التغذية، في نماذج النمو الداخلية يلعب رأس المال البشري دورا أكثر مركزية ، فالدولة التابعة التي لديها المزيد من رأس المال البشري سوف تميل إلى النمو بشكل أسرع لأنها ستلحق بالركب التكنولوجي بسرعة أكبر، حيث ستؤدي الزيادة في كمية رأس المال البشري في بلد ما إلى ارتفاع معدلات الاستثمار في كل من رأس المال البشري والمادي وبالتالي إلى نمو أعلى للفرد، من ناحية أخرى إن التعليم هو المدخل الرئيسي لقطاع البحث حيث يولد التعليم منتجات جديدة وبالتالي يحدد التقدم التكنولوجي بشكل حاسم. ففي البلدان التي لديها مخزون أولي أكبر من رأس المال البشري أو التعليم سيتم إدخال تقنيات جديدة بمعدل أسرع وبالتالي ستميل الدولة إلى النمو بشكل أسرع. [1]

يميز بنك التنمية الآسيوي في تقريره السنوي لسنة 2011 ثلاث متطلبات للنمو الإحتوائي، وكلها لها علاقة ما بتوافر وكفاءة خدمات البنية التحتية:[2]

- نمو عالي وفعال ومستدام لخلق وظائف منتجة وفرص اقتصادية من خلال تعزيز النمو والتأثير على طبيعة هذا النمو، وكذلك يوفر النقل وتكنولوجيا المعلومات والمرافق الكثير من سياق النمو.
- الإدماج الاجتماعي لضمان المساواة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية، حيث تعتمد القدرة على الوصول إلى الصحة والتعليم على توافر المرافق الصحية والتعليمية وكذلك البنية التحتية للنقل، فخدمات المرافق هي من تحدد جودة السكن وتقنية المعلومات تؤثر على القدرة على المشاركة في المجتمع، ومن ثم فإن تحسين البنية التحتية يمكن أن يزيد الإدماج الاجتماعي ويحسن الوصول إلى الفرص الاقتصادية.
- شبكات الأمان الاجتماعي، حيث يؤثر توفر البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات بشكل متزايد على الحاجة إلى المساعدة الاجتماعية والقدرة على الوصول إلى هذه المساعدة.

يعتمد تأثير البنية التحتية على النمو الاحتوائي أيضا على ما إذا كان بلد ما يمارس الحكم الرشيد لا سيما في إدارة التنمية، ومدى كفاية نفقاته الصحية والتعليمية، والتي تحدد كيف يمكن للناس أن يستجيبوا للفرص الاقتصادية المتزايدة.

[1] **Rainer Klump and Cesar A. Miralles Cabrera, Education and Pro-Poor Growth**. KfW Discussion Paper49,march 2007.p 11-50

[2] Asian Development Bank, Annual Report ,VOLUME 1,2011.p44

المطلب الثالث: ركائز النمو الاحتوائي

إن المقياس الأساسي لجعل النمو احتوائيا في أي مجتمع هو مدى قدرته على تحقيق مكاسب واسعة النطاق في مستويات المعيشة قبل أن تؤخذ التحويلات المالية في الاعتبار. ولهذا السبب، ترتبط ركائز النمو الاحتوائي بالسياسات والعوامل المؤسسية التي تؤثر على تكوين نشاط القطاع الخاص وتوزيع الفرص والنتائج داخل السوق نفسها. وعلى وجه الخصوص ولأن الأجور والعوائد المترتبة على العمل الحر وملكية الشركات الصغيرة تشكل نسبة عالية للغاية من دخل جميع الأسر باستثناء الأسر الأكثر ثراء، فإن العوامل التي تشكل هذه العناصر من الدخل الوطني تظهر بشكل بارز في المؤشرات التي تم تجميعها.

تصف هذه الركائز والركائز الفرعية السمات الهيكلية والمؤسسية للاقتصاد الحديث والتي لها أهمية خاصة لتحقيق تحسين واسع النطاق في مستويات المعيشة. يشير الإصلاح الهيكلي عادة إلى التدابير الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين أداء الأسواق واستعادة صحة المالية العامة.

الفرع الأول: على الصعيد الاجتماعي

أولا: التعليم وتنمية المهارات

إلى أي مدى تخلق الدولة بيئة مواتية توفر فرصا تعليمية عالية الجودة لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الفئات الضعيفة أو المهمشة مثل الأفراد ذوي الدخل المنخفض والنساء. وإلى أي مدى يمكن الوصول إلى التعليم على جميع المستويات، وعالي الجودة، والشامل من حيث التحصيل ونتائج التعلم. وعلى هذا النحو، يتضمن الإطار الخاص بالركيزة مؤشرات تقيس مدى الالتحاق بالتعليم المبكر والأساسي والمهني والعالي بالإضافة إلى مدى توفر خدمات التدريب. ويشمل مقاييس جودة النظام التعليمي مثل كفاءة طلاب المرحلة الثانوية، ونسبة التلاميذ إلى المعلمين، والوصول إلى الإنترنت، ومستويات الإنفاق العام، وتصورات أصحاب العمل. كما يتضمن معلومات عن معدلات إتمام التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي، وإتقان القراءة والرياضيات الأساسية حسب خمس دخل الوالدين، بالإضافة إلى مقاييس أخرى لتكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع، مما يعكس وجهة نظر مفادها أن التعليم هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق النجاح. تعطيل انتقال عدم المساواة في فرص الحياة من جيل إلى جيل.[1]

كما إن العمل هو مصدر الدخل الأساسي، والحصري في أغلب الحالات، لمواطني البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. وبالتالي فإن إنتاجية العمل القوية والمتزايدة في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية تشكل حجر الزاوية المهم

[1] Ngepah, Nicholas. **"A review of theories and evidence of inclusive growth: an economic perspective for Africa."** Current Opinion in Environmental Sustainability 24 (2017): 52-57.

في أي استراتيجية لتعزيز التقدم واسع النطاق في مستويات المعيشة والحد من التهميش الاجتماعي. وتزداد أهمية هذا الأمر في ظل وجود تغير تكنولوجي سريع يعمل على الأتمتة والتخلص من الوساطة وتمكين الأداء عن بعد للعديد من الوظائف، ويعمل مثل هذا التغيير على تعطيل الوظائف القائمة وخلق فرص جديدة لدخل العمل في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية، وفي كلتا الحالتين يفضل العمال القادرين على اكتساب المهارات والتكيف معها. ويتمثل التحدي الذي يواجه المجتمعات في تهيئة بيئة تمكينية تتيح الوصول على نطاق واسع إلى اكتساب المهارات وتحسينها بشكل مطرد[1].

هناك إجماع واضح بين الجهات المانحة والممارسين والأكاديميين على أن خلق العمالة المنتجة أمر أساسي لتعزيز النمو الاحتوائي، حيث ينص تقرير التنمية لعام 2013 للبنك الدولي على أنه يتعين على البلدان اتباع استراتيجية واضحة للوظائف بدلا من الاعتماد على السياسات المتعلقة بالنمو لخلق فرص العمل، وذلك لأن سياسات النمو قد لا تأخذ في الاعتبار ضرورة دعم النساء والشباب والفئات الضعيفة الأخرى التي قد تتطلب دعما محددا لدخول سوق العمل. وبما أنه من المرجح أن يكون القطاع الخاص هو المصدر الرئيسي للعمالة المنتجة، يجب على الممارسين أن يأخذوا في الاعتبار المؤلفات المتعلقة بتنمية القطاع الخاص عند إجراء التدخلات ووضع السياسات، حيث ينبغي تنفيذ التغيير المنهجي عن طريق تغيير الحوافز للقطاع الخاص من أجل تحقيق نمو احتوائي يشمل الفئات الفقيرة. [2]

كما تسلط المؤلفات الضوء على حاجة صانعي السياسات إلى الاعتراف بالدور المهم للاقتصاد غير الرسمي في البلدان النامية، وأنه ينبغي اتخاذ خطوات لتحسين الإنتاجية والظروف في هذا القطاع مع تشجيع إضفاء الطابع الرسمي. كما تم التأكيد على ضرورة قيام الحكومات بتشجيع النمو في قطاعات الاقتصاد التي لديها القدرة على خلق وظائف عالية الإنتاجية.[3]

علاوة على ذلك يجب ملاحظة الأدبيات المتزايدة حول الابتكار الشامل، والتي تشجع على تطوير سلع وخدمات جديدة للفقراء، من قبل الممارسين أو صانعي السياسات الذين يسعون إلى تطوير استراتيجيات عمل لتحقيق النمو الاحتوائي. حيث أن عدد كبير من السكان في القطاعات منخفضة الإنتاجية كالزراعة الريفية والقطاعات الحضرية غير الرسمية لديهم احتياجات اجتماعية لم تلبى ، كما يتنافس العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة على موارد منخفضة التكلفة ويفتقرون إلى الحجم للاستثمار في القدرة على الابتكار.

[1] مجموعة مؤلفين. **السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2017.ص117
[2] OECD,ANNUAL REPORT ON SUSTAINABLE DEVELOPMENT WORK IN THE OECD , 2006,p 37
[3] OECD, **Assessment Framework Key competencies in reading, mathematics and science** , PISA Technical Report, 2009,p 17

هنا يأتي دور الابتكار وتحدياته لتحقيق النمو الاحتوائي في سياق الاقتصادات الناشئة:[1]

•تحدي الابتكار الأول: تطوير قدرة الشركات المحلية على اللحاق بالركب، أو على الأقل تجنب التخلف عن الركب من الناحية التكنولوجية في المنافسة العالمية

هذا ما يسمى بتحدي اللحاق المتأخر، فانتهاء المرحلة السهلة من النمو وهي النمو بالتراكم، تعقبها مرحلة أصعب وهي النمو عن طريق الاستيعاب والابتكار، حيث تتحول الميزة التنافسية من تكلفة الموارد الى القدرة التكنلوجية، لكن الحدود التكنولوجية تتقدم بسرعة، ومعظم البلدان النامية متأخرة بالفعل في دخول سباق تنمية القدرات التكنولوجية.

•تحدي الابتكار الثاني: تلبية الاحتياجات الاجتماعية لسكان الهرم الأدنى وتسريع التحول الهيكلي، بالانتباه للاحتياجات الاجتماعية غير المخدومة، وتجاوز انخفاض القدرة على تحمل التكاليف لطلبات السوق على العديد من السلع والخدمات الحالية، و إتاحة فرص ابتكار جديدة مناسبة للسوق بتطبيق التقنيات الجديدة

فالأسواق غير المستغلة التي يمكن إطلاق العنان لها من خلال ابتكارات نماذج الأعمال والتكنولوجيات التي تقدم ملاءمة أفضل للسوق

قد تتمتع الشركات المحلية ورجال الأعمال بميزة تنافسية بسبب معارفهم واتصالاتهم المحلية. فيجب تنمية قدرات الشركات المحلية من خلال زيادة القدرة على الابتكار للشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة، وتمكينها من استيعاب التكنولوجيا عن طريق دمجها في اتحادات البحث والتطوير، وتجميع الموارد بين الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق من خلال معهد البحوث العامة

[1] http://www.oecd.org/sti/inno/Session_1_Poh%20Kam%20Wong.pdf, date consultation 29/08/2024,a 23:45

الشكل رقم (1-8): سلاسل التأثير بين التعليم والفقر على المنظور الجزئي

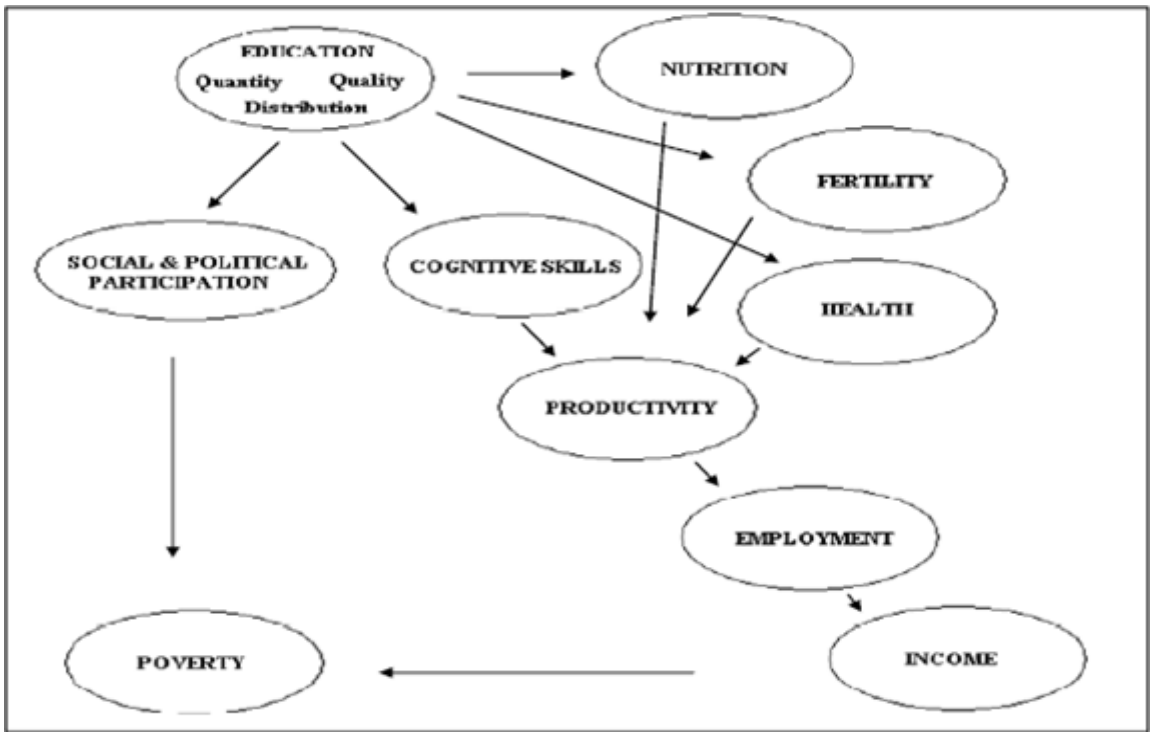

المصدر: تقرير OECD، 2009

ثانيا: التشغيل وتعويض العمل والحماية الاجتماعية

إلى أي مدى تنجح الدول في تعزيز الفرص الاقتصادية واسعة النطاق في شكل خلق فرص عمل قوية، والمشاركة الواسعة في القوى العاملة، وظروف العمل اللائقة، وما مدى قدرة بيئتها التمكينية على دعم الارتباط الوثيق بين النمو في الإنتاجية وتعويضات العمالة. حيث تواصل هذه الركيزة فكرة أن العمالة المنتجة أمر أساسي لتحقيق النمو الاحتوائي، ويتضمن مؤشرات تقيس مدى المشاركة في القوى العاملة بما في ذلك النساء والبطالة بما في ذلك الشباب، والبطالة الناقصة والعمالة الضعيفة والمؤقتة وغير الرسمية، وتصورات أصحاب العمل حول سهولة الاحتفاظ بالموظفين المهرة وصرامة حماية العمالة. وترصد المؤشرات الأخرى جودة ظروف العمل، على سبيل المثال فيما يتعلق بالإصابات المهنية وساعات العمل المفرطة. [1]

تحدد الأدبيات اثنين من الأدوار الرئيسية المترابطة التي تلعبها الحماية الاجتماعية في المساهمة في النمو الاحتوائي، أولا تعمل كوسيلة لحماية أفقر الفئات وأكثرها ضعفا في المجتمع من الصدمات والأزمات، وهو أمر بالغ الأهمية في الحد من حاجة الأسر الفقيرة لبيع الأصول أو الانسحاب من الأنشطة الإنتاجية الأخرى، ثانيا يمكن أن يساهم في

[1] حنفي شيماءمرجع سابق الذكر، ص 109.

عملية النمو من خلال تأجيج دورة الاستهلاك وتمكين رواد الأعمال الفقراء من تحمل المزيد من المخاطر. فبرامج الحماية الاجتماعية لها تأثير إيجابي على تقديم الخدمات القابلة للقياس وإبراز نتائجها على التنمية البشرية مثل الصحة والتعليم، فآثارها على أهداف التنمية الاجتماعية طويلة الأجل ومعدلات النمو الاقتصادي أقل وضوحا. فالحماية الاجتماعية وحدها لن تكون كافية لانتشال الأسر من الفقر، إلا أن هناك إجماع على أنها عنصر مهم في تعزيز النمو الشامل لا سيما بالمعنى الأوسع.[1]

يمكن أن تؤثر الحماية الاجتماعية على النمو من خلال أربع قنوات رئيسية: [2]

- منع فقدان رأس المال المنتج
- تراكم الأصول الإنتاجية وزيادة الوصول إلى أسواق العمل
- زيادة الابتكار والمخاطرة
- زيادة الاستثمار في رأس المال البشري.

إن الأزمات الاقتصادية والتحديات المستمرة للنمو السكاني وتقلب الأسعار وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ، تسلط الضوء على الحاجة إلى إجراءات عامة أكثر فعالية للتصدي للقيود الحقيقية والفرص التي يواجهها الفقراء من النساء والرجال. فالعمالة والحماية الاجتماعية، وهما طريقان حاسمان لتحقيق النمو الاحتوائي والأهداف الإنمائية للألفية، لم يحظيا بالاهتمام الكافي من طرف صناع القرار. فالعمالة المنتجة والعمل اللائق هما السبيلان الرئيسيان للخروج من الفقر، حيث تعتبر أسواق العمل التي تعمل بشكل جيد والبيئة المواتية لريادة الأعمال المحلية ضرورية لزيادة فرص العمل للفقراء. والسياسات التي تعترف بالظروف في الاقتصاد غير الرسمي وتحسنها، حيث يكسب معظم الفقراء من النساء والرجال سبل عيشهم، تعتبر بالغة الأهمية للحد من الفقر، فزيادة فرص العمل للفقراء وخاصة النساء والشباب تطلق إمكاناتهم للمساهمة في النمو.[3]

تعمل الحماية الاجتماعية على الحد من الفقر بشكل مباشر من خلال تحسين النتائج الصحية وزيادة الالتحاق بالمدارس والحد من الجوع وتعزيز سبل العيش وتساعد على جعل النمو أكثر شمولا. فهي تحفز مشاركة الفقراء من النساء والرجال في النمو الاقتصادي، وتحمي الأشد فقرا والأكثر ضعفا في فترات الانكماش وتساهم في التماسك الاجتماعي والاستقرار. تساعد في بناء رأس المال البشري وإدارة المخاطر وتعزيز الاستثمار وريادة الأعمال وتحسين

[1] OECD.ANNUAL REPORT.2009,p18.
[2] Nicholas Mathers and Rachel Slater . **Social protection and growth.Research synthesis**. Department of Foreign Affairs and Trade.MAI 2014,p 7-9
[3] Pierre Jacquet. Morten Elkjaer **Promoting Pro-Poor Growth EMPLOYMENT**. OECD 2009, P 12

المشاركة في أسواق العمل. يمكن أن تكون برامج الحماية الاجتماعية ميسورة التكلفة، بما في ذلك للبلدان الأكثر فقرا، وتمثل قيمة جيدة مقابل المال.

الفرع الثاني: على الصعيد الاقتصادي وريادة الأعمال

أولا: بناء الأصول وريادة الأعمال[1]

إلى أي مدى تساعد البيئة التمكينية على تراكم الأصول على نطاق واسع وريادة الأعمال التي تعمل على تعزيز فرص العمل والإنتاجية، فعادة ما تكون ريادة الأعمال الصغيرة وملكية المنازل الوسيلة الأولى التي من خلالها تجمع الأسر العاملة الثروة بما يتجاوز المدخرات من الأجور ومساهمات المعاشات التقاعدية، وبالنسبة للكثيرين فإنهم يشكلون السلم الأساسي للطبقة المتوسطة وما بعدها. تتضمن هذه الركيزة مجموعة من المؤشرات التي تقيم سهولة بدء مشروع تجاري وإدارته فيما يتعلق بالعوامل التنظيمية والثقافية، وتشمل هذه عدد التسجيلات التجارية الجديدة وطلبات براءات الاختراع، والتكلفة والوقت اللازمين لبدء عمل تجاري، وحل مشكلة الإعسار وإنفاذ العقد، والوقت اللازم للتحضير ودفع الضرائب. وهناك عدة مؤشرات إضافية تقيس مدى البيئة التمكينية لملكية المنازل والمدخرات الخاصة. وتشمل هذه العوامل القوة الملموسة لحماية حقوق الملكية ومعدل ملكية المنازل، ونسبة سعر المنزل إلى الدخل، وتغلغل قروض الإسكان، وبالنسبة للبلدان المتقدمة، ملكية أسهم الموظفين، وتقاسم الأرباح، وتراكم أصول المعاشات التقاعدية الخاصة (ملكية المنازل والأصول المالية).

ثانيا: التحول الاقتصادي

تتفق الدراسات على أن التحولات الهيكلية التي تعزز الإنتاجية، والتي تحول العمالة والموارد من الزراعة إلى أنشطة اقتصادية أكثر إنتاجية، بأنها مكونات ضرورية للنمو الاقتصادي المستدام، ومع ذلك فإن التغيير الهيكلي يمكن أن يعيق الإنتاجية والنمو في البلدان النامية، لا سيما في سياق العولمة والاقتصاد العالمي المتزايد. فمثلا التغيير الهيكلي في اقتصادات البلدان النامية التي ركزت على تصدير الموارد الطبيعية غالبا ما يقلل من إنتاجية العمالة، ويمكن أن يؤدي إلى تكثيف المنافسة على الواردات نتيجة لتحرير التجارة ونزوح العمال وانخفاض النمو. هناك بعض الإجماع على أن السياسات التي تمكن البلدان النامية من الحفاظ على أسعار صرف تنافسية وأسواق عمل مرنة من المرجح أن تؤدي إلى تحولات هيكلية تزيد من الإنتاجية، كما أن هناك دراسات أخرى تصر على أن المسار التقليدي للانفتاح التجاري والتحرير المالي يؤدي إلى تحول اقتصادي يفيد الفقراء.[2]

[1] محمد يسري الخربوطلي, **ركائز النمو الاحتوائي في مصر**. المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة، المجلد 3، العدد49 ، 2019 ، ص 375.

[2] World Bank, **The Growth Report Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development**, COMMISSION ON GROWTH AND DEVELOPMENT,2008,p 132

يسلط تقرير لجنة النمو لسنة 2008 الضوء على العديد من العوامل التي يجب على صانعي السياسات أخذها في الاعتبار لضمان أن تؤدي التحولات الهيكلية إلى نتائج شاملة، من بينها الحاجة إلى تبني السياسات التي تركيز على النتائج التي تحابي الفقراء، والحاجة إلى الاستقرار والانتقال السلس عند تنفيذ سياسات التحول الاقتصادي، فمثلا تحويل سبل عيش الأسرة من زراعة الكفاف إلى العمل بالأجر الفردي والرواتب يستغرق أجيالا، ولا ينبغي التغاضي عن دور الاقتصاد غير الرسمي الغير الزراعي كمرحلة وسيطة في عملية التحول الاقتصادي ، كما أن التحولات الاقتصادية الوطنية تتطلب أيضا تنسيقا عالميا بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية .

يمكن أن نحدد ثلاثة عوامل تساعد في تحديد ما إذا كان التغيير الهيكلي وإلى أي مدى يسير في الاتجاه الصحيح ويساهم في نمو الإنتاجية بشكل عام: [1]

– الاقتصادات ذات الميزة النسبية المكشوفة في المنتجات الأولية في وضع غير موات. فكلما زادت حصة الموارد الطبيعية في الصادرات قلت نسبة الإنتاجية التي تعزز التغيير الهيكلي، وعلى الرغم من أن هذه القطاعات تعمل عادةً بإنتاجية عالية جدا، إلا أنها لا تستطيع استيعاب العمالة الفائضة من الزراعة، حيث أن الموارد الطبيعية لا توفر الكثير من فرص العمل على عكس الصناعات التحويلية والخدمات ذات الصلة.

– نجد أن البلدان التي تحافظ على أسعار صرف تنافسية تميل إلى تجربة المزيد من التغيير الهيكلي المعزز للنمو، يتماشى هذا مع الأعمال الأخرى التي توثق الآثار الإيجابية لبخس قيمة العملة على الصناعات الحديثة القابلة للتداول، حيث يعمل تخفيض قيمة العملة كإعانة لتلك الصناعات ويسهل توسعها.

– إن البلدان التي تتمتع بأسواق عمل أكثر مرونة تشهد تغيرات هيكلية أكبر تعزز النمو، حيث يتم تسهيل التغيير الهيكلي السريع عندما يمكن للعمالة أن تتدفق بسهولة عبر الشركات والقطاعات.

ثالثا: الخدمات الأساسية والبنية التحتية

إلى أي مدى توفر الدولة لمواطنيها هبة أساسية ومشتركة من البنية التحتية وغيرها من الخدمات الأساسية التي تمكنهم من مشاركة الإنتاجية في الاقتصاد. وتقدم في كثير من الأحيان مساهمات في تخفيف الميزانية وتحسين نوعية الحياة في مستوى معيشتهم. ذلك إن التوافر المشترك للخدمات الأساسية والبنية التحتية يدعم تكافؤ الفرص الاقتصادية. فعلى سبيل المثال تعد شبكة البنية التحتية للنقل المتطورة شرطا أساسيا لتمكين المجتمعات الأقل نموا من الوصول إلى الأنشطة والخدمات الاقتصادية الأساسية. إن الاستثمار في توفير الخدمات الصحية والمياه النظيفة

[1] Margaret S. McMillan ,Dani Rodrik, **GLOBALIZATION, STRUCTURAL CHANGE AND PRODUCTIVITY GROWTH**, NBER WORKING PAPER SERIES, 17143,june 2011.p 11-32

والصرف الصحي أمر بالغ الأهمية اقتصاديا ومعنويا. كما أن قوة العمل الصحية تشكل أهمية بالغة للقدرة التنافسية والإنتاجية لأي بلد، حيث لا يتمكن العمال المرضى من العمل بكامل إمكاناتهم. [1]

فالاستبعاد من الشبكات المادية (المياه، والطاقة، والاتصالات، والنقل، والخدمات اللوجستية، والتخلص من النفايات الصلبة، وما إلى ذلك) يحد من الإنتاجية ويبقي الناس فقراء. وفي كثير من الأحيان لا تقوم الأسواق بطبيعة الحال بتوسيع هذه الشبكات لتشمل جميع السكان، حيث قد لا يكون توصيل الفقراء فعالا من حيث التكلفة لأن التكاليف الثابتة لا يمكن استردادها. كما تقيس الركيزة الفرعية للخدمات الصحية الأساسية التصورات المتعلقة بجودة خدمات الرعاية الصحية وإمكانية الوصول إليها، وتكلفة النفقات الصحية، والحصول على مياه الشرب المحسنة والصرف الصحي. [2]

ينظر إلى الإنفاق على البنية التحتية كشرط أساسي للتنمية الاقتصادية منذ آدم سميث ، وقد وجدت معظم الدراسات التجريبية أن البنية التحتية لها تأثير إيجابي كبير على النمو، هذا ما تعتبره العديد من الدراسات من المسلمات ، وذلك من خلال دورها في خلق فرص العمل وتحسين الإنتاجية ، حيث يؤدي تحسين البنية التحتية أيضا إلى نمو احتوائي، ومع ذلك أظهرت الدراسات أخرى أن برامج البنية التحتية الرئيسية يمكن أن تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة عدم المساواة على الرغم من تعزيز النمو الكلي ، حيث يستفيد مركز الدولة أكثر بكثير من المناطق الأخرى. فمن أجل استخدام البنية التحتية بشكل فعال كجزء من استراتيجية النمو الاحتوائي، يجب على الممارسين تنفيذ سياسات تكميلية كجزء من استراتيجية تنمية أوسع لضمان الفوائد الضعيفة على وجه الخصوص، حيث ينظر إلى مشاريع البنية التحتية الصغيرة على أنها ذات تأثير إيجابي مباشر أكثر على حياة الفقراء.[3]

[1] الشافعي محمد **عيسوي ،العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والنمو الاحتوائي**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 4، العدد 12 ، 2021 ص 183-218

[2] Ali, Ifzal, and Juzhong Zhuang. **Inclusive growth toward a prosperous Asia: Policy implications**. No. 97. ERD working paper series, 2007,p 12-13.

[3] Rauniyar, Ganesh, and Ravi Kanbur. "**Inclusive growth and inclusive development: A review and synthesis of Asian Development Bank literature**." Journal of the Asia Pacific Economy 15.4 (2010): 455-469.

الشكل رقم (1–9): إطار لتحليل البنية التحتية لتحقيق النمو الاحتوائي والحد من الفقر

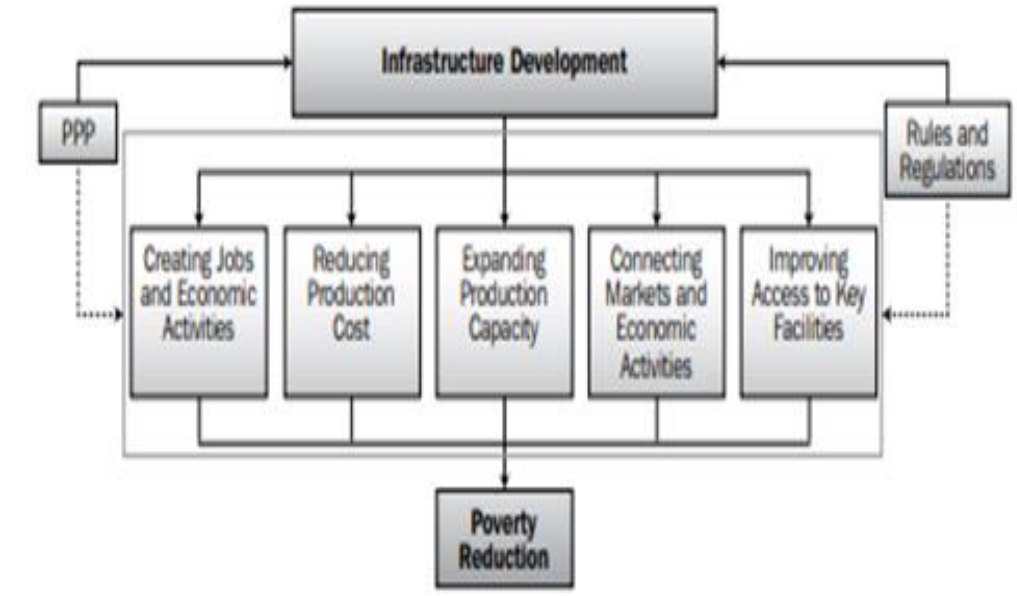

المصدر: ADB 2012

يمكن أن يكون للبنية التحتية تأثير قوي على انتشار الفقر وعمقه من خلال دعم النمو الاحتوائي، أي النمو الاقتصادي الذي يمكن أن ييسر الحد من الفقر بشكل مستدام ومجد، ذلك أن البنية التحتية تؤثر على إنتاجية المؤسسة، ويعتبر الافتقار إلى الوصول إلى خدمات المرافق مثل الكهرباء عائقا كبيرا أمام ممارسة الأعمال التجارية، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة، كما يمكن أن تكون خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا حافزا قويا لزيادة الإنتاجية عبر القطاعات ، والتي بدورها يمكن أن تؤدي إلى زيادة مستويات العمالة والدخل والحد من الفقر[1].

الشكل (1–9) يسلط الضوء على الآليات التي يمكن لمشاريع تطوير البنية التحتية من خلالها الحد من الفقر، حيث يوضح الإطار مجالات التدخل أو القطاعات وأن التأثير يشمل الزراعة والقطاعات غير الزراعية، إذ يتجلى التأثير من خلال القنوات المباشرة وغير المباشرة وهناك أيضا إمكانية للتأثير السلبي الذي يجب أن يكون مصدر قلق. يتم اختيار الطرق والكهرباء والري كأمثلة لأن الاستثمار في هذه المناطق يمكن أن يكون له تأثير واضح.

[1] Asian Development Bank**. Infrtasructure for supporting inclusive growth and poverty reduction in Asia**. Mandaluyong City, Philippines: Asian Development Bank, 2012.p 38-40

رابعا: المؤسسات

أجمع العديد من الأكاديميين والباحثين وصانعي السياسات من وجهة نظر مفاهيمية بأن النمو الاحتوائي سيتطلب مؤسسات شاملة تمكن جميع المواطنين من مساءلة حكوماتهم. فيمكن تعريف المؤسسات الشاملة على أنها تلك التي تمنح حقوقا متساوية وتمكن من تكافؤ الفرص وتستند إلى مبادئ العالمية وعدم التمييز أو العمل المستهدف، حيث ينظر إلى هذه المساءلة على أنها مهمة في وقف عملية صنع السياسات من أن تسيطر عليها المصالح المكتسبة، فالنمو الإحتوائي يتطلب مشاركة جميع الفئات، بما في ذلك الفئات الأشد فقرا وتهميشا في عمليات صنع القرار فالمؤسسات الشاملة هي شرط أساسي للنمو الاقتصادي الذي يحفز العمالة المنتجة .والأهم هو قدرة الدولة من خلال مؤسساتها على سن سياسات تعزز النمو وتعزز زيادة الإنتاجية.[1]

جعل المؤسسات الشاملة تحدث، ومساهمة التكنولوجيا في الحوكمة التشاركية. حيث تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) على تمكين أشكال جديدة من الحوكمة التعاونية والتشاركية التي تعمل كمحرك للنمو الشامل. يؤدي الدمج المستمر للتقنيات الجديدة (مثل وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الهاتف المحمول) في الحياة اليومية للشركات والحكومات والمواطنين إلى ظهور أشكال جديدة من المشاركة العامة والعلاقات التي تتداخل عبر المجالات العامة والخاصة والاجتماعية في بيئة حوكمة رقمية جديدة. [2]

لا تقتصر قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على السلطة التنفيذية للحكومة. لقد غيرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا الطرق التي يتواصل بها المشرع والجمهور مع بعضهما البعض. يسمح الإنترنت والبريد الإلكتروني والهواتف المحمولة لأصحاب المصلحة بالوصول إلى المعلومات وتقديم الآراء والأدلة إلى المشرعين بطرق جديدة، بما في ذلك المدونات ومنتديات الويب حيث يمكن للأشخاص نشر آرائهم.

إن المضي قدما في الإصلاح لبناء مؤسسات شاملة ولتحقيق النمو االإحتوائي قد يتطلب تغييرات كبيرة في المؤسسات والعمليات السياسية في العديد من البلدان عندما يتعلق الأمر بالسياسة، فيمكن للمؤسسات تمكين البعض وتهميش الآخرين في المجال الاقتصادي، فهي تؤثر على الموارد والفرص التي يمكن للأفراد والجماعات الوصول إليها في سعيهم لتحسين حياتهم. عندما تكون قواعد اللعبة أكثر حصرية في البداية، فمن المرجح أن يكون تعزيز الإدماج أكثر صعوبة. علاوة على ذلك نظرا لأن المؤسسات عادة ما تتطور ببطء، فإنها غالبا ما تعكس التوزيعات السابقة للسلطة

[1] OECD,ANNUAL REPORT ,2014
[2] Angel Gurria, Darren Walker, **ALL ON BOARD MAKING INCLUSIVE GROWTH HAPPEN**,oecd 2014 p162 - 187

والثروة، مما يترك بعض الفئات مهمشة من حيث الوصول والمشاركة والفوائد. القضية إذن هي ما إذا كانت المؤسسات والعمليات الحالية مناسبة للغرض، عندما يتعلق الأمر بمتابعة النمو الاحتوائي.[1]

غالبا ما يكون من الصعب تعزيز النمو الإحتوائي في المجالات التي تشتد الحاجة إليها والمستفيدون المستهدفون من هذه السياسات ممثلون تمثيلا ناقصا في عملية السياسة. ونتيجة لذلك قد لا يتم دمج احتياجاتهم أو وجهات نظرهم بشكل كاف في تصميم الإصلاح، وهذا مهم أيضا عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ، نظرا لأن فعالية السياسة تعتمد جزئيا على القبول الاجتماعي، يمكن حتى للإصلاحات حسنة النية والتصميم الجيد أن تواجه صعوبات إذا شعر المستفيدون المستهدفون بعدم الثقة في عملية الإصلاح أو العزلة عنها.

إن الإصلاح للاقتصاد السياسي مهم بشكل خاص لتصميم وتنفيذ استراتيجيات النمو الإحتوائي على المستوى الوطني، فمن المهم وضع عملية صنع قرار شاملة يتم الحفاظ عليها من الاستيلاء عليها من قبل مجموعات المصالح، وتعطي صوتا لمختلف أصحاب المصلحة، وتعكس احتياجات ومطالب السكان. بالإضافة إلى ذلك يجب استكمال التصميم الفعال للسياسات بخطوات إضافية بحيث يمكن تنفيذ الإصلاحات بنجاح بمجرد تصميمها، والوصول إلى الفئات المستهدفة وتحقيق الأهداف المرجوة. .

الفرع الثالث: على الصعيد المالي والأخلاقي

أولا: الوساطة المالية للاستثمار في الاقتصاد الحقيقي

ما مدى نجاح النظام المالي في نشر المدخرات الخاصة لأغراض إنتاجية وتمكين تكوين رأس مال جديد في الاقتصاد الحقيقي. حيث يشكل الوصول إلى الائتمان حلقة وصل رئيسية بين الفرص الاقتصادية والنتائج. ومن خلال تمكين الأفراد من استغلال الفرص، يمكن أن يكون الشمول المالي عاملا قويا لتحقيق النمو الاحتوائي. تقيس هذه الركيزة الفرعية إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والقدرة على تحمل تكاليفها مع التركيز بشكل خاص على الخدمات المصرفية للفئات الأكثر فقرا وتهميشا. إن الحساب في مؤسسة مالية رسمية يقلل عموما من تكلفة المشاركة في المعاملات المالية، ويوفر وسيلة جاهزة للادخار والحصول على الأموال، ويعمل كمرجع للأفراد الراغبين في الحصول على ائتمان لتطوير الأعمال الصغيرة. ومع تحسين القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية، تستطيع الأسر تخفيف الاستهلاك وزيادة الاستثمار، بما في ذلك في التعليم والصحة. وبوسعهم أيضا أن يؤمنوا ضد الأحداث غير المواتية،

[1] Brys, Bert, et al. **Tax design for inclusive economic growth**. OECD Taxation Working Papers, No. 26, OECD Publishing, Paris,2016,p 49-57.

وبالتالي يتجنبوا الوقوع في براثن الفقر. تم تضمين المؤشرات أيضا حول مدى انتشار الحسابات المستخدمة لأغراض الأعمال، وسهولة الوصول إلى الائتمان، وعمق المعلومات الائتمانية (الركيزة الفرعية للشمول المالي). [1]

ثانيا: السياسة المالية

تشمل السياسة المالية الضرائب والإنفاق الحكومي، وهي الأداة الأكثر مباشرة التي يتعين على الحكومات إتباعها لسياسات إعادة التوزيع، أشار بنك التنمية الآسيوي في تقريره لسنة 2014 ، أن الإنفاق الحكومي هو أداة مالية أكثر فاعلية من الضرائب لأنه يمكن أن يستهدف الفئات ذات الدخل المنخفض بشكل مباشر، وأن الاستثمار الحكومي في رأس المال البشري للفقراء أساسي للنمو الاحتوائي .فدور السياسة المالية في توليد الأموال للإنفاق على البنية التحتية والحماية الاجتماعية والتنمية البشرية يؤكد بشكل خاص على حاجة الحكومات لتوسيع قاعدتها الضريبية من أجل الاستمرار في تمويل السياسات التي تعزز النمو الاحتوائي.[2]

تشير الأدلة إلى أن الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية والتحويلات المباشرة يمكن أن يقلل من عدم المساواة، فالإنفاق العام أن يعزز كلا من النمو والإنصاف، ومع ذلك فإن توسيع الإنفاق العام دون تعزيز الموارد المالية يمكن أن يعرض استدامة المالية العامة للخطر، فالتحدي الرئيسي في كيفية استخدام السياسة المالية لجعل النمو أكثر شمولا مع الحفاظ على الاستدامة المالية. [3]

إن السياسة المالية هي الأداة الأساسية للحكومات للتأثير على توزيع الدخل، فلسياسة المالية أهداف رئيسية لدعم استقرار الاقتصاد الكلي وتوفير السلع العامة وتصحيح إخفاقات السوق وإعادة توزيع الدخل، حيث يمكن لكل من سياسات الضرائب والإنفاق تغيير توزيع الدخل على المدى القصير والمتوسط، على سبيل المثال يمكن أن تؤثر المنافع العينية مثل الإنفاق على التعليم على عدم المساواة في مداخيل السوق (أي الدخل قبل الضرائب والتحويلات) من خلال تأثيرها على الأرباح المستقبلية. يمكن للأدوات المالية الأخرى مثل ضرائب الدخل والتحويلات النقدية أن تقلل من عدم المساواة في الدخل المتاح (أي الدخل بعد الضرائب والتحويلات المباشرة) بما في ذلك بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على دخل السوق بسبب استجابات العمل والادخار. [4]

يمكن للسياسة المالية لأي دولة أن تلعب دورا رئيسيا في الحد من الفقر وعدم المساواة. وتشكل الضرائب مصدرا مهما للإيرادات لتمويل برامج الحماية الاجتماعية وتوفر وسيلة لمعالجة أوجه عدم المساواة في السوق بشكل مباشر.

[1] محمد يسري الخربوطلي، مرجع سابق الذكر، ص373

[2] ADB,ANNUAL REPORT.2014

[3] Gemma Estrada, Sang-Hyop Lee, and Donghyun Park, **FIscAl PolIcy For InclusIve Growth: An overview**, adb economics working paper series,n423,dec 2014

[4] IMF,**FISCAL POLICY AND INCOME INEQUALITY** ,IMF POLICY PAPER, January 23, 2014,p 47

ومع ذلك، لا بد من تصميم الضرائب بشكل جيد للحد من الثغرات وضمان التصاعدية (حيث يتم فرضها بقوة أكبر على أولئك الأكثر قدرة على تحملها)، ولابد من توجيه التحويلات بشكل جيد بحيث تصل بشكل مناسب إلى من هم في أمس الحاجة إليها دون إضعاف الحوافز للعمل، والادخار، والادخار، والتحويلات المالية. واستثمر. تتضمن هذه الركيزة الفرعية مؤشرات تقيس إجمالي الإيرادات الضريبية، وإجمالي إسفين الضرائب كنسبة مئوية من تكاليف العمالة، ومعدل فرض الضرائب على رأس المال، والممتلكات، والميراث، والاستهلاك، بالإضافة إلى التقدم العام للنظام الضريبي وتصورات تأثيره بشأن حوافز العمل والاستثمار (الركيزة الفرعية لقانون الضريبة). ويمكن لشبكات الأمان الاجتماعي بمختلف أنواعها أن تساعد المجتمعات على التخفيف من آثار صدمات سبل العيش الخارجية والعابرة، فضلا عن تلبية الحد الأدنى من احتياجات الفقراء المزمنين حتى يتمكنوا هم أيضا من المشاركة في النمو والاستفادة منه. [1]

ثالثا: الفساد والريوع

إلى أي مدى تدعم سياسات الدولة ومؤسساتها الفرص الاقتصادية واسعة النطاق والتخصيص الفعال للموارد من خلال عدم التسامح مطلقا مع الرشوة والفساد، وإنخفاض الحواجز أمام الدخول، والمنافسة العادلة في أسواق المنتجات ورأس المال. فالفساد يؤثر سلبا على المبادرات الشخصية وريادة الأعمال وبالتالي على الإستثمار وخلق فرص العمل والقوة الشرائية. وتقع آثارها المباشرة وغير المباشرة على عاتق المواطنين العاديين، فهو يؤدي إلى تآكل الاندماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي بل ويتناقض معه، لأنه يمثل استغلال السلطة من قبل من يملكون ضد من لا يملكون.[2]

تقيس هذه الركيزة الفرعية تصورات السلوك الأخلاقي للشركات، وفعالية تدابير مكافحة الفساد والرشوة وتحويل الأموال العامة والمدفوعات غير المنتظمة في تحصيل الضرائب، وثقة الجمهور في السياسيين.أن التركيز غير المبرر للثروة وقوة السوق والحواجز العالية أمام الدخول تؤدي إلى تثبيط مبادرات ريادة الأعمال وإعادة تدوير الموارد نحو الاستخدامات التي لديها القدرة الأكبر على المساهمة في مكاسب الإنتاجية. وعلى هذا النحو فإنها تؤدي أيضا إلى قمع النمو الاقتصادي والتقدم في مستويات المعيشة. [3]

[1] McKinley, Terry. "**Inclusive growth criteria and indicators: An inclusive growth index for diagnosis of country progress**." (2010),p 8-9

[2] محمد يسري الخربوطلي، مرجع سابق الذكر، ص373

[3] حسن علي هدى، **قياس أثر الانفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي بدول حوض النيل**، مجلة الدراسات الأفريقية المجلد 1 ، العدد 40 ،ص 490.

الشكل رقم(1–10): إطار النمو الشامل والتنمية

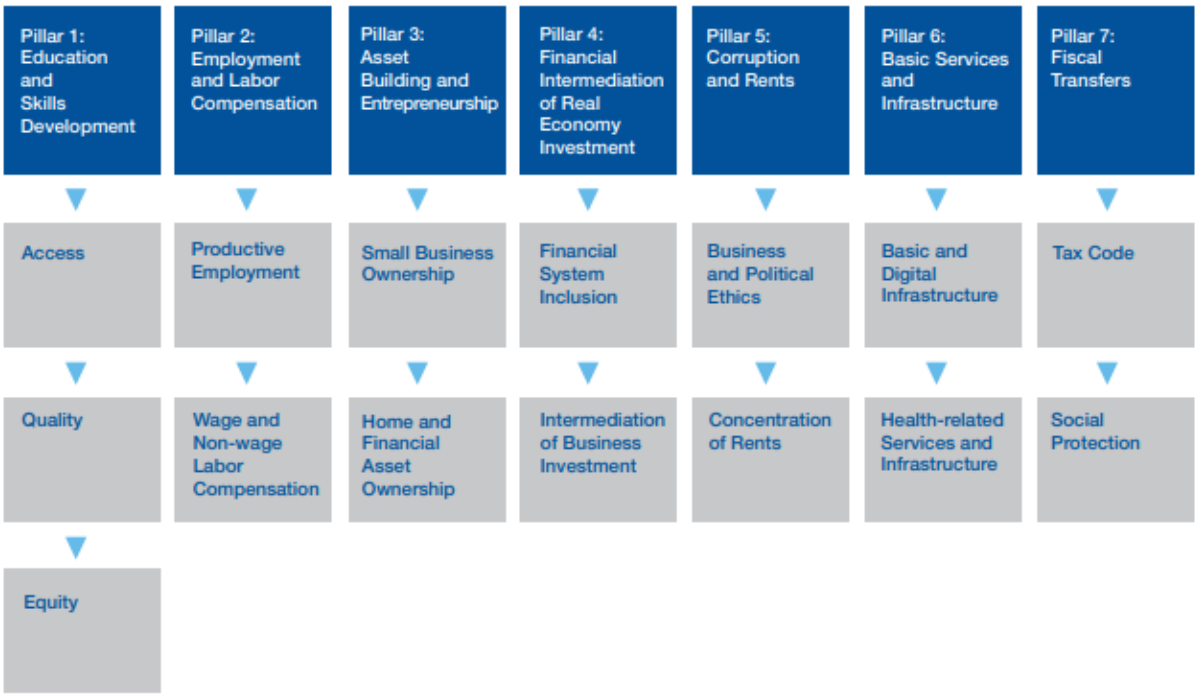

المصدر: تقرير البنك الدولي لسنة 2017

المطلب الرابع: قياس النمو الاحتوائي

إن النمو الاحتوائي يمكن قياسه باستخدام العديد من الأفكار، ذلك أن العديد من الدراسات توصلت لطريقة لقياس النمو الاحتوائي، كل حسب المفهوم الذي انطلقت منه وكل حسب النموذج التي تسعى لجعله أكثر ملائمة للواقع. حيث سنتطرق في دراستنا لثلاث نماذج لقياس مدى احتوائية النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: قياس مدى احتوائية النمو للفئات المهمشة في المجتمعات المتجانسة [1]

من خلال دراسة M.H. Suryanarayana التي خلصت بالوقوف على مؤشر يستطع تحديد ما إذا كان النمو المحقق نموا احتوائيا أولا . فمن أجل التحقق مما إذا كانت المجموعة المحرومة من المجتمع قد استفادت وشاركت في البرامج الخاصة بالنمو، يجب التأكد من أن المعيار المستخدم يرتبط أيضا ببعض مقاييس الأداء الاقتصادي التي تحدد نسبة مشاركتهم أو خلاف ذلك في هذه العملية. فالمعيار المطلق لتحديد الفقراء قد لا يشكل نهجا مناسبا. وبدلا من ذلك يجب أن يكون المقياس مرتبطا بمتوسط الأداء الاقتصادي أو مستوى الاقتصاد.

[1] M.H. Suryanarayana, Inclusive Growth: A Sustainable Perspective, Indira Gandhi Institute of Development Research, India,2008 , p 91-101.

$$\theta = F(\delta\xi_{.50}) = \int_0^{\delta\xi_{.50}} f(x)dx$$

Θ : تأثير الاستبعاد

δ : ثابت حيث تقع قيمته بين الواحد والصفر

من خلال دالة التويع السابقة :

$$\int_0^{\xi_{50}} f(x)dx = \frac{1}{2} = \int_{\xi_{50}}^{\infty} f(x)dx$$

Fهي دالة التوزيع التراكمي.

f(x)هي دالة الكثافة للمتغير.

بعض الميزات والآثار الهامة هي كما يلي:

من المعروف أن قيمة θ تقع في الفترة المفتوحة (0، 0.5)

θ (i) يميل إلى 0 حيث يتم تركيز النصف السفلي من التوزيع في الفاصل الزمني أو منطقة التضمين أو الاحتوائية التي تقع في النطاق [50. ξ δ، 50. ξ]. و يقترب من 0.5 عندما يكون تركيزه في فترة ما يمكن تسميتها منطقة الاستبعاد ، والتي تعطى بواسطة [0،. 50.0ξ δ]

من منظور مفاهيمي

تمثل الحالة (1) موقفا تكون فيه النمو احتوائي لأقصى درجة مع تمكن الفقراء وضعاف الدخل من المشاركة في عملية النمو وتحسين وضعهم الاقتصادي والمشاركة في هاته التجربة .

أما الحالة (2) تظهر عندما تكون عملية النمو حصرية مع القليل من السلبية، مع قلة مشاركة الفقراء في عملية النمو بحيث يحدث تراجع في وضعهم الاقتصادي، وهذا ما يعرف بالاستبعاد حيث أن النمو غير احتوائي .

يمكن تحديد ما إذا كانت العملية الاقتصادية قيد المراجعة احتوائية أو غير احتوائية ، حيث يتم تعريفها وقياسها بالرجوع إلى تركيز التوزيع داخل أو خارج منطقة التضمين المعطاة بالفاصل الزمني[50.ξ δ ،50.ξ[والتي يجب أن تنعكس الاختلافات في θ .

في ضوء هذا الإطار المفاهيمي معامل مشاركة كل الفئات أو ضعف المشاركة يمكن تعريفه بالتطبيع المناسب مع الإشارة إلى حدودها على النحو التالي:

أولا: الاندماج في مجتمع فردي

يقترح هذا القسم مقياسا شاملا للنصف الأدنى من السكان بصيغة المفرد

مجتمع يتميز بوجود مجموعة اجتماعية واحدة متجانسة.

1) نحدد "الكفاءة المشتركة الاحتوائية" (IC) من حيث ψ المقدمة بواسطة

$$\psi = 1 - 2\int_{0}^{\delta\xi_{50}} f(x)dx$$

$$\int_{0}^{\xi_{50}} f(x)dx = \frac{1}{2} = \int_{\xi_{50}}^{\infty} f(x)dx$$

حيث $0 < \Psi < 1$ في هذه الدراسة قمنا بتعيين 0.6 كقيمة δ لديها ما يلي ذات الصلة

ملكيات:

أ) عندما يشارك عدد أكبر من الفقراء نسبيا في العملية الاقتصادية، وسوف تميل ψ إلى القيمة 0؛ وسوف تبتعد من الوحدة، ما يعطي تركي أكبر للاحتوائية

ب) أي قيمة أكبر من 0.5 لـ Ψ ، تشير إلى الحالة التي تكون فيها نسبة النصف السفلي من السكان الذين يقعون في منطقة التضمين أو التيار الرئيسي أكثر من النسبة في منطقة الحرمان النسبي، مما يعني سيناريو الإدماج أو الاحتوائية.

ثانيا: الاندماج في المجتمع التعددي

يقدم هذا القسم تعميما لمقياس الإدماج المقدم في القسم السابق للمجتمع التعددي للأسباب التالية:

- تتمتع هاته البلدان بمجتمع تعددي أي مجتمع يتكون من مجموعات مختلفة مثل الطبقات المجدولة والقبائل المجدولة، والطوائف المتخلفة الأخرى ومجموعات اجتماعية. حيث تختلف هذه المجموعات الاجتماعية فيما يتعلق بمتوسط الرفاهية الاقتصادية وتوزيعها مهما تم قياسها. على سبيل المثال تشكل الطوائف المنبوذة والقبائل المنبوذة من الطبقات الضعيفة اجتماعيا والمتخلفة اقتصاديا.

- في السعي لتحقيق الرعاية الاجتماعية، تتبع الحكومات كلاً من السياسات الاقتصادية السائدة وبرامج الرعاية الاجتماعية المستهدفة لرفع مستوى الطبقات المتخلفة عموما.
- ومع ذلك لأسباب مثل الأخطاء من النوع الأول والنوع الثاني، فحتى البرامج المستهدفة لا تؤدي في النهاية إلى توفير تحسين عام للفئات الاجتماعية المتخلفة.

ونتيجة لذلك، هناك حالات يتم فيها تضمين قسم فرعي فقط من المجتمعات المتخلفة في التيار الرئيسي المستفيد من برامج الرعاية الاجتماعية.

لذلك، فإن الاندماج في المجتمع التعددي له بعدان: الأول بين المجموعات، والثاني داخل المجموعة. يمكن فحص البعد بين المجموعات بالإشارة إلى الاختلافات والتفاوتات في المستويات المتوسطة لنفقات الدخل والاستهلاك عبر الفئات الاجتماعية بينما يمكن فحص البعد داخل المجموعة من حيث المتوسط العام.

الفرع الثاني: قياس درجة عدالة التوزيع[1]

تعتبر الطريقة الأشمل لدراسة توزيع الدخل في المجتمع تتمثل في ما يعرف باسم منحنى لورنز (Lorenz Curve) ومعامل جيني (Gini Coefficient). و يمثل منحنى لورنز على المحور العمودي التوزيع المئوي التراكمي للدخل في بلد ما، وذلك بدءا من 10% (أو 1%) وانتهاء مع 100%. ويسجل على المحور الأفقي التوزيع المئوي التراكمي للسكان. وتمثل كل نقطة على المنحنى الحصة التراكمية للسكان من إجمالي الدخل. على سبيل المثال تقول النقطة (x) على المنحنى أن 90% من السكان يحصلون على 65% فقط من الدخل، أي أنّ النسبة المتبقية من السكان (حوالي 10%) تحصل على 35% من إجمالي الدخل.

لاحظ أولا أنّ الفئات الأفقر في المجتمع تقع على الطرف الأيسر من المحور الأفقي، في حين أغنى 10% من السكان هم في أقصى اليمين. ثانيا أن التوزيع الأمثل للدخل هو على امتداد الخط القطري في الشكل 1، أي التوزيع الذي يتطابق فيه منحنى لورنز مع الخط القطري. ذلك لأن كل 1% من السكان يحصلون على 1% من الدخل الكلي على امتداد الخط القطري. على ذلك، يمكن الاستنتاج أنه كلما اقترب منحنى لورنز لتوزيع الدخل في بلد ما من الخط القطري كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة في البلد المعني والعكس كذلك. وهذا يعني أيضاً أن مؤشر عدم العدالة يقاس بمقدار اتساع المساحة المحصورة بين منحنى لورنز والخط القطري. وهذا تماما ما يقيسه معامل جيني

معامل جيني = المساحة A / المساحة A+B.

[1] MAS , https://mas.ps/concepts-and-definitions/4178.html, date cosultation ;27/07/2024,a19:45

الشكل (1-11): منحنى لورنز يوضح معامل جيني لقياس درجة عدالة التوزيع

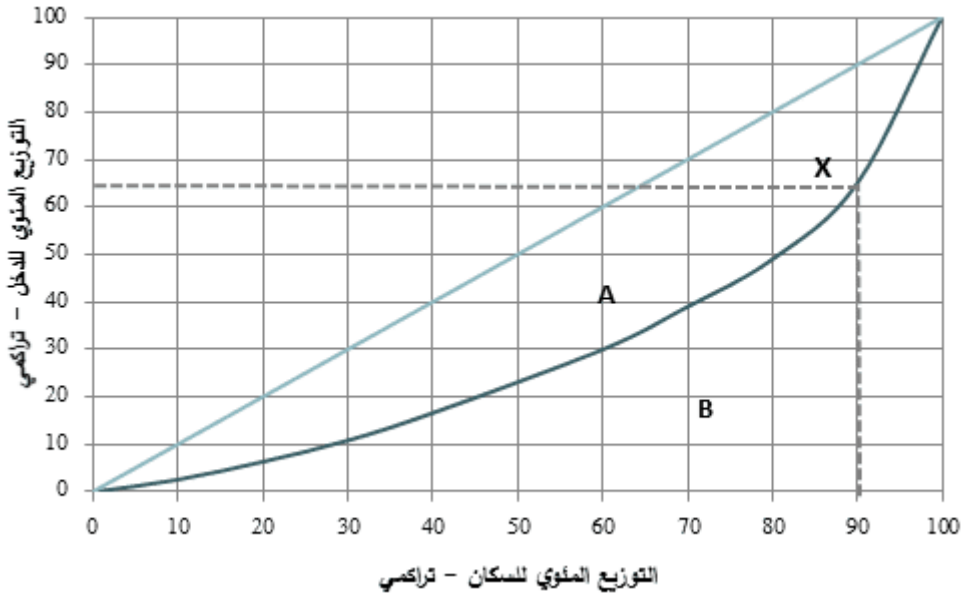

المصدر : معهد الأبحاث للسياسات الاقتصادية الفلسطيني

معامل جيني

تتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر (الذي يعبر عن العدالة المطلقة في التوزيع، حيث يتطابق منحنى لورنز مع الخط القطري)، وبين الواحد، الذي يعبر عن عدم العدالة المطلقة في التوزيع، حيث تتطابق المساحة A مع المساحة B ويكون الدخل الكلي من حصة آخر وأغنى 1% من السكان. واضح اذن أن قيمة معامل جيني الواقعية تتراوح بين الصفر والواحد، وكلما تدنت القيمة كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة.

الفرع الثالث: قياس احتوائية النمو من خلال دالة الفرص الاجتماعية [1]

يمكن قياس النمو الإحتوائي باستخدام فكرة وظيفة الفرصة الاجتماعية، والتي تشبه وظيفة الرعاية الاجتماعية. حيث يمكن القول أن النمو الاحتوائي يؤدي إلى تعظيم وظيفة الفرصة الاجتماعية. لكي نكون متسقين مع تعريفنا للنمو الاحتوائي، نقترح منهجية لقياس احتوائية النمو من حيث زيادة وظيفة الفرص الاجتماعية، والتي تعتمد على عاملين: (1) متوسط الفرص المتاحة للسكان، و (2) كيفية توزيع الفرص مشتركة أو موزعة بين السكان.

وتعطي وظيفة الفرصة الاجتماعية هذه وزنا أكبر للفرص التي يتمتع بها الفقراء، فكلما كان الشخص أكثر فقرا، زاد الوزن وسيضمن نظام الترجيح هذا أن الفرص التي يتم خلقها للفقراء أكثر أهمية من تلك التي يتم خلقها لغير الفقراء،

[1] IFZAL ALI AND HYUN HWA SON, **Measuring Inclusive Growth, Asian Development Review**, vol. 24, no. 1,2007, pp.11–31

أي إذا تم نقل الفرصة التي يتمتع بها الشخص إلى شخص أكثر فقرا في المجتمع فيجب زيادة الفرص الاجتماعية مما يجعل النمو أكثر احتوائية.

لنفترض أن هناك n من الأشخاص ذوي الدخل x1، x2، .....، xn، حيث x1 هو أفقر شخص و xn هو الأغنى. ثم نحدد وظيفة الرعاية الاجتماعية على أنها

$$W = W(x1, x2, \ldots\ldots\ldots\ldots, xn) \quad (1)$$

وهي وظيفة متزايدة من حججها. على غرار فكرة وظيفة الرعاية الاجتماعية، يمكننا تعريف وظيفة الفرصة الاجتماعية:

$$O = O(y1, y2, \ldots\ldots\ldots\ldots, yn) \quad (2)$$

حيث yi هي الفرصة التي يتمتع بها الشخص الذي لديه دخل xi. يمكن تعريف الفرصة من حيث الخدمات المختلفة، على سبيل المثال الوصول إلى الخدمات الصحية أو التعليمية، والوصول إلى فرصة العمل في سوق العمل، وما إلى ذلك. يمكن أن تأخذ yi القيمتين الثنائيتين 0 و100. وتأخذ القيمة 0 إذا كان الشخص رقم 1 هو يحرم من فرصة معينة، ويأخذ القيمة 100 عندما تتاح للشخص رقم 1 تلك الفرصة. ومن ثم يتم تعريف متوسط الفرصة للسكان على النحو التالي:

$$\bar{y} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} y_i \quad (3)$$

وهي النسبة المئوية للسكان الذين يتمتعون بفرصة معينة.

يجب أن تكون دالة الفرصة دالة متزايدة لحججها. إذا زادت فرصة أي شخص فيجب أن تزيد وظيفة الفرصة الاجتماعية. ويجب أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى توسيع متوسط الفرص المتاحة للسكان وهذا متطلب ضروري، ولكنه ليس كافيا بأي حال من الأحوال لتحقيق النمو الاحتوائي. والفقراء عموما مقيدون في الاستفادة من هذه الفرص. وبالتالي لا ينبغي للنمو الاحتوائي أن يعمل على توسيع متوسط الفرص فحسب، بل ينبغي له أيضا أن يعمل على تحسين توزيع الفرص بين السكان. إذا كان نموذج التطوير الخاص بنا يركز بالكامل على تعظيم y كما هو محدد في (3)، فإننا نتجاهل تماما توزيع الفرص.

لأخذ اعتبارات التوزيع في الاعتبار، نحتاج إلى دالة الفرصة الاجتماعية لتلبية مبدأ النقل: أي نقل للفرصة من شخص أفقر إلى شخص أكثر ثراء يجب أن يقلل من الفرصة الاجتماعية

وظيفة. وبدون فقدان العمومية، يمكننا أن نفترض أن مقدار الفرصة قد تم تحويله من شخص فقير دخله ×1 إلى شخص أكثر ثراء له دخل ×2. بعد التحويل، سيحصل الشخص الفقير على فرص y1 − t وسيستمتع الشخص الأكثر ثراء بفرص y2 + t. وينبغي لمثل هذه التحويلات أن تقلل من وظيفة الفرص الاجتماعية. وبعد ذلك يجب أن تستوفي وظيفة الفرصة الاجتماعية المتطلبات التالية.

$$O(y_1 - t, y_2 + t, y_3, \ldots\ldots, y_n) \leq O(y_1, y_2, y_3, \ldots\ldots, y_n) \quad (4)$$

والتي يجب أن تحمل جميع القيم غير السالبة لـ t.

يمكن أن نشير إلى ناقل توزيع الفرصة Q(t) بواسطة

$$Q(t) \approx (y_1 - t, y_2 + t, y_3, \ldots\ldots\ldots, y_n) \quad (5)$$

من المعادلة رقم (4) يمكن القول أن المتجه Q(0) هو فرصة متفوقة على المتجه Q(t)، أي أن المتجه Q(0) سيوفر دائما فرصا اجتماعية متساوية أو أكبر من المتجه Q(t) لجميع القيم غير السالبة لـ t. يمكن إنشاء التوزيع التراكمي لـ Q(t) على النحو التالي:

$$Q^c(t) \approx \left(y_1 - t, \frac{y_1 + y_2}{2}, \frac{y_1 + y_2 + y_3}{3}, \ldots\ldots\ldots, \frac{y_1 + y_2 + \ldots\ldots + y_n}{n} \right) \quad (6)$$

وهو توزيع الوسائل التراكمية لـ Q(t) عندما يتم ترتيب الأفراد بترتيب تصاعدي لدخولهم و هو مشابه لمنحنى لورنز المعمم، يمكن أن يسمى منحنى التركيز المعمم للتوزيع، كما يمكن أن نطلق على $Q^c(t)$ منحنى التركيز المعمم للتوزيع Q (t) وبنفس الطريقة يمكن إيجاد منحنى التركي المعمم للتوزيع Q(t)

$$Q^c(0) \approx \left(y_1, \frac{y_1 + y_2}{2}, \frac{y_1 + y_2 + y_3}{3}, \ldots\ldots\ldots, \frac{y_1 + y_2 + \ldots\ldots + y_n}{n} \right) \quad (7)$$

و بمقارنة (6) و(7) يتضح أن منحنى التركيز المعمم Q (t) سيكون دائما أعلى من منحنى التركيز المعمم (t) Q لجميع قيمt

ومن هذا السياق يمكن التأكيد على توزيع y سوف يفوق في دلالته توزيع y* وبالتالي فإن توزيع y سوف يعطي منحنى تركيز معمم أعلى ، ويمكن بنفيس الطريقة السابقة الإشارة على أن منحنى التركيز المعمم لتوزيع y سوف يكون أعلى من منحنى التركيز المعمم لتوزيع y* ، وبالتالي فإن توزيع y سوف يعطي دالة فرص اجتماعية أكبر .

وبالمثل، يمكننا إثبات أنه إذا كان التوزيع y يحتوي على منحنى تركيز معمم أعلى من y^* ، فإن التوزيع y سيعطي دائما دالة فرصة اجتماعية أكبر. وبالتالي، من خلال النظر إلى منحنيات التركيز المعممة لتوزيعين، يمكننا الحكم على أي من هذين التوزيعين سيوفر فرصًا اجتماعية أكبر بشرط عدم تقاطع منحنيي التركيز المعممين.

ولتفعيل الفكرة المذكورة أعلاه، سيكون من المفيد صياغة المشكلة من حيث التوزيع المستمر. لنفترض أننا قمنا بترتيب السكان بترتيب تصاعدي لدخولهم. لنفترض أيضًا أن $\bar{p}_y$ هو متوسط الفرصة التي يتمتع بها الجزء الأدنى p في المائة من السكان، حيث تتراوح p من 0 إلى 100 و$\overline{y}$ هي متوسط الفرصة المتاحة لجميع السكان، ثم $\overline{y_p}$ ستكون مساوية لـ $\overline{y}$ عندما تكون p = 100 (الذي يغطي جميع السكان).

بما أن $\overline{y_p}$ يتغير مع p، يمكننا رسم منحنى $\overline{y_p}$ لقيم مختلفة لـ p. وهذا في الواقع منحنى تركيز معمم للفرص عندما يتم ترتيب الأفراد بترتيب تصاعدي لدخولهم. يمكن أن نطلق على هذا المنحنى اسم منحنى الفرصة: كلما ارتفع المنحنى زادت وظيفة الفرصة الاجتماعية. ومن ثم فإن النمو سيكون احتوائي إذا أدى إلى تحويل منحنى الفرصة إلى الأعلى عند جميع النقاط. وإذا تحول منحنى الفرصة بأكمله إلى أعلى، فإن هذا يعني أن كل فرد في المجتمع بما في ذلك الفقراء يتمتع بزيادة في الفرص، ومن ثم يمكننا أن نطلق على عملية النمو هذه أنها احتوائية بشكل لا لبس فيه. ومع ذلك فإن درجة الاحتوائية ستعتمد على (1) مدى تحول المنحنى نحو الأعلى، (2) وفي أي جزء من توزيع الدخل يحدث هذا التحول.

إذا كان منحنى الفرصة ينحدر نحو الأسفل، فيمكننا القول إن الفرص المتاحة للفقراء أكثر من تلك المتاحة لغير الفقراء (أي أن الفرص يتم توزيعها بشكل عادل). وبالمثل إذا كان المنحنى ينحدر نحو الأعلى، فإن الفرص يتم توزيعها بشكل غير عادل (ضد الفقراء). يصور الشكل 1 منحنيين للفرصة لهما نفس الوسط (y): أحدهما ينحدر لأعلى (AB) والآخر ينحدر لأسفل (CB). ويشير المنحنى CB إلى التوزيع العادل للفرص، مما يعني أن الفقراء في الطرف الأدنى من التوزيع لديهم فرص أكبر من غير الفقراء في الطرف الأعلى. ومن ناحية أخرى، يشير المنحنى المائل إلى الأعلى AB إلى العكس: فالفقراء يتمتعون بفرص أقل من غير الفقراء.

يمكن أن يكون منحنى الفرصة مفيدا لتقييم نمط النمو الذي يتم تعريفه من حيث الوصول إلى الفرص المتاحة للسكان وتكافؤها، دون تحديد وظيفة الفرصة الاجتماعية. ومع ذلك، فهو غير قادر على تحديد الحجم الدقيق للتغيير، أي أنه لا يمكن للمرء أن يكون قاطعا بشأن مقدار التغييرات التي حدثت في الفرص بمرور الوقت. وفي هذا الصدد يوفر منحنى الفرصة تصنيفات جزئية فقط لتوزيعات الفرص

الشكل رقم (1-12): منحنيات الفرصة

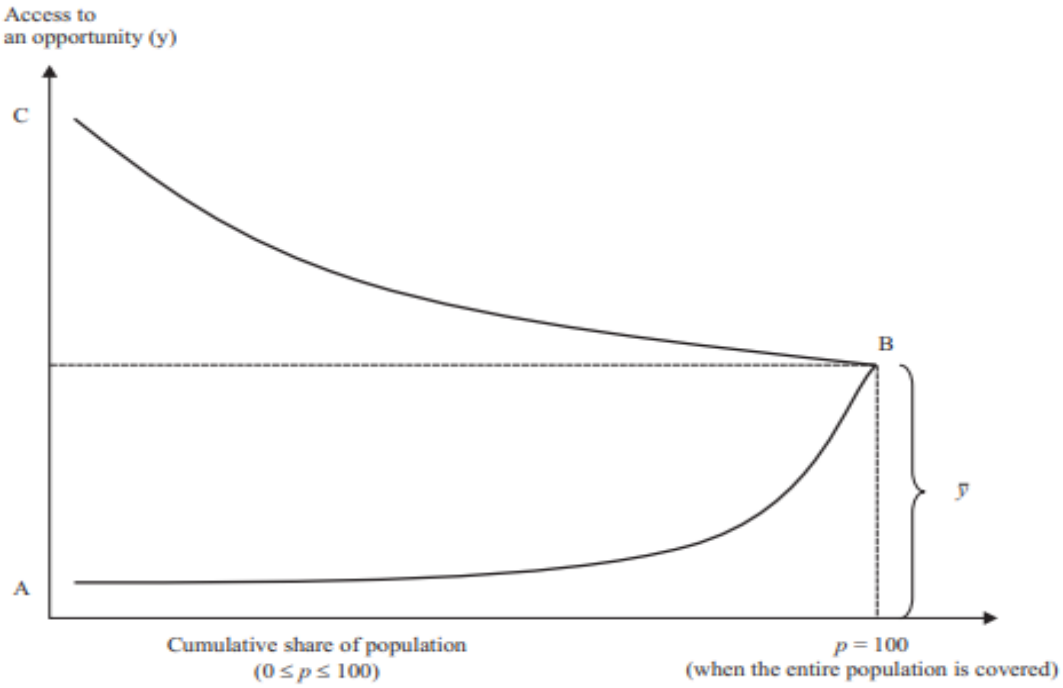

المصدر: ADB، 2007

لكي نتمكن من فهم حجم التغير في توزيع الفرص، نحتاج إلى وضع افتراض أقوى حول شكل دالة الفرصة الاجتماعية المستخدمة. يمكن الحصول على شكل بسيط من دالة الفرصة الاجتماعية عن طريق حساب مؤشر من المنطقة الواقعة تحت منحنى الفرصة كما هو موضح أدناه:

$$\bar{y}^* = \int_0^1 \bar{y}_p dp \qquad (8)$$

وهو مؤشر الفرص المقترح (OI) فكلما زادت قيمة $\bar{y}^*$ زادت الفرص المتاحة للسكان. يجب أن يكون هدفنا التنموي هو تعظيم قيمة $\bar{y}^*$.

- إذا كان كل فرد في المجتمع يتمتع بنفس الفرصة تماما، فيمكن إثبات أن $\bar{y}^*$ ستكون مساوية لـ $\bar{y}$ على هذا النحو يوفر انحراف $\bar{y}^*$ عن $\bar{y}$ إشارة إلى كيفية توزيع الفرص عبر السكان.
- إذا كانت $\bar{y}^*$ أكبر من $\bar{y}$ ، فإن الفرص يتم توزيعها بشكل عادل (لصالح الفقراء).
- أما اذا كامت قيمة $\bar{y}^*$ أقل من قيمة $\bar{y}$ ، فها يدل على أن توزيع الثروة كان ضد الفقراء أي ان السياسات الاقتصادية تجاهلت الفقراء .

وبالتالي نقترح مؤشر الأسهم للفرص equity index of opportunity (EIO):

$$\varphi = \frac{\bar{y}^*}{\bar{y}} \qquad (9)$$

مما يعني أن الفرص يتم توزيعها بشكل عادل أو بشكل غير عادل إذا كانت ϕ أكبر أو أقل من 1 وذلك من خلال المعادلة (9).

$$\bar{y}^* = \varphi \bar{y} \qquad (10)$$

مما يوضح أن OI المقترح لدينا هو نتاج EIO ومتوسط مستوى الفرص المتاحة للسكان.

لتحقيق النمو الاحتوائي نحتاج إلى زيادة $\bar{y}^*$، وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق:

- (أ) زيادة متوسط مستوى الفرص y^*.
-)ب(زيادة مؤشر حقوق الملكية للفرص ϕ.
- (ج) من خلال كليهما (i) و (ب)

لفهم ديناميكيات النمو الاحتوائي:

$$d\bar{y}^* = \varphi d\bar{y} + \bar{y} d\varphi \qquad (11)$$

حيث $d\bar{y}^*$ يقيس التغير في درجة احتوائية النمو. يصبح النمو أكثر احتوائية إذا كان $d\bar{y}^* > 0$. الحد الأول في الجانب الأيمن من المعادلة (11) هو المساهمة في احتوائية النمو من خلال زيادة متوسط الفرص في المجتمع عندما لا يتغير التوزيع النسبي للفرصة؛ ويبين الحد الثاني من المعادلة مساهمة التغيرات في التوزيع عندما لا يتغير متوسط الفرص المتاحة في المجتمع .

ففي حالة ما إذا كان الوضع الحالي يشير الى أن الشق الثاني من الجزء الأيمن من المعادلة (11) أكبر من الجزء الأول ، فإن السياسات الاقتصادية يجب عليها أن تراعي وتركز بشكل أكبر على خلق فرص أكثر للفقراء عن اهتمامها بكيفية توزيع تلك الفرص ، أما إذا حدث العكس فإنه يتوجب أن يكو ن التركيز الأكبر على توسيع نطاق توزيع الفرص ليشمل الفقراء بشكل أكبر ، وبالتالي سوف يكون هناك شيء من المبادلة بين $\bar{y}$ و ϕ ، وهذا بدوره سوف يؤثر على شكل منحنى الفرص وكيفية انتقاله ، وذلك بحسب تأثيره بكلا العنصرين السابقين ، وهذا ما يمكن الإشارة اليه من خلال الشكل البياني الموالي :

الشكل رقم (1–13): منحنى الفرص الاجتماعية

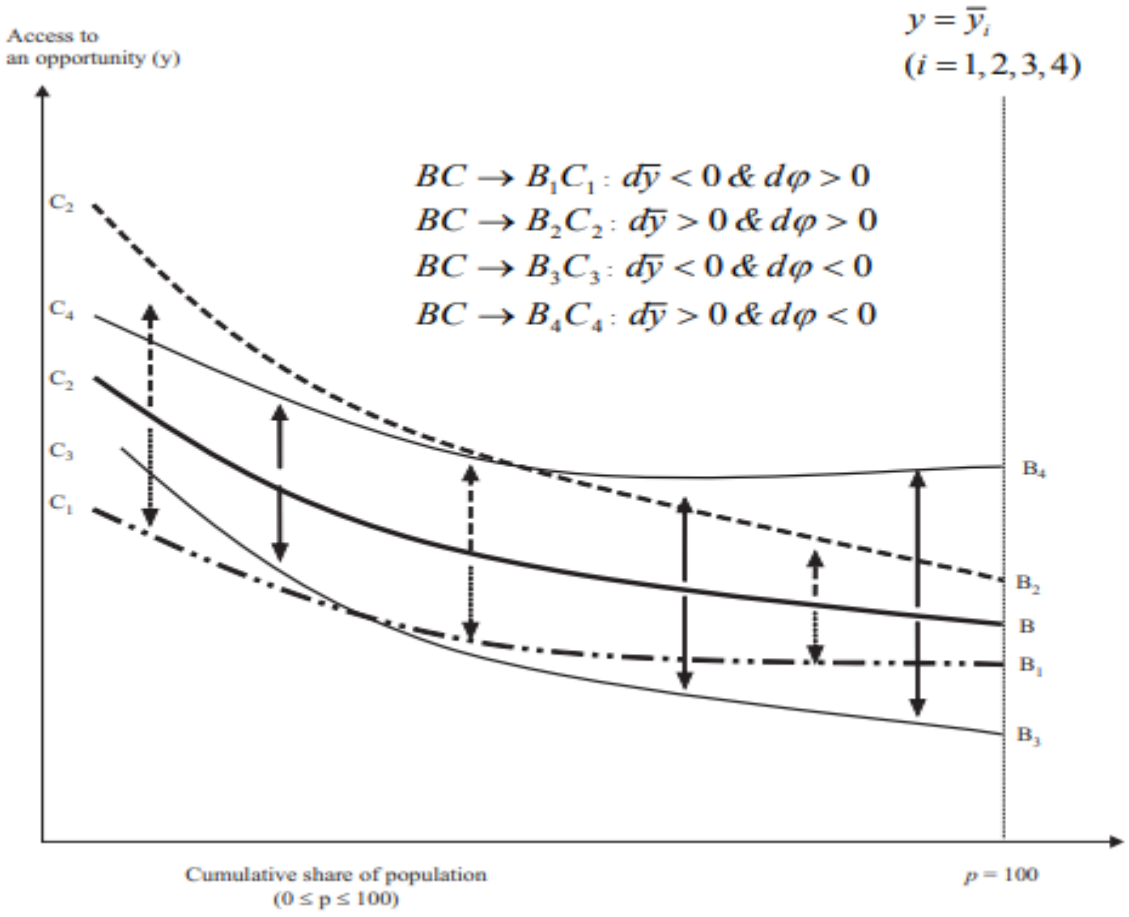

المصدر: 2007 Asian Development Bank

حيث إن انتقال منحنى الفرص من (CB) إلى (C_1B_1) يعبر عن حالة انخفاض متوسط الفرص المتاحة للسكان ولكن يصبح توزيع هذه الفرص أكثر عدالة .

بينما يعتبر انتقال منحنى الفرص من (CB) إلى (C_2B_2) عن حالة زيادة متوسط الفرص المتاحة للسكان من إتاحة المزيد من العدالة في توزيع الفرص المتاحة .

وبينما يعتبر انتقال منحنى الفرص من (CB) إلى (C_3B_3) عن حالة انخفاض متوسط الفرص المتاحة للسكان مع وجود توزيع أقل عدالة للفرص المتاحة ، فإن انتقال الفرص من (CB) إلى (C_4B_4) يعبر عن خالة زيادة متوسط الفرص المتاحة للسكان، ولكن في ل توافر عدالة أقل في جانب توزيع الفرص المتاحة .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

حاولنا في هذا الشق من الدراسة إستعراض بعد الدراسات السابقة، لكل من بعدي الدراسة المستقل والتابع ، حيث كان التركيز على أن تكون الدراسات حديثة ، ومتنوعة من دراسات تحليلية إلى دراسات قياسية معدة من طرف باحثين، وأخصائيين ، وكذلك دراسات معدة من طرف منظمات دولية اقتصادية، دراسات أجنبية ومحلية والتي كانت قليلة ، حيث لاحظنا الكثير من الباحثين الجزائريين يفضلون دراسة البعدين ، على مستوى دول أخرى، قد يكون السبب لضعف البعدين في الجزائر، سواء الشمول المالي أو النمو الاحتوائي ، أو لضعف البيانات الإحصائية التي تساهم في الوقوف الدقيق على مستوى البعدين ، والخروج بنتائج مرضية للدراسة.

المطلب الأول: دراسات سابقة لبعد الشمول المالي

سنتطرق في هذا الشق من الدراسة لبعض الدراسات السابقة الأجنبية بلغة أجنبية والأجنبية باللغة العربية ودراسات محلية، حيث، سعت هاته الدراسات لتوضيح مفهوم الشمول المالي، أبعاده، بما يتأثر وعلى ماذا يؤثر، ابتكاراته، طرق قياسه.

الفرع الأول: دراسات أجنبية باللغة الأجنبية

- دراسة: **Nirvikar Singh ،2017**[1]

-Financial Inclusion: Concepts, Issues and Policies for India

توضح هذه الدراسة بعض المفاهيم الأساسية المحيطة بالشمول المالي، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات المصرفية والمدفوعات الرقمية ومحو الأمية المالية، فضلا عن أسواق التأمين الصحي والتأمين على المحاصيل والائتمان الزراعي وتمويل الشركات الصغيرة والائتمان الصغير والتمويل الأصغر، كما توضح الدراسة عدة دراسات حديثة للهند برعاية مركز النمو الدولي، والتي تتعلق بهذه الجوانب المحددة للشمول المالي.

ركزت الدراسة على دور الشمول المالي في تقديم خدمات مالية أكثر تحديدا، وفحص الأدلة التجريبية لمدى نجاح المكونات المختلفة للشمول المالي، والطرق التي قد تعمل في سياقات محددة، حيث تشير الاستطلاعات في الهند إضافة الى الدراسات التي ترعاها لجنة المعارف إلى وجود توجه موحد من طرف صناع السياسات الهندية الحديثة مع

[1] Singh, Nirvikar**, Financial inclusion: Concepts, issues and policies for India**, Issues and Policies for India 2017.

الاتجاه الحالي المدعوم بالمعرفة القائمة على البحث، وذلك فيما يتعلق بالشمول المالي مثل عمليات الدفع التي تقودها الحكومة لزيادة الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأمين والمدفوعات الرقمية.

كذلك في مجالات مثل الائتمان الأصغر وتمويل الشركات الصغيرة، فإن الدراسة تشير إلى أنه لا يزال هناك الكثير لنتعلمه حول تفاصيل قيود التمويل المريحة لأصحاب المشاريع الصغيرة، بدءا من المشاريع الصغيرة وحتى الشركات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يبدو أن قضايا تصميم العقود والمراقبة والتنفيذ والتدريب مفهومة تماما.

كما أن مجالات الائتمان الزراعي وتأمين المزارعين مثالا آخر على الحاجة إلى نهج متكامل لمبادرات الشمول المالي. حيث قدمت الدراسة أدلة جديدة للهند حول كيفية تصميم تأمين زراعي أكثر شمولا واستدامة، بما في ذلك قضايا تعزيز التبني والإدماج مثل توسيعه ليشمل العمال الزراعيين وليس المزارعين فقط.

كذلك مجال التأمين الصحي هو مجال آخر يجب فيه على صناع السياسات الهندية ابتكار طرق تسعى إلى تعزيز الإدماج، و يجب أيضا تعزيز الدراسات لأنماط السلوك المالي الأسري وذلك ما تدعوه الحاجة لمجابهة تنوع مجالات الابتكارات المحتملة في المنتجات والخدمات المالية في السوق الهندية، وإن لم يكن مشروعا ترعاه اللجنة الحكومية الدولية، حيث أن هاته الدراسات تساهم في توسيع خطط إسكان ذوي الدخل الضعيف والمنخفض كاللجوء الى سوق الرهن العقاري مثلا يعد تكملة لفهم أسواق معينة للمنتجات والخدمات المالية ، وكل هذا لا ينجح الا بخطة لمحو الأمية المالية و تكريس الأساليب الفعالة لنقل التعليم المالي للمستهلكين وأصحاب المشاريع الصغيرة.

❖ تقرير مجموعة العشرين لعام 2018[1]

-FINTECH FOR FINANCIAL INCLUSION: A FRAMEWORK FOR DIGITAL FINANCIAL TRANSFORMATION

اعتمدت الدراسة على الخبرات لمجموعة من البلدان النامية والناشئة والمتقدمة، للوصول الى أفضل نهج يمكن من تحقيق الإمكانات الكاملة للتكنولوجيا المالية للشمول يالمالي من خلال إطار استراتيجي للبنية التحتية الأساسية وسياسة تمكينيه وبيئة تنظيمية لدعم التحول المالي الرقمي.

انطلقت الدراسة من الإشكاليات التالية:

- ما هو الشمول المالي ولماذا هو مهم للغاية ؟

[1] Arner, Douglas W., Ross P. Buckley, and Dirk A. Zetzsche.,**Fintech for financial inclusion: A framework for digital financial transformation**, UNSW Law Research Paper 18-87 ,2018.

- ما هي الدروس التي تعلمناها من المبادرات المختلفة لدعم الشمول المالي ؟
- ما هي FinTech وأنواع التكنولوجيا المالية التي من المرجح أن تعزز الشمول المالي؟

توصلت الدراسة لأربع ركائز رئيسية يمكن أن تساهم في دعم التحول المالي الرقمي وهي:

الركيزة الأولى: تمكين الوصول: التعريف الرقمي ، EKYC وفتح الحساب المبسط، حيث تظهر التجربة أن الهوية ، والهوية الرقمية على وجه الخصوص ، أمران أساسيان للشمول المالي الرقمي وتحويل التمويل الرقمي. وهذا تحد خاص في البلدان النامية حيث تفتقر شرائح كبيرة من السكان في كثير من الأحيان إلى أي شكل رسمي لتحديد الهوية. تم تضمين الهوية القانونية الرسمية للجميع في أهداف التنمية المستدامة، وقد لعب البنك الدولي دورا رائدا من خلال مبادرته ID4D (الهوية من أجل التنمية) التي تم إطلاقها في عام 2014.

الركيزة الثانية: تمكين الاستخدام: البنية التحتية للمدفوعات الرقمية وأنظمة الدفع الإلكترونية المفتوحة

حيث توفر أنظمة الدفع البنية التحتية الأساسية لتدفق الأموال عبر أي اقتصاد، وبالتالي فهي حيوية للشمول المالي والتنمية الاقتصادية وعمل الاقتصاد الحقيقي. في العديد من البلدان النامية، كانت أنظمة الدفع التقليدية غير الفعالة في كثير من الأحيان عائقا رئيسيا أمام النشاط الاقتصادي بشكل عام.

الركيزة الثالثة: قياس الاستخدام أي رقمنه مدفوعات الحكومة وتقديم الخدمات.

توفر الركيزتان الأولى والثانية الأساس للوصول إلى الخدمات المالية والنظام المالي الرقمي. يشكل تحديد الهوية الرقمية وفتح الحساب المبسط في إطار الركيزة الأولى أساس الوصول المالي بالإضافة إلى آليات لمعالجة المخاوف المتعلقة بنزاهة السوق في سياق الغالبية العظمى من السكان. تسهل البنية التحتية للدفع الرقمي والسياسة والإطار التنظيمي لنظام الدفع الإلكتروني المفتوح الوصول المعاملات والمدفوعات. تدعم الركيزة الأولى والثانية مجتمعة مجموعة واسعة من التطبيقات ولديها القدرة على توسيع نطاق الوصول بسرعة للقطاع المالي واستخدام آليات الدفع.

الركيزة الرابعة: التوسع الجودة والمدى الخدمات: التصميم السوق المالي البنية التحتية والأنظمة.

توفر الركائز الأولى والثانية والثالثة معا البنية التحتية الأساسية والسياسة والبيئة التنظيمية للخدمات المالية الرقمية تضمين. ومع ذلك فإنها توفر أيضا الأساس لتطوير نظام بيئي أوسع من المنتجات والخدمات التي تتجاوز الأساسيات الشمول المالي والكفاءات الرقمية. العمود الرابع يركز على التصميم الرقمي المناسب البنية التحتية للأسواق المالية والسياسة والأطر التنظيمية التي تدعم أوسع مجموعة من الخدمات المالية ذات القيمة المضافة والمنتجات، وتعميق

الوصول المالي والاستخدام. وبالتالي فإن الركيزة الرابعة تتعلق بإطار البنية التحتية والسياسة والتنظيمية بيئة لدعم التمويل الرقمي الأوسع تحويل.

❖ **دراسة Peterson K. Ozili،2021[1]**

-Financial inclusion research around the world: a review

تقدم هذه الدراسة مراجعة شاملة للأدلة الحديثة حول الشمول المالي من جميع مناطق العالم. ويحدد الموضوعات الناشئة في أدبيات الشمول المالي بالإضافة إلى بعض الجدل في دوائر السياسة فيما يتعلق بالشمول المالي، وبعض القضايا مثل الشمول المالي الأمثل والشمول المالي الشديد، وكيف يمكن للشمول المالي أن ينقل المخاطر النظامية إلى القطاع المالي الرسمي، وما إذا كان الشمول المالي والاستبعاد مسايرين للدورة الاقتصادية مع التغيرات في الدورة الاقتصادية.

كمنهجية مستخدمة في هذه الدراسة، تم اختيار المقالات التي تستوفي مجموعة معايير، كأن تكون المقالات حديثة حيث تم النظر فقط في المقالات الحديثة حول الشمول المالي، فأغلب الدراسات المختارة هي لما بعد عام 2010. وأن تكون الدراسة تجريبية أو دراسة تحليلية أو ورقة مناقشة سياسات أو ورقة عمل ذات صلة، وهذا يعني أنه تم استبعاد الأطروحات والمعلومات غير المنشورة من مواقع الويب والمدونات عبر الإنترنت. وأن تستكشف المقالة الشمول المالي كموضوع رئيسي في الدراسة أو مقالة تستكشف الروابط بين الشمول المالي والقضايا الأخرى ذات الصلة.

وتشير النتائج الرئيسية في هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يؤثر ويتأثر بمستوى الابتكار المالي، ومستويات الفقر، واستقرار القطاع المالي وحالة الاقتصاد والثقافة المالية، والأطر التنظيمية التي تختلف بين البلدان. وكل هذه النتائج لها آثار على صنع السياسات.

وينبغي لصناع السياسات أن يضعوا في اعتبارهم التفاعل بين الشمول المالي ومستويات الفقر والابتكار المالي، والاستقرار المالي، وحالة الاقتصاد ومحو الأمية المالية. وينبغي لواضعي السياسات إيجاد توازن بين زيادة الشمول المالي واستقرار النظام المالي، وهو ما يثير قلق المنظمين وتحديد طرق مبتكرة لتقديم الخدمات المالية للناس من خلال القنوات غير المصرفية.

[1] Ozili, Peterson K. **Financial inclusion research around the world: A review**, Forum for social economics. Vol. 50. No. 4. Routledge, 2021.

❖ **دراسة: Rudra P. Pradhan , Mak B. Arvin, Mahendhiran. Nair, John H. Hall, Sara E. Bennett،2021[1]**

- Sustainable economic development in India: The dynamics between financial inclusion, ICT development, and economic growth

بحثت هذه الدراسة في التداخلات القصيرة والطويلة المدى بين النمو الاقتصادي والشمول المالي والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عينة مكونة من 20 ولاية هندية. حيث يعتبر الاقتصاد الهندي من أهم الاقتصادات الناشئة.

تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) لتحديد التفاعلات السببية بين كل من النمو الاقتصادي للفرد والشمول المالي، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث تم الحصول على ترتيب تكامل سلسلة البيانات، ثم تم القيام بتحليل التكامل المشترك لتحديد وجود أو عدم وجود التحرك العلاقات بين هذه المتغيرات الثلاثة، كذلك تم إجراء تقدير ديناميكي المربعات الصغرى (DOLS) .و تظهر النتائج التجريبية أن هناك ارتباطات داخلية قوية بين هذه المجموعات الثلاث من المتغيرات على المدى القصير والطويل.

ويشير التحليل على المدى القصير إلى أن النمو الاقتصادي والشمول المالي وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الولايات الهندية مترابطة بقوة. ولذلك فإن زيادة مبادرات الشمول المالي والاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستسهم في التنمية الاقتصادية. وستساهم التنمية الاقتصادية القوية في هذه الدول أيضا في زيادة مبادرات الشمول المالي والاستثمارات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتظهر النتائج التجريبية أيضا وجود ترابط قوي بين تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامج الشمول المالي. وعلى المدى الطويل تظهر النتائج أن النمو الاقتصادي القوي بالإضافة إلى مبادرات الشمول المالي سوف يسهمان بشكل كبير في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الولايات الهندية.

ويشير الارتباط الداخلي القوي بين استراتيجيات النمو الاقتصادي، ومبادرات الشمول المالي، وخطط تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى أن التنمية الاقتصادية المستدامة في الولايات الهندية تعتمد على صياغة إطار سياسي متكامل يعمل على تعميق تأثير كل من المتغيرات على المتغيرات الأخرى. وفي هذا السياق، تجدر

[1] Pradhan, Rudra P., et al ,Sustainable **economic development in India: The dynamics between financial inclusion,** ICT development, and economic growth, Technological Forecasting and Social Change 169 ,2021.

الإشارة إلى أنه على الرغم من تكثيف تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة اعتماد الهواتف المحمولة والإنترنت في العديد من الولايات الهندية، فإن عدد الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية في بعض هذه الولايات لم يواكب النمو العالمي.

❖ **دراسة: 2018 George Varghese, Lakshmi Viswanathan:[1]**

-Financial Inclusion: Opportunities, Issues and Challenges

ترى الدراسة أن مسؤولية تسريع النمو الشامل تقع بالتساوي على عاتق كل أصحاب المصلحة الحكومة والبنوك الخاصة والعامة والقطاع الاجتماعي. كما أن عملية النمو الشامل ليست خالية من القضايا والتحديات. ولكنه يفتح أيضا نوافذ جديدة من الفرص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. نظرا لحجم السكان المستبعدين ماليا في الهند وطبيعتهم المتنوعة، سلطت الدراسة الضوء على بعض المشاريع الناجحة ، والتي عززت من مستويات الشمول المالي في الهند.

كان لبرنامج(Pradhan Mantri Jan-DhanYojana (PMJDY ، وهو برنامج رعاية اجتماعية أطلقه رئيس الوزراء ناريندرا مودي في عام 2014، تأثير حاسم على خطوة الهند في تحقيق الشمول المالي على مدى السنوات القليلة الماضية، وكان فعالا للغاية في جلب المستبعدين اجتماعيا وماليا. البرنامج عبارة عن مبادرة لضمان توفر حساب مصرفي مسجل واحد على الأقل لكل أسرة على الصعيد الوطني. حيث تظهر استطلاعات قسم الصناعات السمكية زيادة مطردة في عدد الحسابات المصرفية المسجلة للبالغين بعد إطلاق PMJDY في أغسطس 2014. وتشير الزيادة بنسبة 18 بالمائة في نسبة السكان الذين لديهم حساب مصرفي مسجل للفترة بين 2013 و2015 إلى نجاح البرنامج. برنامج لدعم النمو الاقتصادي الشامل. ومن الآن فصاعدا، يعتمد نجاح الشمول المالي بشكل كبير على توسيع نطاق PMJDY ليشمل جميع الأفراد في السكان (فوق سن معينة) بدلا من حساب واحد فقط لكل أسرة.

كما ترى الدراسة أن تركز حكومة الهند والبنك المركزي على الشمول المالي من خلال زيادة المعرفة المالية بين الفئات المحرومة ومن خلال تعزيز آليات تقديم الائتمان إلى القطاعات المستهدفة. ولتحقيق هذه الغاية لم تؤد الزيادة في المعرفة المالية إلى زيادة عدد الحسابات المصرفية فحسب، بل أدت أيضا إلى تقليل سكون الحساب بشكل كبير. علاوة على ذلك تغلغل الشمول المالي بشكل كبير في المجتمعات المهمشة تقليديا في الهند، مما أدى إلى تضييق

[1] Varghese, George, and Lakshmi Viswanathan,**Financial inclusion: opportunities, issues and challenges**, Theoretical Economics Letters 8.11 ,2018,P 1935-1942.

الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية، وبين السكان الذين يعيشون تحت الفقر أو فوقه، وبين الرجال والنساء. وتشمل جهودهم المتضافرة على مدى العقود الخمسة الماضية تأميم البنوك، وإنشاء شبكة فرعية متماسكة من البنوك التجارية المجدولة والتعاونيات والبنوك الريفية الإقليمية، وتعزيز إقراض القطاعات ذات الأولوية.

الفرع الثاني : دراسات أجنبية باللغة العربية

❖دراسة: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية،2018 [1]

– استراتيجية الشمول المالي في فلسطين

تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بعد إقرارها من مجلس الوزراء في العام 2018، حيث تم الاستناد في إعداد الاستراتيجية التي يغطي إطارها الزمني الفترة (2018-2025) الى نتائج دراسة الشمول المالي التي نفذت في العام (2016)، وذلك بعد إجراء مسح شامل لجانبي العرض والطلب تم خلاله تشخيص واقع الشمول المالي ومعيقاته في فلسطين في حينه، وتم تحديد الأهداف ووضع خطة عمل تنفيذية لتحقيق الاستراتيجية، وشارك في بناء الاستراتيجية جهات حكومية وغير حكومية شملت الجهات الرقابية في القطاع المالي، ومؤسسات المجتمع المدني، والهيئات المستقلة، والقطاع الخاص.

وقد شمل تعريف الشمول المالي الأبعاد الثلاثة للشمول المالي وهي: الوصول، والاستخدام، والجودة، مع التركيز على حماية حقوق المستهلك المالي التي تعتبر في غاية الأهمية لضمان استمرارية الشمول المالي وجودته. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين إلى تحقيق الرؤيا التالية: ''نحو قطاع مالي متطور يلبي الاحتياجات المالية لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز الرفاه الاجتماعي''. حيث ووفقا للاستراتيجية فإن الأنشطة التنفيذية موزعة على الأهداف الاستراتيجية الأربعة للشمول المالي وهي:

- زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع
- تعزيز الوصول الى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الشرائح المستهدفة التي تعاني من نسب متدنية من الشمول المالي.
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية.

[1] https://www.pcma.ps/about/ ,date consultation :17/12/2023 ,a 01:00.

- الاستغلال الأمثل لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع نطاق انتشار الخدمات المالية الرسمية

وقد واجهت الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي خلال الأعوام الماضية العديد من التحديات المتمثلة بالأزمات الاقتصادية والسياسية التي واجهت فلسطين، والناتجة عن أزمتي المقاصة وجائحة كورونا (COVID-19) وتداعياتها والتي كان لها الأثر المباشر على سير عمل الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وبالتالي فرض تحديات جديدة في طريق إنجازها، إلا أن الجهات الناظمة ضاعفت من جهودها للحفاظ على سلامة القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي، بما يشمل وضع الخطط اللازمة للتعامل مع المستجدات الحاصلة ومواصلة العمل على تحقيق اهداف الشمول المالي.

❖ **دراسة: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية،2023[1]**

الشمول المالي في فلسطين دراسة تشخيصية

إستنادا لخطة العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، تم تنفيذ مشروع إعادة تقييم الشمول المالي لمنتصف مدة الاستراتيجية من خلال دراسة استندت إلى تحليل مسح جانبي العرض والطلب ودراسة النظام البيئي والبيئة الممكنة للشمول المالي في فلسطين، بهدف قياس المستجدات والتأثير الحاصل نتيجة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وتحديد اية تعديلات تستوجبها نتائج التقييم في خطة عمل الشمول المالي للفترة القادمة من الإطار الزمني لتنفيذ الاستراتيجية.

وامتازت دراسة إعادة تقييم الشمول المالي للعام 2022 عن الدراسة الأولى في العام 2016 بكبر حجم عينة جانب الطلب والتي بلغت 8500 فرد بالغ فلسطيني مقارنة مع 4200 للعام 2016، واتساع وعمق أكبر في مستويات النشر لدراسة جانب الطلب، حيث تم نشر النتائج على المستوى الوطني وعلى مستوى المناطق والتوزيع الجغرافي ضفة وغزة مخيم، ريف، حضر، محافظات وعلى مستوى النوع الاجتماعي أيضا.

ومن أبرز نتائج تقييم الشمول المالي المنفذ خلال العام 2022، هو تحقق تقدم كبير في مختلف المجالات الخاصة بتحقيق الشمول المالي منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي العام 2018 ، ولكن لا تزال هناك حاجة لتكثيف الجهود للوصول إلى الأهداف المعلنة في الاستراتيجية .

[1] مجموعة باحثين، **الشمول المالي في فلسطين دراس تشخيصية**، معهد دراسات السياسات الاقتصادية في فلسطين،2023

كذلك تقنين السجل الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني في عمليات التحويل والتسويات ونقاط البيع والتجارة الإلكترونية .لكن من المهم أيضاً إصدار تعليمات منظمة، والعمل على البناء المؤسسي اللازم لتطبيق هذا القانون . و على صعيد التكنولوجيا المالية، ما زالت معظم التعليمات متركزة حول خدمة المدفوعات فقط، بينما لم يحدث اختراق جوهري في مجال خدمات الاستثمار، أو الاقتراض، أو التأمين، أو تحديد الشخصية.

أما فيما يخص حماية المستهلك، فقد حصل تقدم في وجود إطار للإفصاح والشفافية الخاصة بالخدمات المصرفية والتأمين والأوراق المالية، بينما لا توجد تعليمات خاصة وكافية في هذا المجال بالنسبة لباقي المؤسسات المالية؛ مثل خدمات التأجير التمويلي.

❖ **دراسة: احمد سعيد البكل،2022[1]**

الشمول المالي وانعكاسه على معدل النمو الاقتصادي في مصر

تهدف الدراسة إلى التعرف على تطبيقات الشمول المالي وأهميته والفوائد المتحققة من هذه التطبيقات ومعوقات تعميمها، واتخذت الدراسة التجربة المصرية في هذا المجال كدراسة تطبيقية للتعرف على مدى تمتع القطاع المالي في مصر بالمرونة والقدرة على تطبيق الشمول المالي وقياس المكتسبات التنموية المتحققة، وذلك من خلال تقدير العالقات الكمية والسببية عن الشمول المالي، وانعكاساته على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو في الأجلين القصير والطويل.

إعتمدت الدراسة على فرضيتين رئيسيتين هما: أن القطاع المالي في مصر أن يتمتع بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي، وأن زيادة معدل النمو الاقتصادي في مصر من أهم مكتسبات تطبيق الشمول المالي بشكل غير مباشر في الأجلين القصير والطويل. كما انطلقت الدراسة من إشكالية التالية: هل تطبيق الشمول المالي آتى بنتائجه المرجوة على معدلات النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؟ على ضوء توجه مصر للتحول التدريجي نحو الرقمنة والاقتصاد غير النقدي.

إعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، حيث تطرقت إلى دارسة الشمول المالي في ضوء المراحل التدريجية والاستراتيجيات التي استخدمتها مصر للتحول نحو الشمول المالي. كما سعت الدراسة لبناء نموذج قياسي لتقدير العلاقات الكمية والسببية عن أثر الشمول المالي ومؤشراته، على معدلات النمو الاقتصادي، من خلال ستة متغيرات وهي الناتج المحلى الإجمالي، مؤشر العمق المالي، مؤشر الاستخدام المالي، مؤشر الاستخدام المالي للودائع، مؤشر

[1] البكل احمد الحداد ،**الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر**، مجلة السياسة والاقتصاد ، 2022،ص 1-33.

الإتاحة المالية في البنوك، بالإضافة إلى مؤشر الإتاحة المالية للبريد، بهدف الوصول إلى توصيات تساعد في تفعيل دور تطبيقات الشمول المالي في زيادة معدلات النمو.

إهتمت الدراسة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية لقياس الشمول المالي وانعكاساته على معدلات النمو الاقتصادي، بتجميع بيانات سلسلة زمنية طولها عشرون عام. من 2000 إلى عام 2020عن متغيرات الدراسة للتعرف على تطور هذه القيم خلال سنوات الدراسة وقياس أثر المتغيرات المستقلة على التابع.

تم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فتم اعتماد:

- عرض النقود/ الناتج الإجمالي كدلالة على مؤشر الإتاحة المالية
- عدد الفروع البنكية/عدد السكان عدد مكاتب الخدمة البريدية/عدد السكان كدلالة على مؤشر العمق المالي
- الاستخدام المالي للودائع المصرفية والاستخدام المالي للائتمان المصرفي كدلالة على مؤشر الاستخدام المالي

بالنسبة للنموذج القياسي تم استخدام نموذج التكامل المشترك في دراسة العالقات الكمية والسببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في مصر لتجنب ما يسمي بالانحدار الزائفSpurious Regression، وذلك من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM ،لتقدير العالقات بين المتغيرات في الآجل الطويل والأجل القصير.

تبين من نتائج النموذج أنه ليس هناك أي متغيرات من الشمول المالي معنوية التأثير على الناتج المحلى الإجمالي في الأجل القصير بشكل مباشر لكن قد يزداد تأثيره قوى عندما يتم تطبيق المنظومة بالكامل حيث إن الشمول المالي لم يتم تطبيقه إلا من 8 سنوات فقط ، كما أنه قد يكون هناك عالقة ذات تأثير محدود بين تطبيق الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي، وذلك قد يكون ارجع الى عدم اكتمال تطبيق منظومة الشمول المالي في مصر وذلك بسبب العادات الاستهلاكية وميل الأفراد الى الاحتفاظ بالنقود بشكلها السائلة وعدم استخدام تطبيقات الشمول المالي

.

❖ **دراسة: بايس الاميرة نيزيهة ، وكلاخي لطيفة،2023[1]**

استراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا كوفيد 19 تجارب دولية ناجحة الهند والفلبين

هدفت الدراسة لإبراز الاستراتيجيات المنتهجة للشمول المال من قبل الدول لمواجهة الجائحة covid 19 حيث تم في بداية الدراسة التطرق إلى مفهوم الشمول المالي أبعاده أهدافه إضافة الى مؤشراته ، كما تم التعريف بجائحة covid 19 والدور الذي لعبته الجائحة في جعل دول كالفلبين والهند في تبني استراتيجيات للشمول المالي 2024/2019 و 202/2022 على التوالي حيث عرضت الدراسة تجارب كلا الدولتين بعد أن اثبتت نجعتها.

إنطلقت الدراسة من إشكالية مدى تأثير الجائحة covid 19 في التسريع في تبني استراتيجيات الشمول المالي في كل من البلدين محل الدراسة ، بإفتراض أن أزمة الجائحة كان لها تأثير سلبي وخيم على الاقتصاد العالمي. سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسات المنتهجة من طرف الدولتين، للتقليل من أثر الجائحة، إذ كانت استراتيجية الشمول المالي من أحد السبل للحد من أضرار الجائحة.

إنتهجت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة جائحة كوفيد والشمول المالي، خلال الفترة من 2019 إلى 2023، وتحليل أثر الجائحة على الاقتصاد العالمي حيث عملت الفلبين على تحقيق أكبر إدماج بإطلاق استراتيجية الشمول المالي الوطنية NSFI في عام 2015 .وأنشأت لجنة رفيعة المستوى للشمول المالي في عام 2016 لقيادة الاستراتيجية ، كذلك الأمر بالنسبة للهند حيث حدد البنك الاحتياطي الهندي أهداف الاستراتيجية الوطنية 2024/2019 فبعد أن أممت شركات التأمين على الحياة وبعد تأميم البنوك وتأميم شركات التأمين ،كل هذا حدث بين ستينات وثمانينات القرن الماضي . إن مشوار الهند في الشمول المالي ليس حديث العهد لكن لابد من مبادرات حديثة في تقريب القرى بالمزودين بالخدمات المالية ضمن مسافة معقولة تبلغ نصف قطرها 5 كلم بنظام بيئي أقل استخداما للورق ، كذلك توفير منافذ مصرفية للبنوك التجارية إلى كل قرية ضمن دائرة نصف قطرها 5 كلم لقرى صغيرة، تضم 500 أسرة خاصة في المناطق الجبلية . كذلك تعزيز النظام البيئي لأنماط مختلفة من الخدمات المالية الرقمية في جميع المراكز ، كذلك دمج أكبر للتكنلوجيا في مجالات الخدمات المالية وتوفير باقة أساسية من الخدمات لا لمالية تشمل حساب وديعة بنك التوفير الأساسي والائتماني ، منتج المعاش التقاعدي منتج استثماري مناسب لكل شخص بالغ راغب ومؤهل تم تسجيله فP MJDY بما في ذلك الشباب الذين حصلوا على عمل مؤخرا ليتم تسجيلهم في إطار خطة تأمين (PMSBY.PMJJBY) ونظام التقاعد (APY.NPS)

[1] بايس الاميرة نيزيهة ، وكلاخي لطيفة ،**استراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا كوفيد-19 تجارب دولية ناجحة" الفيليبين، الهند" نموذجيا.** مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد1، العدد 7، ص 19-40.

جعل سجل الاتمان العام PCR يعمل بكامل طاقته ومراعات أهمية التملك المالي للمجموعات المساعدة الذاتية الجديدة رواد الاعمال الصغيرة ...

إن النتائج الملموسة من خلال التجربتين رسخت الدور الذي تلعبه استراتيجية الشمول المالي في البلدين للحد من الانهيار المسجل في الاقتصاد العالمي إبان الجائحة والتقليل من المخاطر الاقتصادية والحد من تداعيات الازمة.

❖ **دراسة: عبد الرزاق الشحادة عامر قاسم غالب عوض الرفاعي،2020[1]**

– مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي

هدفت الدراسة لتبيان أثر مؤشرات الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، حيث كانت هي الإشكالية التي انطلقت منها الدراسة التي أقيمت من جميع البنوك التجارية 16 المدرجة في سوق عمان المالي، خلال الفترة من 2014 الى غاية 2017 ، حيث تم اعتماد التقارير السنوية للبنوك التجارية المدرجة في البورصة بالإضافة الى التقارير المالية الصادرة من البنك المركزي الأردني والتقرير التجميعي الصادر عن البنك المركزي الأردني CBJ والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ لعام 2017 وكذلك التقارير الصادرة عن البنك الدولي لنفس العام وذلك بخصوص الشمول المالي.

اعتمدت الدراسة معدل عائد الأصول في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في البورصة كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فاعتمدت على المدفوعات الخدمات المالية الرقمية وتمويل الشركات والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وكذلك المدفوعات والتحويلات والحوالات. كما اعتمدت على الوصول المالي كمتغير مستقل إضافة إلى حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية .

انطلقت الدراسة من 5 فرضيات :

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر المدفوعات والخدمات المالية الرقمية العائد على مجموع الأصول للبنوك المدرجة في سوق عمان المالي
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر تمويل الشركات والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم عل العائد على مجموع الأصول للبنوك المدرجة في سوق عمان

[1] عبد الرزاق الشحادة ، وآخرون، **مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي**، مجلة جامعة عين للأعمال والقانون، المجلد 2، العدد 4 ، ص 1-17

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر المدفوعات والتحويلات والحوالات على العائد على مجموع أصول البنوك المدرجة في سوق عمان المالي
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الوصول المالي على العائد على مجموع الأصول للبنوك المدرجة في سوق عمان المالي
- لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لمؤشر حماية المستهلك وبناء القدرات المالية على العائد على مجموع الأصول للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.

ولأجل التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات، تم استخدام أسلوب التحليل الانحدار البسيط بالاستعانة ببرنامج SPSS وقد خلصت الدراسة للاستنتاجات التالية :

الشمول المالي ضروري لتحسين مستوى الفئات غير القادرة للوصول المالي. يوجد استراتيجيات مشتركة بين المؤسسات المالية وغير المالية مع القطاع العام والخاص والبنك المركزي الأردني لتطوير أسس ومعايير مؤشرات الاشتمال المالي.

يجب توفر بيانات موثوقة ومؤشرات فعلية واستراتيجية واقعية مبنية على رصد التقدم المحقق في تحسين مؤشرات الشمول المالي لاعتماد ممارسات قياسية عالمية للاندماج المالي على المؤسسات المالية. السعي نحو زيادة الوصول المبتكر للخدمات المالية والسعي من تطوير ببنيتها التحتية للخدمات المالية، من أجل رفع مستوى الخدمات المالية المنخفضة نسبيا مقارنة بالبلدان متوسطة الدخل.

❖ **دراسة: فؤاد محمد عبد الله الخزرجي، 2020[1]**

مدى استخدام الخدمات الالكترونية وأثرها على الشمول المالي دراسة ميدانية

ربطت الدراسة بين مفاهيم الصيرفة الإلكترونية والشمول المالي وأبعادها، حيث وضحت الأثر الذي تحدثه الخدمات المصرفية الإلكترونية على الشمول المالي. وقامت الدراسة بمقارنة نتائجها مع بعضها، حيث انطلقت الدراسة من إشكالية وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام الخدمات المصرفية الالكترونية على الشمول المالي من وجهة نظر العاملين في البنوك التجارية العراقية.

تكمن أهمية الدراسة في قياس مدى استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية على الاشتمال المالي في العراق، لتمكين البنوك التجارية في العراق من زيادة فرص الوصول إلى أكبر عدد من العملاء، حيث تم اعتماد الخدمات المصرفية

[1]فؤاد محمد عبد الله الخزرجي ، **مدى استخدام الخدمات الالكترونية وأثرها على الشمول المالي دراسة ميدانية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،عدد خاص بالمؤتمر العلمي لقسم علو المحاسبية ، 2020

الإلكترونية كأبعاد الخدمات الالكترونية عبر الانترنت الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والوكيل المصرفي لكونها واحدة من البدائل المتاحة للحصول على الأداء الأفضل.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في جمع البيانات واختبار الفرضيات حول مدى استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية وأثرها على الشمول المالي. تمت الدراسة على عينة من إداري البنوك التجارية العراقية بلغ عددها 300 إداري حيث تم توزيع استمارة الاستبيان على العاملين التي تكونت من أربعة محاور:

- المتغيرات التنظيمية للبنوك التجارية المبحوثة.
- المتغيرات الديموغرافية والوظيفية للأفراد المبحوثين.
- مجال الخدمات المصرفية الالكترونية التي تضمن ثلاثة أبعاد المذكورة.
- مجال الشمول المالي.

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple linear regression وذلك للتحقق من أثر كل بعد استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية على الاشتمال المالي.

وقد خلصت الدراسة لوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد الخدمات المصرفية الالكترونية على الشمول المالي وقد بلغت قيمة معامل الارتباط R وهي قيمة ذات دلالة إحصائيا.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني البنوك التجارية العراقية المزيد من الابتكارات المالية، لمواكبة القطاع المصرفي العالمي وكسر القيود المفروضة لجذب شرائح مختلفة من العملاء. و زيادة الممارسات الرقابية و الاشرافية على البنوك التجارية العراقية للوكلاء المصرفيين، لإلزامهم بتقديم خدمات ومنتجات مصرفية، تضمن اشباع حاجات ورغبات مختلف الشرائح من العملاء. ضرورة الابتعاد عن البيروقراطية والإجراءات الروتينية في انجاز المعاملات في البنوك لاختصار الوقت، وضرورة تحديث المواقع الالكترونية بشكل دوري.

❖ **دراسة: صندوق النقد العربي،2018[1]**

–إحتساب مؤشر مكب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

[1] جلال الدين بن رجب، **احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية** ،دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي، 2018

سعت الدراسة لاحتساب مؤشر مركب للشمول للحصول على صورة أكثر تكاملا وشمولا لوضع الشمول المالي في الدول العربية، بإعتماد منهجيات إحصائية متقدمة كما سعت الدراسة لتقدير معامل العلاقة بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في الاتجاهين، باستخدام نموذج المعادلات الآنية، إلى جانب التعرف على أثر محددات أخرى على الشمول المالي، كمؤشر التركز المصرفي ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، بهدف المساعدة على وضع استراتيجية وخطط عمل مناسبة لمزيد الوصول إلى أكثر شمول مالي.

بلغت عينة الدراسة حوالي 140,000 شخص من 148 دولة ،تتجاوز أعمارهم 15 سنة حيث وزع عليهم استبيان يتكون من 9 صفحات، وينقسم إلى خمسة أبعاد أساسية للشمول المالي تغطي 41 مؤشر ، حيث تمثلت الأبعاد الخمسة المختارة للشمول المالي في: استخدام الحسابات المصرفية الادخار الاقتراض المدفوعات التأمين

و لبلوغ أهداف هذا البحث، تم اعتماد عدة طرق متقدمة في الإحصاء التطبيقي والاقتصاد القياسي وهي:

. 1طريقة تحليل المكونات الرئيسية(Principle Component Analysis) (PCA)

. 2التحليل العنقودي الهرمي(Hierarchical Clustering)

. 3نموذج المعادلات الهيكلية(Structural Equations Model)

. 4الانحدار الخطي المتعدد(Multiple Linear Regression)

. 5نموذج المعادلات الآنية (Simultaneous Equations Model)

ومن أهم النتائج التي وصلت لها الدراسة: أنه للحصول على صورة شاملة للشمول المالي يجب احتساب مؤشر مركب يحدد مساهمة كل بعد من أبعاد الشمول المالي فلا يمكن بواسطة مؤشرات جزئية الوقوف على وضع الشمول المالي، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي من أهم محددات الشمول المالي، لكنه في المقابل يتأثر بالشمول المالي، بالتالي التقديرات المستندة على نماذج مكونة من معادلة واحدة لا تفي بالغرض. كما سجلت الدراسة أنه من خلال المؤشر المركب أن الاقتراض من القنوات غير الرسمية يمثل عائقا أمام الشمول المالي.

الفرع الثالث: دراسات محلية

❖ **دراسة: حدة بوتبينة، 2018[1]**

–أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق المية التنافسية بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية

تمثلت أهمة البحث في إبراز القيمة التنافسية للمؤسسات المصرفية من خلال تعزيز مستويات الشمول المالي وتوسيع انتشار الوصول للخدمات المالية والاستخدام لها، حيث سعت الدراسة لتحديد مستوى استجابة العينة الخاضعة للدراسة لأبعاد الشمول المالي في المصارف الجزائرية والميزة التنافسية

كما سعت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين أبعاد الشمول المالي لدى المصارف المبحوثة والميزة التنافسية وبيان تأثر أبعاد الشمول المالي في الميزة التنافسية للمصارف التجارية الجزائرية ، كذلك سعت الدراسة إلى تحديد أبعاد الشمول المالي الأكثر تأثيرا في الميزة التنافسية للمصاريف التجارية الخاضعة للدراسة.

إعتمدت الدراسة الشمول المالي كمتغير مستقل بأبعاده الثلاثة التي أقرها التحالف العالمي للشمول المالي AFI وهي التي تمثلت في استخدام العملاء للخدمات المالية ووصول العملاء للخدمات المالية وجودة الخدمات المقدمة للعملاء ، واعتمدت الدراسة كمتغير تابع الميزة التنافسية بأبعادها المتمثلة الكلفة الابداع الاستجابة للعملاء والجودة والكفاءة ، كما انطلقت الدراسة من فرضيتين رئيسيتين وهما : وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الشمول المالي والميزة التنافسية للمصارف التجارية الجزائرية ، وكذلك وجود علاقة تأثر ذو دلالة معنوية للشمول المالي في الميزة التنافسية للمصارف التجارية الجزائرية.

حاولت الدراسة قياس مدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق الميزة التنافسية الجزائرية منتهجة المنهج الوصفي والاستقصائي، حيث اعتمدت استبانة شملت عملاء المصارف التجارية الجزائرية التي بلغ عددها 20 مصرف، تم استخدام أسلوب العينة العشوائية للعينة التي بلغت 400 عميل.

وقد خلصت الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين أبعاد الشمول المالي وبين الميزة التنافسية، ووجود تأثير متفاوت للأبعاد على الميزة التنافسية للمصارف التجارية الجزائرية، كما أن بعد جودة الخدمات المصرفية يأتي في المرتبة الأولى من حيث

[1] حدة بوتبينة ، **أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية: بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية**،مجلة دراسات محاسبية ومالية ، 2018، ص1-24

التأثير والأهمية بالنسبة للميزة التنافسية، يليه بعد الوصول للخدمات المالية، وبعدها بعد استخدام الخدمات المالية يأتي ثالثا، حيث أنه ذو تأثير أقل على الميزة التنافسية.

أوصت الدراسة بتنظيم ورشات عمل تساعد في توعية الشباب لاستخدام والتعامل مع الخدمات المصرفية المختلفة، وعرض الخدمات المصرفية التي تتناسب وتتلاءم مع القيم الخاصة بالمجتمع المحلي، أو الواقع الاقتصادي والاجتماعي له. وكذلك ضرورة مساهمة الدولة في منح حوافز مالية ومعنوية، للتشجيع على المساهمة الفعالة في تفعيل الشمول المالي.

❖ **دراسة : خلافة محمد بدر و بوبلوطة بلال ، 2023[1]**

–واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه

إنطلقت الدراسة من إشكالية الوضع الحالي للشمول المالي في الجزائر، والأسباب التي أدت الى الوضع الحالي للشمول المالي في الجزائر، وماهي الحلول المقترحة، حيث كان الهدف من الدراسة الوقوف على واقع الشمول المالي في الجزائر. وضعت الدراسة فرضيتين، هو أن الجزائر وضعها جيد مقارنة بالمستويات العالمية للشمول المالي، والثانية أن للجزائر استراتيجية وطنية تعمل عليها تساعدها في تعزيز مستويات الشمول المالي. ومن خلال تحليل بعض المؤشرات الجزائرية للشمول المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017، وباعتماد المنهج التحليلي سعت الدراس لإثبات أو نفي الفرضيتين الموضوعتين سابقا.

خلصت الدراسة وبعد قراءة لبعض مؤشرات الشمول المالي الصادرة عن البنك الدولي إلى أن نسبة الاقصا المالي لسنة 2017 بلغت 57 بالمئة والى وجود فجوة بين الجنسين وصلت لحد 27 نقطة لصالح الذكور ، وحيث وصل مؤشر الجزائر للشمول المالي 9.85 ما جعل الجزائر تحتل المرتبة 137 عالميا .13 عربيا، ما يعكس تدني مستوى الشمول المالي في البلاد .كما تطرقت الدراسة لأسباب ضعف مستويات الشمول المالي كضعف البنية التحتية المالية وغياب الثقافة المالية لدى البالغين فالخلل يمس جانب الطالب أي الأفراد وجانب العرض أي المؤسسات المالية .كذلك عدد الشركات التكنلوجية المالية ضئيل جدا ، كذلك انخفاض عدد أجهزة الصراف الآلي .عدم وجود استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات الشمول المالي، حيث تقوم تنظيم كافة الجهود الوطنية وتنسق فيما بينها وتعالج الصعوبات

[1] خلافة محمد بدر و بوبلوطة بلال، **واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه**، مجلة نمأ للاقتصاد والتجارة ، المجلد 1، العدد7 ،ص 13-32

والتحديات. أشارت الدراسة إلى أن وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي غير مدرجة في أعمال الحكومة أو وزارة المالية، ما يطرح تساؤل كبير عن نية السلطات في معالجة الوضعية.

أوصت الدراسة بضرورة نشر الثقافة المالية، وتعزيز تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف مستعلين انتشار أجهزة الهاتف الذكية، والاهتمام بنظم الدفع الالكترونية، وضرورة تعزيز البنية التحتية المالية البنية التحتية المالية، وتشمل القوائم التشريعية، وانتشار الفروع البنكية، وتطوير أنظمة الدفع والتحول نحو المعاملات المالية الرقمية. بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي في الجزائر أصبح ضرورة حتمية أكثر من أي وقت.

المطلب الثاني: بعد النمو الاحتوائي

الهدف من هذا الجانب من الدراسة، إستعراض لبعض الدراسات السابقة الأجنبية بلغة أجنبية والأجنبية باللغة العربية ودراسات محلية، حيث سعت هاته الدراسات لتوضيح مفهوم النمو الاحتوائي، أبعاده، بما يتأثر، طرق قياسه.

الفرع الأول: دراسات أجنبية باللغة الأجنبية

❖ **دراسة: Rafael Ranieri،2013[1]**

-INCLUSIVE GROWTH: BUILDING UP A CONCEPT

إنطلقت الدراسة من تساؤل ما الذي يجعل النمو احتوائيا،و ماذا تعني الاحتوائية، حيث أن الإجابة على هذه الأسئلة الأساسية تبدأ بالحد من الفقر وعدم المساواة، فمن وجهة الكثير من الآراء يبدو هذا كاف، ولكن بالنسبة لمفهوم الاحتوائية يتطلب معالجة أبعاد تتجاوز ما يتعلق ببساطة تحسين حالة الدخل للفقراء من وجهة نظر صاحب الدراسة الذي سعى لتحديد ماهية هذه الأبعاد، وكيف ترتبط الأبعاد المختلفة ببعضها البعض والفقر وعدم المساواة والنمو لتشكيل تعريف متماسك للنمو الاحتوائي.

ترى الدراسة أن الاهتمام بالعمالة المنتجة يبعد مفهوم النمو الاحتوائي عن النمو المراعي للفقراء، مما يساعد على التمييز بينهما. إلا أنه لا يستبعد مركزية الفقر وعدم المساواة في تحديد الاحتوائية، حيث يقع الفقر وعدم المساواة أيضا في صميم مفاهيم النمو الاحتوائي التي لا تشمل العمالة المنتجة ولكنها تتجاوز الدخل، وبالتالي فهي العوامل الأساسية في كل تصور تقريبا للنمو الاحتوائي.

[1] Ranieri, Rafael, and Raquel Almeida Ramos. **Inclusive growth: Building up a concept**. No. 104. Working paper, 2013.

توصلت الدراسة إلى أن هناك عدد من القضايا المفاهيمية المركزية التي يجب معالجتها لتوضيح ماذا يشكل النمو الاحتوائي ولتحديد ما تعنيه الاحتوائية، هل هي عدالة- التمكين- فرص مشاركة- إشباع- مزيج من هؤلاء. مع هذا التحديد بوضوح يصبح من الممكن فهم النمو الاحتوائي بطريقة تمكن من الوصول إلى ما يمكن الاعتماد عليه كتعريف عملي وذلك بتقديم عدة نقاشات منها:

خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد مقياس واحد وبالكاد أي مجموعة من المقاييس تلتقط الديناميكيات المعقدة للحياة التي يواجهها الناس في جميع أنحاء العالم على سبيل المثال، تمثل مقاييس الفقر حسب تعادل القوة الشرائية الفوارق في الأسعار ولكنها لا تعكس الفروق في جودة الحياة، لأنها لا تأخذ في الحسبان الفروق في الوصول إلى الخدمات العامة وخدمات الحماية الاجتماعية المحددة.

❖ **دراسة Abosede, Adebiyi Julius and Onakoya, Adegbemi Babatunde،2013.**[1]

-ENTREPRENEURSHIP, ECONOMIC DEVELOPMENT AND INCLUSIVE GROWTH

يتمثل جوهر الدراسة في كيفية وآلية تأثير ريادة الأعمال في شمول التنمية الاقتصادية وخاصة في مستويات النمو الاحتوائي، انطلاقا من مبدأ أن ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية مرتبطان ارتباطا وثيقا، بصرف النظر عن شكل التكوين الاقتصادي والسياسي للبلد. في جوهرها ريادة الأعمال أمر لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية.

إمتد الإهتمام المتزايد في مجال ريادة الأعمال إلى نمو وتطور اقتصادي متوازن وواسع القاعدة ،كمتطلبات في التحول الهيكلي للاقتصاد. وانطلاقا من هذا، تم إعداد الدراسة لإجراء توليفة من الأدبيات حول أهمية ريادة الأعمال كاستراتيجية لتعزيز النمو الاحتوائي، بالاعتماد على المنهج التحليلي بداية بعرض مفاهيمي ومراجعة لكل من متغيرات الدراسة التي تمثلت في ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية والنمو الاحتوائي، بعدها تم التطرق لعلاقة التنمية الاقتصادية بريادة الاعمال ومنها لعلاقة النمو الاحتوائي بريادة الأعمال.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الناس عندما تجد فرص عمل مستقرة سينخفض مؤشر جيني وستؤدي الزيادات في الدخل إلى توسيع الدور الذي يلعبه قطاع ريادة الأعمال عندما يكون لدى الأفراد الموارد اللازمة للعمل بأنفسهم في بيئة أعمال تسمح باستغلال الفرص في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع من خلال انخفاض التكاليف وتطوير

[1] Abosede, Adebiyi Julius, and Adegbemi Babatunde Onakoya. "**Entrepreneurship, economic development and inclusive growth.**" International Journal of Social Sciences and Entrepreneurship 1.3 (2013): 375-387.

التكنولوجيا المتسارع، حيث تتمتع الشركات الريادية من خلال انخفاض التكاليف والتطور التكنولوجي المتسارع بميزة تنافسية مكتسبة حديثا. سيكون لهذه البرامج الشاملة نتائج إيجابية على النمو الاقتصادي والتنمية.

وأوصت الدراسة بأن تتضمن برامج ريادة الأعمال آليات مراقبة تشاركية من أجل ضمان أن تعكس السياسات الصناعية والتجارية أولويات الفئات الضعيفة والفقيرة (مثل النساء وأصحاب الحيازات الصغيرة والتجار غير الرسميين وأصحاب المشاريع الصغيرة)، وعلاوة على ذلك ينبغي ضبط تقديم الإعانات الائتمانية للشركات الناشئة والشركات القائمة بعناية حتى لا يتم إضعاف جودة تجمع ريادة الأعمال مع الآثار غير المباشرة السلبية على رواد الأعمال الجيدين. يقترح أيضا إقامة شراكات بين الحكومة والقطاع الخاص للنظر فيها بشكل فعال نظرا لأنه سيكون هناك عدد متزايد من المنظمات التجارية الربحية وغير الهادفة للربح التي تشارك في تعليم المزيد من السكان ذوي الدخل المنخفض وأولئك الذين يعيشون في المناطق النائية.

❖ دراسة: 2013، Rahul Anand, Saurabh Mishra, and Shanaka J. Peiris[1]

-Inclusive Growth: Measurement and Determinants

قدمت الدراسة ثلاث مساهمات في النقاش حول النمو الاحتوائي. حيث سعت لتطوير مقياسا كليا موحدا للنمو الاحتوائي، والذي يدمج النمو وتوزيع الدخل في مقياس واحد. بعدها سعت لاستخدام المقياس لدراسة ديناميكيات ومحددات النمو الاحتوائي في البلدان منخفضة الدخل والأسواق الناشئة. كذلك حاولت الدراسة الكشف عن العلاقة بين النمو الاحتوائي وأساسيات الاقتصاد الكلي بما في ذلك الاستقرار الكلي والقدرة التنافسية والتغيير الهيكلي الذي يشمل العولمة أو الاندماج المتزايد في التجارة العالمية والنظام المالي.

إنطلقت الدراسة من دمج الأدبيات لتحديد النمو الإحتوائي تتماشى مع التعريف المطلق للنمو المراعي للفقراء متجاوزة مجرد التركيز على قضايا التوزيع. وبالاعتماد على النماذج الإحصائية لتكوين مقياس متكامل يساعد للتعمق في نمط النمو الاحتوائي ودراسة مصادر النمو الاحتوائي.حيث تربط منهجية الدراسة مباشرة الأبعاد الجزئية والكلية لعدم المساواة والنمو لتعكس وتيرة وتوزيع نمو الدخل.

تتم معايرة التوزيعات القطرية من خلال الجمع بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية وتوزيع الدخل من بيانات المسح. تطبق الدراسة مفهوم الاقتصاد الجزئي لوظيفة الحراك الاجتماعي على

[1]Anand, Rahul, Mr Saurabh Mishra, and Mr Shanaka J. Peiris. **Inclusive growth: Measurement and determinants**. International Monetary Fund, 2013.

مستوى الاقتصاد الكلي لقياس النمو الاحتوائي الأقرب إلى التعريف المطلق للنمو لصالح الفقراء، حيث يسمح لنا هذا المقياس الديناميكي بالتركيز على عدم المساواة وكذلك التمييز بين البلدان التي كان نمو دخل الفرد فيها هو نفسه بالنسبة لأعلى وأدنى هرم الدخل من خلال حساب وتيرة النمو.

وقد خلصت الدراسة إلى أن استقرار الاقتصاد الكلي ورأس المال البشري والتغيرات الهيكلية هي أسس لتحقيق النمو الاحتوائي. كما يمكن أن يكون دور العولمة إيجابيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري اللذين يعززان الشمول الأكبر، في حين أن التعميق المالي والتغير التكنولوجي ليس لهما تأثير ملموس.

❖ **دراسة: Ravi Balakrishnan, Chad Steinberg, and Murtaza Syed ،2013[1]**

-The Elusive Quest for Inclusive Growth: Growth, Poverty, and Inequality

تبحث هذه الدراسة في كيفية مقارنة النمو الأخير في آسيا المؤيد للفقراء والاحتوائي مع تاريخها والمناطق الناشئة الأخرى، والعوامل الكامنة وراء هذه النتائج، والسياسات التي يمكن النظر فيها للمساعدة في جعل النمو أكثر احتوائيا في المنطقة.

إنطلقت الدراسة من إشكالية العوامل التي أدت إلى هذه النتائج الأخيرة في آسيا على مستوى النمو، وهل النمو الأخير في آسيا مؤيد للفقراء أو احتوائي. وذلك بالاعتماد على النهج الاحصائي وهو نهج الانحدار لتقييم أداء آسيا في هذه المقاييس والبيانات المتوفرة خلال فترة الدراسة التي امتدت طوال عقدين، وذلك بمقارنة الاتجاهات الحديثة في الفقر وعدم المساواة في آسيا بتلك الموجودة في مناطق أخرى من العالم أقل احتوائية وأقل دعما للفقراء. بعدها يتم تحليل العوامل التي تساهم في جعل النمو احتوائيا ومؤيدا وداعما للفقراء.

إعتمدت الدراسة على استنتاجات رئيسية هي أن الفقر قد انخفض في العقود الأخيرة في آسيا ولكن التفاوتات قد زادت، وأن ارتفاع عدم المساواة في الدخل قد قلل من تأثير النمو على الحد من الفقر مقارنة بالمناطق الأخرى وماضي آسيا، وأن فترة النمو الأخيرة أقل احتوائية وأقل مناصرة للفقراء. هناك مجال لتدابير السياسة لتوسيع فوائد النمو، ولا سيما الإنفاق المعزز على الصحة والتعليم، وشبكات الأمان الاجتماعي الأقوى، والتدخلات في سوق العمل، والإدماج المالي، والحوكمة المعززة.

[1] Balakrishnan, Mr Ravi, Mr Chad Steinberg, and Mr Murtaza H. Syed. **The elusive quest for inclusive growth: Growth, poverty, and inequality in Asia**. International Monetary Fund, 2013.

تؤكد الانحدارات العديد من الحقائق المنمقة مع إظهار الاختلافات الإقليمية في كيف كان النمو الاحتوائي ولصالح الفقراء. تتضمن بعض النتائج الرئيسية ما يلي:

- في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، يكون لنمو الدخل تأثير أقل بكثير على الفقر مقارنة بالصين والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء. التأثير ضعيف بشكل خاص في الهند وإندونيسيا.
- يتفاعل مؤشر عدم المساواة مع الدخل، مما يعني أن ارتفاع مؤشر عدم المساواة يميل إلى الحد من تأثير نمو الدخل على الحد من الفقر. ما يترتب على هذه النتيجة هو أن الارتفاعات السابقة في عدم المساواة في آسيا من المرجح أن تقلل من التأثير المستقبلي لنمو الدخل على الفقر، حتى لو ظل مؤشر عدم المساواة ثابتا.
- يظل نمو دخل الفرد محركا رئيسيا للحد من الفقر رغم ارتفاع مؤشر عدم المساواة في الصين، على عكس البرازيل والمكسيك، إلا أنها لا تزال تشهد انخفاضا أكبر في مستوى الفقر نظرا لزيادة النمو في متوسط الدخل. قصة مشابهة تظهر عند النظر في مقاييس النمو الاحتوائي، على سبيل المثال أن النمو كان أقل شمولا في الصين بشكل ملحوظ منه في البرازيل، إلا أن دخل الخمس الأفقر من المجتمع قد زاد بنسبة أكبر نسبيا في الصين حيث كان متوسط نمو الدخل أقوى بكثير.

بالانتقال إلى العوامل الهيكلية التي قد تحدد مدى دعم النمو الاحتوائي للفقراء، يشير تحليل الانحدار إلى أن متغيرات التعليم وسوق العمل (على سبيل المثال التوظيف في الصناعة) هي محركات رئيسية. كما أن الإصلاح المالي يزيد من درجة الاحتوائية، الأمر الذي يمكن أن يكون متسقا مع الإصلاح الذي يعزز الشمول المالي.

كما أوصت الدراسة بعدد من السياسات التي يمكن أن تساعد في تصحيح الفترة الأخيرة التي شهدت نموا احتوائيا أقل وأقل دعما للفقراء:

- زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي (على سبيل المثال ، الزيادات في تغطية المعاشات التقاعدية والتحويلات النقدية المشروطة).
- يجب أيضا إيلاء اهتمام أكبر لإصلاحات سوق العمل التي من شأنها أن تزيد من صوت العمالة ، وبالتالي زيادة حصتها في إجمالي الدخل (على سبيل المثال ، الحد الأدنى للأجور وتقليل الازدواجية في عقود العمل).
- يجب أن يكون بناء نظام مالي أكثر شمولا وتحسين الحوكمة جزءا من حزمة السياسات.

❖ دراسة **Faisal Munira and Sami Ullahb،2018[1]**

-Inclusive Growth in Pakistan: Measurement and Determinants

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم إحتوائية النمو في باكستان، حيث تقدر هذه الدراسة بشكل تجريبي مقياسا موحدا للنمو الإحتوائي لباكستان وتحدد تأثير استقرار الاقتصاد الكلي والتعميق المالي والتغيرات الهيكلية على النمو الاحتوائي خلال الفترة من 1987 إلى 2016.

إستخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية من باكستان خلال الفترة من 1987 إلى 2016 ، مع 30 ملاحظة من ستة مؤشرات هي النمو الاحتوائي (IG) كمتغير تابع . معدل التضخم (INF) ، نمو عرض النقود (M2) نسبة النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي (BM) ، التبادل التجاري (TOT) والائتمان المحلي للقطاع الخاص (DCP) هي متغيرات حرة يتم تضمينها كمحددات للنمو الاحتوائي. ويقاس النمو الاحتوائي من خلال نمو الدخل والتوزيعات التي يتم معايرتها من خلال الجمع نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدم المساواة في الدخل معامل جيني.

طبقت الدراسة مفهوم الاقتصاد الجزئي لوظيفة الحراك الاجتماعي على مستوى الاقتصاد الكلي لقياس النمو الاحتوائي الأقرب إلى التعريف المطلق للنمو لصالح الفقراء. و طبقت الدراسة منهجية من خطوتين لالتقاط التقديرات التجريبية، في الخطوة الأولى قدرت الدراسة النمو الاحتوائي من خلال وظيفة الحراك الاجتماعي من خلال الجمع بين توزيع الدخل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الخطوة الثانية أدرجتها في تحليل السلاسل الزمنية من خلال تطبيق اختبارات جذر الوحدة القياسية ونهج نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) للتكامل.

النتائج مدعومة باختبارات تشخيصية قياسية. خلصت الدراسة إلى أن استقرار الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية هي أسس لتحقيق النمو الاحتوائي. المؤشرات الأخرى التي تم تضمينها في التحليل لها أيضا بعض الآثار المهمة ، ويمكن أيضا أن يكون دور القطاع الخارجي إيجابيا مع تحسين شروط التبادل التجاري.

❖ دراسة **I Gede Agus Ariutama, Anisa Fahmi ،2019[2]**

-Inclusive Growth, Educational Attainment and Morbidity Rate in Papua Province

[1] Munir, Faisal, and Sami Ullah. **Inclusive growth in Pakistan: Measurement and determinants**, The Pakistan Journal of Social Issues , 2018 , 150-162.

[2] Ariutama, I. Gede Agus, and Anisa Fahmi**. Inclusive Growth, Educational Attainment and Morbidity Rate in Papua Province**,Economics Development Analysis Journal ,2019,54-64.

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم النمو الاحتوائي وإستكشاف العلاقة بين النمو الاحتوائي والتحصيل التعليمي ومعدل الإصابة بالأمراض في مقاطعة بابوا. حيث أن مقاطعة بابوا ذات الاستقلال الذاتي الخاص تحاول اللحاق بالنمو الاقتصادي من المقاطعات الأخرى وزيادة المساواة في الدخل من خلال التركيز على التعليم والصحة.

اعتمدت الدراسة منحنى الحراك الاجتماعي (SMC) وPanel VAR لفهم النمو الاحتوائي وتحديد العلاقة المتبادلة بين مؤشر الحراك الاجتماعي ومتوسط سنوات الدراسة ومعدل الإصابة بالأمراض في مقاطعة بابوا خلال فترة الدراسة أي 2011-2016.

تظهر نتائج هذه الدراسة أن 17 من إجمالي 29 مقاطعة / مدينة في بابوا تقع في فئة النمو الاحتوائي المطلق، في حين أن النمو الاقتصادي في 12 مقاطعة / مدينة أخرى لا يزال متفاوتا. بعد ذلك فيما يتعلق بتحليل العلاقات السببية، تظهر هذه الدراسة عدم وجود علاقة متبادلة بين المتغيرات الثلاثة مع التحصيل العلمي والشكاوى الصحية التي تؤثر بشكل كبير على النمو الاحتوائي وليس العكس.

المتغيرات التعليمية لها تأثير إيجابي وهام على النمو الاحتوائي نتيجة زيادة المخرجات التعليمية. ومع ذلك ليس للنمو الاحتوائي أي تأثير كبير على التعليم. تظهر الشكوى الصحية أيضا تأثيرا إيجابيا وهاما على النمو الاحتوائي بسبب عوامل العولمة واستجابة الحكومة للصحة العامة. مع ذلك ليس للنمو الاحتوائي أي تأثير على عدد الشكاوى الصحية. أخيرا التحصيل العلمي ليس له تأثير كبير على الشكاوى الصحية، والعكس صحيح.

وأوصت الدراسة بأنه لتحقيق النمو الاحتوائي في بابوا، يجب على الحكومة تحسين البنية التحتية والوصول إلى التعليم والصحة، بحيث تتاح للفقراء والأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية الفرصة للحصول على هذه الخدمات بشكل متساو وتغيير وجهات النظر المحافظة. بعض الناس حول التعليم أقل أهمية لتغيير درجة الحياة من خلال توفير معلومات حول أهمية كل من التعليم الرسمي وغير الرسمي.

❖ **دراسة :IFZAL ALI AND HYUN HWA SON، 2007[1]**

-Measuring Inclusive Growth

تقترح هذه الدراسة نهجا لقياس النمو الاحتوائي مستمد من فكرة وظيفة الفرصة الاجتماعية المشابهة لوظيفة الرفاهية الاجتماعية. في هذا السياق يعرف النمو بأنه احتوائي إذا زاد من وظيفة الفرصة الاجتماعية، والتي تعتمد على عاملين: متوسط الفرص المتاحة للسكان، وكيفية تقاسم الفرص بين السكان جزئيا، يمكن الحصول على احتوائية

[1] Ali, Ifzal, and Hyun Hwa Son. **"Measuring inclusive growth." Asian development review** ,2007,p 11-31.

النمو عن طريق منحنى الفرصة، الذي له علاقة رأس برأس مع وظيفة الفرصة الاجتماعية. ولاستكمال النقص في منحنى الفرصة وخاصة الترتيب الجزئي، تعمل الدراسة أيضا على تطوير مؤشر الفرصة لتوفير ترتيب كامل. يتم تطبيق هذه الأدوات في الفلبين لتحليل الوصول والمساواة في الفرص في التعليم والصحة. والأهم من ذلك يوضح التطبيق التجريبي كيف يمكن أن تكون هذه الأدوات مفيدة في التحليل الديناميكي للنمو الاحتوائي، لأنها تقيم التغيرات في الفرص بمرور الوقت.

تم تطبيق المنهجية المقترحة في الدراسة على الفلبين باستخدام المسح السنوي لمؤشر الفقر الذي تم إجراؤه في عامي 1998 و2004، والذي تم الحصول عليه من مكتب الإحصاء الوطني في مانيلا. يعد APIS مسحا وطنيا مصمما لتوفير مؤشرات الفقر على مستوى المقاطعة.

أبرزت المنهجية المقترحة جوانب مختلفة من تقديم الخدمة العامة الفلبينية في الصحة والتعليم. لم تكن المنهجية مفيدة فقط في تقييم متوسط الوصول إلى الخدمات العامة المتاحة للناس، ولكن أيضا في تقييم المساواة في الوصول إلى هذه الخدمات عبر مجموعات الدخل المختلفة. والأهم من ذلك أن الدراسة أظهرت أنه بينما يمكن إجراء التحليل في وقت معين، فإن التحليل الديناميكي ممكن أيضا لتقييم التغييرات في الوصول والمساواة في الفرص.

ومن منظور السياسي، كشفت النتائج عن الحاجة الملحة لتصميم خدمات الصحة العامة والتعليم التي تلبي احتياجات الفئات المحرومة في الدولة. ولكن بعيدا عن الصحة والتعليم، يمكن أن تكون منهجية الدراسة أداة مفيدة للحكومة لرسم سياسات يمكنها توجيه مواردها إلى المحتاجين، وبالتالي المساهمة بشكل كبير في جهودها للحد من الفقر.

❖ **دراسة Ganesh Rauniyar and Ravi Kanbur: ،2010[1]**

-Inclusive Growth and Inclusive Development:

A Review and Synthesis of Asian Development Bank Literature

تسعى هذه الورقة إلى تلخيص المنتجات المعرفية التي تم الحصول عليها من الدراسات والبيانات والمبادرات الحالية لبنك التنمية الآسيوي(ADB). وهو مستمد من العمل البحثي والتحليلي الذي أجراه في السنوات الأخيرة قسم الاقتصاد والبحوث (ERD) في بنك التنمية الآسيوي، وإدارة شرق آسيا (EARD)، وإدارة التقييم المستقل (IED) ومصادر أخرى. حيث سعت الدراسة الى تحديد مفهوم دقيق وشامل للنمو الاحتوائي من خلال التعمق في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، ومن خلال كذلك التعمق في أهدافه وانعكاساته على الفئات المستهدفة

[1] Rauniyar, Ganesh, and Ravi Kanbur**, Inclusive growth and inclusive development: A review and synthesis of Asian Development Bank literature**, Journal of the Asia Pacific Economy ,2010, 455-469.

منه، ومن خلال المقارنات بين دول تضع النمو الاحتوائي ضمن أهدافها ودول لم تتبنى مفهومه لحد الآن، وكذلك من خلال التجارب الميدانية والواقعية للبنك على مستوى الأرياف والخروج بمخرجات تساعد في تكوين مفهوم دقيق للنمو الاحتوائي. ومن بين النتائج أنه على الرغم من عدم وجود تعريف مشترك ومتفق عليه للنمو الاحتوائي أو التنمية الشاملة، فإن المصطلح يفهم على أنه يشير إلى النمو المقترن بتكافؤ الفرص وله أبعاد اقتصادية واجتماعية ومؤسسية.

وقد قدمت دراسات بنك التنمية الأسيوي عددا من التوصيات والإجراءات التي تغطي مجموعة واسعة من المجالات. ينبغي أن تشمل الجهود المبذولة لتحقيق النمو الاحتوائي مجموعة من التدابير المتعاضدة. وتشمل هذه تعزيز النمو الاقتصادي الفعال والمستدام، وضمان تكافؤ الفرص السياسية وتعزيز القدرات وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي.

يجب على الحكومات أن تطور وتحافظ على بيئة تمكينية للأعمال التجارية من خلال القضاء على تشوهات السوق ونقاط الضعف المؤسسية ، والحفاظ على سيادة القانون ، كما ينبغي أن تعزز المزايا النسبية للصناعات ، وأن تتبنى التدفق المستمر للتكنولوجيا والابتكار الصناعي لتحقيق نمو ديناميكي احتوائي على المستويين الوطني والمحلي ، و ينبغي تنظيم وإعادة تركيز أولويات التنمية على الزراعة والمناطق الريفية ؛ كما تظهر الحاجة لتعزيز بيئة مواتية حتى يتمكن جميع الناس بمن فيهم الفقراء من المساهمة في عملية النمو والاستفادة منها.

❖ **دراسة: Zhuang, Juzhong, ed، 2011[1]**

-Infrastructure for Supporting Inclusive Growth and Poverty Reduction in Asia

هذه الدراسة مأخوذة من الأوراق والعروض التقديمية والمناقشات في المؤتمر، الذي إستمر لمدة يومين حول البنية التحتية لدعم النمو الاحتوائي والحد من الفقر في آسيا، والذي أجرته إدارة الاقتصاد والبحوث في بنك التنمية الآسيوي (ADB) عقد المؤتمر في مقر بنك التنمية الآسيوي مانيلا ، الفلبين في الفترة من 14 إلى 15 أبريل 2011 ، باعتباره الجزء الأخير من التدريبات المماثلة التي أجريت في المقام الأول للعالم المتقدم في واشنطن العاصمة وسيدني. هدفت الاجتماعات إلى تحسين فهمنا لاقتصاديات البنية التحتية في عالم تسوده العولمة.

تركز المناقشة في هذا الكتاب على ثلاثة جوانب: دور البنية التحتية في دعم النمو الاحتوائي والحد من الفقر ، والحاجة إلى بنية تحتية ناعمة مناسبة ، ودور وإمكانات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير البنية التحتية.

[1] Zhuang, Juzhong, ed. **Poverty, inequality, and inclusive growth in Asia: Measurement**, policy issues, and country studies. Anthem Press, 2011.

فرضيتها الأساسية هي أن خدمات البنية التحتية الشاملة والفعالة هي محركات أساسية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. يساعد تطوير البنية التحتية على خلق وظائف وأنشطة اقتصادية إضافية، وخفض تكاليف الإنتاج من خلال تحسين النقل والتوصيل، وتوسيع الطاقة الإنتاجية الإجمالية، وربط الأسواق المحلية والدولية والمرافق الاقتصادية الأخرى ، وتحسين الوصول إلى المرافق الرئيسية.

تساعد الدراسات التجريبية على فهم العلاقة المعقدة بين البنية التحتية والأداء الاقتصادي، والتي تقاس من حيث النمو الاقتصادي والحد من الفقر. يطور هذا الكتاب إطارا لإظهار كيف يمكن للبنية التحتية اللينة والشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تدعم تطوير وتشغيل البنية التحتية التي بدورها تدعم النمو الاحتوائي وتحد من الفقر. يحقق تطوير البنية التحتية ذلك من خلال خلق وظائف وأنشطة اقتصادية إضافية، وخفض تكاليف الإنتاج من خلال تحسينات النقل والتوصيل، و توسيع الطاقة الإنتاجية الإجمالية، كذلك ربط الأسواق والمرافق الاقتصادية الأخرى، تحسين الوصول إلى المرافق الرئيسية. لذلك، فإن تطوير البنية التحتية الجيدة سيدعم النمو الاحتوائي ويحد من الفقر.

❖ **دراسة AZRA KHAN, GULZAR KHAN, SADIA SAFDAR, [1]2016 SEHAR MUNIR,ZUBARIA ANDLEEB**

-Measurement and Determinants of Inclusive Growth: A Case Study of Pakistan (1990-2012)

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو قياس النمو الاحتوائي، بإستخدام المنهجية التي طورها بنك التنمية الآسيوي، والتي تدمج النمو وعدم المساواة وإمكانية الوصول والحوكمة في مقياس واحد. الهدف الآخر هو إجراء دراسة تجريبية لمحددات النمو الاحتوائي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية لباكستان من 1990-2012.

قامت الدراسة بقياس النمو الاحتوائي باستخدام الأوزان والنتائج لكل مؤشر من مؤشرات النمو الاحتوائي، حيث يظهر المؤشر أن باكستان تظهر تقدما مرضيا في النمو الاحتوائي. بعدها استخدمت الدراسة المؤشر لفحص محددات النمو الاحتوائي. باعتماد التنمية المالية والعولمة واستقرار الاقتصاد الكلي في تفسير احتوائية النمو.

إعتمدت الدراسة على حد النماذج الإحصائية ARDL والذي تظهر نتائجه أن التنمية المالية تزيد من النمو الإحتوائي وتسهل الوصول إلى القروض للاستثمار. وأن تأثير العولمة على النمو الاحتوائي يكون من خلال الانفتاح

[1] Khan, Azra, et al,**Measurement and determinants of inclusive growth: A case study of Pakistan (1990-2012),** The Pakistan Development Review,2016p 455-466.

التجاري ، وتظهر النتائج أن المزيد من العولمة من خلال التكنولوجيا يؤدي إلى اقتصاديات الحجم ويزيد في النهاية من النمو الاحتوائي. وأن استقرار الاقتصاد الكلي يتمثل في معدل التضخم، حيث تظهر النتائج أن انخفاض مستوى التضخم يزيد من القوة الشرائية للفقراء وحصولهم على الاحتياجات الأساسية.

خلصت الدراسة إلى أن النظام المالي الذي يضمن العدالة وتحسين مستوى المهارة للاستفادة من التجارة الدولية والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تثبيت التضخم ، يؤدي إلى النمو الاحتوائي.

❖ دراسة **Alfredo Saad-Filho**

Growth, Poverty and Inequality: Policies and Debates from the (Post-) Washington Consensus to Inclusive Growth

هدفت الدراسة لإستعراض النقاشات حول النمو والفقر وعدم المساواة، بحجة أنها تميل إلى التمحور حول مسألة ما إذا كان النمو الذي يقوده السوق كافٍ للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة لأن فوائد النمو تتدفق تلقائيا إلى الفقراء. أو ما إذا كانت السياسات الصناعية المستهدفة وإعادة توزيع الأصول و / أو الدخل ضرورية، لأن توزيع المستفيدين قد يكون غير كاف.

يستعرض القسم الأول من الدراسة النقاشات حول الفقر والسياسة قبل التوليف الكلاسيكي والتوليف الكلاسيكي الجديد. يوضح القسمان الثاني والثالث صعود وانحدار التوليف الكلاسيكي والتوليف الجديد. يستعرض القسم الرابع النقاشات المؤيدة للفقراء في التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين. أما القسم الخامس ظهور البنك الدولي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC) ، والمعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة (WIDER) ، وفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية ، حيث قدمت هذه المنضمات حجة مقنعة للسياسات الاقتصادية التي تركز على الاحتياجات الأساسية للفقراء والتوزيع الأفضل للدخل والثروة والسلطة في البلدان الفقيرة.

حاولت الأدبيات المبكرة لـ PPG مواجهة التوليف الكلاسيكي و التوليف الكلاسيكي الجديد من خلال الادعاء بأن الإنصاف واجب أخلاقي، وأن التوزيع وكذلك النمو سيفيدان الفقراء. تم استغلال التوتر بين هذه العبارات، واحدة حول المبادئ والأخرى حول الأدوات من قبل التيار الرئيسي في عملية من أربع مراحل. أولا اعترف التيار السائد بأن الإنصاف أمر جيد في حد ذاته. ثانيا قصر مفهوم الإنصاف على تكافؤ الفرص فقط. ثالثا تفعيل

العلاقة بين النمو والتوزيع من خلال القياسات التفصيلية لتأثير حقوق الملكية على النمو. أخيرا خلصت إلى أن الفقر وعدم المساواة يعزز كل منهما الآخر ، وأن النمو الاحتوائي هو أفضل طريقة لمعالجتهما في وقت واحد.

كانت الاستراتيجية السائدة لاحتواء والعودة إلى أدبيات PPG المبكرة ناجحة إلى حد كبير لعدة أسباب ، بما في ذلك وصولها الأكبر إلى الموارد المؤسسية والدعم البحثي ، والميل غير الحكيم لمعسكر PPG للبحث عن مواءمة مع التيار. وبالعودة إلى الوراء ، لم يكن من الحكمة الاعتراف بأن أي عملية نمو تعمل على تحسين أحوال الفقراء هي لصالح الفقراء ، لأن هذا يخلط بين تعريف النمو لصالح الفقراء مع أحد مؤشرات نجاحه. كان هذا الامتياز هو النهاية الرقيقة للإسفين ، مما جعل نهج PPG عرضة لاستراتيجية الاحتواء السائدة، حيث أن نموذج IG ، يشير إلى أنه من الضروري تطوير جيل جديد من استراتيجيات التنمية المناصرة للفقراء ، والاستجابة لمتطلبات الاستدامة والإنصاف ، والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة الجماعية ، والاندماج الاجتماعي ، وتلبية الاحتياجات الأساسية وتوفير الرفاهية للغالبية العظمى.

الفرع الثاني: دراسات أجنبية باللغة العربية

❖ **دراسة: حسام عبد العال شعبان ،2020[1]**

دعم السياسة المالية للنمو الاحتوائي

تأتي أهمية الدراسة من القناعة بأهمية النمو الاحتوائي، وحتمية دعم السياسة المالية بمختلف أدواتها وتوجيه مختلف الأنشطة الاقتصادية لصالح جميع أفراد المجتمع، حيث انطلقت الدراسة من إشكالية كيفية تأثير السياسة المالية على مستوى النمو الاحتوائي في الدول، وبإنتهاج المنهج الوصفي والتحليلي سعت الدراسة للإجابة على التساؤل بإستعراض مفهوم النمو الاحتوائي وإبراز أهميته ومعرفة العوائق والتحديات الحقيقية التي تواجهه، وركزت الدراسة على أدوات السياسة المالية الداعمة للنمو الاحتوائي وكيف تؤثر إيجابا عليه.

وقد خلصت الدراسة إلى إعتبار الإقتصاد الغير رسمي من أهم التحديات الحقيقية التي تواجه النمو الاحتوائي، إلى جانب قلة الوعي وضعف الاستثمار والبنية التحتية، والى ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتجنب أي انزلاق جراء الاعتماد على أحدهما وتجاهل الأخرى. الحذر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاعتماد عليها،

[1] عبد العال عبد العال شعبان،**دعم السياسة المالية للنمو الاحتوائي**.، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد ،1 العدد62 ،2020،ص 1827-1866.

كذلك الانعكاسات السلبية للبيروقراطية الحكومية على الإنتاج والانعكاسات الإيجابية للاستقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي على كفاءة الإنتاجية.

أوصت الدراسة بحتمية إعادة تنظيم الضرائب إداريا وإعادة توزيع حصيلة الضرائب، وتبني سياسة اللامركزية الضريبية لحماية البسطاء، فتكون لهم الحصيلة الأكبر لتنمية الخدمات، وحتمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية. كما أوصت الدراسة بضرورة توعية المواطنين بمخاطر زعزعة الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، وضرورة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والتي تعد من أهم روافد التنمية الاقتصادية ومن أهم معززات النمو الاحتوائي. إضافة إلى تقديم تسهيلات مالية وائتمانية لتنمية القطاعات الحيوية والهامة في المجتمع.

❖ **دراسة: ماجد محمد يسرى الخربوطلي،2019** [1]

-ركائز النمو الاحتوائي في مصر

إنطلقت الدراسة من إشكالية إمتلاك مصر إطار جديد للسياسات، وما يقابله من مؤشرات للأداء، تمثل ركائز أساسية تساعد على تحقيق النمو الاحتوائي من خلال المشاركة الاجتماعية وللإجابة على التساؤل المطروح. سعت الدراسة لتوضيح مفهوم النمو الاحتوائي واستراتيجيات وركائز النمو الاحتوائي، كما حاولت الدراسة حساب مؤشر مركب للنمو الاحتوائي.

بدأت المنهجية المتعارف عليها في الأدبيات الحديثة، وبعدها سعت الدراسة لتحليل العلاقة بين النمو الاحتوائي وبين عدد من مؤشرات الأداء الأساسية التي تمثل ركائز النمو الاحتوائي في مصر. كما إعتمدت الدراسة على فرضية أن النموذج المتبنى من طرف الحكومة خلال العقود الأخيرة بغرض تحسين السلم الاجتماعي، غير ناجح في تقليل عدم المساواة، ولم ينجح في زيادة الفرص الاجتماعية في مصر، والسبب هو غياب منهج متكامل وشامل، مبني على ركائز أساسية وفرعية تحقق النمو إحتوائيا.

إعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج الكمي في تحليل العلاقة بين ركائز النمو الاحتوائي واهم ركائزه الأساسية، بمساعدة إختبار CO-INTERGRATION TEST بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وذلك بإستخدام منهجية JOHENSEN COITEGRATION خلال الفترة من 1995 الى غاية 2016 وهي

[1] محمد يسري الخربوطلي, **ركائز النمو الاحتوائى فى مصر**. المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة، المجلد 3، العدد49 ، 2019 ، ص 375

الحدود الزمانية للدراسة، المؤشرات الأساسية التي اعتمدتها الدراسة، تمثلت في أثر معدل النمو ومعدل البطالة و القيمة المضافة في قطاع الزراعة على النمو الاحتوائي.

خلصت الدراسة إلى أن معدلات التشغيل لم تشهد تحسنا مرغوبا، وكذلك ضعف نصيب مساهمة القطع الفلاحي في ذلك، إضافة الى الزيادة المستمرة في عدد السكان، وهو ما يمثل عبئا على المراحل الأولى من النمو، إضافة إلى ضعف الاستثمار العام، وبخاصة في قطاع التعليم والصحة ما أدى إلى ارتفاع مستوى الفقر وعدم المساواة واخفاق مؤشرات الأداء الأساسية في اتجاه تحقيق النمو الاحتوائي.

إقترحت الدراسة توفير منهج جديد للتحول نحو التوازن بين أهداف السياسات الاقتصادية الكلية والخروج من آلية إعادة التوزيع للتغلب على الفقر والمهمشين، إلى آلية طويلة الأجل تركز على كيفية زيادة معدلات النمو ومشاركة جميع فئات المجتمع، مع ضرورة إعادة ترتيب الأولويات في ركائز النمو الاحتوائي.

❖ **دراسة: سلوى محمد عبد العزيز،2018[1]**

–تمويل التعليم العالي في مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة

إنطلقت الدراسة من إشكالية مدى نجاح التعليم العالي في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر، وماهي الاستراتيجيات البديلة المقترحة لتمويل التعليم العالي في مصر، لتحقيق النمو الاحتوائي والتنمية المستدامة، ومدى إمكانية تطبيق برامج إقراض للطلاب محدودي الدخل في مصر. ولغرض الإجابة على اشكالية الدراسة تم انتهاج المنهج الوصفي والتحليلي لعرض مفهوم ومحددات النمو الاحتوائي، وتجارب الدول السابقة في تنفيذ فكرة الإشكالية السابقة وكذلك تحليل مدى كفاية وكفاءة وعدالة التعليم العالي في مصر.

خلصت الدراسة إلى أن طريقة تمويل التعليم العالي في مصر القائمة على المجانية المدعومة لا تحقق الكفاية ولا الكفاءة، وحاولت الدراسة وضع استراتيجيات بديلة لتنويع مصادر التمويل، مع ترشيد الانفاق العام على التعليم العالي من خلال إعطاء فرصة أكبر للجامعات الخاصة ، أما الاستراتيجية البديلة الأخرى تمثلت في تقديم برامج دعم مباشرة للطلاب محدودي الدخل، عن طريق منحهم قروض صغيرة تمكنهم من تمويل وتغطية نفقاتهم خلال مرحلة الدراسة، وذلك نقلا عن تجارب دول سابقة كتشيلي و ماليزيا والمكسيك وجنوب افريقيا وبنغلاديش، وبأن تكون الدولة هي الضامن على تلك القروض.

[1] سلوى محمد عبد العزيز , **،تمويل التعليم العالي في مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية المجلد1، العدد 19 ،2018، ص 37-74.

وأوصت الدراسة بتنفيذ الاستراتيجيتين خاصة وأن الثانية تكمل الأولى، وذلك لإحداث تغييرات في نظام التمويل الحالي للتعليم الجامعي، مع الحرص على أن يتم تنفيذ الاستراتيجيتين بشكل تدريجي، مع فصل الدولة التكاليف كاملة للطلاب غير القادرين وتوفير منح دراسية مجانية للطلاب المتفوقين.

❖ **دراسة: صار علي،2021[1]**

– النمو الاحتوائي من أجل عدالة اجتماعية وتعي مكاسب الطبقات الهشة والفقيرة مع الإشارة لحالة الجزائر

حاولت الدراسة الإجابة عن مدى تبني الدول النامية ومنها الجزائر لسياسة النمو الاحتوائي، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز مكاسب الطبقات الهشة من النمو الاقتصادي.

إنطلقت الدراسة من أنه يمكن التخفيف من حدة الفقر والتهميش، ويمكن حصر الفوارق الطبقية بين الفئات المجتمعية الناتجة عن الإحساس بعدم العدالة، في توزيع العوائد الوطنية وانحصار توزيع الثروات على فئات معينة ومناطق معينة بتبني سياسة النمو الاحتوائي والشمولي وحتى النمو لصالح الفقراء. فمن خلال الفرضية السابقة، هدفت الدراسة إلى التأكيد أن النمو الاحتوائي يعتبر مركزا لبناء نظام اقتصادي أكثر تماسكا وتكاملا، وأنه يساعد في تحقيق العدل والمساواة في توزيع الثروات.

إنتهجت الدراسة النهج الوصفي للوقوف على مفهوم النمو الاحتوائي والنمو المحابي للفقراء، وسلطت الضوء على معطيات البنك العالمي لتحليل نسبة الفقر العالمي وعدد الفقراء في العالم ، بعدها ركزت الدراسة على الوضع الجزائري من طبيعة اتجاه النمو وآليات الاحتواء، ومعدلات البطالة والتشغيل وحجم التحويلات الاجتماعية من الإنفاق العام.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود تفاوت بين المنطقة الريفية والحضرية، وبين الشباب البالغين وبين الرجال والنساء، ما يجعلنا مجبرين على معالجة أسباب هذا التفاوت والإقصاء عن طريق التخطيط لاستراتيجيات من قبل واضعي سياسات الاقتصاد الوطني، لتحديد وترتيب أولويات الانفاق الوطني والمالية العامة، وزيادة الانفاق على كل من قطاع الصحة والتعليم وتعزيز الزراعة والتنمية الريفية لأجل نمو مستدام احتوائي.

[1]صار علي، **النمو الاحتوائي من أجل عدالة اجتماعية وتعي مكاسب الطبقات الهشة والفقيرة مع الإشارة لحالة الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، المجلد 1 ، العدد12 ، ص127-148

❖ **دراسة: صندوق النقد الدولي،2020[1]**

– الإنفاق الاجتماعي لتحقيق النمو الاحتوائي في الشرق الأوسط وأسيا الوسطى

تبحث الدراسة في دور الإنفاق الاجتماعي في تحسين النتائج الاجتماعية الاقتصادية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط انطلاقا من الإشكاليات التالية:

- ما هو حجم الانفاق الاجتماعي في تلك المنطقة؟ وما مستوى النتائج الاجتماعية الاقتصادية؟
- ما مدى أهمية الانفاق الاجتماعي كمحدد لهذه النتائج؟ ومدى كفاءة الانفاق الاجتماعي في المنطقة؟

انتهجت الدراسة المنهج الوصفي في تعريف الإنفاق الاجتماعي المستخدم في الدراسة، وأوجه القصور المحتملة وأداء البلدان محل الدراسة فيما يخص مستوى الانفاق الاجتماعي وكذلك النتائج الاجتماعية والاقتصادية ، كما عرضت الدراسة تحليل الاقتصاد القياسي لمدى تأثير الإنفاق الاجتماعي على النتائج الاجتماعية الاقتصادية ، كما سعت الدراسة لتحليل كفاءة هذا الإنفاق الاجتماعي، والوصول إلى الأسباب التي أدت لعدم كفاءته في المنطقة .

وصلت الدراسة إلى أن البلدان الخاضعة للدراسة لاتزال متأخرة عن نظيرتها في العالم، رغم التقدم المشهود خلال السنوات الأخير، ذلك من حيث النتائج الاجتماعية الاقتصادية ، كذلك هناك فجوة كبيرة بين دول المنطقة ونظيرتها من العالم من حيث حجم الانفاق الاجتماعي، حيث أنه يحتاج إلى تعزيز في حجمه وفي جودته. وتشير الدراسة إلى أن الزيادة في الإنفاق في المنطقة لتصل إلى الحدود العالمية من الممكن أن تزيل ثلث الفجوة، دون أي زيادة في المصروفات، حيث ترتبط كفاءة الإنفاق ارتباطا وثيقا بمؤشر القدرات المؤسسية والحكومية.

الفرع الثالث: دراسات محلية

❖ **دراسة: مخلوف عز الدين وبن يحي سعاد،2023[2]**

واقع النمو الاحتوائي ومحدداته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 الى غاية 2020

هدفت الدراسة لتحديد مفهوم النمو الاحتوائي ومحدداته في الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2020 ، بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة تم الانطلاق من إشكالية واقع النمو الاحتوائي

[1] صندوق النقد الدولي، **الانفاق الاجتماعي لتحقيق النمو الاحتوائي في الشرق الأوسط وأسيا الوسطى**، سلسلة دراسات صندوق النقد الدولي،29 سبتمبر 2020.

[2]مخلوف عز الدين، بن يحي سعاد، **واقع النمو الاحتوائي ومحدداته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2000 الى 2020**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 7، عدد 2 ص 69-80

في الجزائر، وماهي محدداته محاولة استخلاص محدداته من ضوء النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وإسقاط المحددات المستخلصة للنمو الاحتوائي على الاقتصاد الجزائري.

إعتمدت الدراسة كمحددات كل من الانفاق على التعليم باعتباره أهم الركائز لإحداث النمو الاحتوائي على المدى الطويل والمتوسط ،كما اعتمدت الدراسة على الانفاق على الصحة والفقر والعدالة الاجتماعية ، وقد خلصت الدراسة إلى أن ثلاثية النمو الاحتوائي المذكورة سابقا تحتاج إلى إرادة حقيقية أضافة إلى رأس المال البشري ، فمن أجل تحقيق نمو متوازن لابد من تطبيق اللامركزية لتوزيع عادل للمشاريع ليصل إلى كل فئات المجتمع خاصة المهمشة وكذلك ضرورة توجه سياسات اقتصادية للتأثير على المحددات المذكورة ومحاولة الاستثمار في الرأس المال البشري والتدريب التحولي والتكثيف من مختلف الوضعيات الاقتصادية خاصة عند وقوع الصدمات .

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

تنطلق مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة، ذلك بعد استعراضها، يتم إعداد جدول يلخص الدراسات السابقة، بعدها يتم ابراز أوجه الشبه وأوجه الاختلاف والاضافة التي تقدمها الدراسة الحالية.

الفرع الأول: تلخيص الدراسات السابقة

في هذا الفرع سنقوم بملخص مجمل عن الدراسات التي تم عرضها أعلاه، ليسهل على القارئ قراءتها وفهمها بيسر

الجدول رقم (1-1): ملخص الدراسات السابقة لبعد الشمول المالي

الجدول رقم (1–1): ملخص الدراسات السابقة لبعد النمو الاحتوائي

الرقم	صاحب الدراسة	عنوان الدراسة	منهج الدراسة	عينة الدراسة	نتائج الدراسة
01	Rafael Ranieri	INCLUSIVE GROWTH: BUILDING UP A CONCEPT	منهج تحليلي	دراسات سابقة حول موضوع النمو الاحتوائي والنمو الاقتصادي	لا يوجد مقياس واحد بالرجوع لديناميكيات الحياة ، ومؤشرات جودة الحياة ، كمقياس الفقر وتعادل القوة الشرائية ....
02	Abosede, Adebiyi Onakoya, .Julius B.Adegbemi	ENTREPRENEURSHIP, ECONOMIC DEVELOPMENT AND INCLUSIVE GROWTH	منهج تحليلي	دراسات شملت متغيرات الدراسة ريادة الأعمال، والنمو الاحتوائي	زيادة فرص العمل تساهم في خفض مؤشر جيني ، وسيؤدي الزيادة في الدخل إلى توسيع دور قطاع ريادة الأعمال في ظل توفر الموارد اللازمة للأفراد وبنية تحتية تسمح باستغلال الفرص
03	Rahul Anand, Saurabh Mishra, Shanaka J. Peiris	Inclusive Growth: Measurement and Determinants	نموذج دالة الرفاهية الاجتماعية، من خلال الجمع بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ووفقا لتعادل القوة الشرائية وتوزيع الدخل	الهند –الصين البرازيل – تايلاند–المكسيك من 1988 إلى 2005	إن استقرار الاقتصاد الكلي ورأس المال البشري والتغيرات الهيكلية هي أساس النمو الاحتوائي
04	Ravi B, Chad Steinberg, Murtaza Syed	The Elusive Quest for Inclusive Growth: Growth, Poverty, and Inequality	نهج الانحدار	بيانات دول آسيا مقارنة بدول العالم الأقل احتوائية	متغيرات التعليم وسوق العمل و الإصلاح المالي تزيد من درجة الاحتوائية
05	Faisal Munira and Sami Ullahb	Inclusive Growth in Pakistan: Measurement and Determinants	ARDL النمو الاحتوائي تابع –معدل التضخم عرض النقود نسبة الناتج المحلي	سلسلة البيانات مانيلا من 1983 إلى 2016	متغيرات الدراسة لها تأثير إيجابي على النمو الاحتوائي تم احتساب معامل مشترك نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعامل جيني لتمثيل النمو الاحتوائي

		الإجمالي التبادل التجاري الائتمان المحلي على القطاع الخاص			
06	I Gede Agus Ariutama, Anisa Fahmi	Inclusive Growth, Educational Attainment and Morbidity Rate in Papua Province	PANEL VAR سنوات الدراسة ومعدل الإصابة بالأمراض وتأثيرها على النمو الاحتوائي	سلسلة بيانات مقاطعة بابوا من 2011 إلى 2016	المخرجات التعليمية لها تأثير إيجابي على النمو الاحتوائي ، كذلك الشكاوى الصحية بسبب استجابة الحكومة للصحة العامة
07	IFZAL ALI AND HYUN HWA SON	Measuring Inclusive Growth	منهج قياسي مستمد من دالة تكافؤ الفرصة الاجتماعية. لمتوسط عدد السكان وكيفية تقاسم الفرص للوصول الى فرص التعليم والصحة	سلسلة بيانات الفلبين من 1998 إلى 2004	الحاجة الملحة لتصميم خدمات الصحة والتعليم لتلبية الفئات المحرومة والحد ممن الفقر ذلك للتأثر الإيجابي .
08	Ganesh Rauniyar and Ravi Kanbur	Inclusive Growth and Inclusive Development: A Review and Synthesis of Asian Development Bank Literature	منهج تحليلي لبيانات بنك التنمية الآسيوي	بيانات بنك التنمية الآسيوي لتجارب واقعية لشرق آسيا	عدم وجود تعريف مشترك للنمو الاحتوائي، فهو مقرون بتكافؤ الفرص ،وله أبعاد اقتصادية واجتماعية ومؤسساتية
09	Zhuang, Juzhong, ed	Infrastructure for Supporting Inclusive Growth and Poverty Reduction in Asia	منهج تحليلي لدراسات تجريبية	عروض تقديمية لمناقشات مؤتمر شمل البحوث ببنك التنمية الآسيوي	يحقق تطور البنية التحتية، خفض تكاليف الإنتاج، وتوسيع الطاقة الإنتاجية، ما يدعم النمو الاحتوائي ويحد من الفقر.
10	AZRA KHAN, GULZAR KHAN, SADIA SAFDAR, SEHAR	Measurement and Determinants of Inclusive Growth: A	ARDL دمج النمو وعدم المساواة وإمكانية الوصول	السلاسل الزمنية لباكستان من 1990 إلى 2012	خلصت الدراسة إلى أن النظام المالي الذي يضمن العدالة وتحسين مستوى التجارة الدولية والحفاظ

	MUNIR,ZUBARIA ANDLEEB	Case Study of Pakistan (1990-2012)			على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تثبيت التضخم، يؤدي إلى النمو الاحتوائي.
11	مخلوف عز الدين وبن يحي سعاد	واقع النمو الاحتوائي ومحدداته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 الى غاية 2020	منهج تحليلي بناءا على النظرية الاقتصادية ودراسات سابقة	سلسلة بيانات الجزائر من 2000 الى غاية 2020	اعتمدت الدراسة كمحددات للنمو الاحتوائي كل من الانفاق على التعليم و الانفاق على الصحة والفقر والعدالة الاجتماعية ، وقد خلصت الدراسة إلى ان ثلاثية النمو الاحتوائي المذكورة سابقا تحتاج إلى إرادة حقيقية أضافة إلى رأس المال البشري
12	حسام عبد العال شعبان	دعم السياسة المالية للنمو الاحتوائي	منهج تحليلي	دراسات سابقة تهتم بالنمو الاحتوائي والسياسة المالية	اعتبار الاقتصاد الغير رسمي من أهم التحديات الحقيقية التي تواجه النمو الاحتوائي، إلى جانب قلة الوعي وضعف الاستثمار والبنية التحتية، والى ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية
13	ماجد محمد يسرى الخربوطلي	ركائز النمو الاحتوائي في مصر	ARDL معدل النمو ومعدل البطالة و القيمة المضافة في قطاع الزراعة على النمو الاحتوائي.	سلسلة بيانات مصر من 1995 إلى 2016	معدلات التشغيل لم تشهد تحسنا مرغوبا، وكذلك ضعف نصيب مساهمة القطع الفلاحي في ذلك، إضافة الى الزيادة المستمرة في عدد السكان، وهو ما يمثل عبئا على المراحل الأولى من النمو، إضافة إلى ضعف الاستثمار العام، وبخاصة في قطاع التعليم والصحة ما أدى إلى ارتفاع مستوى الفقر وعدم المساواة واخفاق مؤشرات الأداء الأساسية في اتجاه تحقيق النمو الاحتوائي.

14	سلوى محمد عبد العزيز	تمويل التعليم العالي في مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة	منهج وصفي ومنهج تحليلي	دراسات لتجارب دول سابقة وفي مصر	تمويل التعليم العالي في مصر القائمة على المجانية المدعومة لا تحقق الكفاية ولا الكفاءة، وحاولت الدراسة وضع استراتيجيات بديلة لتنويع مصادر التمويل، مع ترشيد الانفاق العام على التعليم العالي من خلال إعطاء فرصة أكبر للجامعات الخاصة
15	صار علي	النمو الاحتوائي من أجل عدالة اجتماعية وتعي مكاسب الطبقات الهشة والفقيرة مع الإشارة لحالة الجزائر	منهج وصفي ومنهج تحليلي	معطيات البنك العالمي مع التركيز على الجزائر	وجود تفاوت بين المنطقة الريفية والحضرية، وبين الشباب البالغين وبين الرجال والنساء، تحديد وترتيب أولويات الانفاق الوطني والمالية العامة، وزيادة الانفاق على كل من قطاع الصحة والتعليم وتعزيز الزراعة والتنمية الريفية لأجل نمو مستدام احتوائي
16	صندوق النقد الدولي	الانفاق الاجتماعي لتحقيق النمو الاحتوائي في الشرق الأوسط وأسيا الوسطى	منهج تحليلي	دراسات قياسية سابقة لبعض الدول عن تأثير الإنفاق الاجتماعي على النتائج الاجتماعية الاقتصادية	ترتبط كفاءة الإنفاق ارتباطا وثيقا بمؤشر القدرات المؤسسية والحكومية /هناك فجوة كبيرة بين دول المنطقة ونظيرتها من العالم من حيث حجم الانفاق الاجتماعي

الجدول رقم (1-2): ملخص الدراسات السابقة لبعد الشمول المالي

الرقم	صاحب الدراسة	اسم الدراسة	منهجية الدراسة	عينة الدراسة	نتائج الدراسة
01	Nirvikar Singh	Financial Inclusion: Concepts, Issues and Policies for India	دراسة تحليلية	مجموعة دراسات تجريبية في الهند	-لا يزال هناك الكثير لنتعلمه حول تفاصيل قيود التمويل المريحة لأصحاب المشاريع الصغيرة -مجالات الائتمان تحتاج إلى نهج متكامل لمبادرات الشمول المالي كذلك مجال التأمين الصحي
02	G20	FINTECH FOR FINANCIAL INCLUSION: A FRAMEWORK FOR DIGITAL FINANCIAL TRANSFORMATION	نهج وصفي ونهج تحليلي	مجموعة من البلدان النامية والناشئة والمتقدمة	توصلت الدراسة لأربع ركائز رئيسية يمكن أن تساهم في دعم التحول المالي الرقمي التعريف الرقمي، تمكين الاستخدام: البنية التحتية للمدفوعات الرقمية وأنظمة الدفع الإلكترونية المفتوحة، قياس الاستخدام أي رقمنه مدفوعات الحكومة وتقديم الخدمات، التوسع الجودة والمدى الخدمات: التصميم السوق المالي البنية التحتية والأنظمة
03	Peterson K. Ozili	Financial inclusion research around the world: a review	منهج وصفي ومنهج تحليلي	دراسات تجريبية أو دراسات تحليلية أو ورقة مناقشة سياسات أو ورقة عمل ذات صلة	الشمول المالي يؤثر ويتأثر بمستوى الابتكار المالي، ومستويات الفقر، واستقرار القطاع المالي وحالة الاقتصاد والثقافة المالية، والأطر

					التنظيمية التي تختلف بين البلدان. وكل هذه النتائج لها آثار على صنع السياسات.
04	Rudra P. Pradhan , Mak B. Arvin, Mahendhiran. Nair, John H. Hall, Sara E.	Sustainable economic development in India: The dynamics between financial inclusion, ICT development, and economic growth	نموذج قياسي ARDL نموذج تصحيح الخطأ المتجه VECM	20 ولاية هندية	زيادة مبادرات الشمول المالي والاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستسهم في التنمية الاقتصادية. عدد الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية في بعض هذه الولايات لم يواكب النمو العالمي.
05	George Varghese, Lakshmi Viswanathan	Financial Inclusion: Opportunities, Issues and Challenges	دراسة تحليلية	دولة الهند	لم تؤد الزيادة في المعرفة المالية إلى زيادة عدد الحسابات المصرفية فحسب، بل أدت أيضا إلى تقليل سكون الحساب بشكل كبير تغلغل الشمول المالي في المجتمعات المهمشة تقليديا في الهند أدى إلى تضييق الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية وبين السكان الذين يعيشون تحت الفقر أو فوقه، وبين الرجال والنساء.
06	هيئة سوق رأس المال الفلسطينية	استراتيجية الشمول المالي في فلسطين	دراسة تحليلية	دولة فلسطين	وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في فلسطين تهدف إلى التحول نحو قطاع مالي متطور يلبي الاحتياجات المالية لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز الرفاه الاجتماعي.

07	هيئة سوق رأس المال الفلسطينية	الشمول المالي في فلسطين دراسة تشخيصية	دراسة تشخيصية	دولة فلسطين	أبرز نتائج تقييم الشمول المالي المنفذ خلال العام 2022، هو تحقق تقدم كبير في مختلف المجالات الخاصة بتحقيق الشمول المالي منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي العام 2018 ، ولكن لا تزال هناك حاجة لتكثيف الجهود للوصول إلى الأهداف المعلنة في الاستراتيجية
08	احمد سعيد البكل	الشمول المالي وانعكاسه على معدل النمو الاقتصادي في مصر	نموذج قياسي التكامل المشترك ARDL	سلسلة بيانات لدولة مصر من 2000 إلى 2020	النموذج أنه ليس هناك تأثير للشمول المالي على الناتج المحلى الإجمالي في الأجل القصير بشكل مباشر لكن قد يزداد تأثيره قوى عندما يتم تطبيق المنظومة بالكامل
09	بايس الاميرة نيزيهة ، وكلاخي لطيفة	استراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا كوفيد 19 تجارب دولية ناجحة الهند والفلبين	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي	سلسلة بيانات دولة الهند والفلبين من 2019 إلى 2023	إن النتائج الملموسة من خلال التجربتين رسخت الدور الذي تلعبه استراتيجية الشمول المالي في البلدين للحد من الانهيار المسجل في الاقتصاد العالمي إبان الجائحة والتقليل من المخاطر الاقتصادية والحد من تداعيات الازمة
10	عبد الرزاق الشحادة عامر قاسم غالب عوض الرفاعي	مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي	نهج قياسي استخدام أسلوب التحليل الانحدار البسيط	بيانات للبنوك التجارية المدرجة في البورصة الصادرة من البنك المركزي الأردني، من 2014إلى 2017	الشمول المالي ضروري لتحسين مستوى الفئات غير القادرة للوصول المالي. يوجد استراتيجيات مشتركة بين المؤسسات المالية وغير المالية مع القطاع العام والخاص والبنك

					المركزي الأردني لتطوير أسس ومعايير مؤشرات الاشتمال المالي
11	صندوق النقد العربي	احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية	عدة منهجيات إحصائية ، باستخدام نموذج المعادلات الآنية	شخص من 140,000 148 دولة ،تتجاوز أعمارهم 15 سنة	للحصول على صورة شاملة للشمول المالي يجب احتساب مؤشر مركب يحدد مساهمة كل بعد من أبعاد الشمول المالي فلا يمكن بواسطة مؤشرات جزئية الوقوف على وضع الشمول المالي نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي من أهم محددات الشمول المالي، لكنه في المقابل يتأثر بالشمول المالي
12	فؤاد محمد عبد الله الخزرجي	مدى استخدام الخدمات الالكترونية وأثرها على الشمول المالي دراسة ميدانية	دراسة قياسية تحليل الانحدار الخطي المتعدد	عينة من إداري البنوك التجارية العراقية عددها 300	خلصت الدراسة لوجود أثر ذو دلالة احصائية لأبعاد الخدمات المصرفية الالكترونية على الشمول المالي
13	حدة بوتبينة	أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق المية التنافسية بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية	دراسة استقصائية	400 عميل للبنوك التجارية الجزائرية 20 مصرف	وجود علاقة إيجابية بين أبعاد الشمول المالي وبين الميزة التنافسية، ووجود تأثير متفاوت للأبعاد على الميزة التنافسية للمصارف التجارية الجزائرية، كما أن بعد جودة الخدمات المصرفية يأتي في المرتبة الأولى من حيث التأثير والأهمية بالنسبة للميزة التنافسية، يليه بعد الوصول للخدمات المالية، وبعدها بعد استخدام الخدمات المالية

					يأتي ثالثا، حيث أنه ذو تأثير أقل على الميزة التنافسية.
14	خلافة محمد بدر و بوبلوطة بلال	واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه	المنهج التحليلي	سلاسل بينات لمؤشر الشمول المالي في الجزائر الصادرة عن البنك الدولي من 2010 إلى 2017	نسبة الاقصا المالي بلغت 57 بالمئة والى وجود فجوة بين الجنسين وصلت لحد 27 نقطة لصالح الذكور ، وحيث وصل مؤشر الجزائر للشمول المالي 9.85 ما جعل الجزائر تحتل المرتبة 137 عالميا .13 عربيا، ما يعكس تدني مستوى الشمول المالي

الفرع الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال إستعراض الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها، وبعد تحليل جزئيات الدراسات سواء لبعد الشمول المالي أو النمو الاحتوائي يمكن أن نستخلص ما يلي:

بالنسبة للشمول المالي:

-أغلب الدراسات إتفقت على أن مفهوم الشمول المالي يعتبر مفهوم حديث، خاصة الرقمي منه، وأنه مسعى كل الدول لما له من فوائد على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي .كما أشارت بعض الدراسات لركائز الشمول المالي ومؤشرات قياسه، وأشارت كذلك لتحديات الشمول المالي والشمول المالي الرقمي.

-أجمعت الدراسات على أن مفهوم الشمول المالي يدور حول : الوصول للخدمات المصرفية، والمدفوعات الرقمية، التثقيف المالي، والتأمين بكل أنواعه الصحي والزراعي .

-أشارت بعض الدراسات إلى العوامل التي يتأثر بها الشمول المالي والعوامل التي يؤثر فيها كمستويات الفقر والإبتكار المالي والتعثر المالي.

-نماذج الدراسات القياسية جلها اعتمد على تحليل الانحدار الخطي أو البسيط ونموذج تصحيح الخطأ.

-بالنسبة للإطار الزماني، فإن فترات الدراسة كانت حديثة نوعا ما حيث انحصرت في سلسلة بيانات لسنوات الألفية الأخيرة، الفترة التي انطلقت فيها أغلب المشاريع الدولية، لتبني وتعزيز الشمول المالي، خاصة بعد الأزمة العالمية سنة 2008.

-بالنسبة للإطار المكاني، تمت الدراسات على مستوى دول نامية، تشهد تجارب حديثة في الشمول المالي كالهند والفلبين ومصر وفلسطين والجزائر.

-بيانات الدراسة كانت مستمدة من بيانات البنك الدولي للشمول المالي، أو من البنوك المركزية للدول محل الدراسة.

-عينات الدراسات كان حجمها بين 300 و400 وأكبر عينة شهدناها في الدراسات السابقة هي لصندوق النقد الدولي حيث بلغ حجمها 140.000 بالغ شهدت مسح لـ 148 دولة.

بالنسبة للنمو الاحتوائي:

-أجمعت الدراسات على حداثة مفهوم النمو الاحتوائي، وأنه مطلب كل الدول المنظمات الاقتصادية العالمية.

-أجمعت الدراسات على صعوبة تحديد مفهوم موحد للنمو الاحتوائي، ذلك حسب البعد الذي ينظر للنمو الاقتصادي، ذلك أن للنمو الاحتوائي أبعاد اقتصادية واجتماعية.

-أجمعت الدراسات على أن انطلاقة مفهوم النمو الاحتوائي، كانت من مفهوم النمو المحابي للفقراء.

-أشارت بعض الدراسات إلى أن مركزية النمو الاحتوائي، تكمن في استبعاد الفقر وعدم المساواة، أما البعض الآخر من الدراسات تمركز النمو الاحتوائي حول تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- انعكاسات النمو الاحتوائي تكمن في دعم التعليم والصحة وشبكات الأمان الاجتماعي.

-بالنسبة للإطار الزماني للدراسات فهي اعتمدت على بيانات قديمة من سنة 1983 إلى 2016.

-بالنسبة للإطار المكاني للدراسات السابقة فقد شملت دول نامية كدول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، ودول شمال افريقيا.

-بالنسبة للدراسات القياسية، فقد اعتمدت على نموذج دالة الرفاهية أو دالة تكافؤ الفرص، كذلك نموذج الانحدار.

الفرع الثالث: ما يميز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة

هدفت الدراسة الحالية الى تقدير أثر الشمول المالي وأبعاده على مستويات النمو الاحتوائي في دولة نامية، على غرار الدراسات السابقة. حيث سعت في البداية إلى تحديد مفهوم دقيق للشمول المالي ، أبعاده ، والمؤشرات التي تقيس الشمول المالي ، وتأثر الشمول المالي على نوعية الحياة ، خاصة على الجانب الاقتصادي، من خلال دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي. وعلى الجانب الاجتماعي، من خلال دور الشمول المالي في الحد من الفقر و تكافؤ الفرص. بعدها سعت الدراسة لتحديد مفهوم النمو الاحتوائي ومحدداته، وكيف نقول على النمو الاقتصادي المحقق أنه نمو احتوائي، من خلال بعض المؤشرات الأساسية وأخرى ثانوية.

كل ما سبق ذكره تلتقي فيه دراستنا مع الدراسات السابقة خاصة في بعد الشمول المالي كمفهوم وأبعاد ومؤشرات وطرق قياس، وأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي، من خلال تطور الناتج المحلي الإجمالي. لكنها اختلاف دراستنا على الدراسات السابقة خاصة القياسية، هو في المؤشرات المستخدمة لقاس الشمول المالي، البعض ركز على تطور عدد الحسابات وبعض الدراسات ركزت على المعاملات الالكترونية، وبعضها ركز على حجم التأمين. وبالنسبة

لدراستنا تم التركيز على تطور عدد البنوك وعدد الصرافات الآلية، وتطور حجم القروض والودائع، لقياس الشمول المللي من خلال بعدي الوصول واستخدام الخدمات المصرفية.

أما عن النمو الاحتوائي تلتقي دراستنا في مفهوم النمو الاحتوائي وعلاقته بالنمو المحابي للفقراء، وتلتقي في محددات النمو الاحتوائي، لكن تختلف دراستنا في طريقة تمثيل النمو الاحتوائي، حيث تمت الإشارة إليه عن طريق دمج معدل الفقر ومعدل جيني كمؤشر مركب، بينما الدراسات السابقة اعتمدت على معدل الفقر وحده أو معدل جيني وحده، أو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى النموذج المستخدم في الدراسة لقياس الأثر والحصول على نموذج لقياس أثر الشمول المالي بالأبعاد المذكورة على مستويات النمو الاحتوائي بالمحددات التي ذكرناها.

إضافة إلى ما سبق من الاختلاف تختلف دراستنا عن الدراسات السابق في مصادر البيانات، وفي حداثتها ذلك أنها شملت سلسلة البيانات من 2000 إلى 2023.

تعتبر دراستنا تكملة للدراسات السابقة فهي لا تتعارض مع المفاهيم المطروحة سابقا في الدراسات، ولا تنفي فرضيتهم التي إنطلقوا منها، لكنها حاولت تقديم نموذج لم يعتمد من قبل في كلا البعدين لمحاولة دراسة تأثير أبعاد الشمول المالي على مستويات النمو الاحتوائي في الجزائر.

خلاصة الفصل الأول

لخص الفصل الأول الإطار النظري لكل من بعدي الدراسة الشمول المالي والنمو الاحتوائي، من خلال التطرق لثلاثة مباحث، شمل أولها الإطار المفاهيمي للشمول المالي. تم من خلاله التعرف على مفهوم الشمول المالي والمفاهيم الأخرى المتعلقة به، من شمول مالي رقمي ومحدداته وكذلك التكنلوجيا المالية ومراحل تطورها. بعدها تم التطرق لأهمية الشمول المالي على الصعيد الاقتصادي والمالي والتنموي. بعدها تطرقت الدراسة لأبعاد الشمول المالي وإلى المؤشرات المعتمدة لقياس هاته الأبعاد. بعدها تم التطرق لمنهجية قياس مؤشرات الشمول المالي.

بينما شمل المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للنمو الاحتوائي من خلال التعريج على تاريخ الذي سلكه مفهوم النمو إلى أن تطور إلى مفهوم النمو الاحتوائي، بعدها تم التعرف على محدداته، وطرق قياسه.

في المبحث الثالث تم التطرق إلى المراجعات الأدبية المتعلقة ببعدي الدراسة من خلال إستعراض دراسات أجنبية ودراسات عربية ودراسات محلية حيث كانت الأخيرة نادرة ذلك لعدم وجود دراسات محكمة ومنشورة تتحدث عن أحد بعدي الدراسة في الجزائر. بعدها تم تلخيص الدراسات السابقة وابراز أهم نقاط التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية وما يميز دراستنا على الدراسات السابقة.

بعد التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة، وبعد الإطلاع على الدراسات السابقة تم تحديد منهجية عمل، من خلال ضبط متغيرات الدراسة والمؤشرات التي تمثلها، وتحديد نموذج يساعد في دراسة أثر ابعاد الشمول المالي على مستويات النمو الإحتوائي في الجزائر.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية لأثر الشمول المالي على النمو الإحتوائي في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2023

تمهيد:

سنحاول خلال هذا الجزء من الدراسة الوقوف على واقع الشمول المالي في الجزائر، من خلال تحليل بينات البنك الدولي-لدولة الجزائر -الخاصة بالشمول المالي، بالتحديد بعد الاستخدام المالي وبعد الوصول المالي للخدمات المالية، كذلك تم الإعتماد على بيانات البنك المركزي الجزائري، لتحليل تطور حجم الفروع البنكية الموزعة على التراب الوطني وعدد الصرافات الآلية. بعدها يتم التطرق لواقع النمو الاحتوائي في الجزائر، من خلال التطرق لبعض المؤشرات، كمؤشر النمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي على التعليم وعلى الصحة، ومؤشر الفقر والعدالة الإجتماعية، معتمدين على بيانات قوانين المالية لسنوات الدراسة، وعلى بيانات الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر.

بعدها سنتطرق خلال المبحث الثالث إلى الدراسة القياسية للأثر الشمول المالي على النمو الاحتوائي في الجزائر خلال فترة 2000-2023، بعد عرض أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، ثم تحديد متغيرات الدراسة، ومحاولة الخروج بنموذج يوضح العلاقة والأثر، وذلك بعد إجتياز كامل إختبارات النموذج.

1. المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر
2. المبحث الثاني: واقع النمو الإحتوائي في الجزائر
3. المبحث الثالث: أثر الشمول المالي على مستويات النمو الإحتوائي في الجزائر

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر

بإستثناء دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال المنطقة العربية تسجل مستويات منخفضة للشمول المالي، حيث أن إنتشار الخدمات البنكية والمصرفية يسجل مستويات متدنية ، ما يجبر السلطات المختصة في الجزائر إلى إنتهاج سلسلة من الإجراءات على عدة مستويات للحد من الإستبعاد المالي، وللوقوف على مستويات الشمول المالي في الجزائر ومقارنتها بنظيرتها من الدول العربية ودول العالم ، نعتمد على قاعدة البيانات التي أنشئاها البنك الدولي والخاصة بالشمول المالي التي تتضمن عرضا لمختلف مؤشرات وأبعاد الشمول المالي في العالم ، تستخدم هاته البيانات في قياس مستوى إستخدام الأفراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية ، حيث نستطيع تقيم مستويات الشمول المالي في أي دولة , كما يمكن من إجراء مقارنات بين الدول. تم إطلاق هاته البيانات لأول مرة سنة 2011 بعدا 2014 ثم 2017 وآخر إحصائيات تم الوصول لها هي سنة 2021 .

- **المؤشر العالمي للشمول المالي: global findex:**

تم إطلاق هذا المؤشر من طرف البنك الدولي في عام 2011 الذي هو عبارة عن مجموعة مؤشرات تقيس كيفية قيام البالغين بعمليات الإدخار والإقتراض وعمليات سداد الفواتير والتأمينات، بتسليط المجهر على 148 دولة ودراسة بيانات كل دولة لما يقارب 15000 ألف بالغ مكونا سلسلة منية من 506 مؤشر.

✓ **البعد الأول: إستخدام الحسابات المصرفية**

- نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية
- الوسائل المستخدمة للوصول للخدمات المصرفية يدخل فيها عدد البنوك والفروع وتويع أجهزة الصراف الآلي
- الغرض من الحسابات تجارية أو شخصية
- حجم المعاملات من إيداع سحب أو اقتراض

✓ **البعد الثاني: الإدخار**

- نسبة البالغين الذين ادخروا أموالهم في مؤسسات مالية رسمية مثل البنوك ومكاتب البريد
- نسبة البالغين الذين ادخروا أموالهم باستخدام مؤسسات توفير غير رسمية
- نسبة البالغين الذين ادخروا أموالهم لدى أحد أفراد العائلة أو الأصدقاء

✓ **البعد الثالث: الإقتراض**

- نسبة البالغين الذين اقترضوا من مؤسسات مالية رسمية
- نسبة البالغين الذين اقترضوا من مصادر غير رسمية

✓ **البعد الرابع: المدفوعات**

- نسبة البالغين الذين استخدموا حسابات رسمية لتلقي أجورهم أو المدفوعات الحكومية
- نسبة البالغين الذين استخدموا حسابات رسمية لإرسال أموال الى أفراد آخرين يعيشون في مناطق بعيدة
- نسبة البالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع الفواتير أو تلقي أموال

✓ **البعد الخامس: التأمين**

- نسبة الأفراد الذين يقومون بتأمين أنفسهم
- نسبة البالغين الذين يعملون في مهن حرة مثل الصيد والزراعة ويقومون بتأمين أنشطتهم.

. **المطلب الأول: بعد الاستخدام المالي**

يختص بدراسة جانب الطلب فهو يعكس عن قدرة المجتمع على استخدام الخدمات المالية التي توفرها المؤسسات المالية، ويشمل مؤشر عدد المقترضين ومؤشر عدد المدخرين، كذلك حجم القروض وحجم الايداعات.

الفرع الأول: مؤشر إمتلاك الحسابات البنكية في الجزائر

يعبر هذا المؤشر على عدد الحسابات البنكية المفتوحة والمستخدمة عن مدى إستجابة النظام المصرفي، على غرار البنوك ومؤسسات البريد وقدرته على تقديم الخدمات للمؤسسات والأفراد، كذلك يعكس هذا المؤشر مدى إنتشار الثقافة المالية بين الافراد، كذلك إلى مدى إنتشار الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع، وقدرة تحسين وتوسيع الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية لكافة طبقات المجتمع معزز مستويات الشمول المالي في أي بلد.

أولا: نسبة ملكية الحسابات البنكية أو المؤسسات المالية

الجدول رقم (2-1): نسبة ملكية الحسابات البنكية أو المؤسسات المالية في الجزائر

السنوات	المجموع	الجنس		السن	
		ذكر	أنثى	فوق 15 سنة	فوق 25 سنة
2011	33%	45%	20%	20%	40%

2014	50%	61%	40%	38%	57%
2017	43%	56%	29%	29%	49%
2021	44%	57%	31%	27%	51%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

الجدول رقم (2–2): نسبة ملكية الحسابات البنكية أو المؤسسات المالية في العالم

السنوات	المجموع	الجنس		السن	
		ذكر	أنثى	فوق 15 سنة	فوق 25 سنة
2011	%51	55%	47%	37%	54%
2014	61%	65%	58%	47%	66%
2017	67%	71%	64%	56%	72%
2021	76%	78%	74%	66%	79%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

الجدول رقم (2–3) : نسبة ملكية الحسابات البنكية أو المؤسسات المالية في الوطن العربي

السنوات	المجموع	الجنس		السن	
		ذكر	أنثى	فوق 15 سنة	فوق 25 سنة
2011	%22	31%	14%	15%	26%
2014	%29	38%	22%	21%	34%
2017	%37	48%	26%	21%	43%
2021	%39	48%	31%	26%	45%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

بناءا لقاعدة البيانات للمؤشر العالمي للشمول المالي الأخيرة لاسيما المؤشرات الجزئية للشمول المالي كإمتلاك الحسابات الرسمية لدى البنوك ومؤسسات البريد ، لا تزال الجزائر تسجل مستويات متدنية للشمول المالي على غرار الدول العربية بإستثناء دول مجلس التعاون الخليجي فالأمر يختلف من حيث إنتشار الخدمات المالية والبنكية، حيث لا تزال مؤشرات إمتلاك الحسابات تسجل مستويات جد متدنية 22 بالمئة سنة 2011 وإرتفاع إلى 39 بالمئة سنة 2021 ، صحيح أن الجزائر حققت أعلى من هاته النسب إلا أنها تبقى بعيدة عن المؤشرات العالمية حيث يعتبر

إمتلاك الحسابات البنكية أبرز المؤشرات لإنتشار الشمول المالي في البلاد ،كما نلاحظ إرتفاعا محسوسا في معدل إمتلاك الحسابات البنكية لدى الفئة السنية فوق 15 سنة من 20 بالمئة سنة 2011 إلى 38 بالمئة سنة 2014 إلا أنه شهد تقهقرا واضحا خلال السنوات الموالية 2017 و2021 ما يعكس عدم تمتع أصحاب هاته الفئة السنية بإستقلالية مالية قبل سن 25 ، و عدم إهتمام المؤثرين على السياسات الداخلية بهاته الفئة. تبقى هاته المؤشرات أعلى من مؤشرات الوطن العربي على العموم إلا أنها جد ضعيفة أمام المؤشر العالمي لإمتلاك الحسابات البنكية لهته الفئة، كذلك قد يرجع الأمر إلى إنخفاض إمتلاك الحسابات بالنسبة للفئة العمرية الأكبر من 15 سنة لفتح حساب بنكي أو بريدي إلى الأمور التنظيمية التي تفرضها البنوك الجزائرية حيث أنه يشترط توفر رخصة الولي بالنسبة لمن يقل عمره عن18 سنة. في المقابل نجد تطور خجولا لهاذا المؤشر بالنسبة للفئة السنية فوق 25 سنة، أحسن من المؤشرات الخاصة بالوطن العربي لكن أضعف من المؤشرات العالمية، حيث وصل خلال 2021 نسبة 51 بالمئة.

ثانيا: نسبة ملكية الحسابات البنكية أو المؤسسات المالية و المقارنة ين الجنسين

وحسب قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي فقد شهد عام 2021 تراجع الفجوة طويلة الأمد بين الجنسين في الاقتصادات النامية من 9 نقاط مئوية إلى 6 نقاط مئوية. وتوضح البيانات الآن أن 74% من الرجال و68% من النساء في البلدان النامية لديهم حساب مصرفي، وعلى الصعيد العالمي كان لدى 78% من الرجال و74% من النساء حسابات، أي أن الفجوة بين الجنسين تبلغ 4 نقاط مئوية. أما بالنسبة للجزائر فقد شهدت الفجوة الجندرية تذبذب خلال العقد الماضي حي شهدت تقلص بين عام 2011 و2014 بعدها رجعت للإرتفاع خلال سنة 2021، أما بالنسبة للجزائر فإن الفجوة بين الجنسين لا زات تشهد توسعا كبيرا حيث بلغت سنة 2011 ما يقارب 15 نقطة وانتهت ب 27 نقطة سنة 2021 .

صحيح أن نسبة إمتلاك الحسابات بالنسبة للإناث شهدت إرتفاعا، مثلها مثل النسب المسجلة عند الذكور إلا أن الفجوة بين الجنسين لا زالت كبيرة ، ويرجع هذا لكون المرأة الجزائرية لا تزال تشكو من نقص الثقافة المالية ولا تزال تعاني من مشكل الوصول للقنوات المالية الرسمة ، و تكمن القيود التي تواجهها المرأة الجزائرية في الحواجز الهيكلية والعقبات التنظيمية ما لا يمكنها من إمتلاك أصول مالية أساسية .كما أن سوق العمل مكتسح من قبل الذكور وأن قليل من النساء يمتلك مهنا حرة مقارنة بالرجال ، وقد يكون سبب هاته الفجوة نقص التنمية في المناطق الريفية ما لا يوفر مناصب شغل لهاته الفئة من المجتمع كذلك يرجع الأمر إلى الوازع الثقافي لهاته المناطق .

الفرع الثاني: مؤشر الإقتراض في الجزائر

المقصود بها المؤشر هو قياس عدد الأفراد البالغين الذين يحصلون على قروض من مؤسسات مالية رسمية، كذلك معرفة نسبة الأفراد الذين لا يلجؤون للمؤسسات المالية في عملية حصولهم على قروض حيث يتم التوجه إلى القنوات الغير الرسمية كالإقتراض من العائلات أو من الأصدقاء.

أولا: الأفراد الذين يمتلكون حساب إقتراض

الجدول رقم (2-4): نسبة الأفراد الذين يمتلكون حساب إقتراض في الجزائر

	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		الذكور	اناث	فوق 15	فوق 25
2011	%1	3%	0%	0%	2%
2014	6%	7%	5%	5%	6%
2017	5%	7%	3%	1%	7%
2021	4%	5%	2%	2%	5%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

الجدول رقم (2-5):نسبة الأفراد الذين يمتلكون حساب إقتراض في العالم

	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		الذكور	اناث	فوق 15	فوق 25
2011	%11	%10	%8	%5	%11
2014	%32	%24	%21	%12	%25
2017	%31	%24	%21	%11	%25
2021	%37	%30	%27	%16	%32

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

الجدول رقم (2–6): نسبة الأفراد الذين يمتلكون حساب إقتراض في الوطن العربي

	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		الذكور	اناث	فوق 15	فوق 25
2011	%6	%6	%3	%2	%6
2014	%13	%13	%6	%5	11%
2017	%13	%11	%5	%3	%10
2021	%13	%12	%7	%6	%11

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

بالرجوع إلى الجدول وحسب بيانات البنك الدولي نجد أن نسبة الجزائريين البالغين الذين يحوزون على حسابات إقتراض مقارنة الدول العربية متدنية حيث بلغت أعلى مستوى لها سنة 2014 إلى ما يقارب 6 بالمئة بعدها عادت للإنخفاض سنة 2021 ، وبمقارنتها بالدول العربية تعتبر نسب إمتلاك حسابات القروض في الجزائر متدنية عن النسب المسجلة في الدول العربية ، وبعيدة كل البعد عن النسب العالمية . أما بالنسبة للفجوة بين الجنسين نجد أنها بلغت لما قارب 3 نقاط لصالح الذكور، بعدها أخذت في الإنخفاض لتصل لنقطتين، حيث نلاحظ أن هذا التوزيع متقارب مع التوزيع المسجل لدى الدول العربية والتوزيع المسجل عالميا، حيث أنه كذلك سجلت فجوة بين الجنسين تقارب 3 نقاط .

أما عن الفجوة المسجلة بين الفئات العمرية نلاحظ تهميشا للفئة العمرية الأكبر من 15 سنة حيث كانت نسبة من يمتلكون حسابات قرض معدومة تقريبا سنة 2011 بعدها إرتفعت إلى 5 بالمئة سنة 2014 بعدها عادت للإنخفاض. بالمقابل سجلت نسبة الشباب الفوق 25 سنة الذين يمتلكون حسابات قروض 2 في المئة سنة 2011 ووصلت إلى أعلى نسبة لها 7 بالمئة سنة 2017 ، إلا أنها تعتبر نسب جد متدنية مقارنة بباقي الدول العربية ومقارنة بباقي دول العالم ، ويرجع تدني نسب ملكية حسابات الإقتراض للفئة الشبانية لكون العديد من الشباب لا يمتلكون أصلا حسابات مالية في مؤسسات مالية رسمة وأغلب الشباب يلجؤون إلى القنوات الغير رسمية للحصول على قروض كالعائلات والأصدقاء ، وأن الشباب لا يفضلون التعامل مع المؤسسات المالية والبنوك لاعتبارات دينية كون المجتمع الجزائري مجتمع مسلم يتلافا التعاملات الربوية . كما يمكن أن يتمثل السبب في إحجام البنوك والمؤسسات المالية عن تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر ،أو لكون تكلفة القروض جد مرتفعة ، وعدم إنتهاج

المؤسسات المالية لسياسات ترغيبيه تشجع الفئات الشبابية وحتى المرأة في إمتلاك حسابات والحصول على تمويل يمكنهم من فتح مشاريعهم الخاصة و والوصول لمرحلة الإستقلالية المالية .

ثانيا: الأفراد الذين يقترضون من الأصدقاء والعائلات

الجدول رقم (2–7): نسبة الأفراد المقترضين من الأصدقاء والعائلات في الجزائر

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	إناث	فوق 15 سنة	فوق 25 سنة
2011	25%	29%	21%	22%	26%
2014	13%	12%	14%	10%	15%
2017	19%	19%	18%	19%	18%
2021	31%	32%	29%	24%	34%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

بالمقارنة بن إحصائيات المقترضين من المؤسسات المالية نجد أن نسبة المقترضين مرتفعة عبر القنوات الغير رسمية كالعائلات والأصدقاء لدى الجزائريين، حيث أن نسب المقترضين من العائلات و الأصدقاء سنة 2011 بلغت 25 بالمئة بعدها إنخفضت سنة 2014 لتعود للإرتفاع في سنة 2017 وسنة 2021 حيث بلغت 31 بالمئة وهي نسبة معتبرة تقترب من النسب العالمية للأفراد الذين يلجؤون للأصدقاء والأقارب فبي عملية الإقتراض، حيث أنه وحسب بيانات البنك العالمي بلغت نسبة المقترضين عبر الوسائل الغير رسمية عالميا ما يقارب 28 بالمئة بينما وصلت هاته النسبة عند العالم العربي ما يقارب 39 بالمئة وهي نسبة كبيرة جدا ، ما يعكس عدم قدرة الأفراد الوصول القنوات الرسمية أو عدم قدتهم لإستخدام الخدمات المالية، أو نقص ثقتهم إتجاه هاته القنوات خاصة من جانب الحصول على قروض .

كما نلاحظ من الجدول أعلاه وجود فجوة بين الجنسين يمكن أن نقول عنها أنها معتبرة وذلك خلال سنة 2011 حيث تفوقت نسبة الذكور على الإناث في الحصول على قروض وهذا يمكن تفسيره بإكتساح الذكور لأسواق العمل وإحتياجهم لتمويل خارجي لمشاريعهم الشخصية، إلا أن هاته الفجوة أخذت في التقلص في السنوات الموالية لدرجة التقارب. أما عن الفجوة المسجلة بن الشباب فوق 15 سنة وأقل من 25 سنة نجد أن نسبهم في الحصول على مثل هاته القروض منخفضة، وهذا لا يعارض إستنتاجاتنا السابقة في سعي الفئة العمرية الأكبر من 25 سنة للوصول للإستقلالية المالية عن طريق إمتلاكهم مشاريعهم الخاصة.

الفرع الثالث: مؤشر الإدخار في الجزائر

يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين يقومون بالإدخار في مؤسسات مالية رسمية، كذلك قياس نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون مدخرات خارج المؤسسات المالية والغرض من هذا المؤشر الوقوف على مدى إنتشار الوعي المالي المصرفي ومدى مقدرة المؤسسات المصرفية لجلب المدخرات من خلال تقديم خدمات مالية مغرية .

أولا: الأفراد الذين يمتلكون حسابات إدخار

الجدول رقم (2-8): نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات إدخار في الجزائر

السنوات	المجموع	الجنس		السن	
		ذكور	إناث	فوق 15	فوق
2011	%4	6%	3%	1%	6%
2014	14%	22%	6%	9%	16%
2017	11%	14%	8%	3%	15%
2021	16%	18%	14%	6%	20%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

الجدول رقم (2-9) : نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات إدخار في العالم

السنوات	المجموع	الجنس		السن	
		ذكور	إناث	فوق 15	فوق
2011	22%	24%	21%	15%	25%
2014	27%	29%	26%	18%	30%
2017	27%	29%	24%	18%	29%
2021	29%	31%	28%	23%	31%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

الجدول رقم (2–10): نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات إدخار في الوطن العربي

السنوات	المجموع	الجنس		السن	
		ذكور	إناث	فوق 15	فوق
2011	6%	9%	4%	4%	7%
2014	9%	12%	5%	6%	10%
2017	9%	12%	5%	5%	10%
2021	10%	13%	8%	6%	12%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

بالمقارنة بين الاحصائيات المسجلة في الجزائر ونظيرتها في الدول العربية والعالم بخصوص الأفراد الذين يمتلكون حسابات إدخار، نجد أن نسبة البالغين الذين يمتلكون مثل هاته الحسابات تقدر ب4 بالمئة سنة 2011 مقاربة للنسب المسجلة في الدول العربية، وبعيدة كل البعد عن النسب العالمية، حيث نجد أن فئة قليلة من البالغين الذين يفضلون إدخار أموالهم في مؤسسات مالية رسمية ،كما يمكن أن نقول أن هاته النسب أخذت في التطور بشكل ملحوظ إلى أن وصلت 14 بالمئة سنة 2014 ،حيث أنها فاقت النسب المسجلة في الوطن العربي لنفس العام .إلا أنها تبقى أقل من المأمول ، حيث أنها بعيدة مجددا عن الاحصائيات المسجلة عالميا . بعدها نسجل إنخفاض في سنة 2017 وها راجع لانخفاض أسعار النفط ما أثر على الاقتصاد الجزائري، حيث بدأت الاحصائيات في التعافي إلى أن وصلت سنة 2021 ما يفوق 16 بالمئة، وهي أعلى من الاحصائيات المسجلة في الوطن العربي وأقل من المسجلة عالميا.

أما عن الفجوة المسجلة بين الجنسين نجدها كبيرة في سنة 2011 وصلت لدرجة الضعف لصالح الذكور، مرتفعة في السنوات الموالية 2014 و2017 بعدها إنخفضت في سنة 2021 ، وتم مقارنتها بما هو مسجل لدى الدول العربية نجد أن الفجوة المسجلة لدى الوطن العرب أكبر مما هو مسجل لدى الجزائر لسنة 2021 ومقاربة لما هو مسجل عالميا .كذلك الأمر بالنسبة للفجوة المسجلة بين الفئات العمرية نجدها لصالح الفئة الأكبر من 25 سنة حيث نسبة المدخرين لما بين 15 و24 سنة وصلت 1 بالمئة، بينما وصلت ل6 بالمئة بالنسبة للفئة الشبابية الأكبر من 25 سنة بعدها أخذت الفجوة في التعاظم حيث وصلت سنة 2021 ما يقارب 14 نقطة لصالح لفئة الأكبر من 25 سنة .

ثانيا: الإدخار خارج المؤسسات المالية

الجدول رقم (2–11): نسبة الأفراد الذين يدخرون أموال خارج المؤسسات المالية:

السنوات	المجموع	الجنس		السن	
		ذكور	إناث	فوق 15	فوق
2014	45%	53%	37%	35%	51%
2017	39%	45%	33%	26%	44%
2021	46%	46%	46%	23%	55%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

الجدول رقم (2–12): نسبة الأفراد الذين يدخرون أموالهم خارج المؤسسات المالية في العالم

السنوات	المجموع	الجنس		السن	
		ذكور	إناث	فوق 15	فوق
2014	56%	59%	54%	48%	59%
2017	48%	52%	45%	43%	49%
2021	49%	50%	47%	45%	50%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

الجدول رقم (2–13): نسبة الأفراد الذين يدخرون أموالهم خارج المؤسسات المالية في الوطن العربي

السنوات	المجموع	الجنس		السن	
		ذكور	إناث	فوق 15	فوق
2014	38%	41%	34%	36%	38%
2017	31%	36%	26%	30%	31%
2021	35%	37%	32%	29%	37%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

نلاحظ أن نسب الأفراد البالغين الذين لا يدخرون أموالهم في المؤسسات المالية بلغت 45 بالمئة سنة 2014 ووصلت إلى أعلى نسبة لها سنة 2021 حيث بلغت 46 بالمئة، وهي نسب كبيرة تعكس عدم إهتمام الجزائريين

بادخار أموالهم في المؤسسات المالية الرسمية أو عدم ثقتهم في المؤسسات المالية، صحيح أن هاته النسب أقل من النسب المسجلة علميا، إلا أنها لا تزال نسب مرتفعة، وتدل على نقص الوعي المصرفي لدى المجتمع الجزائري أو كما ذكر هو عدم ثقة الجزائريين في المؤسسات المالية.

المطلب الثاني: بعد الوصول المالي للخدمات المالية

يعبر هذا البعد عن قدرة المؤسسات المالية الرسمي على توفير عروض وتقديم وسائل وأدوات تسهل للأفراد الحصول على خدمات مالية ومنتجات وبأقل تكلفة، ويعبر عن هذا البعد من خلال عدة مؤشرات منها عدد المؤسسات المالية وعدد فروعها وتوزيع وعدد مكينات الصراف الآلي .

أولا : إستخدام الهاتف النقال أو الأنترنت للوصول إلى حساباتهم في المؤسسات المالية:

الجدول رقم (2-14):نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف النقال أو الأنترنت للوصول الى حساباتهم في المؤسسات المالية

السنوات	الجزائر	دول العالم	الوطن العربي
2017	%4	37%	8%
2021	%11	55%	15%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

وعن إستخدامات التكنلوجية وبالرجوع للجدول أعلاه نجد أن من يستخدم الهاتف النقال أو الأنترنت في الجزائر، وذلك من أجل الوصول إلى حساباته المصرفية نجدها بلغت نسبة 4 بالمئة بالنسبة لسنة 2017 ، وهي نسبة أقل من النسب المسجلة في الوطن العربي وضعيفة جدا بالنسبة للنسب المسجلة عالميا، كما نلاحظ إرتفاعها لسنة 2021 إلا أنها لا تزال بعيدة عن الاحصائيات المسجلة سوآءا في الوطن العربي أو عالميا. ويمكن أن نفسر تدني نسب من يستخدمون الهاتف النقال والأنترنت للوصول للخدمات المصرفية بنقص الثقافة المالية وضعف البنية التحتية، ويمكن أن نظيف للجزائر أن السبب قد يكون في عدم مواكبة المنظومة المصرفية الجزائرية للحداثة التي تطرأ وسائل الدفع الالكتروني والتطورات السريعة التي يشهدها هذا المجال ، كذلك غياب التشريعات والقوانين التي تنظم هاته المعاملات من اعمال و خدمات الكترونية مصرفية.

ثانيا : إستخدام البطاقات البنكية

الجدول رقم (2–15): نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات خصم في الجزائر

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	إناث	فوق 15 سنة	فوق 25 سنة
2011	14%	18%	11%	10%	17%
2014	22%	33%	14%	16%	28%
2017	20%	28%	13%	9%	26%
2021	23%	34%	13%	14%	28%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

الجدول رقم (2–16): نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات خصم في العالم

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	إناث	فوق 15 سنة	فوق 25 سنة
2011	31%	33%	28%	24%	33%
2014	41%	44%	37%	31%	43%
2017	48%	52%	43%	35%	51%
2021	53%	56%	49%	41%	56%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

الجدول (2–17): نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات خصم في الوطن العربي

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	إناث	فوق 15 سنة	فوق 25 سنة
2011	14%	20%	8%	9%	17%
2014	20%	27%	13%	12%	24%
2017	27%	37%	17%	13%	32%
2021	30%	37%	22%	18%	34%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

بالنسبة للبالغين الذين يستخدمون بطاقات الخصم في الجزائر فإن نسبهم ضعيفة جدا سواء مقارنة بالدول العربية أو بنسب البالغين في العالم ككل ، حيث بلغت نسب البالغين الذين يمتلكون بطاقة خصم لسنة 2011 حوالي 14 بالمئة بعدها أخذت في التحسن شيئا فشيء بنسب ضعيفة، حيث بلغت سنة 2014 حوالي 22 بالمئة إلى أن وصلت نسبة 21 بالمئة خلال سنة 2021 وهي أقل من النسب المسجلة في الدول العربية التي وصلت 30 بالمئة خلال هاته السنة مع ملاحظة تقارب النسب خلال السنوات السابقة ، إلا أنها وكما سبق الذكر تعتبر نسب متدنية بالنسبة للنسب المسجلة عالميا ، حيث بلغت في عام 2021 ما يفوق 53 بالمئة .

أما عن الفجوة المسجلة بين الجنسين في الجزائر نجد أنها لصالح الذكور بما يقارب 7 نقاط خلال 2011 ،بعدها أخذت الفجوة في التوسع إلى أن بلغت 21 نقطة خلال سنة 2021 ، كذلك يمكن ملاحظة فجوة كبيرة بين الجنسين بالنسبة للإحصائيات المسجلة في الدول العربية أو دول العالم ككل .وبالنسبة للفجوة المسجلة بين الفئات العمرية نجدها لصالح الشباب الذين يفوق عمرهم 25 سنة بلغت 7نقاط سنة 2011 ،وتوسعت الفجوة خلال السنوات الموالية لتصل 14 نقطة سنة 2021.

أما عن الفجوة المسجلة بين الجنسين في الجزائر نجد أنها لصالح الذكور بما يقارب 7 نقاط خلال 2011 بعدها أخذت الفجوة في التوسع الى أن بلغت 21 نقطة خلال سنة 2021 ، كذلك يمكن ملاحظة فجوة كبيرة بين الجنسين بالنسبة للإحصائيات المسجلة في الدول العربية أو دول العالم ككل .وبالنسبة للفجوة المسجلة بين الفئات العمرية نجدها لصالح الشباب الذين يفوق عمرهم 25 سنة بلغت 7نقاط سنة 2011 وتوسعت الفجوة خلال السنوات الموالية لتصل 14 نقطة سنة 2021.

الجدول رقم (2–18): الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان في الجزائر

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	إناث	فوق 15 سنة	فوق 25 سنة
2011	1%	1%	2%	1%	1%
2014	6%	8%	4%	6%	6%
2017	3%	5%	1%	2%	4%
2021	3%	4%	1%	3%	3%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

الجدول رقم (2–19): الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان في العالم

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	إناث	فوق 15 سنة	فوق 25 سنة
2011	15%	16%	14%	7%	17%
2014	17%	19%	16%	9%	20%
2017	18%	20%	17%	8%	21%
2021	24%	25%	24%	12%	28%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

الجدول رقم (2–20): نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان في الوطن العربي

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	إناث	فوق 15 سنة	فوق 25 سنة
2011	6%	8%	3%	3%	7%
2014	5%	8%	3%	3%	6%
2017	5%	7%	2%	2%	6%
2021	6%	8%	5%	5%	7%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

نلاحظ من خلال الجداول أعلاه بالنسبة لنسب البالغين الذين يمتلكون بطاقة ائتمان في الجزائر بلغت 1 بالمئة بالنسبة لسنة 2011 ليكون هناك إرتفاع يقدر ب 6 بالمئة لسنة 2014 ، بعدها إنخفضت إلى 3 بالمئة خلال السنتين 2017 و2021 ، لا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للدول العربية ، نسب ضعيفة مقارنة بالإحصائيات المسجلة عالميا. كما توجد فجوة بين الجنسين لصالح الذكور والتي قدرت ما بين 3 و4 نقاط بالنسبة للجزائر والأمر مشابه لما هو واقع في الدول العربية، أما عن الإحصائيات المسجلة بين الفئات العمرية فلم تسجل فجوات كبيرة خلال الفترة المدروسة .

أما عن تدني النسب المسجلة في إستخدام البطاقات الائتمانية أو بطاقات الخصم في الجزائر فرجع الأمر إلى الواقع الذي تشهده التجارة الالكترونية وواقع النشاط التجاري حيث أنه يشهد نوعا من الركود لتقصير من الجانب القانوني والتشريعي الذي ينظم المعاملات الالكترونية.

ثالثا: إجراء عمليات رقمية بإستخدام الهاتف أو الانترنت

الجدول رقم (2–21): نسبة الأفراد الذين أجروا أو استلموا دفعات رقمية في الجزائر

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	إناث	فوق 15 سنة	فوق 25 سنة
2014	28%	37%	19%	15%	36%
2017	26%	32%	20%	13%	31%
2021	34%	44%	23%	18%	40%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

الجدول رقم (2–22): الأفراد الذين أجروا أو استلموا دفعات رقمية في العالم

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	إناث	فوق 15 سنة	فوق 25 سنة
2014	44%	47%	19%	35%	47%
2017	52%	56%	20%	40%	55%
2021	64%	68%	23%	53%	67%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

الجدول رقم (2–23): الأفراد الذين أجروا أو استلموا دفعات رقمية في الوطن العربي

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	إناث	فوق 15 سنة	فوق 25 سنة
2014	21%	47%	41%	35%	47%
2017	26%	56%	48%	40%	55%
2021	32%	68%	61%	53%	67%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

من خلال البيانات السابقة نجد أن الأفراد البالغين الذين أجروا أو استلموا دفعات رقمية في الجزائر بلغت نسبتهم 28 بالمئة سنة 2014 إنخفضت سنة 2017 وعادت للإرتفاع سنة 2021 إلى أن وصلت 34 بالمئة،

وهي نسب تفوق ما سجل بالنسبة للدول العربية، إلا أنها أقل من النسب المسجلة عالميا ، كما نلاحظ وجود فجوة بين الجنسين وصلت 21 نقطة سنة 2021 لصالح الذكور ، كذلك نلاحظ وجود فجوة بين الفئات العمرية وصلت لـ 22 نقطة سنة 2021 لصالح الشباب الذين تفوق أعمارهم 25 سنة .

الجدول رقم (2–24): نسبة الأفراد الين أجروا عمليات رقمية في الجزائر

السنوات	سداد الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية	استخدام الهاتف النقال أو الأنترنت في عمليات الشراء	استخدام الهاتف النقال أو الأنترنت في تسديد الفواتير
2014	0%		
2017	8%	3%	%2
2021	2%	9%	4%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

الجدول رقم (2–25): نسبة الأفراد الذين أجروا عمليات رقمية في العالم

السنوات	سداد الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية	استخدام الهاتف النقال أو الأنترنت في عمليات الشراء	استخدام الهاتف النقال أو الأنترنت في تسديد الفواتير
2014	17%		
2017	22%	29%	27%
2021	25%	32%	33%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

الجدول رقم (2–26): نسبة الأفراد الين أجروا عمليات رقمية في الوطن العربي

السنوات	سداد الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية	استخدام الهاتف النقال أو الأنترنت في عمليات الشراء	استخدام الهاتف النقال أو الأنترنت في تسديد الفواتير
2014	4%		
2017	5%	9%	10%
2021	7%	22%	18%

المصدر: بيانات البنك الدولي 2024

من خلال الجداول السابقة وتسليط الضوء عن إستخدام الحسابات المالية أو الهاتف النقال أو الانترنت في بإجراء مدفوعات رقمية وتسديد الفواتير، نجد أن الإحصائيات المسجلة جد متواضعة بالنسبة للجزائر، على غرار الدول العربية بالنسبة لسداد الفواتير بإستخدام الحسابات المالية، حيث بلغت أقصى حد لها 8 بالمئة سنة 2017، بعدها إنخفضت سنة 2021 ، بالمقابل نجد أن هاته المعاملات بلغت سقف 25 بالمئة بالنسبة للإحصائيات العالمية ، ما يؤكد ضعف إستخدام الجزائريين للحسابات المالية أو حتى الهواتف النقالة في عملية تسديد الفواتير أو حتى في عمليات الشراء ، حيث يصر الجزائريين على إعتماد السيولة في معاملاتهم الأمر الذي يشكل تحديا بالنسبة للبنك المركزي بإعتباره الجهة الرقابية الأولى والمسؤولة عن تعزيز الشمول المالي في الجزائر . ويكمن الحل في إيجاد وخلق بيئة قانونية تشجع وتسهل الوصول للخدمات والمنتجات المالية ، وكذلك السعي لتوسيع هاته الخدمات خارج المصارف والفروع البنكية والإستفادة من التقنيات الجديدة التي تسهل من الوصول للخدمات المالية خاصة الرقمية بأعلى جودة وأقل تكلفة وبشكل جد مضمون ومحمي تحت تنظيمات وتشريعات قانونية ، يستفاد منها جميع طبقات المجتمع مهما كان مستوى دخلهم عظم أو قل.

المطلب الثالث: مؤشر عدد فروع البنوك التجارية ومؤشر عدد الصرافات الآلية في الجزائر

يسعى كل مؤشر إلى الوقوف على توزيع البنوك التجارية في لكل 100 ألف بالغ، وكذلك توزيع عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ ، وذلك للوقوف على نسبة الأفراد المشمولين ماليا في الجزائر.

الفرع الأول: مؤشر عدد البنوك التجارية في الجزائر

يعتبر مؤشر عدد البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ من أهم المؤشرات للوقوف على مستوى الشمول المالي في أي بلد، حيث يمكن أن نقول، إن عدد كبير من الأفراد البالغين في أي مجتمع مشتملين ماليا أو العكس، ذلك حسب إرتفاع أو إنخفاض هذا المؤشر، فلا يمكن الإستغناء عن إمتلاك حسابات بنكية وعن المعاملات البنكية رغم التطور التكنلوجي والطرق المستحدثة التي تدخل في تعاملاتنا المالية كالهواتف النقالة والبنوك الالكترونية وغيرها.

الجدول رقم (2-27): تطور عدد فروع البنوك التجارية في الجزائر

المؤشر	2011	2014	2017	2021
عدد البنوك التجارية	20	20	20	20
عدد الفروع البنوك التجارية	1358	1435	1501	1572
عدد فروع البنوك التجارية لكل مئة الف بالغ	5.16	5.21	5.22	5.26

المصدر : بيانات البنك المركزي الجزائري

الجدول رقم (2-28): تطور عدد فروع البنوك التجارية في الوطن العربي والعالم

المؤشر	2011	2014	2017	2021
عدد فروع البنوك التجارية لكل مئة الف بالغ في العالم	11	10.9	11.3	11.3
عدد فروع البنوك التجارية لكل مئة الف بالغ في الوطن العربي	11.3	12.2	11.7	11.2

المصدر : بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (2-1): عدد الفروع البنكية لكل 100.000 بالغ

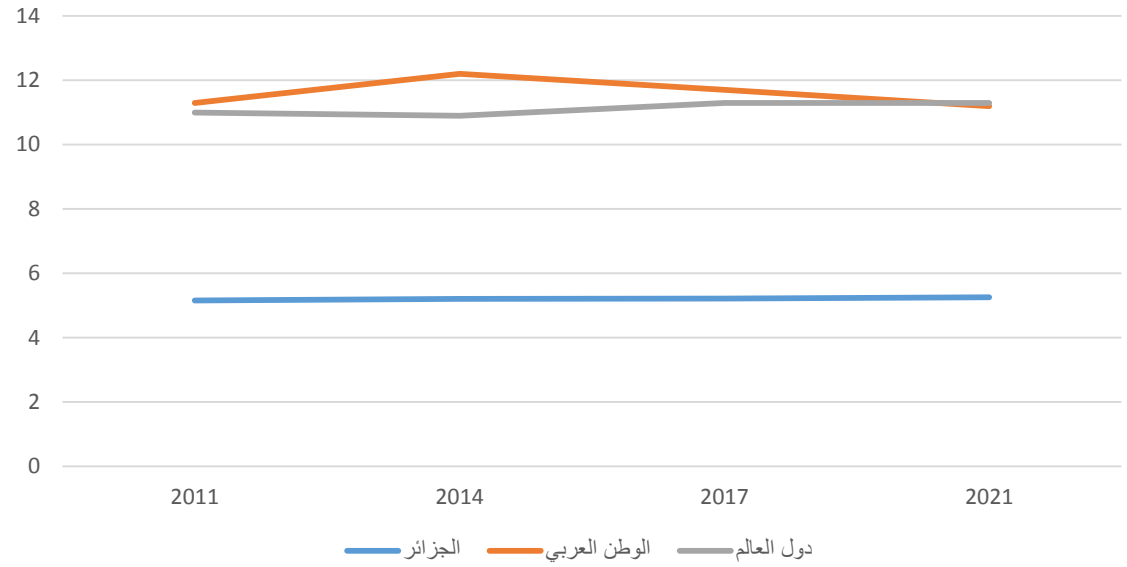

المصدر : بناءا على بيانات البنك الدولي والبنك المركزي الجزائري

بالنسبة لعدد الفروع للبنوك التجارية في الجزائر، نلاحظ أنه لا يتناسب ولا يواكب التطور في العدد السكاني ، مقارنة بعدد الفروع المسجلة في الدول العربية ودول العالم ، حيث بلغ تعداد البنوك5 لكل 100 ألف بالغ لسنة 2011 وهذا التسجيل ضعيف جدا، حيث بلغ عدد الفروع لنفس العام بالنسبة لدول العالم والوطن العربي ما بين 11 و12 فرع لكل 100 ألف بالغ ، كما نلاحظ تطور عدد الفروع خلال السنوات الموالية لدولة الجزائر لكن التطور كان بشكل ضعيف حيث بلغ سنة 2021 ما يفوق 5 فروع لكل 100 ألف بالغ ، إلا أنها تسجيلات ضعيفة مجددا حيث أن عدد البنوك غير كاف وهو سبب من أسباب الاقصاء المالي الذي تشهده دولة الجزائر ، خاصة في المناطق الريفية .

الفرع الثاني: مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي

جهاز الصراف الآلي هو جهاز إلكتروني يوفر لعملاء المؤسسات المالية إجراء المعاملات المالية في الأماكن العامة كبديل عن الحاجة إلى موظف. للقيام بأي عملية، يكون على إتصال دائم بشبكة حساب البنك، حيث يجب على العميل إدخال بطاقة بلاستيكية ذات رمز خاص تحتوي على رقم خاص بالعميل وبعض المعلومات الأمنية. ومن العمليات المالية التي يسمح بالقيام بها من خلال الصراف الآلي الوصول إلى الحسابات المصرفية وسحب النقود ومعرفة أرصدة الحسابات، وإيداع النقود أيضا. كما توفر بعض المصارف خدمات أخرى مثل دفع الفواتير، شحن خطوط الهاتف الخلوي المدفوعة مسبقا.

الجدول رقم (2-29): تطور أجهزة الصراف الآلي

	2011	2014	2017	2021
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ- الجزائر	6.10	7.61	9.13	9.30
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ- الدول العربية	18.92	24.5	37.74	30.20
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ- العالم	30.95	35.34	37.74	39.49

المصدر : البنك الدولي والبنك المركزي الجزائري

الشكل رقم (2-2): عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ

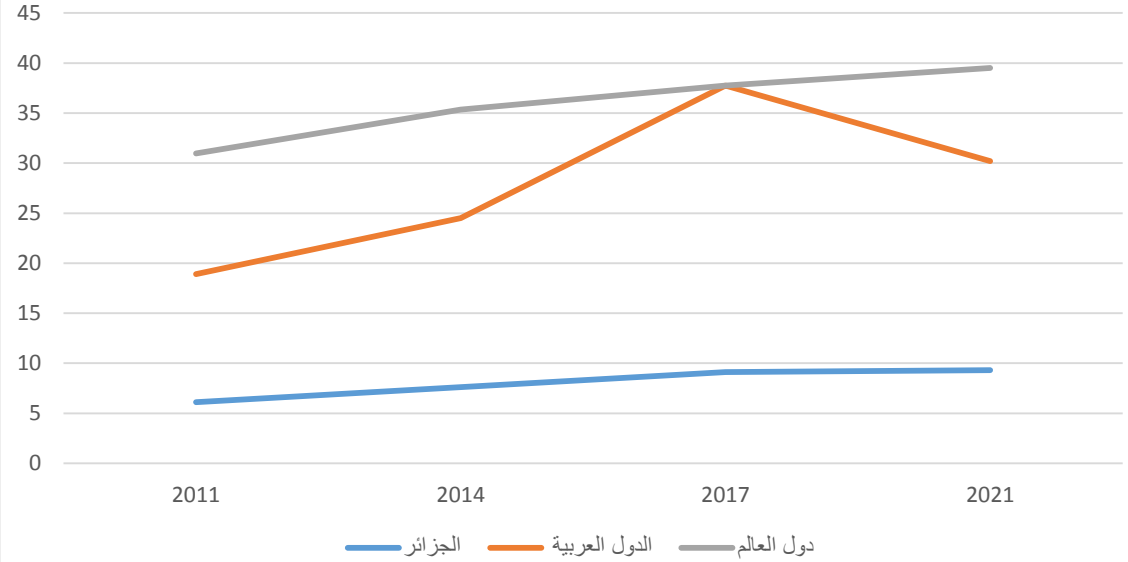

المصدر : بناءا على بيانات البنك الدولي والبنك المركزي الجزائري

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ قلة عدد أجهزة الصراف الآلي، حيث كانت التغطية ضعيفة جدا هذا إذا قارناها بالإحصائيات المسجلة على مستوى الدول العربية، وكانت غير قابلة للمقارنة مقابل الإحصائيات المسجلة في دول العالم ، حيث سجلت الجزائر أقصى توزيع للصرفات الآلية وهو في سنة 2021 الذي بلغ 9.30 جهاز لكل 100 ألف بالغ وهو رقم ضعيف جدا كما سبق وذكرنا مقارنة بباقي التسجيلات ، حيث أن توزيع هذه الأجهزة لم يصل لأن يصل لمعدل جهاز واحد لكل 1000 كلم مربع في كل من سنة 2011 و2014 بعدها سجل إرتفعا طفيفا لم يصل لمعدل جهازين لكل 1000 كلم مربع ، ما ينعكس سلبا على مؤشرات الشمول المالي.

المبحث الثاني: واقع النمو الاحتوائي في الجزائر

في ضوء الأداء الحالي لأهداف الألفية في المنطقة العربية ، عمل المجتمع الدولي خلال عامي 2013 و2014 على وضع خطة الأمم المتحدة للتنمية لفترة ما بعد 2015 حيث خلص تقرير الأمم المتحدة بوجوب تناول الأجندة ما بعد عام 2015 تحتوي خمسة تحولات كبرى : [1]

- الإنتقال من تخفيف الفقر إلى القضاء على الفقر.
- الإهتمام بالتنمية المستدامة من خلال دمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والاستدامة للقضاء على ظاهرة تغير المناخ التدهور البيئي.
- تحويل الاقتصادات باتجاه التركيز على فرص العمل والنمو الاحتوائي.
- بناء السلام بالتزامن مع بناء مؤسسات فعالة ومتفتحة ومسؤولة للجميع.
- إقامة شراكة عالمية جديدة.

والمقصود من إقامة شراكة عالمية جديدة أن يتبني على نظام مسائلة متبادل، وتجاوز التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي قضية أثارت جدل من منظور البلدان النامية حيث يدعم التقرير المعد من خبراء الأمم المتحدة بإطار توضيحي ينظم أهداف وغايات رئيسية.

- إنهاء الفقر وتخفيض نسبة من يعيشون تحت خط الفقر وزيادة نسبة السكان الين يمتلكون تأمينا على حقوق الملكية ونظم الحماية الاجتماعية.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وضمان الحقوق القانونية للمرأة بضمان حقوقها السياسية والاقتصادية والعامة.
- توفير التعليم الجيد بكل اطواره مع الحرص على إمتلاك مهارات للنساء والرجال وكل أفراد المجتمع تمكنهم من خوض سوق العمل.
- ضمان حياة صحية بالحد من الوفيات للأطفال وتوفير اللقاحات لكل السكان.
- ضمان الأمن الغذائي والتغذية الجيدة وزيادة إنتاجية الزراعة باعتمادات مستدامة.
- ضمان حصول الجميع على مياه شرب آمنة في المنازل والمدارس والمراكز الصحية والمخيمات، وضمان الحصول على خدمات الصرف الصحي.
- تأمين الطاقة المستدامة عبر توفير مصادر طاقة متجددة.

[1] مجموعة مؤلفين. **السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2017.النسخة الالكترونية .

وقد تزامنت بداية الألفية الجديدة بتبني الجزائر إصلاحات تحت إطار برنامج الإنتعاش الاقتصادي التي تهدف بالأساس إلى تحقيق النمو وتحسن المؤشرات كمؤشر الفقر والبطالة، إلا أن الجزائر لم تستطع تحقيق الاحتوائية لكل أفراد المجتمع.

ومن خلال هذه الدراسة سنتطرق لأهم المؤشرات المكونة للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية كدراسة تحليلية في الجزائر للوقوف على مدى تحقيقها للنمو الاحتوائي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي (معدل الناتج المحلي الإجمالي):

سنتطرق في تحليلنا لمراحل تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الألفية الأخيرة، والذي نحاول من خلاله الوقوف على مستويات النمو الاقتصادي في الجزائر، ومدى إنتفاع كافة فئات المجتمع من التطورات التي تطرأ على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث سنقوم بتقسيم الفترة إلى ثلاثة مراحل.

الفرع الأول: مرحلة ما بعد الإصلاح الهيكلي

إن مفهوم الإصلاح الهيكلي الذي إنطلق من 1995 إلى غية نهاية الألفية الثانية، يقصد به بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات تمس جميع المجالات منها المالية والنقدية والتجارية والهيكلية ، الهدف منها إحداث تحولات جذرية من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي ، عن طريق تطبيق سياسات معينة ترمي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، كترشيد القطاع العام وتحجيمه والتوجه نحو الخوصصة وتشجيعها و تطبيق الأسعار الحقيقية وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي. حيث جاء الإصلاح الهيكلي بعد برنامج التثبيت الاقتصادي الذي جاء بعد توجيهات الصندوق النقدي الدولي .[1]

فمنذ سنة 2001 إنتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية إرتكزت على زيادة الإنفاق الحكومي ، وإستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية ، ساهم في ذلك الارتفاع النوعي في أسعار المحروقات ، وقد تميزت الفترة من 2001 إلى غاية 2004 إنتعاش مكثف للتنمية الاقتصادية خاصة مع الإستفادة من إرتفاع لأسعار المحروقات. تم تسجيل معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي قدر ب7.2 بالمئة ، بعدها جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005 إلى 2009 الهدف منه إستكمال الإطار التحفيزي للإستثمار عن طريق النصوص التنظيمية لإتمام قانون الإستثمار وإستقطابه سواء وطني أو أجنبي، والقيام بإصلاحات مالية ومصرفية، وقد سعت الدولة من خلال البرنامج التكميلي

[1] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن.ص 53-71

إلى محاولة تحسين ظروف معيشة السكان وتطوير البنية التحتية وتطوير الخدمات العمومية وتحديثها وتطوير تكنلوجيا الاتصال. وقد نتج عن هذا البرنامج انخفاض الديون الخارجية بنهاية سنة 2009 حيث بلغت 0.48 مليار دولار وقد حقق نمو للناتج المحلي قدر 1.6 بالمئة .

الفرع الثاني: فترة البرنامج الخماسي وما بعده

البرنامج الخماسي للتنمية 2010 -2014 كان الهدف منه إستكمال المشاريع الجاري إنجازها ضمن البرنامج التكميلي، وإنطلاق مشاريع جديدة ومحاولة الحد من مستوى البطالة بتوفير 3 ملايين منصب شغل، وتحسين ظروف المعيشة بالنسبة للمناطق الريفية ومواصلة التجديد الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي ، وقد حقق البرنامج معدل نمو موجب سنة 2013 قدر ب2.7 بالمئة ومعدل نمو سنة 2014 قدر ب3.47 بالمئة .

برنامج توطيد النمو من سنة 2015 الى 2019 الذي أنشأه صندوق تسيير عمليات الاستثمار، نتج عنه إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الخام من 3.7 بالمئة سنة 2015 الى 3.3 بالمئة سنة 2016 وإرتفاع لمعدل التضخم وعجز حاد في ميزان المدفوعات حيث إنعكس إنخفاض سعر المحروقات على معطيات التنمية في البلاد ذلك أن 95 بالمئة من صادرات البلاد تعد من المحروقات ، وفي ظل الظروف المالية الصعبة تم تجميد كل المشاريع التي لم تنطلق والتي تحمل أهمية كبرى، وتم غلق كافة صناديق التخصيص الموجهة للمشاريع الاستثمارية العمومية .[1]

الفرع الثالث: فترة النموذج الجديد للنمو

النموذج الجديد للنمو 2016 -2030، حيث ينفذ على مراحل، بداية من مرحلة الإقلاع من 2016 - 2019 التي سعت فيها الجزائر الى تحسين العائدات الجبائية المحلية لتغطية نفقات التسيير وتقليص عجز الميزانية في ظل إنخفاض أسعار المحروقات. المرحلة الثانية هي مرحلة الإنتقال من 2020 إلى 2025 لتدارك الاقتصاد المحلي. والمرحلة الثالثة مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف إلى وصول معدل نمو خارج قطاع المحروقات يصل لـ 6.5 بالمئة، كانت الأهداف المرصودة مضاعفة حصة الصناعة التحويلية وتطوير قطاع الفلاحة والإنتقال القوي وتنويع الصادرات، تم تحقيق نمو للناتج المحلي خارج المحروقات بلغ 3.3 بالمئة سنة 2018 و2.4 بالمئة سنة 2019 والذي ساهم فيه القطاع الفلاحي بشكل كبير جدا.[2]

[1] رشام كهينة، آسيا قاسمي ، **الأهداف التنموية لمخططات سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجائر وآفاق في ظل النموذج الجديد للنمو 2016-2030**، مجلة دراسات مالية محاسبية وجبائية ، مجلد 3 العدد 1 ، 2023،ص 9-30

[2] رشام كهينة ، آسيا قاسمي ، مرجع سابق الذكر .

الشكل رقم (2-3): الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)

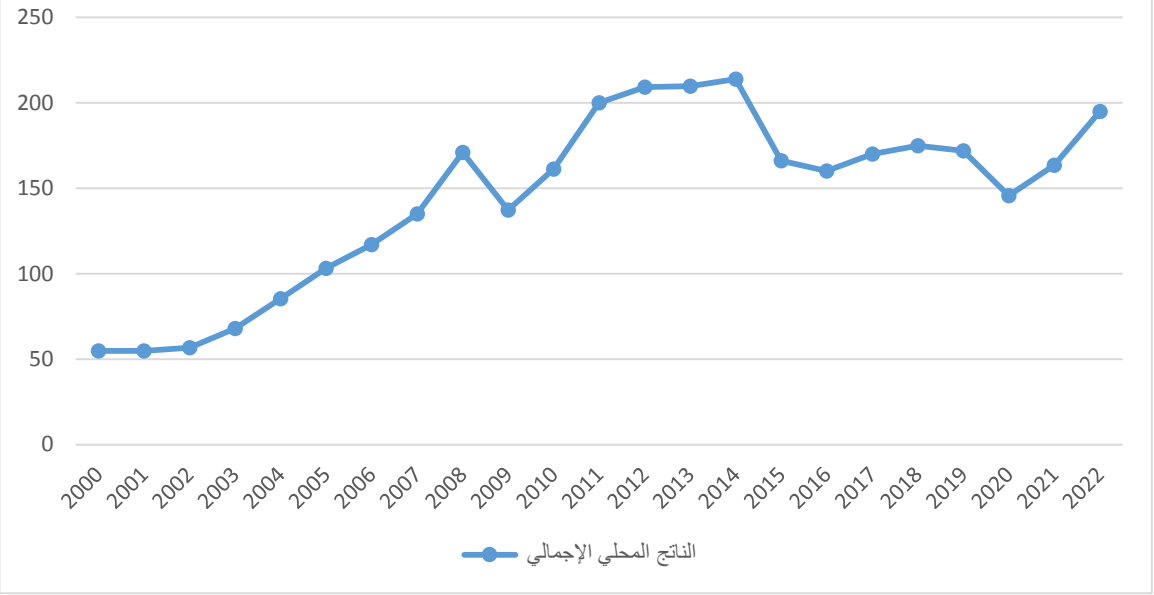

المصدر : قانون المالية للفترة من 2000 إلى 2023 ، قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء

لا يزال إنتاج المحروقات وعائدات التصدير هو الأساس في اقتصاد البلاد. فقد شكل قطاع المحروقات 19بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، و93 بالمئة من صادرات المنتجات، و38 بالمئة من إيرادات الموازنة بين عامي 2016 و2021. وتطمح الجزائر إلى تنويع إقتصادها لتنويع مصادر إيراداتها وتحسين فرص العمل، لاسيما للشباب، وفي عام 2021 ساعد الإنتعاش القوي في إنتاج المحروقات الاقتصاد الجزائري على التعافي بعد الركود الناجم عن جائحة كورونا، مع نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.4 بالمئة بعد إنكماشه بنسبة 5.1 بالمئة في عام 2020.[1]

[1]https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/05/22/algeria-investing-in-data-key-for-diversified-growth.date consutation :29/09/2024, a 00:10.

الشكل رقم (2-4): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

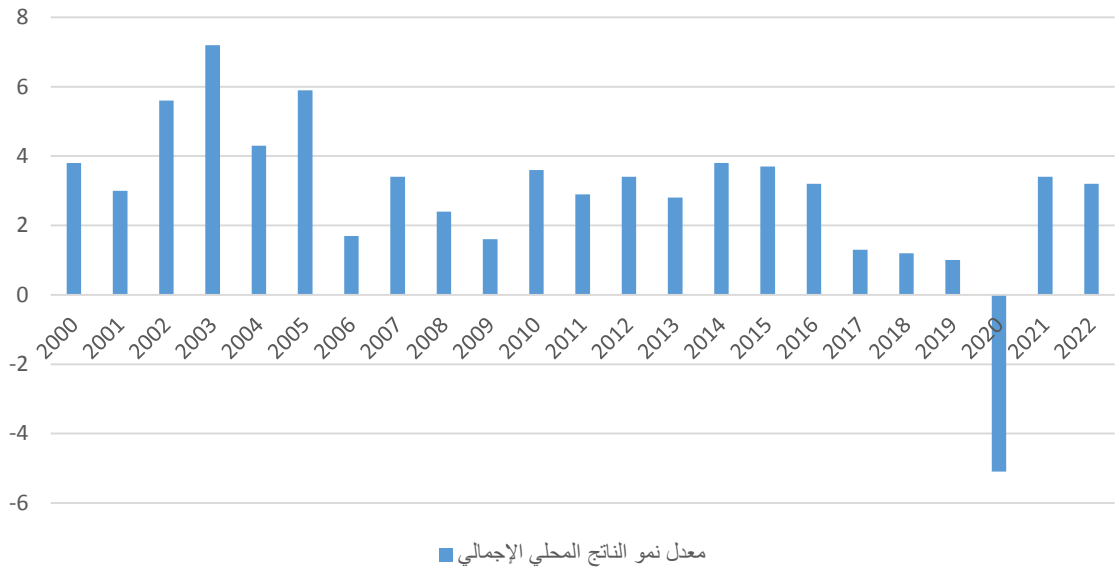

المصدر : قانون المالية للفترة من 2000 إلى 2023 ، قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء

وإنتعشت الأرصدة الخارجية وأرصدة الموازنة بشكل ملحوظ في عام 2022، مستفيدة من إرتفاع الأسعار العالمية للمحروقات مع تحقيق معدل نمو يقدر 3.4 بالمئة، وعلى الرغم من نقص الإستثمارات المحلية وسياسات الإستيراد الأكثر صرامة، إرتفعت الواردات السلعية بنسبة 7.4 بالمئة في عام 2022، في أعقاب الزيادة في الأسعار العالمية للسلع. وارتفعت الاحتياطيات الأجنبية إلى 61.7 مليار دولار في نهاية عام 2022.

وصنف صندوق النقد الدولي الجزائر في المرتبة الثالثة، ضمن أهم اقتصادات أفريقيا، برسم عام 2024، بعد جنوب أفريقيا ومصر، متجاوزة نيجيريا التي جاءت هذه المرة بالمرتبة الرابعة. وقدر الصندوق الدولي الناتج الداخلي الخام الجزائري هذا العام بنحو 266.78 مليار دولار، متوقعا نسبة نمو بحوالي 3.8% خلال 2024. وتشير التوقعات أن يفوق الناتج الإجمالي 400 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2026، مع نسبة نمو فوق 4% على الأقل، وهو ما يعتبره مختصون توقعا متفائلا جدا. ومن جهتها، أعلنت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تسجيل 6600 مشروع حتى نهاية مارس 2024، بقيمة مالية تقارب 3200 مليار دينار (24 مليار دولار)، مؤكدة أن الرقم سيتضاعف مستقبلا بفضل وفرة العقار الاقتصادي في البلاد.[1]

[1] http://alizzislamic.com/e-Banking-ar, date consultation: 29/09/2024 ,a 01:30

المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة في الجزائر

يعتبر الإنفاق على التعليم من أهم الركائز لتحقيق نموا إقتصادي إحتوائي خاصة على المدى الطويل ذلك لإعتباره إستثمارا في الإنسان، فتنمية الموارد البشرية هي مفتاح مسايرة التطورات التي تشهدها الساحات المعاصرة، والمقصود بالإنفاق الحكومي على التعليم هو تغطية كافة مصاريفه لقطاع التعليم بكافة أطواره ومراحله بهدف النهوض بالقطاع تحسين انتاجيته.

كذلك تعرف النفقات الصحية على أنها المبالغ المالية المنفقة من طرف الدولة ممثلة في السلطات العمومية والجماعات المحلية الغرض منها تقديم خدمات وقائية وعلاجية أو إنتاجية لرفع المستوى الصحي لأفراد المجتمع لغرض وقايتهم وعلاجهم من الأوبئة والأمراض، ويشكل ما تنفقه الدولة على القطاع الصحي مؤشرا من مؤشرات الرفاه، ويشير إلى مستوى الرعاية الطبية التي تقدمها الدول لأفراد المجتمع.

الفرع الأول: الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في الجزائر

حيث خصصت الحكومة الجزائرية مبالغ هامة لقطاع التعليم بإعتباره مصدر من مصادر تكوين الرأس المال البشري.

الجدول رقم (2-30): تطور حجم الانفاق الحكومي على قطاع التعليم خلال الفترة من2000 إلى غاية 2022

السنة	الإعتماد المخصص للقطاع	ميزانية تسيير الدولة	النسبة
2000	1325731.60	9653281.64	%13.73
2001	1374137.66	8362941.76	%16.43
2002	1580423.46	10501661.67	%15.04
2003	1711059.28	10973859.00	%15.59
2004	1866208.72	12000000.00	%15.55
2005	2144021.20	12000000.00	%17.86
2006	2220364.72	12834469.77	%17.30
2007	2358881.68	15749433.61	%14.97

2008	2805439.53	20179691.96	%13.90
2009	3742769.36	25938525.96	%14.42
2010	3905661.67	28379998.23	%13.76
2011	5693175.54	34343066.34	%16.57
2012	5443835.08	46082504.75	%11.81
2013	6286640.41	43356144.84	%14.49
2014	6968104.13	47144523.66	%14.78
2015	7466439.07	49722784.94	%15.01
2016	7640523.96	48073320.00	%15.89
2017	7462613.85	45918419.61	%16.25
2018	7095585.40	45844622.33	%15.47
2019	7095585.40	49544765.36	%14.32
2020	7246817.08	48934390.95	%14.80
2021	7713493.54	53145065.29	%14.51
2022	8250040.74	63115324.37	%13.07

المصدر: قانون المالية للفترات من 2000 الى غاية 2023 (المبالغ بـ 10000.00 دج)

بالرجوع لبيانات الجدول نلاحظ حصص الإنفاق العام على قطاع التربية تعرف زيادة مستمرة، حيث عرفت زيادة فاقت 16 بالمئة بين سنة 2022 و2000 ، هذا لغرض تحقيق أهداف الدولة الجزائرية في إصلاح المنظومة التربوية بداية الألفية الثالثة لتحسين الوضعية التي آلت إليها المدرسة الجزائرية ، ولتحسين مردودية التعليم ، حيث مرت بمراحل رئيسية وهي تشكيل لجنة إصلاح وطنية بمرسوم رئاسي مؤرخ في 2000/05/09 بهدف الخروج بسياسة تربوية جديدة ، حيث تمحورت قرارات اللجنة على السبل التي ينبغي إتباعها لتطوير الجانب البيداغوجي وتحسين نوعية التأطير التربوي والإداري و إعادة التنظيم الشامل للمنظومة التربوية.

تعديل الأمر المتعلق بالتربية والتكوين، الأمر رقم 03/09 المؤرخ في 2003/0/13 المعدل والمتمم للأمر 76/35 المؤرخ في 1976/04/16 حيث تم إعادة هيكلة كل من التعليم الابتدائي والمتوسط (الطور الإبتدائي 5 سنوات الطور المتوسط 4 سنوات) وإدراج مواد إضافية للسنوات الطور الابتدائي والمتوسط.

صدور الأمر رقم 04/08 المؤرخ في 2008/01/23 الخاص بالقانون التوجيهي للتربية الوطنية الرامي إلى إحداث إصلاح شامل للمنظومة التربوية بربط التعليم بإحتياجات التنمية الاقتصادية مع إتخاذ خيار تعريب التعليم في تأطير الأساتذة.[1]

كما يمكن تقييم سياسة الإنفاق العمومي على قطاع التعليم من خلال تحليل مؤشرات كنسبة الإفاق العمومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، أو نصيب التلميذ من الإنفاق على التعليم، أو نسبة الإنفاق العمومي على قطاع التعليم من إجمالي الانفاق العمومي.

وبدراسة نسبة الإنفاق على قطاع التعليم من إجمالي الإنفاق العمومي خلال الألفية الجديدة أي منذ بداية الإصلاحات سابقة الذكر، نجد هاته النسب تتفاوت بين 12 بالمئة و17 بالمئة وهي نسب متواضعة لا يمكن من خلالها أن تضمن المنظومة التربوية الجزائرية الفعالية والكفاءة والانصاف ذلك أن المعايير التي حددتها منظمة اليونيسكو هي تخصيص 20 بالمئة على الأقل من ميزانية الانفاق العمومي لصالح قطاع التعليم.

وعليه فإن الزيادات المسجلة في ميزانية التعليم لم تكن كافية لتحقيق الحد الأدنى من التميز في المؤسسات التعليمية، أي أن العجز في التمويل أعاق متطلبات الاصلاح في المنظومة التربوية ما إنعكس بالسلب على مخرجات التعليم.

وبالرجوع إلى بيانات البنك الدولي وبخصوص عدالة الإنفاق العمومي على التعليم من جانب النوع الإجتماعي، فنجد أن نسب التعليم بالنسبة للذكور والإناث في تحسن ملحوظ مع تسجيل فجوة طفيفة جدا لا تكاد تذكر، ما يثبت وجود عدالة وعدم وجود تمييز بين الذكور والإناث فهم يملكون نفس الحقوق في مجانية التعليم الزاميته.

[1] كرمين سمير، **تقييم سياسات الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية في الجزائر**، مجلـة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ، المجلد: 03 ،العـــدد: 02، 2021.ص 181-190

الشكل رقم (2-5): نسبة الانفاق على قطاع التربية

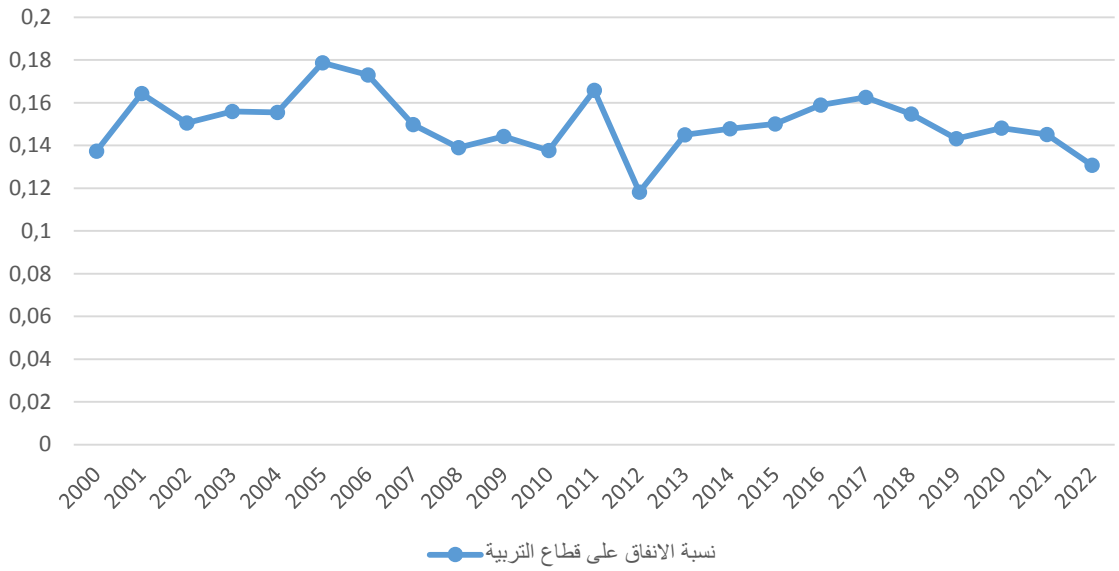

المصدر: قانون المالية

الفرع الثاني: الإنفاق العمومي على قطاع التعليم العالي في الجزائر

نلاحظ تطور مستمر لميزانية قطاع التعليم العالي في الجزائر عبر الفترة من 2000 إلى 2022 ،حيث سجلت زيادة فاقت 10 أضعاف خلال 20 عام، ذلك راجع للسياسة المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية للإهتمام بقطاع التعليم العالي بإعتباره منبع الكفاءات المؤهلة لتسيير مؤسسات الدولة، حيث توافق ذلك مع إرتفاع أسعار النفط.

فمع إرتفاع أعداد الطلبة نلاحظ كذلك إرتفاع نسبة الإنفاق على قطاع التعليم العالي بالنسبة للميزانية الكلية للإنفاق العمومي، حيث بلغت لما قارب 7 بالمئة كأقصى حد لها، وهذا لمواكبة التغيرات السريعة التي يشهدها العالم ومواكبة التطورات التي تشهدها الألفية الأخيرة من ثورة تكنلوجية إلى ثورة ذكاء إصطناعي، حيث سعت الدولة الجزائرية إلى تطوير الإمكانات الهيكلية والتنظيمية للقطاع.

الجدول رقم (2–31): تطور حجم الانفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي خلال الفترة من2000 إلى غاية 2022

السنة	الاعتماد المخصص للقطاع	ميزانية تسيير الدولة	النسبة
2000	385806.67	9653281.64	%03.99
2001	435918.73	8362941.76	%05.21
2002	587431.95	10501661.67	%05.59
2003	634946.61	10973859.00	%05.78
2004	664970.92	12000000.00	%05.54
2005	783813.80	12000000.00	%06.53
2006	853199.25	12834469.77	%06.64
2007	956893.09	15749433.61	%06.07
2008	1183064.06	20179691.96	%05.86
2009	1546327.98	25938525.96	%05.96
2010	1734838.02	28379998.23	%06.11
2011	2128305.65	34343066.34	%06.19
2012	2771739.18	46082504.75	%06.01
2013	2645825.13	43356144.84	%06.10
2014	2707420.02	47144523.66	%05.74
2015	3003336.42	49722784.94	%06.04
2016	3121459.98	48073320.00	%06.49
2017	3107916.29	45918419.61	%06.76
2018	3133368.78	45844622.33	%06.83
2019	3173368.78	49544765.36	%06.40
2020	3642831.32	48934390.95	%07.44
2021	3705963.56	53145065.29	%06.97
2022	4000511.87	63115324.37	%06.33

المصدر: قانون المالية للفترات من 2000 الى غاية 2023 (المبالغ بـ 10000.00 دج)

وإذا قمنا بدراسة العلاقة بين الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي وبين الناتج المحلي الإجمالي بإعتبار أن الإنفاق في هذا القطاع يعتبر استثمارا على المدى البعيد ، حيث نجد أن نسبة الميزانية المخصصة للإنفاق على القطاع تتزايد بشكل مطرد وبشكل ضعيف ، حيث تعتبر النسب المسجلة غير كافية للتطوير من جانب العنصر البشري ، وغير كافية للخروج من إقتصاد التبعية للمحروقات، حيث أن النسب المعترف بها من جانب البنك الدولي ومقارنة بالدول المتقدمة في مجال التعليم العالي هي 2.6 بالمئة ، ما يجعل من الدولة الجزائرية أمام تحديات أكبر للنهوض بقطاع التعليم العالي كأحد الحلول المتخدرة على المدى البعيد للنهوض بالاقتصاد و الحد من الإعتماد على قطاع المحروقات .

الشكل رقم (2-6): نسبة نفقة قطاع التعليم العالي على الناتج المحلي

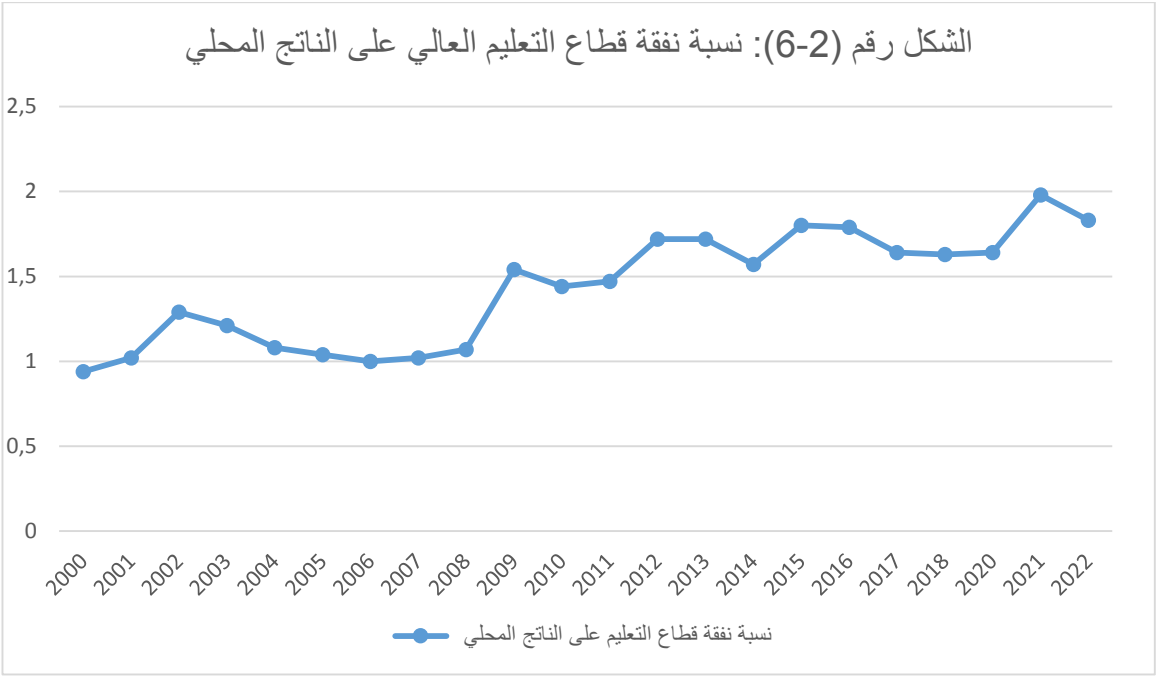

المصدر: قانون المالية للفترات من 2000 الى غاية 2023

الفرع الثالث: الانفاق العمومي على قطاع الصحة:

يمكن تقسيم النفقات الصحية إلى نوعين، نفقات مباشرة ونفقات غير مباشرة. فالمباشرة منها نقصد بها كل النفقات التي توجه للمنشآت الصحية والمراكز الصحية ، كأجور العمال ورواتب ومصاريف تجهيز ، وأدوية ولقاحات ، وعن المصاريف الغير مباشرة هي مصاريف التشغيل كإيجارات وتقاعدات جانبية وفواتير...الخ[1]

[1] باركة محمد الزين ، **ظاهرة الانفاق الصحي في الجزائر تطورها أسبابها متطلباتها** ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، العدد 07، 2017 /ص 134-113

تم وضع ميثاق الصحة في الجزائر سنة 1998 الهدف منه تكييف المنظومة الصحية الجزائرية مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم ككل، الهدف من هذا الميثاق تحديد أولويات ومبادئ السياسة الوطنية للصحة، من مجانية العلاج وعدم وجود تفرقة جهوية، وضرورة التكوين المتواصل للطاقم الطبي وإنشاء مجلس وطني للصحة.

الجدول رقم(2-32): الانفاق العام على المنظومة الصحية في الجزائرخلال الفترة 2010-2022

السنة	الاعتماد المخصص للقطاع	ميزانية تسيير الدولة	النسبة
2010	1783228.29	28379998.23	06.2833982
2011	2278595.41	34343066.34	066348048
2012	4049453.48	46082504.75	087873988
2013	3069256.42	43356144.84	070791728
2014	3069256.42	47144523.66	065103138
2015	3819720.62	49722784.94	076820327
2016	3794072.69	48073320.00	078922627
2017	3890737.47	45918419.61	08473152
2018	3921633.73	45844622.33	085541848
2019	3989704.09	49544765.36	0,080527258
2020	4082828.38	48934390.95	083434744
2021	4106721.76	53145065.29	077273812
2022	4394220.08	63115324.37	069622079

المصدر: قانون المالية للفترات من 2000 الى غاية 2023 (المبالغ بـ 10000.00 دج)

من خلال بيانات الجدول نلاحظ تطور ميزانية الإنفاق للقطاع الصحي خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2022 وهذا يخص كل من ميزانيتي التجهيز والتسيير حيث تضاعفت لأربع مرات، وهذا راجع للمخصصات المرصودة للقطاع ، للوقوف على الإصلاحات المتتالية التي عرفها قطاع الصحة في الجزائر ، حيث أن بداية إنطلاق المخطط الخماسي سنة 2010 وقع تطور كبير بالنسبة للشق الخاص بالتسيير. أما بالنسبة لقطاع التجهيز فقد إستفاد القطاع

من إعتمادات مالية لتلبية الطلب المتزايد، تمثلت في إنشاء منشئات صحية عددها 127 منشأة توزعت بين مستشفيات عيادات متعددة الخدمات ومراكز صحية .

كما نلاحظ أن ميزانية الإنفاق الصحي لسنة 2020 إرتفعت عن سنة 2019 بمقدار 2.3 بالمئة كما سجلت إرتفاعا آخر لسنة 2021 وهذا لمجابهة جائحة covid 19 حيث سمحت هاته الميزانية بتغطية نفقات المستخدمين والتعويضات والمنح التكوين المخصصة للكادر الطبي والشبه طبي، وذلك لضمان سيرورة الخدمات التي يقدمها القطاع وضمان استمرارية مؤسساته في مواجهة الجائحة والوقاية منها ومعالجة المصابين من الفيروس.

الشكل رقم (2-7):نسبة الإنفاق على القطاع الصحي من اجمالي النفقات العامة

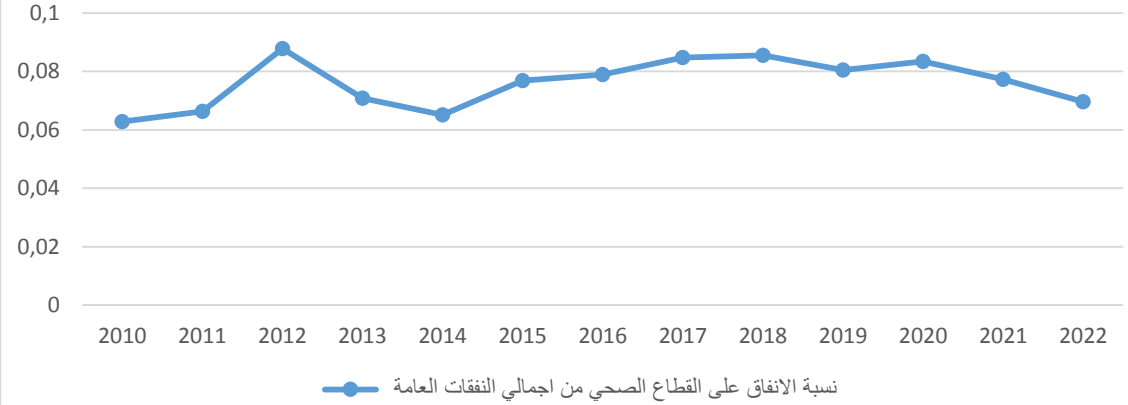

المصدر : قانون المالية للفترات من 2000 الى غاية 2023 (المبالغ بـ 10000.00 دج)

حسب تقارير منظمة الصحة العالمية نجد أن المنظومة الصحية الجزائرية تعتبر من المنضومات الضعيفة ، رغم الميزانيات الضخمة المرصودة لتحسين ظروف الرعاية الصحية للفرد الجزائري ، حيث أن متوسط الإنفاق للمواطن الجزائري يفوق 400 دولار وهو يفوق بكثير متوسط الإنفاق للفرد الواحد بالنسبة لبعض الدول العربية خاصة المغاربية ، ولكن نجد أن منظومتها الصحية تتفوق بكثير على المنظومة الجزائرية ، فمن خلال الإطلاع على تقارير مراكز الدراسات والإحصاء نجد أرقاما مخيفة عن واقع الصحة في الجزائر وهذا بعيد عن السياسة التي تنتهجها الدولة للنهوض بالقطاع وتحسين الخدمات الصحية للمواطن الجزائري.

المطلب الثالث: النمو الاحتوائي – الفقر والعدالة الإجتماعية

يمكن أن نعرف الفقر بأنه عدم إمتلاك المال الكافي لتلبية الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الغذاء والملابس والمأوى. ومع ذلك فإن الفقر هو أكثر من مجرد عدم إمتلاك المال الكافي. حيث تصف منظمة البنك الدولي الفقر

بأنه الجوع. الفقر هو الإفتقار إلى المأوى. الفقر هو المرض وعدم القدرة على رؤية الطبيب. الفقر هو عدم القدرة على الوصول إلى المدرسة وعدم معرفة القراءة. الفقر هو عدم الحصول على وظيفة، وهو الخوف من المستقبل، والعيش يوما بيوم.

للفقر وجوه عديدة، تتغير من مكان إلى آخر وعبر الزمن، وقد تم وصفها بطرق عديدة في أغلب الأحيان. فالفقر هو موقف يريد الناس الهروب منه. لذا فإن الفقر هو دعوة إلى العمل – للفقراء والأثرياء على حد سواء – دعوة لتغيير العالم حتى يتمكن الكثيرون من الحصول على ما يكفي من الطعام والمأوى المناسب والوصول إلى التعليم والصحة والحماية من العنف وصوت فيما يحدث في مجتمعاتهم.[1]

الفرع الأول: مستويات الفقر في الجزائر

بعد عقود من التقدم بدأت وتيرة الحد من الفقر في العالم تتباطأ بحلول عام 2015، بالتوازي مع ضعف النمو الاقتصادي. ولا يزال هدف التنمية المستدامة المتمثل في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 بعيد المنال.وتلقت جهود الحد من الفقر في العالم ضربة قاسية بسبب جائحة كورونا وسلسلة من الصدمات الكبرى خلال السنوات 2020-2022، مما تسبب في ضياع مكاسب ثلاث سنوات من التقدم. وكانت البلدان منخفضة الدخل هي الأكثر تضررا ولم تتعاف بعد. وفي عام 2022، بلغ مجموع سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع 712 مليون شخص، بزيادة قدرها 23 مليون شخص مقارنة بعام 2019[2] .

وتتعرض ملايين الأسر المعيشية للسقوط في براثن الفقر كل عام بسبب الكوارث الطبيعية. ويؤدي إرتفاع درجات الحرارة بالفعل إلى إنخفاض الإنتاجية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وسيزيد من إنخفاض النمو الاقتصادي، وخاصة في أشد مناطق العالم فقرا.

وفقا لأحدث التقديرات، في عام 2015، عاش 10٪ من سكان العالم أو 734 مليون شخص على أقل من 1.90 دولارا في اليوم. ومن المتوقع أن يشهد جنوب آسيا وأفريقيا وجنوب الصحراء أكبر زيادة في معدلات الفقر المدقع، حيث يعيش 32 مليون و26 مليون شخص على التوالي تحت خط الفقر الدولي نتيجة لهذا الوباء.

[1] بولعباس مختار، **دراسة تحليلية لنتائج قياس الفقر في الجزائر من خلال دراسة ميدانية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2017

[2] https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview?s_kwcid=AL!18468!3!709166652863!b!!g!!%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1&gad_source=1#1?cid=ECR_GA_worldbank_AR_EXTP_search , date consultation : 27/09/2024, a 01:00.

إنخفضت نسبة العمال الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم بمقدار النصف خلال العقد الماضي من 14.3 في المائة في عام 2010 إلى 7.1 في المائة في عام 2019.

حتى قبل جائحة كوفيد-19، أشارت التوقعات الأساسية إلى أن 6 في المائة من سكان العالم سيظلون يعيشون في فقر مدقع في عام 2030، دون تحقيق هدف القضاء على الفقر. وتهدد تداعيات الوباء بدفع أكثر من 70 مليون شخص إلى هوة الفقر المدقع[1].

كما أفادت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) بإرتفاع مستويات الفقر في المنطقة العربية في عام 2022 مقارنة بالسنوات الماضية ليصل عدد الفقراء إلى ما يقرب من 130 مليون شخص، أي ما يمثل ثلث سكان المنطقة، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، وذلك وفقا لخطوط الفقر الوطنية.

لا يمكن أن نقول عن الدول أنها حققت نموا إحتوائي ما دام أنها لم تقضي على الفقر، حيث تعبر مؤشرات الفقر في أي دولة عن نسبة الأفراد المستبعدين والغير مشمولين بالعمليات التنموية في الدولة، فتحقيق الاحتوائية مربوط بتحقيق العدالة الاجتماعية في تحقيق الأمان والاستقرار الاجتماعي.

إذا رجعنا لجذور الفقر في الجزائر فنجدها تعود للفترة الاستعمارية حيث وصلت نسب الفقر ما يفوق 70 بالمئة من مجموع الشعب الجزائري أثناء الحقبة الاستعمارية، ومع بداية التسعينات عرفت الجزائر إصلاحات إنتاجية وتقشفية ساهمت في تفاقم ظاهرة الفقر مع عدم الاستقرار الأمني الذي أدى إلى تركز نسب كبيرة من الفقر خاصة في المناطق الريفية نتيجة النزوح الكبير للسكان الذي عرفته الجزائر أثناء العشرية.

يتبين من خلال المنحنى إنخفاض معدلات الفقر في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث سجلت نسبة 12.01 بالمئة سنة 2000 وإنخفضت هاته النسبة إلى 5.03 بالمئة سنة 2013 ،حيث أنها تعتبر أدنى النسب المسجلة للفقر في التاريخ الجزائري، وقد يكون السبب راجع إلى إرتفاع العائدات البترولية، ورغم هاته النسب ظلت الجزائر تحتل مراتب متأخرة عالميا من حيث نسب الفقر حيث إحتلت المرتبة 96 عالميا والمرتبة 11 عربيا.

[1] https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty, date consultation : 30/09/2024,a 00:40

الشكل رقم (2-8): تطور معدل الفقر في الجزائر

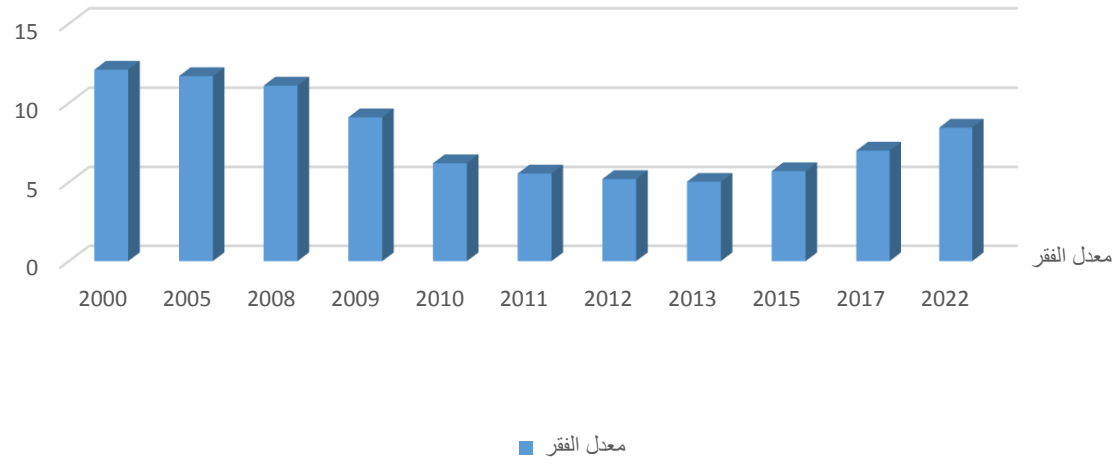

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

حيث عرفت نسب الفقر في الجزائر في الآونة الأخيرة إرتفاعا محسوسا خاصة سنة 2015 حيث سجلت نسبة 5.7 بالمئة وأخذت في الارتفاع مسجلة نسبة 7 بالمئة سنة 2017 وكذلك إرتفعت لمستوى 8.45 بالمئة سنة 2022 رغم الإنتعاش الذي سجل على مستوى أسعار المحروقات.

الفرع الثاني: العدالة الاجتماعية في الجزائر

رغم تطور عدد السكان المستمر الذي تشهده الجزائر، لا يعتبر عائقا أبدا أمام خطط التنمية المرصودة من طرف القيادة السياسية، إلا أن أي مجتمع وبتقسيماته الطبقية، يشكل تحديا أمام الدول خاصة في جانب تقسم الثروات واستفادة جميع أطياف المجتمع منها، حيث أن العدالة الاجتماعية هي التي تشكل تحديا، حيث يمكن أن نقيس العدالة الاجتماعية في البلاد من خلال التطرق لبعض المؤشرات منها:

أولا: مؤشر القدرة الشرائية في الجزائر

مؤشر القوة الشرائية للفرد للمواطن الجزائري و من خلال بيانات المنحنى نجد أنه في تحسن مستمر، حيث بلغ 122.44 دولار بالنسبة لسنة 2000 و واصلت في الارتفاع إلى أن بلغت 193.36 دولار سنة 2008 . بعدها عرفت تقهقرا سنة 2017 حيث بلغت 118.98 دولار لتعود بعد ذلك للتعافي بعدها شهدت إنخفاض

سنة 2020 متأثرة بالجائحة حيث بلغت 107.77 دولار بعدها أخذت في الإرتفاع التدريجي لتبلغ 127.98 دولار سنة 2022.

إن تحسن القدرة الشرائية للمواطن الجزائري يرجع لتطورات أسعار المحروقات و إلى سياسة الدولة الجزائرية لرفع القدرة الشرائية للمواطن برفع الأجر الأدنى المضمون سنة 2012 إلى 12.000 دج ورفعه مرة أخرى إلى 20.000 دج سنة 2020، ورغم هاته الزيادات يعاني المواطن الجزائري من تدنية القدرة الشرائية حث تعتبر الزيادة المسجلة ف الأجور زيادات وهمية لم تستطع مواجهة موجة التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع أسعار المواد في الأسواق الدولية ، هذا بالنسبة للمواطنين الذين يمتلكون مناصب شغل دائمة ، أما الذين لا يملكون مناصب شغل دامة فإن التحدي يكون أكبر بالنسبة للدولة الجزائرية بخصوص هاته الفئة لتخطي مستويات الفقر.

الشكل رقم (2-9): القدرة الشرائية للفرد في الجزائر

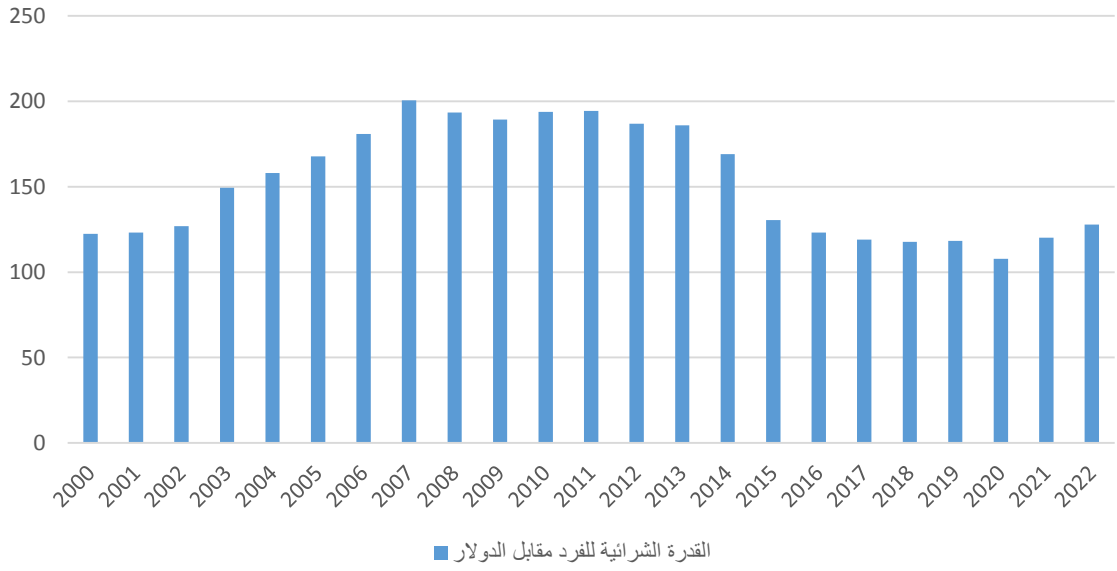

المصدر: بيانات البنك الدولي

ثانيا: معدلات التضخم في الجزائر

يعتبر إستقرار الأسعار من مهام البنك المركزي لضمان نمو منتظم للإقتصاد الوطني مع الإستقرار النقدي والمالي وفق لقانون النقد والقرض 03-11 المتمم بالأمر 10-04 ، حيث وضع البنك الجزائري نموذج تنبؤ بالتضخم على المدى القصير ، حيث حدد مجلس النقد والقرض معدل للتضخم المستهدف لسنة 2010 ب 4 بسبب زيادة الضغوطات التضخمية ، وبحسب بنك الجزائر فإن سبب التضخم خلال الفترة من 2000 إلى 2010 كان بسبب

إرتفاع الأسعار العالمية للمواد الزراعية المستوردة و كذلك راجع إلى التوسع الذي شهدته الكتلة النقدية ، كذلك إرتفاع أسعار الخضر والفواكه .

من بعدها سعى البنك المركزي إلى استهداف التضخم كل سنة تماشيا مع الأمر 10-04 المؤرخ في 2010/08/26 الذي يعطي طابعا قانونيا لإستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية. أصبح التنبؤ معدلات التضخم على المدى القصير أهمية كبيرة حيث تم تحديد 4.96 بالمئة كمعدل تضخم متوقع بالنسبة لسنة 2015، حيث كان المعدل قريب من المعدل الفعلي للتضخم المسجل لنفس السنة الذي قدر ب 4.78 بالمئة.[1]

وكتقييم لسياسة استهداف التضخم في الجزائر نجد أن الجزائر لاتزال بعيدة عن هذا الإطار حيث توجد عدة صعوبات خاصة بالاقتصاد الوطني الجزائري تمنع السلطة النقدية من استهداف معدلات التضخم بفعالية ذلك أن الاقتصاد الجزائري يعتبر إقتصاد ريعي فالناتج المحلي الإجمالي يخضع للأسعار المحددة عن طريق الأسواق العالمية، القسم الخارج عن نطاق المحروقات من الإنتاج يعتبر غير مرن ولا يستطيع إستيعاب الصدمات، هذا ما يؤثر على معدل التضخم المستقبلي، كذلك عدم كفاءة الأداء بالنسبة للبنك المركزي يعد أحد المؤثرات على معدل التضخم المستهدف، حيث أن النظام المصرفي هو من يخلق الائتمان داخل الاقتصاد وتخصيص الموارد المالية في القطاعات ذات المردودية ، لذلك يترتب عن عدم أداء هذه المهام بصفة جيدة زيادة مفرطة في التوسع النقدي غير المرغوب فيه مما يؤدي الى ظهور فجوات تضخمية .[2]

كما ورد في الفصل الثالث من التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري 2022 حيث سجل أعلى مستوى 7.23 بالمئة سنة 2021 ليرتفع سنة 2022 الى نسبة 9.27 بالمئة، وبلغ التضخم الأساسي المقاس خارج المنتجات الزراعية و المنتجات ذات السعر المقنن إداريا التي هي أقل تأثرا بالعوامل الخارجية نسبة 8.93 بالمئة مقابل نسبة 6.07 سجلت سنة 2021 ، وهذا المعدل المسجل يعود للتضخم المستورد ذلك لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق العالمية ، كما سجلت سنة 2021 ارتفاع سعر الصرف الذي ساهم بنسبة -1.54 بالمئة في معدل التضخم الذي ساهم في انخفاضه نسبيا .

[1] التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

[2] العيفة لويزة، تومي صالح، **واقع تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 24، ديسمبر 2018، ص 244-225

كما أتاحت السياسة النقدية المتبعة سنة2022 إلى إبقاء مستويات كافية من السيولة ما أدى إلى تعزيز صلابة النظام المصرفي في ظل تقلبات أسعار المحروقات وخطر الركود الذي يجتاح العالم لايزال مستوى التمويل المصرفي في الجزائر بعيد عن الأهداف المرتقبة للتضخم.[1]

الشكل رقم (2-10): معدل التضخم في الجزائر

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

ثالثا: معدلات البطالة في الجزائر

بناءا لاحصائيات المستمدة من الديوان الوطني للإحصاء تم استخراج المنحنى الموالي الذي يوضح تطورات معدلات البطالة خلال الفترة من 1991 إلى غاية 2023.

[1] التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

الشكل رقم (2-11): نسبة البطالة من القوة العاملة

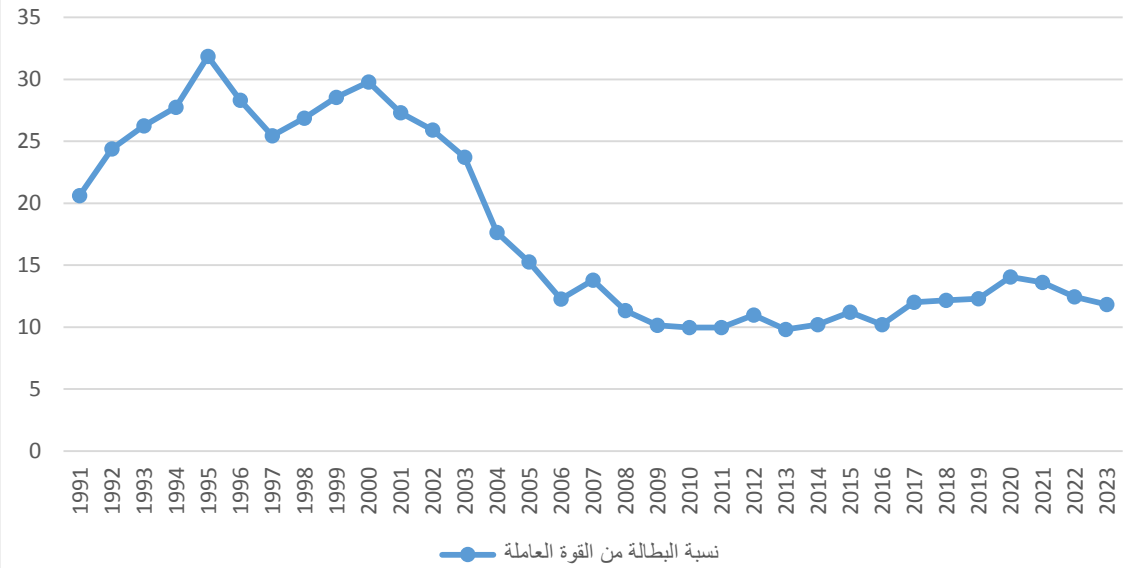

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

منذ أواخر الثمانينات ومع إنخفاض أسعار البترول ، سعت الجزائر إلى سياسة القروض الخارجية مع إتخاذ سياسة تقشفية في التسيير ، وإنعكس ذلك على معدلات البطالة التي شهدت مستويات مرتفعة، ومع تفاقم الديون الخارجية لجأت الجزائر إلى إنتهاج إصلاحات لاقتصادها بعد إعادة جدولة الديون بداية من سنة 1994 ، حيث شهدت مستويات البطالة في ها العام 27.74 بالمئة، وركزت السياسة المتبعة من طرف الدولة الجزائرية إلى تحرير الأسعار والتحول للقطاع الخاص وتحرير التجارة الخارجية ، بناءا على توجيهات صندوق النقد الدولي، وكانت النتيجة ارتفاع معدلات البطالة بسبب خصخصة المؤسسات التابعة للقطاع العام نتج عنها موجة تسريح للعمال ليصل معدل البطالة 29.77 بالمئة سنة 2000.[1]

بعدها ومنذ مطلع الألفية الأخيرة شهدت التنمية الاقتصادية إنتعاشا إنعكس بشكل إيجابي على مستويات البطالة ، فبعد تحسين الوضع الأمني واستقرار السياسي في البلاد أدى إلى زيادة الاستثمارات وتحسين وتيرة الاقتصاد مع تنوع مصادره ومحاولة الخروج من هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري وهذا التنويع إنعكس عنه إنتعاش في سوق الشغل في مجالات خدمية وصناعية وتجارية دون إهمال القطاع الفلاحي، وصادف هذا التحسين الغير مسبوق للاستثمارات إرتفاع للعائدات البترولية ماساهم في دعم مشاريع الانتعاش الاقتصادي وخفض لمعدلات البطالة، حيث إنخفض من 23.7 بالمئة سنة 2003 الى 17.7 بالمئة سنة 2004 . وبإعلان البرنامج التكميلي الخماسي

[1] طاهري لخضر ، **ظاهرة البطالة في الجزائر وأثارها الاجتماعية على المجتمع** ، مجلة الحوار الفكري ، مجلد 16،عدد 1 ، 2023، ص 7-22

الذي إمتد على مدار الخمس سنوات من 2005 الى 2009، حيث كانت إحدى أهدافه إستحداث 2 مليون منصب شغل، وبعد عمليات التصحيح للتأثيرات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي على سوق العمل ، و التوجه للشباب وإدماجهم في سوق العمل من خلال أجهزة تساهم في دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مع التركيز على حاملي الشهادات عن طريق التمويل لمشاريعهم واستفادتهم من إعفاءات ضريبية .[1]

كشفت إحصائيات حديثة، أن نسبة البطالة في الجزائر تعرف تراجعا مستمرا منذ سنة 2020. وبلغت نسبة البطالة في الجزائر، سنة 2020، 14.04 بالمئة، قبل أن تنخفض إلى 13.73 بالمئة في سنة 2021. وفي سنة 2022، قدرت نسبة البطالة في الجزائر بـ12.49 بالمائة. أما في سنة 2023، فوصلت نسبة البطالة إلى 12.5 بالمئة وفقا للإحصائيات التي رصدت. وتشير الأرقام المتاحة إلى أن استحداث منحة للبطالين لم يتسبب في ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر، بل تراجعت بشكل ملحوظ منذ استحداثها. وفي سنة 2021، أقر رئيس الجمهورية برفع قيمة منحة البطالة، لصون كرامة الشباب الجزائري.يشار إلى الانتساب إلى نظام منحة البطالة ساهم في إدماج عدد معتبر من الشباب في مناصب عمل.في هذا الصدد، كشف المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل، أن البطالين باتوا يستجيبون لفرص العمل التي توفرها البطالة. وأفاد أن مصالحه تمكنت من إدماج أزيد من 45 ألف منتسب لمنحة البطالة في مناصب عمل قارة. كما أبرز أنه منذ تفعيل منحة البطالة في مارس 2022، وإلى غاية شهر ماي الماضي، قدمت الوكالة الوطنية للتشغيل عروض عمل دائمة لأكثر من 435 ألف منتسب إلى منحة البطالة. في هذا الصدد، التزمت الوكالة الوطنية للتشغيل برفع عدد العروض الموجهة لمختلف طالبي العمل من أجل رفع عمليات التنصيب.[2]

[1] تومي صالح ، **يحيات مليكة ، مشكلة البطالة في الجزائر دراسة استطلاعية عن أبعادها وأسبابها**، مجلة علوم الاقتصاد والتجارة ، ص9-38.
[2] مجلة أوراس ،**https://www.awras.com** ، تاريخ الاطلاع 2024/09/24 على الساعة 01:15.

المبحث الثالث: النمذجة والدراسة القياسية للأثر الشمول المالي على النمو الاحتوائي في الجزائر

سنقوم بقياس مدى تأثير مؤشرات الشمول المالي على مستويات النمو الاحتوائي في الجزائر خلال فترة 2000- 2023.

المطلب الأول: عرض أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج التكامل المشترك ونموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

في هذا الإطار، سيتم عرض أهم المراحل و المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية اللازمة لتبني نموذج التكامل المشترك (المتزامن) ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL)، وابرز أهم مزايا هذه المنهجية الحديثة وذلك على النحو التالي :

الفرع الأول: نظرة عامة نحو السلاسل الزمنية وإختبار الجذر الوحدوي.

يعد تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرائق الرياضية والإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة، ويمكن تمديد أهداف التحليل السلاسل الزمنية ، وذلك بالحصول على وصف دقيق للمعالم الخاصة بالعملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية ، ولنتمكن من بناء نموج لتفسير سلوكها، وإستخدام النتائج المتحصل عليها للتنبؤ في سلوكها في المستقبل ،كما يمكننا من التحكم في العملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية، من خلال التجارب التي نجريها على بعض المعاملات ، ودراسة ما يمكن حدوثه عند تغيير بعض معلمات النموذج. ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية وافية للنماذج السلاسل الزمنية بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والرياضية.[1]

أولا: السلاسل الزمنية.

السلاسل الزمنية تعرف بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية المعرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة التغيرات ومؤشرة بالدليل والذي يعود إلى مجموعة دليلية (T)، ويرمز لها عادة بـ

$$\{t \in T, Y(t)\}$$

و تتكون من متغيرين أحداهما توضيحي وهو الزمن ، والأخر متغير الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة ويمكن التعبير عنها رياضيا كالآتي:

أما إذا كانت هالة عوامل الأخرى (متغ $Y^{'} = f(t)$ ى) إلى جانب متغير الزمن المؤثر في ظاهرة قيد الدراسة $\mathbf{Y}$ فنستخدم العلاقة الرياضية التالية:

---

[1]- علي عبد الزهرة حسن، **عبد اللطيف حسن شومان، تحليلي العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)**، مجلة العلوم الاقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد9، العدد 34، 2013، ص: 176.

$$Y = f(t, x_1, x_2, \dots\dots, x_k)$$

بعد تجميع وحصر و بناء السلسلة الزمنية، و قبل استخدامهما في التحليل أو التنبؤ، لا بد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل أي توقع أي تقدير، كأن تكون للبيانات وحدة موحدة، أي أنه يشترط أن تكون جميع المستويات السلسة الخاصة بمكان معين، سواء كان بلدا أو ولاية أو مؤسسة وأن تكون وحد قياس لجميع مستويات السلسة الزمنية موحدة، كما تجدر الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة ما لا تعطى جاهزة وقبلة للتحليل المباشرة، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان التدخل و إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة.[1]

ثانيا: السلاسل الزمنية المستقر وغير مستقرة.

يعد إستقرار السلاسل الزمنية، من المراحل المهمة التي يجب التأكد منها ، حيث أن أستقرار السلاسل الزمنية ضرورية في كثير من التطبيقات التي تعتمد البيانات الزمنية مثل البيانات الاقتصادية والمالية، وهو موضوع ذو أهمية تطبيقية في التحليل القياسي، حيث أن تبني متغيرات غير مستقرة و الاستدلال بالمتغيرات غير مستقرة يعطي نتائج مظللة، إذا تكون العلاقة بين المتغيرات الأخرى الخاصة بالدراسة غير المستقرة و ليست حقيقة إنما مظلة، ما ينتج عنها نتائج غيلر مقبولة ولايمكن الاعتماد عليها ، وهذا ما يسمى الانحدار المظلل أو الزائف[2]. وعلى هذا الأساس، قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية، لابد أولا من التأكد من وجود نمو وتغير في السلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين السلاسل حيث يمكننا أن نحدد أن كانت السلاسل المنية محل الدراسة مستقرة أو أنها سلاسل زمنية غير مستقرة إي ذات اتجاه. وكون السلسة تحمل هذه الخاصية أو تلك لها علاقة مباشرة باختيار تقنية التوقع المباشرة، وهناك من يصنف تقنيات التوقع على هذا الأساس (مستقرة أو غير مستقرة) أن السلسلة الزمنية المستقرة تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها يتغير بالاستمرار إما نحو الزيادة أو النقصان، وتكون سلسلة زمنية ما مستقرة إذا تحقق.[3]

1- تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن:

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$

[1]- محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي** – محاصرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص: 1- 196.

[2]- علي بن ساحة ، **أثر التحرير المالي على كفاءة ومؤشرات النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 1994– 2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان،2017/2018 ،ص 368.

[3]- محمد شيخي، المرجع السابق، ص ص:200-201.

2- ثابت التباين عبر الزمن:

$$ar(Y_t) = E[Y_t - \mathrm{E}(Y_t)]^2 = var(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - \mathrm{E}(Y_{t+k})]^2 = \gamma(0) = \sigma^2 < \infty, \forall t$$

3- أن يكون التباين مشـــترك بيت أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القمتين، وليس على القيمة الفعالية للزمن الذي يحسب عند التغاير، إي الفرق بين الفترتين الزمنيتين.

ثالثا: اختبارات الجذر الوحدوي:

$$cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma(k)$$

لا يكمن اختبارات جذر الوحدوي "*Unit Root Test*" من كشف فقط عن عدم وجود عدم الاستقرارية ولكن أيضا يجب تحديد ما هو غير مستقر (عملية *TS* أو *DS*). وبالتالي تقدم طريقة مثلى لجعل السلسة مستقرة و ســـيتم التطرق إلى اختبار "ديكي-فوللر"(*DF*) البســـيط- (*DF*) -*tests de Dickey-Fuller* اختبار "ديكي- فوللر" المطور *Les tests de Dickey et Fuller Augmentés (ADF)-(ADF).*

1- إختبار "ديكي – فوللر" (*DF*) البسيط:

يسـمح اختبار ديكي-فوللر (1979-DF) البسـيط بإعطاء أثبات أو دليل على الخاصـية الاسـتقرارية أو عدمها لسـلسـة زمنية، وذلك من خلال تحديد الاتجاه القطعي التحديدي أو العشـوائي، وتوفر نماذج قاعدة لبناء ثلاثة اختبارات ذات مبدأ بس $H0 : \emptyset_1 = 1$ ،

والتي تعني في حالة ثبوت صحتها إن السلسلة الزمنية غير مستقرة و هذه غير مستقرة وهذه النماذج الثلاثة توضح فيما يلي:

- النموذج نموذج [1] الإنحدار الذاتي من الرتبة:

$$x_t = \emptyset_t x_{t-1} + \varepsilon_t$$

- النموذج نموذج [2] الإنحدار الذاتي مع وجود حد ثابت:

$$x_t = \emptyset_t x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

- النموذج نموذج [3] الانحدار الذاتي مع وجود اتجاه:

$$x_t = \emptyset_t x_{t-1} + b\,t + c + \varepsilon_t$$

وإذا تم التأكد من صحة الفرضية $H0$، فإن السلسلة الزمنية x_t غير مستقرة بغض النظر عن النموذج المختار وفي النموذج الأخير – النموذج [3]– في حالة قبول $H1$ ، $\emptyset < 1$

وكان المعامل b يختلف عن الصفر بشكل كبير، حينئذ فان النموذج الأخير هو نموذج الاتجاه القطعي التحديدي – عملية TS– يمكن جعل السلسلة الزمنية المستقرة من خلال حساب البواقي بالمقارنة مع الاتجاه المقدرة بواسطة طريقة المربعات الصغرى. وقد اختار المؤلفون إختيار القيمة $(\widehat{\emptyset} - 1)$ بدلا من $\widehat{\emptyset}$ الأسباب إحصائية بحته، والتي لا تؤثر على اختبار.

في الواقع $$x_t = \emptyset_1 x_{t-1} + \varepsilon_t$$

نكتب أيضا: $$x_t - x_{t-1} = \emptyset_1 x_{t-1} - x_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta x_t = (\emptyset_1 - 1) x_{t-1} + \varepsilon_t$$

وبالتالي هذا يكافئ بقاء اختبار بقاء فرضية $H0$: $\emptyset_1 = 1$ أو $\emptyset_1 - 1 = 0$

وتكون المبادئ العامة للاختبار على النحو التالي: من خلال إجراء الاختبار بواسطة طريقة المربعات الصغرى تسجل المعلمة $\emptyset_1$

على أنها $\emptyset_1$ من أجل النماذج [1]، [2]،[3]. ويقدم تقدير المعاملات والانحرافات المعايرة للنموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى

$t_{\widehat{\emptyset}_1}$ والتي تكون مناطرة لإحصائية (نسبة للانحراف المعياري للمعامل). إذا كانت $t_{\widehat{\emptyset}_1} \geq t_{tabulé}$ (أكبر من المجدول)، نقل بالفرضية $H0$، أي وجود جذر وحدوي، وبالتالي فان النموذج غير مستقر.

ملاحظة: تقوم برمجيات تحليل السلاسل الزمنية بحساب القيم الحرجة $t_{\widehat{\emptyset}_1}$ آليا.

2- إختبار "ديكي–فوللر" المطور(ADF).

في النماذج السابقة، والتي استخدمت اختبار "ديكي– فوللر" (DF) البسيط فان النموذج ε_t هو عبارة عن صدمات عشوائية إفتراضيا، ولا يوجد أي دليل على الأرجح، أن الأخطاء غير المرتبطة، ولذلك دعا إختبار ديكي فوللر المطور (DF-1981) إلى اخذ بعين الاعتبار هذه الفرضية .وقد بني هذا الاختبار على الفرضية البديلة $|\emptyset_1| < 1$

من خلال التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنماذج :

- النموذج [4] : $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$
- النموذج [5] : $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$
- النموذج [6] : $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta x_{t-j+1} + c + b\,t + \varepsilon_t$

يجري الإختبار بطريقة مماثلة للإختبار السابق ، غير أن الجداول الإحصائية مختلفة، ويمكن تحديد القيمة p من خلال معيار *Akaike* أو معيار *Schwarz*، وبعد ذلك انطلاقا من قيمة كبير بما يكفي للقيمة p، ويمكن تقدير نموذج p-1 فترة تأخير، إضافة إلى p-1 فترة تأخير، إلى غاية أن يكون معامل p معنويا.

الفرع الثاني : عرض أساسيات وأهم اختبارات التكامل المشترك (*Cointegration*).

يقدم التكامل المشترك Cointegration دعما للنظرية الاقتصادية التي نحن في صدد دراستها، من خلال رصد العلاقات بين التغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، و من منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بإنتظام مع مرور الزمن ، على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد إحدى الأدوات المهمة التي يجب الاعتمادعليها، عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية خاصة على المدى الطويل، فضلا عن ذلك فانه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة والبيانات الأخرى التي تسمم بالاستقرار .بمعنى أخر أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة كمجموعة إذا ما أخذت على حده، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة متغيرات الدراسة تعجلها مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع (الاستجابة) بدلالة مجموعة من المتغيرات التوضيحية و يعد التكامل المشترك (تناظر) (Cointegration) هو المرحلة المتقدمة من نموذج تصحيح الأخطاء (Ecm) Error Correction.[1]

1- تعريف تكامل السلاسل الزمنية:

إذا كانت هناك سلسلتان غي مستقرتان فليس من ضروري ان يترتب على استخدامهما عي علاقة إنحدار زائف وذلك ما كان يتمتعان بخاصية التكامل المشترك. وذا كان هنالك متغير Y_t مستقرا في صورته الأصلية قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال أنه متكامل من الرتبة صفر (*0*)، إي: $Y_t \sim I(0)$ ، وإذا كان هذا

[1]- علي بن ساحة، مرجع سابق الذكر، ص 370

المتغير غير مستقر في صورت الأصلية، وأصبح مستقرا بعد أخد الفروق الأولى، $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$

وعندها يقال أن هذه السلسلة أصبحت من الرتبة الأولى(1)، أي: $Y_t \sim I(1)$ ،

وبوجه عام إذا أصبحت السلسلة الزمنية لمتغير ما Y_t مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي

يقال إن هذه السلسة أصبحت متكاملة من الرتبة (d) أي: [1] $Y_t \sim I(d)$

2- تعريف التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك على أنه تصاحب ASSOCIATION بين سلسلتين زمنيتين (Y_t, X_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في أحدى السلاسل إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيها ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعني أن البيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما اخدت على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. مثل هذه العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.

ويتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتان متكملتان من الرتبة الأولى كل على حدة (Y_t, X_t) أن تكون البواقي الناجمة عن عملية تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة (0). أي انه يتعين تحقيق الشروط التالية:

$$Y_t \sim I(1)$$
$$X_t \sim I(1)$$
$$Y_t = a + b X_t + \mu_t$$
$$\mu_t \sim I(0)$$

يلاحظ في هذه الحالة إن الحد العشوائي متمثلا في البواقي μ_t يقيس انحدار العلاقة المقدرة في أجل قصير عن اتجاهها التوازني من الأجل الطويل.

ومما سبق ذكره نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيران يتصفان بخاصية التكامل المشترك فان العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم عن إمكانية وجود انحرافات عن هذا اتجاه في الأجل القصير. وتنعكس هذه انحرافات في البواقي المتمثلة في :

$$\mu t = Yt - a - bXt$$

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 669.

ووفقا لهذا المنطق، فإن النظام يكون في وضـــع التوازن عندما : $\mu t = 0$ ، يكون في وضـــع عدم التوازن بالعكس.[1]

وتجدر الإشارة إلى انه عند وجود سلسلتين زمنيتين (Y_t, X_t) نقول عن هاتين السلستين بينهما تكامل مشترك إذا تم التحقق من الشرطين: إذا تضمنتا اتجاها عشوائيا من نفس رتبة التكاملd ، وتوليفة خطية للسلستين تسمح بالحصول على سلسلة ذات تكامل أقل.[2]

3- إختبارات التكامل المشترك: والتي تتضمن ما يلي:[3]

أ) **إختبار** (Engle Et Granger,1987) والذي يمر على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: اختبار درجة التكامل المتغيرين، هنا بتمثل الشرط الضروري للتكامل في ان السلسلتين يجب ان تكونا متكاملتين من نفس الرتبة (الدرجة)، وإذا ما لم يتحقق هذا الشرط ،فهذا يعني ان السلسلتين لا تحققان خاصية التكامل المشترك.
- المرحلة الثانية: تقدير العلاقة طويلة المدى، فان كان الشرط الضروري محققا، عندئذ ينبغي تقدير علاقة الطويلة $Y_t = a_0 + a_1 X_t + \varepsilon_t$ بين المتغيرين بطريقة المربعات الصـغرى العادية (OLS). ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك، ينبغي ان تكون سلسلة بواقي التقدير $\hat{\varepsilon}_t$ مستقرة حيث:

$$\hat{\varepsilon}_t = Y_t - \hat{a}_1 X_t - \hat{a}_0$$

ب) **اختبار** (*johansen*,1988) و(*johansen et juselius*,1990): لتحديدي عدد علاقات التكامل المشـترك اقترح (*johansen*,1988) اختبار يعتمد على القيم الذاتية لمصـفوفة يتم حسـابها من خلال القيام بالخطوتين التاليتين:

- الخطوة الأولى: حساب اثنين من البواقي $\hat{\mu}_t$ و $\hat{v}_t$، من خلال تنفيذ انحدارين

الانحدار الأو $\Delta Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots\cdots\cdots + \hat{A}_p \Delta Y_{t-p} + \mu_t$

الانحدار الثا $Y_{t-1} = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots\cdots\cdots + \hat{A}_p \Delta Y_{t-p} + v_t$

مع: $Y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \cdots \\ \cdots \\ y_{k,t} \end{bmatrix}$

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق الذكر، ص 670-671.

[2]- محمد شيخي، مرجع سابق الذكر ، ص 290.

[3]- علي بن ساحة، مرجع سابق الذكر ، ص 372

حيث $\hat{\mu}_t$ و $\hat{v}_t$ هي مصفوفة البواقي ذات بعد (k,n)، k هو عدد المتغيرات وn هو عدد المشاهدات.

- الخطوة الثانية: حساب المصفوفة التي تسمح بحساب القيم الذاتية، وذلة من خلال حساب أربعة مصفوفات للتباين المشترك ذات البعد (k,k) انطلاقا من البواقي $\hat{\mu}_t$ و $\hat{v}_t$:

$$\hat{\Sigma}_{\mu\mu} = (1/n)\sum_{t=1}^{n} \mu_t \mu'_t \qquad \hat{\Sigma}_{\mu v} = (1/n)\sum_{t=1}^{n} \mu_t v'_t$$
$$\hat{\Sigma}_{vv} = (1/n)\sum_{t=1}^{n} v_t v'_t \qquad \hat{\Sigma}_{v\mu} = (1/n)\sum_{t=1}^{n} v_t \mu'_t$$

ومن ثم يتم استخراج القيم الذاتية k للمصفوفة M ذات البعد (k,k)، والتي تيم حسابا بالطريقة التالية :

$$M = \hat{\Sigma}_{\mu\mu}\hat{\Sigma}_{vv}\hat{\Sigma}_{\mu v}\hat{\Sigma}_{v\mu}$$

كما يتم إجراء اختبارين، وهما:

✓ **إختبار الأثر** $TestTrace$ (λ_{trace}) ، إنطلاقا من القيم الذاتية السابقة، يتم حساب الإحصائية:

$$\lambda_{trace} = n\sum_{i=r+1}^{k} Ln(1-\lambda_i) \text{ مع } n$$

r : عدد المشاهدات

λ_i : القيمة الذاتية $i^{ème}$ للمصفوفة k,M: عدد المتغيرات،

χ^2 :رتبة المصفوفة وتتبع هذه الإحصائية قانون الاحتمالية مجدولا بمساعد عملية المحاكاة مقدمة من قبل (*Johansen Et Juselius*,1990)، ويعمل اختبار *Johansen* من خلال استبعاد الفرضيات البديلة:

- رتبة المصفوفة π تساوي λ_{trace} ، أي: $H_0: r = 0$ ضد ، إذا تم رفض H_0 يتم المرور إلى الاختبار الموالي إذا كانت $(r = 0)$ 0 أكبر تماما من القيمة الحرجة المقروءة في الجدول، يتم رفض H_0
- رتبة المصفوفة π تساوي1 $(r=1)$، أي $r=1$: ضد H_0 ، $H_1: r > 1$

إذا تم رفض H_0 يتم المرور إلى الاختبار الموالي.

- رتبة المصفوفة π تساوي 2 $(r=2)$، أي $r=2$: ضد $H_1: r > 2$ إذا تم رفض H_0 ، يتم المرور إلى الاختبار الموالي، الخ.

وبعد رفض الفرضيات المختلفة H_0 في نهاية الإجراء، وتم اختبار الفرضية $H_0: r = k-1$ مقابل الفرضية $H_1: r = k$

وتم رفض H_0 ، وهكذا فان رتبة المصفوفة $r = k$ ولا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار المتغيرات جميعا متكاملة من الرتبة 0 أي $I(0)$.

في نفس السياق، تقوم برمجيات الاقتصاد القياسي بالتزويد المباشر بمجوعة هذه المعلومات: إحصائية λ_{trace} المحسوبة بين 1 وk و كذلك القيم الحرجة الإحصائية.

- ✓ **إختبار القيم الذاتية العظمى** λ_{trace} : ويعطي من خلال الإحصائية:

$$\lambda_{max} = -n\,Log(1 - \lambda_{r+1}), \quad r = 0,1,2 \cdots$$

ويتم إجراء الاختبار بنفس الطريقة التسلسلية المقدمة سابقا من خلال استبعاد الفرضية البديلة. في حالة تعارض الاختبارين (القيمة الذاتية العظمى والأثر)، ويتم تفضيل الأثر.

بعد عرض إختبارات التكامل المشترك المشار إليها أعلاه، يلاحظ إشتراطها أن تكون السلاسل الزمنية المرد إختبار علاقة التكامل المشترك بينها متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية، وهذا يوضح محدودية الاستخدام هذه الاختبارات. لكن هناك اختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (**ARDL**) لصاحبيه (Pesarn And Shin)، والذي يقدم جملة من المنافع مقارنة بالاختبارات السابقة، والتي تتجسد في:

- ✓ يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كان انحدار من الرتبة (0) أي $I(0)$ أو الرتبة (1) أي $I(1)$ أو في حالة الخليط بينهما، -نموذج (ARDL) يكون غير فعال في حالة ما إذا كان احد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2) أي $I(2)$.

ينطبق نموذج (ARDL) إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الابطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد $(p+1)k$ من الإنحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم وk هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج على معايير إحصائية مختلفة مثل: akaike info criterion (Aic)أو Schwarz info criteron (Sic) أو Hanan -Quinn criteron (HQC) .

- ✓ علاوة على ذلك تعاني النماذج التقليدية لإختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستطيع طريقة نموذج (ARDL) التمييز بين المتغيرات التابع والمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي. كما يستطيع نموذج (ARDL) تقدير علاقة قصيرة الأجل

وطويلة الأجل في آن واحد كما يقدم تقديرا غير متحيز وذي كفاءة، واستعمال الأكثر ملائمة لنموذج (ARDL) وهو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة.[1]

المطلب الثاني: التعريف بالمتغيرات المستخدمة وعرض نتائج الدراسة

سيتم التعرف على المتغيرات المستخدمة في دراسة القياسية وعرض الدراسة كما يلي:

الفرع الأول: وصف وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة

بهدف قياس أثر محددات الشمول المالي على مستويات النمو الاحتوائي في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2023 قمنا بإستخدام خمس (05) متغيرات قسمناها ما بين أربع متغيرات مستقلة ومتغير تابع ، وهو مؤشر النمو الاحتوائي .

تمت الإستعانة بدراسات سابقة منها دراسة لماجد محمد يسري الخربوطلي للوصول الى آلية لتحديد مؤشر النمو الإحتوائي، حيث اعتمدت الدراسة التالية في التعبير عن النمو الاحتوائي بواسطة مؤشر مركب من مؤشر الفقر في الجزائر عن طريق رصد تطور نسبة الفقراء في الجزائر خلال الفترة التي غطتها الدراسة من 2000 إلى غاية 2023، وكذلك مؤشرا ثانيا تمثل في مؤشر جيني GINI أو مؤشر عدم المساواة .

ونظرا لعدم توفر البيانات كل سنة طوال فترة الدراسة لبعض المؤشرات، خصوصا مؤشر جيني ومؤشر الفقر وذلك لإختلاف توقيت المسح تم إستكمال البيانات باستخدام طريقة linear interpolation وتم إحتساب مؤشر النمو الاحتوائي بالإستعانة بأسلوب principal component عن طريق عمل مؤشر مركب من معامل جيني ونسبة الفقر في الجزائر.

[1]- علال زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998–2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص: 250.

الجدول رقم (2–33): يوضح تعريف ووصف المتغيرات ومصدر البيانات.

	الرمز	التعريف	المصدر
المتغير التابع	PEG	**مؤشر النمو الاحتوائيPEG** : مؤشر يقف عند مستوى النمو في البلاد وقد تم الاعتماد عليه عمل مؤشر مركب مع معامل جيني ونسبة الفقر في الجزائر خلال الفترة من 2000 الى 2023 **معامل جينيGINI** : يقيس معامل جيني توزيع الدخل ويستخدم عادة لتقييم مدى توزيع الدخل بالتساوي بين السكان. تتراوح القيم المحتملة من صفر إلى واحد. ومن شأن درجة الصفر أن تمثل توزيعا متساويا تماما للدخل، في حين أن درجة واحدة تمثل شخصا واحدا من السكان يحصل على جميع الدخل، وبالتالي فإن انخفاض معامل جيني يدل على توزيع دخل أكثر مساواة **نسبة الفقر POV** : وهي نسبة عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2023	**بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصاء و كذلك دراسات سابقة**
المتغير المستقل	BANK	**مؤشر عدد البنوك لكل 100 ألف بالغ BANK**: يقف على تطور عدد البنوك لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2023	**بنك الجزائر.**
	DAB	**مؤشر عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ DAB**: يقف على تطور عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2023	
	DIPO	**حجم الودائع DIPO** يقف على تطور حجم الودائع في المؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2023	
	CRID	**حجم القروض الموجهة للاقتصاد CRID** يقف على تطور حجم القروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2023	

المصدر: من إعداد الباحث.

الفرع الثاني: عرض نتائج الدراسة.

بعد التعرف على متغيرات الدراســـة ومعرفة تطورها قمنا بإدخال هذه الســـلاســـل الزمنية في البرنامج الإحصائي Eviews11 وكانت النتائج كمايلي:

أولاً:اختبار الإستقرارية لديكي فولر وفليبس بيرون:

من أجل اختبار (ADF) تستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية:

1- المتغير التابع:

- بالنسبة لمؤشر النمو الاحتوائي (PEG):

$$\Delta PEG = \mathrm{PEG}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \, \Delta\mathrm{PEG} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [1]$$

$$\Delta PEG = \mathrm{PEG}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \, \Delta\mathrm{PEG}_{t-j+1} + c + \varepsilon_T \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [2]$$

$$\Delta PEG = \mathrm{PEG}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \, \Delta\mathrm{PEG}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [3]$$

2- المتغيرات المستقلة:

- بالنسبة لمؤشر عدد البنوك لكل 100 ألف بالغ (BANK):

$$\Delta BANK = BANK_{\,t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \, \Delta\mathrm{BANK} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [1]$$

$$\Delta BANK = \mathrm{BANK}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \, \Delta\mathrm{BANK}_{t-j+1} + c + \varepsilon_T \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [2]$$

$$\Delta BANK = \mathrm{BANK}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \, \Delta\mathrm{BANK}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [3]$$

- بالنسبة لمؤشر عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ (DAB):

$$\Delta DAB = DAB_{\,t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \, \Delta\mathrm{DAB} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [1]$$

$$\Delta DAB = \mathrm{DAB}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \, \Delta\mathrm{DAB}_{t-j+1} + c + \varepsilon_T \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [2]$$

$$\Delta DAB = \mathrm{DAB}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \, \Delta\mathrm{DAB}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [3]$$

- بالنسبة لمؤشر حجم الودائع (DIPO):

$$\Delta DIPO = DIPO_{\,t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \, \Delta\mathrm{DIPO} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [1]$$

$$\Delta DIPO = \mathrm{DIPO}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \, \Delta\mathrm{DIPO}_{t-j+1} + c + \varepsilon_T \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [2]$$

$$\Delta DIPO = \mathrm{DIPO}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \, \Delta\mathrm{DIPO}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [3]$$

- بالنسبة لمؤشر حجم القروض (CRID):

$$\Delta CRID = CRID_{\,t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \, \Delta\mathrm{CRID} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [1]$$

$$\Delta CRID = \mathrm{CRID}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \, \Delta\mathrm{CRID}_{t-j+1} + c + \varepsilon_T \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [2]$$

$$\Delta CRID = \mathrm{CRID}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \, \Delta\mathrm{CRID}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [3]$$

عند تقدير اختبار الاستقرارية لديكي فولر (ADF) وفقا للحالات المذكورة سابقا ، وعلى المستوى I(0) مع القاطع، وحالة مع القاطع والاتجاه وحالة بدون اتجاه والقاطع ،كانت النتائج موضحة حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-34): اختبار الاستقرارية (ADF) لمتغيرات نموذج الدراسة.

السلسلة (المتغيرات)	نوعية الاختبار	الاحتمال Prob	القيمة $t\Phi_i$ المحسوبة	القيم الحرجة		
				%1	%5	%10
PEG	مع القاطع	0.363	-1.816	-3.769	-3.004	-2.642
	مع القاطع والاتجاه	0.829	-1.409	-4.440	-3.632	-3.254
	بدون اتجاه والقاطع	0.556	-2.674	-2.674	-1.957	-1.608

BANK	مع القاطع	0.447	-1.639	-3.752	-2.998	-2.638
	مع القاطع والاتجاه	0.897	-1.150	-4.416	-3.622	-3.248
	بدون اتجاه والقاطع	0.948	1.328	-2.669	-1.956	-1.608
DAB	مع القاطع	0.959	0.106	-3.752	-2.998	-2.638
	مع القاطع والاتجاه	0.585	-1.970	-4.416	-3.622	-3.248
	بدون اتجاه والقاطع	0.999	3.224	-2.669	-1.956	-1.608
DIPO	مع القاطع	0.993	0.921	-3.769	-3.004	-2.642
	مع القاطع والاتجاه	0.110	-3.196	-4.440	-3.632	-3.254
	بدون اتجاه والقاطع	0.993	2.380	-2.674	-1.957	-1.608
CRID	مع القاطع	0.616	-1.286	-3.769	-3.004	-2.642
	مع القاطع والاتجاه	0.306	-2.542	-4.440	-3.632	-3.254
	بدون اتجاه والقاطع	0.854	0.676	-2.674	-1.957	-1.608

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات (Eveiws12).

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

1- **بالنسبة لـــ (PEG)**: نلاحظ أن القيم المحسوبة لاختبار (ADF) للحالات الثلاث السابقة الذكر أكبر من القيم الحرجة عند 1٪و 5٪ و10٪

وعليه يمكن القول أن السلسلة (PEG) **غير** مستقرة في المستوى أي عند I(0)، وعليه نرفض فرضية البديلة و نقبل فرضية العدم.

2-**بالنسبة لـــ (BANK)**: من خلال الجدول وتحليل (ADF) يمكن ملاحظة أن القيم المحسوبة للسلسة(BANK) من خلال (ADF) هي أكبر من القيم الحرجة عند مستويات 1٪، 5٪، 10٪ مما يعني عدم استقرار هذه السلسة عند المستوى I(0).

3-**بالنسبة لـــ (DAB)**: بما أن القيم المحسوبة (T ø j)لاختبار (ADF) هي أكبر من القيم الحرجة عند مستويات (1٪، 5٪،10٪). فإن السلسة (DAB) غير مستقرة عند المستوى أيٍ I(0) ومنه نقبل الفرضية العدمية.

4- **بالنسبة لـــ(DIPO)**: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيم المحسوبة (Tøj) التحليل ADF هي أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند (1٪، 5٪، 10٪) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم استقرار هذه السلسلة عند المستوى I(0).

5-**الســلســلة(CRID)**: نلاحظ أن القيم المحســوبة (Tøj) لاختبار (ADF) هي أكبر من القيم الحرجة عند (1٪،5٪،10٪)، مما يعني عدم استقرار السلسلة (CRID) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية.

وعليه يتضــح لنا ما يلي أن الســلاســل:(PEG، BANK، DAB ، DIPO، CRID) غير مســتقرة عند المستوى I(0).

ملاحظة: نفس النتائج المحصــل عند اختبار فليبس-بيرون (P.P) وعليه ســنقوم باختبار(ADF) للتفاضــلات (الفروق) الأولى للمتغيرات.

الجدول رقم (2-35) : اختبار (ADF) للفروق الأولى للمتغيرات.

السلسلة (المتغيرات)	طبيعة الاختبار	الاحتمال Prob	القيمة $t\Phi_i$ المحسوبة	القيم الحرجة %1	%5	%10
D(PEG)	مع القاطع	0.077	-2.785	-3.788	-3.012	-2.646
	مع القاطع والاتجاه	0.007	-4.610	-4.467	-3.644	-3.261
	بدون اتجاه والقاطع	0.007	-2.826	-2.679	-1.958	-1.607
D(BANK)	مع القاطع	0.009	-3.793	-3.769	-3.004	-2.642
	مع القاطع والاتجاه	0.026	-3.957	--3.440	-3.644	-3.254
	بدون اتجاه والقاطع	0.0009	-3643	-2.674	-1.957	-1.608
D(DAB)	مع القاطع	0.137	-2.464	-3.788	-3.012	-2.646
	مع القاطع والاتجاه	0.408	-2.315	-4.467	-3.644	-3.261

	بدون اتجاه والقاطع	0.267	-1.017	-2.679	-1.958	-1.607
D(DIPO)	مع القاطع	0.007	-3.928	-3.788	-3.012	-2.646
	مع القاطع والاتجاه	0.017	-4.193	-4.467	-3.644	-3.261
	بدون اتجاه والقاطع	0.208	-1.184	-2.679	-1.958	-1.607
D(CRID)	مع القاطع	0.003	-4.338	-3.788	-3.012	-2.646
	مع القاطع والاتجاه	0.011	-4.396	-4.467	-3.644	-3.261
	بدون اتجاه والقاطع	0.003	-3.181	-2.679	-1.958	-1.607

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات (Eveiws12).

من خلال الجدول هذا نلاحظ أن القيم المحسوبة (Tøj) للفروق (التفاضلات) الأولى أقل من القيم الحرجة الجدولية عند مستويات (1٪، 5٪، 10٪) مما يعني: رفض الفرضية العدمية (الصفرية) وقبول البديلة. وبالتالي يمكن اعتبار أن السلسلة (PEG، BANK، CRID،DIPO) مستقرة عند المستوى الأولى I(1). أما بالنسبة للمتغير المستقل DAB فنجد أن القيمة المحسوبة (مع القاطع ، مع القاطع والاتجاه ، بدون قاطع وبدون اتجاه) وبالتالي نعتبر السلسلة غير مستقرة عند المستوى الأول I(1).

وعند إجراء إختبار (ADF) للفروق الثاني للمتغير المستقل DAB نجد أن القيم المحسوبة (Tøj) للفروق (التفاضلات) الثاني أقل من القيم الحرجة الجدولية عند مستويات (1٪، 5٪، 10٪) مما يعني: رفض الفرضية العدمية (الصفرية) وقبول البديلة. وبالتالي يمكن اعتبار السلسلة مستقرة عند المستوى الثاني I(2)

وهي نفس النتائج المتحصل عليها عند قيامنا بإختبار فليبس –بيرون للفروق الأولى (أنظر الملحق رقم (2)).

ومن خلال إختبار كل من(ADF) و(P.P) يمكن تلخيص النتائج فيما يلي:

الجدول رقم (2–36): يوضح ملخص دراسة الإستقرارية.

المتغيرات	مستوى الإستقرارية (السكون)	
	ADF (Dickey-Fuller Test)	P.P (Philips Perron Test)
PEG	I(1)	I(1)

BANK	I(1)	I(1)
DAB	I(2)	I(2)
DIPO	I(1)	I(1)
CRID	I(1)	I(1)

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات (Eveiws12)..

وعليه سوف نتحصل على النموذج لتكامل مشترك بين مؤشر النمو الاحتوائي (PEG) ومؤشرات الشمول المالي في الجزائر (BANK،DIPO ، CRID)، وذلك لأن كل المتغيرات السابقة تستقر عند الفرق من الدرجة الأولى أي I(1). ومنه كل السلاسل الزمنية مستقرة وهي متكاملة من الدرجة I(1) وهذا ما يؤكد احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

بحيث أن متغير (DAB) يستقر في المستوى عند I(2) و باقي مؤشرات الشمول المالي تستقر عند المستوى الثاني.

ثانيا: أثر مؤشرات الشمول المالي مؤشر النموالاحتوائي.

بناءا على ما سبق وباعتبار مؤشرات الشمول المالي في الجزائر و مؤشر النمو الاحتوائي مستقرة عند مستوى I(1) عند الفرق الأول مما يعني احتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر النمو الاحتوائي. ولإثبات ذلك وجب ما يلي:

1- إختبار التكامل المشترك (المتزامن):

يسمح لنا إختبار جوهانسون-جسليس (J-J) بحساب عدد علاقات التكامل بين المتغيرات في المدى الطويل.

ويقوم هذا الاختبار بتحديد عدد أشعة التكامل باختبار الأثر (λ_{Trace})، حيث يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في الأجل الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وتعتمد منهجية (جوهانسون) على طبيعة

العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل أساسي[1]. وبشرط أن إحصاءات الأثر (λ_{Trace}) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة المجدولة فنرفض الفرضية العدمية H_0 و نقبل H_1.

حيث أن:

H_0: $r = 0 \longrightarrow$ لا يوجد شعاع أو متجه للتكامل المشترك

H_1: $r > 0 \longrightarrow$ يوجد شعاع أو متجه للتكامل المتزامن

[1]- بورحلي خالد، بوروشة كريم ومحمد لحسن علاوي، فعالية سياسية التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية خلال فترة (1986-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 001، 2015، ص : 183.

الجدول رقم(2–37) : اختبار (جوهانسون – جسليس) (J-J) .

Date: 10/06/24 Time: 23:01
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PEG BANK DIPO CRID
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.724167	62.59586	47.85613	0.0012
At most 1 *	0.633216	34.26078	29.79707	0.0143
At most 2	0.305649	12.19516	15.49471	0.1478
At most 3 *	0.172667	4.170061	3.841465	0.0411

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.724167	28.33509	27.58434	0.0400
At most 1 *	0.633216	22.06562	21.13162	0.0369
At most 2	0.305649	8.025097	14.26460	0.3762
At most 3 *	0.172667	4.170061	3.841465	0.0411

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

من خلال الجدولين نلاحظ وجود شعاع أو متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى المعنوية 5٪ في اختبار(λ_{Trace}) لأن القيمة المحسوبة (62.59586) أكبر من القيمة الحرجة الجدولية عند 5٪ والمقدرة بـ(47.85613).

ومن إختبار القيمة الذاتية العظمى (Max-Eigen) لـ (λ_{Trace}) يوجد أيضا متجه للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5٪ وذلك لأن اليم المحسوبة الذاتية العظمى(28.33509) أكبر من القيم الحرجة المجدولة(27.58434) وعليه من اختبار (جوهانسون –جسليس) (J-J) للتكامل المشترك وجدنا متجه للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5٪، وبالتالي نرفض فرضية العدم و تقبل الفرضية البديلة التي تنص

أنه يوجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين هذه المتغيرات أي أنها لا تتباعد عن بعضها البعض في الأجل الطويل.

2- إختبار السببية لجرانجر:

إن إختبار السببية يقوم على إختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين متغيرات الدراسة[1]. ونستعين في ذلك باختبار جرانجر(Granger) للسببية حيث الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار (جرانجر) للسببية باستخدام (02) فترتين للتباطؤ الزمني على إعتبار أنه هذا الأخير حساس لفترة التباطؤ التي تم إختيارها. ويكون شكل الفرضية العدمية والصفرية كما يلي:

H_0 : مؤشرات التطور المالي لا تسبب في (PEG) حسب جرانجر.

H_1: مؤشرات التطور المالي تسبب في (PEG) حسب جرانجر .

الجدول رقم (2-38):إختبار السببية حسب أنجل جرانجر.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/07/24 Time: 00:08
Sample: 2000 2023
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DIPO does not Granger Cause PEG	22	2.19948	0.1414
PEG does not Granger Cause DIPO		3.17238	0.0675
CRID does not Granger Cause PEG	22	2.30448	0.1301
PEG does not Granger Cause CRID		2.25691	0.1351
BANK does not Granger Cause PEG	22	0.87271	0.4357
PEG does not Granger Cause BANK		1.62743	0.2256
CRID does not Granger Cause DIPO	22	2.87111	0.0843
DIPO does not Granger Cause CRID		2.12257	0.1504
BANK does not Granger Cause DIPO	22	0.71339	0.5041
DIPO does not Granger Cause BANK		7.35879	0.0050
BANK does not Granger Cause CRID	22	0.86846	0.4374
CRID does not Granger Cause BANK		1.93975	0.1743

[1]- محمد بن بوزيان عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط وأثره على الاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد: 02، 2012، ص: 192.

من خلال الجدول السابق أظهر إختبار جرانجر وجود علاقة سببية واحدة بين مؤشر(DIPO) ومؤشر (BANK) وهي أحادية الجانب لأن F(P)<5٪ أي (F(P)=0.005<0.05). وعليه يبين لنا هذا الإختبار أن مؤشر الودائع (DIPO) هو الوحيد الذي يؤثر في عدد البنوك لكل 100 ألف بالغ (BANK) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

أما في ما يخص باقي مؤشرات الشمول المالي في الجزائر محل الدراسة ، فهي لا تؤثر ولا تتأثر بمؤشر النمو الإحتوائي و بالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

3- **تقدير النموذج وفقا لمنهج تصحيح الخطأ (ECM)** كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (2–39): تقدير النموذج وفق (ECM).

Vector Error Correction Estimates
Date: 10/07/24 Time: 02:48
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1			
PEG(-1)	1.000000			
DIPO(-1)	0.002320 (0.01835) [0.12642]			
CRID(-1)	-0.927739 (0.01640) [-56.5837]			
BANK(-1)	1.511183 (0.28175) [5.36362]			
C	-2.186450			
Error Correction:	**D(PEG)**	**D(DIPO)**	**D(CRID)**	**D(BANK)**
CointEq1	-1.485482 (0.95003) [-1.56361]	-2.655814 (1.17710) [-2.25624]	-1.687776 (1.04272) [-1.61862]	-0.442461 (0.14602) [-3.03007]
D(PEG(-1))	7.517720 (4.45912) [1.68592]	4.593788 (5.52488) [0.83147]	7.739675 (4.89416) [1.58141]	2.405642 (0.68538) [3.50993]
D(PEG(-2))	-2.426253 (4.60761) [-0.52658]	-4.470598 (5.70886) [-0.78310]	-2.827203 (5.05714) [-0.55905]	0.709979 (0.70821) [1.00250]
D(DIPO(-1))	0.159834 (0.26547)	0.241740 (0.32892)	0.162089 (0.29137)	0.101338 (0.04080)

	[0.60208]	[0.73496]	[0.55630]	[2.48356]
D(DIPO(-2))	-0.317288	-0.252946	-0.370423	-0.053957
	(0.31205)	(0.38663)	(0.34249)	(0.04796)
	[-1.01679]	[-0.65423]	[-1.08155]	[-1.12497]
D(CRID(-1))	-6.618396	-4.631028	-6.801188	-2.261378
	(4.07883)	(5.05370)	(4.47677)	(0.62693)
	[-1.62262]	[-0.91636]	[-1.51922]	[-3.60706]
D(CRID(-2))	1.961273	3.744290	2.319571	-0.600375
	(4.20814)	(5.21392)	(4.61870)	(0.64681)
	[0.46607]	[0.71813]	[0.50221]	[-0.92822]
D(BANK(-1))	1.810490	0.964084	2.186989	0.120987
	(1.61699)	(2.00347)	(1.77475)	(0.24854)
	[1.11966]	[0.48121]	[1.23228]	[0.48679]
D(BANK(-2))	3.147279	3.161162	3.521415	0.319074
	(1.35488)	(1.67870)	(1.48706)	(0.20825)
	[2.32293]	[1.88310]	[2.36803]	[1.53217]
C	0.072134	0.129902	0.080228	0.009851
	(0.03818)	(0.04730)	(0.04190)	(0.00587)
	[1.88941]	[2.74618]	[1.91463]	[1.67874]
R-squared	0.620145	0.757446	0.629689	0.728186
Adj. R-squared	0.309354	0.558993	0.326708	0.505793
Sum sq. resids	0.061641	0.094628	0.074256	0.001456
S.E. equation	0.074858	0.092750	0.082162	0.011506
F-statistic	1.995376	3.816750	2.078309	3.274323
Log likelihood	31.42722	26.92669	29.47228	70.75454
Akaike AIC	-2.040688	-1.612066	-1.854503	-5.786147
Schwarz SC	-1.543296	-1.114674	-1.357111	-5.288755
Mean dependent	0.064200	0.088776	0.073244	0.004471
S.D. dependent	0.090077	0.139666	0.100131	0.016367
Determinant resid covariance (dof adj.)		4.92E-14		
Determinant resid covariance		3.70E-15		
Log likelihood		229.7206		
Akaike information criterion		-17.68767		
Schwarz criterion		-15.49915		
Number of coefficients		44		

المصدر: من إعداد الباحث وفقا على مخرجات Eviews12

4- تحليل علاقة طويلة الأجل:

النموذج المقدر وفقا لمنهج تصحيح الخطأ (ECM):

PEG= –2.18+1.51 BANK + 0.002 DIPO – 0.92 CRID

- **تفسير نتائج النموذج:**

تصحيح الخطأ أن حد الخطأ أو معامل (C(1)=2.18-) له إشارة سالبة وهو يعبر عن قوة الجذب نحو التوازن في المدى الطويل، وله معنوية إحصائية عند مستوى المعنوية 5٪ وعليه فإن 25.22٪ من عدم التوازن من (PEG) يتم تصحيحه سنويا .

- **بالنسبة لمتغيرات الدراسة:**

هناك علاقة سببية طويلة الأجل بين ($BANK_{t-1}$), ($DIPO_{(t-1)}$),($CRID_{(t-1)}$) نحو(PEG).

بحيث:

- إن زيادة ($BANK_{(t-1)}$) للسنة السابقة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في (PEG) للسنة الحالية بـ (1.51) وحدة في المدى الطويل.
- أي زيادة في ($DIPO_{(t-1)}$) للسنة السابقة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في (PEG) للسنة الحالية بـ (0.002) وحدة في الأجل الطويل.
- أن أي زيادة في متغير ($CRID_{(t-1)}$) للسنة السابقة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض (PEG) للسنة الحالية بـ (0.92) وحدة في الأجل الطويل.

5- تحليل علاقة قصيرة الأجل:

بالنسبة للعلاقة السببية قصيرة الأجل من ($BANK_{(t-1)}$،($DIPO_{(t-1)}$،($CRID_{(t-1)}$) نحو (PEG) على النحو التالي:

- إن أي زيادة في ($BANK_{(t-1)}$) للسنة الماضية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في المستوى(PEG) للسنة الحالية بـ (1.81) وحدة في الأجل القصير.
- أي زيادة في ($DIPO_{(t-1)}$) للسنة السابقة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة قيمة (PEG) للسنة الحالية بـ (0.16) وحدة في المدة القصير.
- أي زيادة في ($CRID_{(t-1)}$) للسنة الماضية بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في قيمة (PEG) للسنة هذه الحالية بـ (6.61) وحدة في الأجل القصير.

- ومن خلال ما رأيناه سابقا نلاحظ أن هناك سببية قصيرة المدى بين كل من ($BANK_{(t-1)}$) ($DIPO_{(t-1)}$)،($CRID_{(t-1)}$) نحو (PEG).

أما في ما يخص القوة التفسيرية للنموذج ككل، فنلاحظ أن R^2 =0.6201 وعليه فإن المتغيرات المفسرة وهي (CRID،DIPO،BANK) تفسر (PEG) بنسبة62.01 ٪، أي أن نموذج (ECM) له قدرة تفسيرية فوق المتوسطة وعليه فهو ذو جودة.

كما تم ملاحظة F=1.99 وأن Prob =0.04 فالنموذج الذي أمامنا له معنوية إحصـــائية (مقبول إحصائيا) عند مستوى معنوية 5٪.

6- تحليل دوال الاستجابة لردة الفعل:

دالة الاســـتجابة لردة الفعل هي أداة لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات النموذج، فهي تبين مدى اســـتجابة كل متغير من متغيرات النموذج الداخلية لصـــدمات غير متوقعة في حدود الخطأ للمتغيرات مقدارها انحراف معياري واحد.

وعند تطبيق هذا الاختبار على متغيرات النموذج كانت النتائج كما يلي:

الشكل رقم (2-12): نتائج تحليل دوال الاستجابة لردة الفعل.

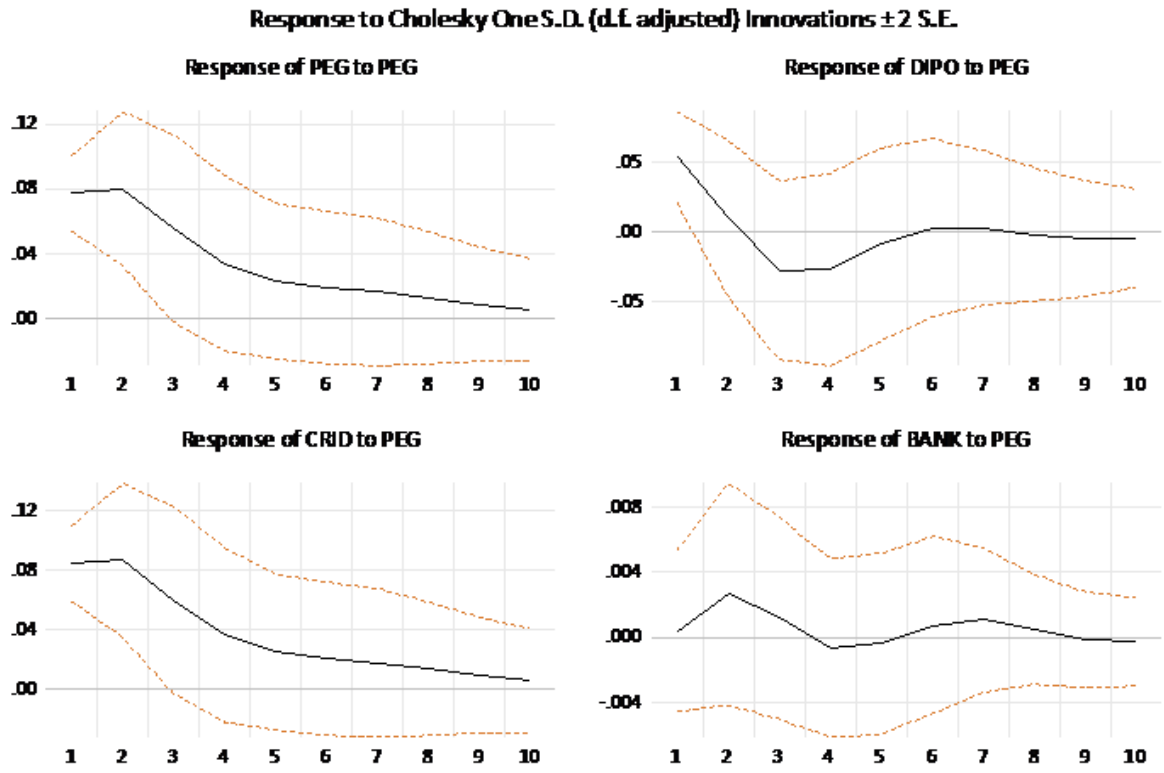

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

وحسب تقديرات دوال الاستجابة الدافعية الممتدة لـ 10 فترات، والمبنية في مجموعة من الأشكال أعلاه نوضحها في ما يلي:

- **إستجابة مؤشر النمو الاحتوائي (PEG TO PEG).**

إن حدوث صـــدمة هيكلية (مفاجئة) بمقدار انحراف معياري واحد في مؤشـــر النمو الاحتوائي له أثر ايجابي حتى الفترة الثانية بعدها و خلال الفترات الممتدة العشرة، كان التأثر تأثيرا سلبي.

- **إستجابة مؤشر عدد البنوك لكل 100 ألف بالغ (BANK TO PEG).**

يتضح لنا من الشكل أن حدوث أي صدمة مفاجئة في مؤشر عدد البنوك لكل 100 ألف بالغ بمقدار انحراف معياري تؤثر بشكل إيجابي خلال فترات على مؤشر النمو الاحتوائي إلا أن الصدمة كانت خلال الفترة الثانية أدت إلى تأثر بانخفاض حاد، بعدا خلال الفترة الرابعة أدت الصـــدمة إلى إعادة الارتفاع أما في الفترة السابعة أدت الصدمة الى الانخفاض بشكل حاد مرة أخرى.

- **إستجابة مؤشر حجم الودائع (DIPO TO PEG):**

إن حدوث صـدمة مفاجئة في هذه النسـبة بمقدار انحراف معياري واحد يؤثر بشـكل سـلبي على مؤشـر حجم الودائع وخلال الفترة الثالثة والرابعة انقلب التأثير الى تأثير إيجابي حيث أدى الى ارتفاع طفيف في الفترة الثالثة وارتفاع حاد خلال الفترة الرابعة من فترات الدراسة، بعدها تأتي الفترة الثامنة جعلت التأثير سلبي بشكل طفيف.

- **إستجابة حجم القروض (CRID TO PEG).**

إن حدوث صـدمات مفاجئة لنسـبة لمؤشـر حجم القروض يؤثر على مؤشـر النمو الاحتوائي بأثر إيجابي خلال فترات الدراسة. فحدث هناك انخفاض حاد خلال في الفترة الثانية.

ثالثاً: إختبار جودة النموذج:

1- إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

إختبار Breusch-Godfrey هو أختبار للارتباط الذاتي في الأخطاء في نموذج الإنحدار. وهو يستخدم المتبقيات من النموذج الذي يتم النظر فيه في تحليل الإنحدار، ويتم استخلاص إحصائية اختبارية منها. الفرضية الصفرية هي أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي من أي مرتبة حتى p.

الجدول (2-40): اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	7.158205	Prob. F(2,18)	0.0052
Obs*R-squared	10.63218	Prob. Chi-Square(2)	0.0049

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 10/07/24 Time: 21:15
Sample: 2000 2023
Included observations: 24
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BANK	-0.104602	0.086463	-1.209787	0.2420
DIPO	0.002589	0.005980	0.432905	0.6702
CRID	0.004533	0.006320	0.717207	0.4825
C	0.142913	0.117949	1.211645	0.2413
RESID(-1)	0.850957	0.227759	3.736210	0.0015
RESID(-2)	-0.534172	0.235270	-2.270460	0.0357

R-squared	0.443007	Mean dependent var	-2.96E-16
Adjusted R-squared	0.288287	S.D. dependent var	0.006263
S.E. of regression	0.005284	Akaike info criterion	-7.435927
Sum squared resid	0.000503	Schwarz criterion	-7.141414
Log likelihood	95.23113	Hannan-Quinn criter.	-7.357793
F-statistic	2.863282	Durbin-Watson stat	1.814794
Prob(F-statistic)	0.044995		

المصدر : مخرجات برنامج eviews12

يلاحظ من الجدول (2-40)، بان القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Godfrey والبالغة (0.005) اقل من مستوى المعنوية (5%) وهذا يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية. وما يؤكد هذا الاختبار هو معنوية اختبار F الامر الذي يؤدي الى معنوية كل من ρ2, ρ1 . أي رفض فرضية العدم التالية: $H0:\rho1=\rho2=0$

2-إختبار Breusch-Pagan-Godfrey

يعد إختبار (BPG) اختبار مضاعف لاجرانج للفرضية الصفرية لعدم وجود تباين غير متجانس مقابل تباين غير متجانس من النموذج، حيث يتم إجراء الاختبار عن طريق استكمال الانحدار المساعد للمتبقيات التربيعية من

المعادلة الأصلية. ثم يتم تقسيم مجموع المربعات الموضحة من هذا الانحدار المساعد على لإعطاء إحصاء LM، والذي يتبع توزيعا – بدرجات حرية تساوي عدد المتغيرات في تحت الفرضية الصفرية لعدم وجود تباين غير متجانس.

الجدول رقم (2–41):اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.261285	Prob. F(3,20)	0.8524
Obs*R-squared	0.905152	Prob. Chi-Square(3)	0.8242
Scaled explained SS	0.474886	Prob. Chi-Square(3)	0.9244

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/07/24 Time: 23:54
Sample: 2000 2023
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000399	0.001048	0.380805	0.7074
BANK	-0.000227	0.000768	-0.295789	0.7704
DIPO	-8.75E-06	5.07E-05	-0.172420	0.8648
CRID	1.20E-05	5.56E-05	0.215769	0.8314

R-squared	0.037715	Mean dependent var	3.76E-05
Adjusted R-squared	-0.106628	S.D. dependent var	4.72E-05
S.E. of regression	4.97E-05	Akaike info criterion	-16.83167
Sum squared resid	4.93E-08	Schwarz criterion	-16.63533
Log likelihood	205.9801	Hannan-Quinn criter.	-16.77958
F-statistic	0.261285	Durbin-Watson stat	2.005201
Prob(F-statistic)	0.852417		

المصدر : مخرجات برنامج eviews12

من خلال مخرجات البرنامج وبالرجوع للجدول رقم (2–41) نجد أن قيمة F لدينا تقدر ب (0.26) وهي غير معنوية الأمر الذي يوضح ثبات تباين السلسلة الزمنية، أي أنه لا توجد مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ.

3– إختبار Ramsey RESET

إختبار خطأ مواصفات معادلة الانحدار **Ramsey RESET** هو اختبار مواصفات عام لنموذج الإنحدار الخطي. وبشكل أكثر تحديدا، يختبر ما إذا كانت التركيبات غير الخطية للمتغيرات التفسيرية تساعد في تفسير متغير الإستجابة. الحدس وراء الإختبار هو أنه إذا كانت التركيبات غير الخطية للمتغيرات التفسيرية لها أي قوة في تفسير

متغير الإستجابة، فإن النموذج غير محدد بشكل صحيح بمعنى أن عملية توليد البيانات قد يتم تقريبها بشكل أفضل بواسطة متعدد الحدود أو شكل وظيفي غير خطي آخر.

الجدول رقم (2-42): إختبار Ramsey RESET

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: PEG DIPO CRID BANK C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.658082	19	0.1137
F-statistic	2.749236	(1, 19)	0.1137
Likelihood ratio	3.243352	1	0.0717

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	7.715932	1	7.715932
Restricted SSR	61.04082	20	3.052041
Unrestricted SSR	53.32488	19	2.806573

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-45.25639
Unrestricted LogL	-43.63472

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: PEG
Method: Least Squares
Date: 10/08/24 Time: 00:37
Sample: 2000 2023
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIPO	1.137972	0.740242	1.537299	0.1407
CRID	-1.012602	0.658175	-1.538499	0.1404
BANK	-4.611963	5.517396	-0.835895	0.4136
C	-130.2130	92.47588	-1.408076	0.1753
FITTED^2	0.359582	0.216866	1.658082	0.1137

R-squared	0.524141	Mean dependent var	19.71288
Adjusted R-squared	0.423960	S.D. dependent var	2.207303
S.E. of regression	1.675283	Akaike info criterion	4.052893
Sum squared resid	53.32488	Schwarz criterion	4.298321
Log likelihood	-43.63472	Hannan-Quinn criter.	4.118005
F-statistic	5.231951	Durbin-Watson stat	0.643756
Prob(F-statistic)	0.005161		

المصدر : مخرجات برنامج eviews12

من خلال مخرجات البرنامج وبالرجوع للجدول رقم (2-42) لإختبار جودة النموذج نجد أن F تقدر ب(2.74) وهي غير معنوية ما يؤكد جودة النموذج .

4-إختبار استقرار النموذج CUSUM of Squares - CUSUM

يمكننا التأكد من إستقرار النموذج من خلال إختبار المجموع التراكمي للبواقي لإختبار السكون الهيكلي لنموذج ARDL وذلك للتأكد من صحة ودقة النتائج.

الشكل رقم (2-13): اختبار CUSUM

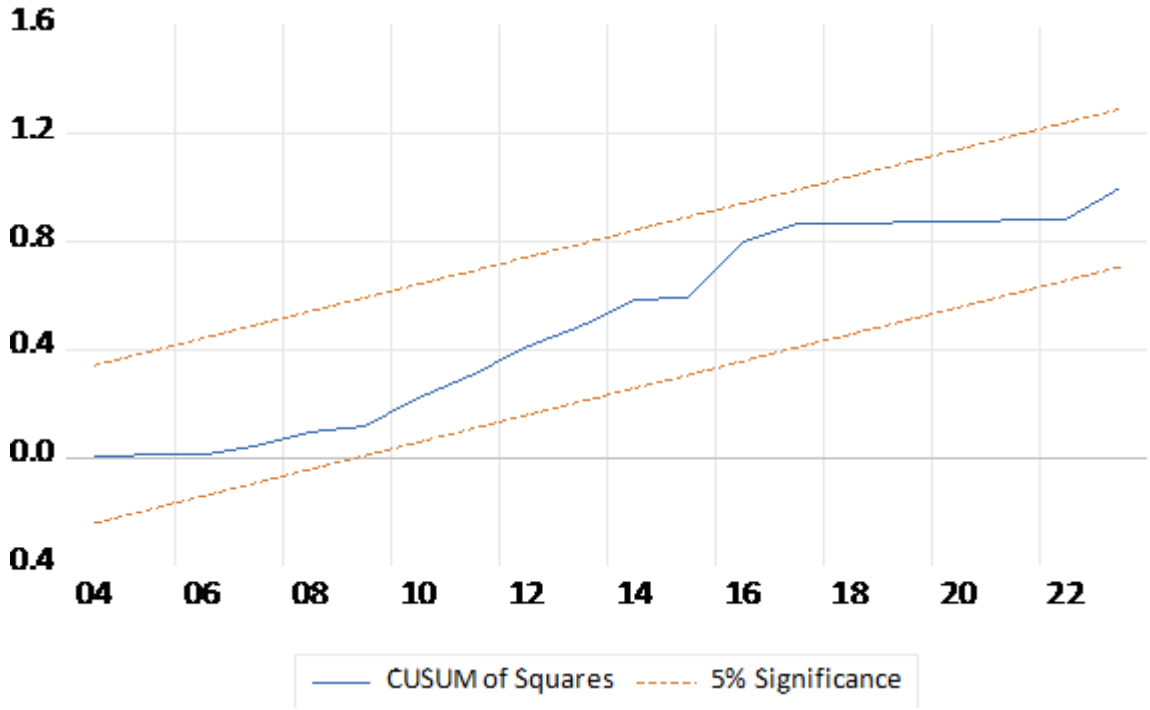

المصدر : مخرجات برنامج eviews12

الشكل رقم(2–14): اختبار CUSUM of Squares

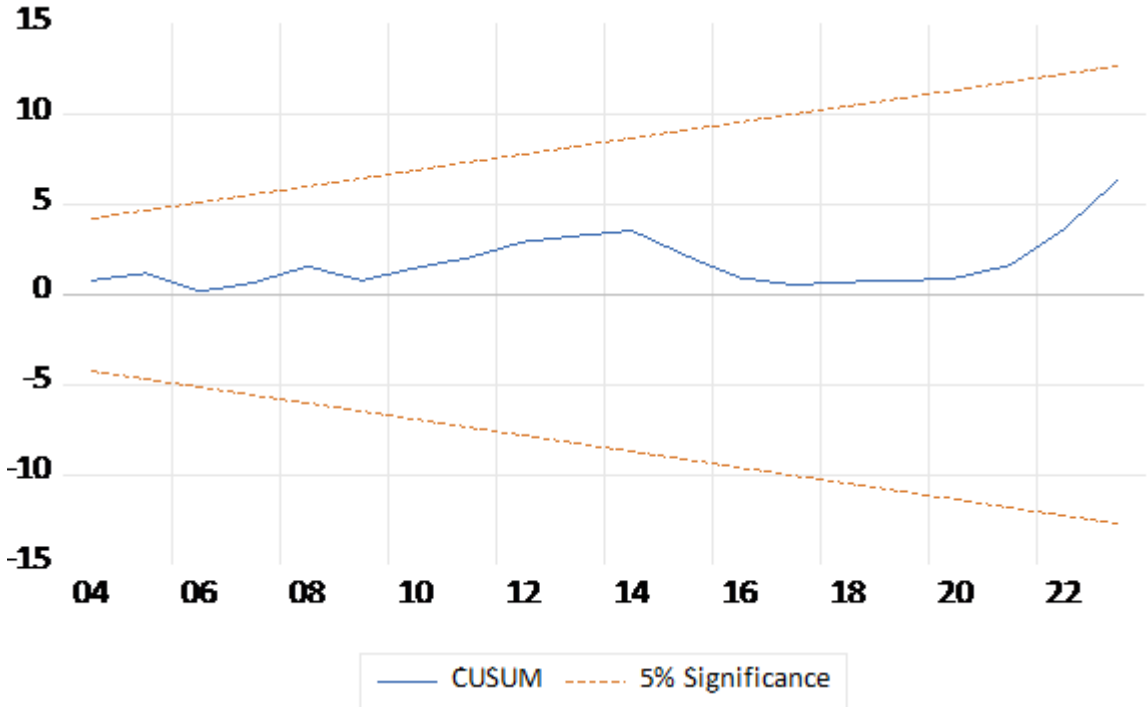

المصدر : مخرجات برنامج eviews12

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أظهرت نتائج (ADF) و(PP) لاختبار الاستقرارية، أن متغيرات النموذج كلها مستقرة عند المستوى I(1) و هذا بعد اســـتخدام طريقة الفروقات، وتم الحكم على اســـتقرارية المتغيرات أنها متكاملة من الدرجة الأولى. إلا المتغير المستقل مؤشر عدد الصرافات الآلية الموزعة لكل 100 ألف بالغ، حيث أثبت الاختبارات الاستقرارية أنها متكاملة عند الدرجة الثانية. بذلك تم الاستغناء على هذا المتغير وحذفه من النموذج.

2- فيما يتعلق باختبار التكامل المشترك عن طريق اختبار (جوهانسون- جسيليس) (JJ) أدت إلى رفض الفرضية العدم عند مستوى المعنوية(5%)، والمعرفة بعدم وجود علاقة تكامل متزامن مشـترك. وبالتالي وجود متجهات تكاملية عند (5%)، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج.

3- أظهرت نتائج تطبيق آلية تصحيح الخطأ (ECM) معنوية النموذج المستخدم في الدراسة، وعدم وجود مشاكل للارتباط الذاتي للأخطاء.

4- إن النتائج التي تم الحصول عليها، توضح بما كان أن تأثير المتغيرات تبدو أكثر دلالة وتأكد مدى تؤثر واضح صريح ومعنوي لمتغير لكل مؤشرات الشمول المالي على مستويات النمو الاحتوائي في الجزائر ، حيث أنه نجد هناك تأثير موجب لكل من مؤشر عدد البنوك وتوزيعها وحجم الودائع في المؤسسات المالية فزيادتها بالضرورة دلالة على زيادة مستويات الشمول المالي في الجزائر والتي تنعكس بشكل إيجابي على مستويات النمو الاحتوائي كل مؤشر ومعامله الخاص حسب النموذج المحدد في الدراسة ، حيث من خلال النموذج نجد أن زيادة مؤشر عدد البنوك في الجزائر بدرجة واحدة، يؤدي إلى زيادة مستوى النمو الاحتوائي ب 1.51 درجة. أما بالنسبة لمؤشر حجم الودائع فإن زيادتها بدرجة واحدة، تؤدي إلى زيادة مستوى النمو الاحتوائي ب 0.002 درجة .

5- بالنسبة لمؤشر حجم القروض الموجهة للاقتصاد قد لا يكون التأثر الوارد في النموذج دو دلالة منطقية ، فزيادة حجم القروض تؤدي الى انخفاض في مستويات النمو الاحتوائي ، فزيادة حجم القروض بدرجة واحدة يؤدي إلى انخفاض النمو الاحتوائي ب 0.92 درجة . وقد يمكن أن يتوفر سبب منطقي لذلك وشرح يتمثل في أن السياسة المتبعة من البنوك الجزائرية في منح القروض لا تتماشى مع سياسات التنمية في الجزائر، وأن القروض لا توجه للفئة الهشة والفقيرة في المجتمع، حيث أن هاته الفئة غير مشمولة في عملية النمو خاصة من جهة استفادتها من قروض تساعدها في إقامة مشاريع شخصية ، تساعدها في تحسين وضعيتها المالية وانتشالها من مستويات الفقر ، أي بتفسير آخر أن القروض الممنوحة في الجزائر تكون أغلبيتها موجهة للفئات الغنية وعدم تساوي فرص الفقراء في حصولهم على القروض أو عزوفه لأسباب أخر قد تكون عقائدية وقد تكون إدارية (بيروقراطية) وقد تكون مالية لصعوبة تغطية تكاليف القروض ، ما يوغل حالة عدم المساواة في المجتمع .

خلاصة الفصل الثاني:

إهتمت الدراسة بداية بتحليل واقع الشمول المالي في الجزائر، من خلال تحليل معطيات بعض المؤشرات الجزئية للإشتمال المالي الصادرة عن بيانات البنك الدولي للمؤشر العالمي للشمول المالي لآخر إصدار له لسنة 2021 ، والتي أسفرت على نتائج نستطيع من خلالها الوقوف على مستوى الإندماج المالي وعدد أفراد المجتمع المشمولين بالنظام المالي الجزائري .حيث نجد نسبة الاقصاء بلغت 56 بالمئة، أي أن 44 بالمئة من البالغين الجزائريين هم الذين يستفيدون من الخدمات البنكية والمالية، والبقية لا تشملهم هاده الخدمات، وهذه النسبة تعتبر كبيرة جدا ذلك ان نسبة الاقصاء في دول العالم ككل وحسب البنك الدولي هي 24 بالمئة .

كذلك إنخفاض عدد الفروع البنكية وتدني معدل توزيعها على نسب البالغين، نفس الأمر بالنسبة لآلات الصراف الآلي. أي أن التراب الجزائري بمساحته الضخمة لا يملك تغطية كافية من طرف البنوك التجارية ما يجعل مساحات كبرى من الوطن وفئات ضخمة من البالغين غير مشمولين بالخدمات المالية التي توفرها المؤسسات المالية والبنكية، خاصة مناطق الأرياف وسكانها ما يعزز نسبة الاستبعاد المالي في الجزائر. إضافة الى ضعف مؤشرات الإدخار والإقتراض، وضعف مؤشرات إستخدام البطاقات البنكية في المعاملات اليومية، وضعف مؤشرات استعمال التكنولوجيات الرقمية الحديثة في المعاملات اليومية. كل هذا جعل من الجزائر تحتل مراكز متأخرة في ترتيب الإشتمال المالي الذي يصدره البنك الدولي، حيث احتلت الجزائر المرتبة 137 عالميا. ما يجعل من تبني الجزائر لإستراتيجية لتعزيز الشمول المالي ضرورة حتمية، الهدف منها ظم الجهود الوطنية وتنسيق كامل الأجهزة المالية، لمعالجة الصعوبات والتحديات. حيث تكون الانطلاقة من الأسس القانونية التي تعزز الشمول المالي، مرورا بتحسين البنية التحتية المالية للدولة من انتشار للمصارف وما إلى ذلك، وصولا لتعزيز وتقوية الثقافة المالية لدى كافة فئات المجتمع.

كما إستهدفت الدراسة تحليل أهم مؤشرات الأداء للنمو الاحتوائي في الجزائر، فعلى الرغم من النمو الاقتصادي المحقق في البلاد خلال الفترة الأخيرة. إلا أن مستويات الفقر في الجزائر رجعت إلى الارتفاع بعد ان حققت أدنى مستويات لها سنة 2013، حيث أن المعدلات المسجلة في السنوات الأخيرة تعتبر معدلات مرتفعة بالنسبة لدولة تملك موارد طبيعية واقتصادية وحتى بشرية، ذلك أن تطور عدد السكان الذي تشهده الجزائر يعتبر طاقة عمالية لتحقيق معدلات نمو أكبر من المسجلة. كذلك ان معدلات التضخم التي رصدتها دراستنا تعتبر معدلات ضخمة، ومرهقة للقدرة الشرائية للجزائريين، التي شهدت تحسن طفيف في السنوات الأخيرة.

كذلك لأهم المؤشرات التي تمت دراستها هي المؤشرات التي تستثمر في العامل البشري كالتعليم والصحة، حيث أن نسبة الانفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في قطاع التعليم بكل أطواره، تعتبر متدنية مقارنة بنسب الانفاق في قطاع التعليم لدول متطورة، الأمر الذي ينعكس سلبا على جودة التعليم في الجزائر. كذلك الانفاق على المنظومة الصحية رغم انه يمكن اعتبارها مرتفعة نوعا ما مقارنة بدول الجوار، إلا أن المنظومة الصحية الجزائرية لا تزال ضعيفة.

كل هاته المؤشرات تعكس انخفاض مستويات النمو الاحتوائي في الجزائر، هذا عكس الإرادة السياسية، ذلك أن المجهودات والتأصيل القانوني والميزانيات المرصودة، الهدف منها كلها الحصول على تنمية اقتصادية توازيها تنمية اجتماعية. وأن النمو الاقتصادي المحقق في البلاد يجب أن تستفاد منه جميع فئات المجتمع.

بعدها تم الاستعانة بالنموذج الاحصائي نموذج التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، لدراسة أثر أبعاد الشمول المالي على مستويات النمو الاحتوائي في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2023، بعد الرجوع إلى التأصيل النظري والاعتماد عليه في اختيار مؤشرات الدراسة التي تمثل أبعاد الشمول المالي في الجزائر خاصة بعد الاستخدام والوصول للخدمات المالية، والتي تمثلت في مؤشر تطور عدد البنوك و مؤشر عدد الصرافات الآلية، ومؤشر تطور حجم القروض ومؤشر تطور حجم الودائع، وذلك خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة لبعد النمو الاحتوائي في الجزائر فلقد تم اعتماد مؤشر مركب يتكون من نسبة الفقر في الجزائر وتطور معامل جيني لفترة الدراسة.

وبعد تخطي الإختبارات الخاصة بالنموذج، والتأكد من إستقرارية المؤشرات عند المستوى الأول، وإستثناء مؤشر تطور عدد الصرافات الآلية نظرا لعدم إستقراره عند المستوى أو عند المستوى الأول. تم تقدير النموذج وفقا لمنهج تصحيح الخطأ (ECM)، حيث أنه نجد هناك تأثير موجب لكل من مؤشر عدد البنوك وتوزيعها وحجم الودائع في المؤسسات المالية فزيادتها بالضرورة دلالة على زيادة مستويات الشمول المالي في الجزائر والتي تنعكس بشكل إيجابي على مستويات النمو الاحتوائي ، كل مؤشر ومعامله الخاص حسب النموذج المحدد في الدراسة ، أما بالنسبة لمؤشر حجم القروض فهو يؤثر تأثيرا سلبيا على حجم النمو الاحتوائي في الجزائر.

خاتمة

خاتمة

نظـرا لمـا يشهده العالم من تطورات، شملت العديد من الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والمالية، من تكتلات وإنقسامات وتحولات سياسية واقتصادية ومالية، جعل من دول العالم المتقدمة والنامية أمام مفترق طرق لتحديد موقعها ضمن هذا العالم ، وتأكيد وجودها ومواكبة هذه التطورات، وتخصيص فرق بحث وتبني استراتيجيات، تضمن لها حصة من التفوق الاقتصادي الذي يصحبه الإستقرار المالي، فبعد تجلي الأزمة المالية العالمية إنصب شغل صانعي السياسات المالية والاقتصادية إلى تحسين الأنظمة المالية لدى العديد من دول العالم من خلال تعزيز الاشتمال المالي ، حيث يرى فيه صناع السياسات الحل الأمثل لتفادي الأزمات المالية ،باعتبار الاستبعاد المالي نقطة الضعف التي تنهش النظام المالي في دول العالم ككل ، اذ بلغ عدد المستبعدين ما يقارب الثلث، هذا مؤشر لا يساعد على بناء نظام مالي مستقر. كما أن الشمول المالي يعمل على تعزيز التمكين الاقتصادي، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحسين الرفاهة العامة في حين يوفر اللبنات الأساسية لمزيد من النمو.

حيث نستطيع أن نلمس أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي:

- يستفيد الأفراد ورجال الأعمال وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة الذين يعانون من نقص الخدمات من الاندماج في الاقتصاد الرسمي، وفي المقابل تستفيد البنوك والحكومات من دمج الفئات المحرومة في الاقتصاد الرسمي.
- سلطت العديد من الدراسات الضوء على أن الشمول يمكن أن يحسن الدخل ويزيد المدخرات، وبالتالي تمكين الأشخاص خاصة الجانب النسوي الذين كانوا يعانون من نقص الخدمات في السابق من الاستثمار في الضروريات مثل الرعاية الصحية والتعليم والغذاء وتنمية أعمالهم وإدارة المخاطر المالية.
- يمكن للشمول الرقمي على وجه التحديد أن يخفض التكلفة المرتبطة بإرسال الأموال وتلقي المدفوعات مثل دفعات الدعم أو التحويلات المالية ودفع الفواتير المتكررة، فقد أظهرت الدراسات أن تلقي المزايا الاجتماعية من خلال الهواتف المحمولة يوفر على المستفيدين ما معدله 20 ساعة في التنقل ووقت الانتظار. وسيوفر العدد الكبير من الودائع منخفضة التكلفة للبنوك فرصة لتقليل اعتمادها على الودائع الكبيرة ومساعدتها على إدارة عدم تطابق الأصول والخصوم ومخاطر السيولة بشكل أفضل.
- من المرجح أن يتمكن الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى حسابات التوفير أو تقنيات الادخار غير الرسمية البسيطة من زيادة الاستهلاك والإنتاجية والدخل، وزيادة الاستثمار في الصحة الوقائية، وتقليل التعرض

للأمراض وغيرها من الأحداث غير المتوقعة. ويتيح الشمول المالي وسيلة لجلب مدخرات الفقراء إلى نظام الوساطة المالية الرسمي وتوجيهها إلى الاستثمار.

- تستفيد الحكومات عندما يكون جميع المواطنين متصلين بالإنترنت، وتزداد سرعة الأموال والنشاط الاقتصادي، وتنفذ آليات النقل السياسة النقدية بكفاءة، كما يوفر تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي قدرا أكبر من الشفافية في المعاملات المالية من خلال زيادة الأمن والرقابة التنظيمية. ومن الممكن أن يساعد الشمول المالي وملكية الحسابات في الحد من الفساد وتقليص التهرب الضريبي، والسماح بمدفوعات الدعم بشكل أكثر فعالية. وقد أدت العودة إلى المدفوعات الرقمية للحصول على الدعم ومدفوعات المعاشات التقاعدية بدلا من طريقة الصرف النقدي التقليدية إلى خفض التكاليف الإدارية وتحسين الكفاءة.

حتى وقت الأزمات وإبان الجائحة الأخرة سمحت المدفوعات الرقمية للمستهلك بتحويل الأموال أو دفع الفواتير أو دفع ثمن السلع والخدمات من منزله أو في السوق أو المتجر. وقد زادت جائحة كورونا من هذه المنافع، فهي تخفض بشكل كبير من الحاجة إلى الاتصال المادي في المعاملات التجارية والمالية، مما يبقي الشركات المحلية مفتوحة أثناء الإغلاق الاقتصادي.

كما أتاحت الخدمات المالية الرقمية سبلا سريعة آمنة للحكومات للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجا، من خلال التحويلات الاجتماعية وغيرها من المساعدات المالية، لا سيما عندما تكون وسائل النقل والتنقل غير آمنة أو محدودة. وقبل نشوب الأزمة الحالية، كان من الواضح أن استخدام الخدمات المالية الرقمية كتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، والتحويلات المالية، ومدفوعات الحكومة إلى الأفراد، كانت مفيدة بشكل خاص للفقراء.

ن الحصول على الخدمات المالية بأسعار ميسورة هو أمر بالغ الأهمية للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفر القدرة على التكيف مع الأزمات كما أنه يمهد الطريق للشمول المالي وخاصة للنساء. ففي الجزائر اليوم، لا يزال 56 بالمئة من البالغين و69 بالمئة من النساء، يحرمون من الحصول على خدمات مالية أوسع نطاقا مثل الادخار و والائتمان.

نسبة البالغين في الجزائر الذين يمتلكون حساب اقتراض 4 بالمئة نسبة لا تكاد تذكر أما النسب العالمية التي بلغت 37 بالمئة. حيث تقابلها نسبة 31 بالمئة من الجزائريين الذين يتوجهون للطرق الغير رسمية في الحصول على قروض. نسبة الأفراد الذين يمتلكون حساب ادخار لدى المؤسسات المالية في الجزائر 16 بالمئة مقابل 46 بالمئة ممن يفضلون ادخار أموالهم خارج المؤسسات المالية.

وسخرت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول انتشار الهواتف المحمولة في العديد من البلدان النامية لتبدأ الموجة الأولى" من الخدمات المالية الرقمية. ومع ذلك، ففي حين أن الاتصال بشبكات الهاتف المحمول ذات النطاق العريض في الجزائر أعلى من المتوسط في الدول العربية وشمال أفريقيا، فإن استخدام الخدمات المالية الرقمية لا يزال منخفضا للغاية: 34 بالمئة فقط من البالغين الجزائريين و23 بالمئة من النساء يستخدمون المدفوعات الرقمية، مقابل 64 بالمئة عبر العالم .

كذلك الاستخدام الضعيف للبطاقة البنكية 30 بالمئة من البالغين الجزائريين يمتلكون بطاقة خصم، و4 بالمئة يمتلكون بطاقة ائتمان، ما يعكس ضعف تغطية الصرافات الآلية، الذي يوازيه ضعف توزيع فروع البنوك التجارية، سواء إذا قسناه عبر مؤشر عدد الأفراد البالغين، أو عبر مساحة التراب الوطني الجزائري.

صحيح أن النسب والمؤشرات السابق ذكرها في تحسن مستمر مقارنة بسنوات سابقة، إلا أنها لم تشفع للجزائر في ترتيبها الدولي للشمول المالي ذلك أنها تحتل المرتبة 137 عالميا، وهذا عكس برامج التنمية المرصودة من طرف الدولة والتي تجعل من هذه العوائق التي تعرقل تعزيز مستوى الشمول المالي في الجزائر تحدي كبير. إضافة الى العوامل المشتركة التي تحول دون انتشار الشمول المالي في دول العالم والتي تمثلت في أسباب رئيسية كمحدودية الدخل، واعتبارات أخرى شخصية ودينية ومجتمعية، و الشروط الإدارية والمالية لفتح الحسابات المصرفية وما يتعلق بها ، توجد تحديات أخرى يمكن إضافتها تعوق دون توسع رقعة الشمول المالي في الجزائر.

فيما يتعلق بمعالجة القضايا المتعلقة بالشمول المالي، من المهم للغاية اتباع نهج شامل يتناول عوامل العرض والطلب ومحاولة التقليل من المعوقات والقضاء عليها، فرغم التحسن النسبي للقطاعات المالية الجزائرية في مستويات البنى التحتية ، إلا أنها لا تزال تفتقر للكثير من المقومات الأساسية تمنح فرص النفاذ للتمويل. كذلك ضعف الميزة التنافسية للمؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية فيما بينها وارتفاع نسبة التركز الائتماني سواء للأفراد أو الشركات.أضافة إلى الحجم الكبير للسكان الذين لا يملكون حسابات مصرفية والمنتشرين عبر مناطق جغرافية شاسعة، ومحدودية الوصول إلى الائتمان، وانخفاض المهارات، وانخفاض الإنتاجية، والتعرض لمخاطر صغار المزارعين والمهمشين، والمعدمين في الريف وفقراء المناطق الحضرية، والافتقار إلى المعرفة المالية والتكنولوجية.

و من بين تحديات جانب العرض، التحدي الأكثر ذكرا هو إحجام المؤسسات المالية عن خدمة العملاء ذوي القيمة الصغيرة وغير المربحين ذوي الدخل غير المنتظم. وهذا يعني أن البنوك تنظر إلى الإدماج باعتباره التزاما وليس فرصة عمل، وتؤدي معدلات التخلف عن سداد القروض المرتفعة خلال الماضي إلى زيادة خطورة هذا القيد، علاوة

على ذلك فإن نفقات المخططات المختلفة المخصصة لفقراء الريف والحضر لم تترجم إلى نتائج بسبب ضعف آلية التنفيذ.كما أن الإفتقار إلى الثقافة المالية هو السبب الرئيسي وراء ذلك، ويمنع غياب التعليم الأساسي الناس من متابعة معلومات أبسط تتعلق بالشمول المالي. ويظلون يجهلون حتى فيما يتعلق بالمنتجات الأساسية مثل التأمين والحسابات المصرفية وتسهيلات الشيكات وما إلى ذلك. ويشكل هذا الجهل تحديا لواضعي السياسات في تسهيل الخدمات المالية من خلال استخدام التكنولوجيا في المناطق الريفية وشبه الحضرية.

هناك عائق آخر أمام التنفيذ الناجح لخطة الشمول المالي وهو الاستخدام غير السليم وغير الكافي للتكنولوجيا، وغياب الوصول والتغطية، والافتقار إلى البنية التحتية المناسبة وما إلى ذلك.

يمكن للشمول المالي أن يساعد في الحد من الفقر وعدم المساواة من خلال مساعدة الناس على الإستثمار في المستقبل، وتسهيل إستهلاكهم، وإدارة المخاطر المالية فهو يتيح الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية للناس إجراء المعاملات المالية بكفاءة وأمان أكبر ويساعد الفقراء على الخروج من الفقر من خلال تمكينهم من الاستثمار في التعليم الصحة. من خلال توفير طرق لإدارة صدمات الدخل مثل البطالة أو فقدان المعيل، كما يفيد الشمول المالي المجتمع على نطاق أوسع من خلال الشفافة والكفاءة في مجال النفقات العامة والتحويلات التي تقوم بها الحكومة. فالفوائد التي يمكن أن نجنيها من الشمول المالي، تنعكس إيجابيا على المجتمع وعلى الاقتصاد في البلاد، وهذا ما يعزز النمو الاحتوائي الذي يسعى إلى مساهمة واستفادة جميع أفراد من مختلف الفئات الاجتماعية من النمو الاقتصادي.

صنف الإقتصاد الجزائري مؤخرا ثالث أقوى إقتصاد في إفريقيا، إلا أن هذا النمو المسجل خلال الألفية الأخيرة لم يستفذ منه كل أفراد المجتمع ما إنعكس سلبا على المستوى المعيشي للأفراد. حيث عرف الدخل الفردي نموا وتحسن للقدرة الشرائية للمواطن الجزائري جراء تحست أسعار البترول، والسياسات الحكومية في رفع الحد الأدنى للأجر المضمون، ما جعل القدرة الشرائية تتعفى بعد انخفاضها سنة 2020، ألا أن الزيادة في الدخل تعتبر زيادة وهمية لم تستطع مجابهة تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

واكب تحسن القدرة ذلك ارتفاع في معدلات التضخم، جراء الارتفاع الجاري في الأسواق العالمية للمواد الأولية، رغم السياسة التي تتبعها الجزائر لاستهداف معدل التضخم التي لاتزال بعيدة عن هذا الإطار حيث توجد عدة صعوبات خاصة بالاقتصاد الوطني الجزائري تمنع السلطة النقدية من استهداف معدلات التضخم بفعالية ذلك أن الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصاد ريعي فالناتج المحلي الإجمالي يخضع للأسعار المحددة عن طريق الأسواق العالمية.

أما عن معدلات الفقر في الجزائر شهدت ارتفاعا في السنوات الأخيرة، حيث بلغت ما يقارب 9 بالمئة من الجزائريين يعيشون تحت مستويات خط الفقر، بعد أن سجل هذا المؤشر أدنى نسبة له 5.03 بالمئة سنة 2013.كذلك بالنسبة لمؤشر عدم المساوة أي مؤشر جيني ، فقد عرف ارتفاعا له في السنوات الأخيرة بلغ 32 بعد أن سجل ادنى مستوى له سنة 2011 حيث بلغ آن ذاك 27.6. صحاب كذلك معدلات بطالة فاقت 11 بالمئة. صحيح أن هذه النسبة في انخفاض مقارنة بسنوات سابقة، إلا انها تعتبر نسبة مرتفعة.

أما عن الاستثمار في الجانب البشري وبالأخص التعليم فان معدل الانفاق العمومي على التعليم بجميع أطواره حتى التعليم العالي، مقارنة بميزانية التسيير، يعتبر معدل ضعيف مقارنة بمعدلات الانفاق على هذا القطاع بالنسبة لدول متطورة. أما بالنسبة للمنظومة الصحية فرغم الميزانية المرصودة ضمن ميزانية الانفاق إلا أنها تعتبر ضعيفة خاصة إذا تم مقارنتها بدول الجوار مثلا.

قد تكون المستويات المتدنية للشمول المالي في الجزائر، هي أحد الأسباب التي تجعل من النمو الاقتصادي في الجزائر ليس احتوائيا، فصعوبة تعبئة الادخار وتميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعدم القدرة على الرقابة والشفافية في الانفاق الحكومي، حال دون تنوع الاقتصاد والحد من الفقر والبطالة، وترشيد النفقات العامة وتحسينها.

وبالرجوع إلى نموذج الدراسة وتأثر أبعاد الشمول المالي المختارة والتي تركزت في بعدي الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية، على مستويات النمو الاحتوائي خلال الفترة من 2000 إلى 2023 ، ومن خلال استعراضنا نتائج الدراسة تمكنا من الإجابة على فرضيات الدراسة.

- تم اثبات أن مستويات الشمول المالي في الجائر متدنية، ذلك وفق البيانات للمؤشرات الجزئية للشمول المالي الصادرة عن البنك الدولي.
- تم إثبات أن النمو الاقتصادي في الجزائر غير احتوائي. فمن خلال استعراض بعض المحددات التي تعكس مستوى النمو الاقتصادي في الحد من الفقر وعدم المساواة، وزيادة الرفاهية والاستثمار في العامل البشري.
- بالنسبة لبعد الوصول للخدمات المصرفية، فقد تم إثبات التأثير الإيجابي لمؤشر عدد فروع البنوك على مستويات النمو الاحتوائي في الجزائر، أما مؤشر تطور عدد الصرافات الآلية فلم نستطع اثبات أو نفي الفرضية ذلك لعدم استقرار البيانات عند نفس المستوى
- بالنسبة لبعد استخدام الخدمات المصرفية، فلقد تم إثبات تأثير مؤثر حجم الودائع تأثيرا إيجابيا على النمو الاحتوائي في الجزائر، بينما يؤثر مؤشر حجم القروض تأثيرا سلبيا على النمو الاحتوائي في الجزائر. وقد يكون

السبب في السياسة التي تنتهجها البنوك الجزائرية في منح القروض، التي تكرس التفاوت الطبقي في المجتمع الجزائري، إضافة الى المعتقدات الدينية .

الاقتراحات:

أصبح تبني الجزائر لاستراتيجية لتعزيز الشمول المالي ضرورة حتمية، الهدف منها ظم الجهود الوطنية وتنسيق كامل الأجهزة المالية، لمعالجة الصعوبات والتحديات. حيث تكون الانطلاقة من الأسس القانونية و التشريعية التي تنظم هذه المعاملات المالية خاصة الرقمية ولحماية مستخدميها، مرورا بتحسين البنية التحتية المالية للدولة من انتشار للمصارف وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها و تطوير مؤسسات مسؤولة عن التعاملات الرقمية، وصولا لتعزيز وتقوية الثقافة المالية لدى كافة فئات المجتمع كأن تدرج ضمن المناهج التعليمة. الأمر الذي قد يساعد في الاستقرار المالي، والنمو الاقتصادي، ومحاربة الفقر وعدم المساواة، وتكريس مبدأ الشفافية في الانفاق العام.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. آرثر لويس، نظرية التنمية الاقتصادية، وكالة الصحافة العربية، ط1 ،2021.
2. افريت هاجن، اقتصاديات التنمية، مركز الكتب الأردني، ترجمة جورج خوري ، الأردن، 1988.
3. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات المصرفي التسيير ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
4. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، لأردن، 2011
5. دومينيكسلفادور، يوبين ديلبو، مبادئ الاقتصاد، أكاديميا يروت ، لبنان ، 2001.
6. روب موريس، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة ، ترجمة هشام متولي ، الطبعة الثانية ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979.
7. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك: النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982.
8. سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، 2007.
9. صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف للنشر، القاهرة، مصر ، 1986.
10. عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ، 2001.
11. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاتجاات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
12. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2005.
13. عبد اللطيف مصيطفى ، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت ، 2014.
14. عبد اللطيف مصيطفى ، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت ، 2014.
15. عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 1999.
16. فؤاد شبل، التنمية الاقتصادية أصولها وقواعدها، وكالة الصحافة العربية، 2020.
17. مجموعة باحثين، التكنلوجيا المالية الابتكارات و الحلول الرقمية، فرقة بحث الاستثمار في التكنلوجيا الماليةو أثره على الخدمات المصرفية في الجزائر، جامعة المدية، الجزائر .
18. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي ، محاضرات وتطيقات، الطبعة 1.
19. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، محاصرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

20. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص – النظريات والاستراتيجيات – المشكلات، مطبعة البحيرة، أكتوبر 2008.
21. محمد عد العزيز عجايمية ، إيمان عية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطيقية ، قسم الاقتصاد، الإسكندرية ، 2000.
22. محمد مدحت مصطفى، سهير عد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر ، 1999.
23. مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
24. مكبد علي ، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007.

الرسائل الجامعية

1. أبو دية ماجد، دور الانتشار المصرفي والإشتمال المالي في النشاط الإقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة الأزهر، فلسطين، 2016
2. بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008 /2009.
3. بودخدخ كريم، آثار سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة لنيل هادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 2010.
4. بولعباس مختار، دراسة تحليلية لنتائج قياس الفقر في الجزائر من خلال دراسة ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ،2017.
5. بويد صليحة، استيراد رؤوس الأموال والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مذكرة لنيل شادة الماجستير تخصص تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2005.
6. جيلالي احمد مسري، نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائر البطاقات والنقود الاليكترونية نموذجا، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2007.
7. حسين محمد بدر عجور ، ياسر عبد طه الشرف، دور الشمول المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء- دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة.
8. حمدان محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2009.

9. حمدوش على، التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2005 ، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
10. حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2015.
11. دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
12. رامي حسين محفوظ، دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاحتوائي في الإقتصاد المصري، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2011.
13. رائد خضر عيسى كاظم العبادي، دور البحث والتطوير في زيادة النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه تخصص فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2018.
14. سلامي أحمد، الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراهفي العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2014.
15. عابد بشيكر، أثر برامج التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصاديفي الدول النامية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر ،2017.
16. عد العزيز أحمد طوخة، إطار مقترح لقياس تأثير المول المالي على الأداء المالي دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر 2024.
17. علال زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
18. علي بن ساحة، أثر التحرير المالي على كفاءة ومؤشرات النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 1994- 2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، 2017-2018.
19. فدنوسي طاوس، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 1970-2012، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014.
20. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012 / 2013

21. وعيل ملود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة مصر الجزائر السعودية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2016.

المقالات

1. اتحاد المصارف العربية، الشمول المالي في المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 45، جانفي 2019.
2. باركة محمد الزين، ظاهرة الانفاق الصحي في الجزائر تطورها أسبابها متطلباتها، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 07، 2017.
3. بايس الاميرة نزيهة، كلاخي لطيفة، استراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا كوفيد-19 تجارب دولية ناجحة" الفيليبين، الهند" نموذجيا.، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد1، العدد 7.
4. بعوشي ليلى، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر(1970-2010)، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية ، المجلد 06،العدد 2، 2017.
5. البكل احمد الحداد، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة السياسة والاقتصاد، 2022.
6. بورحلي خالد، بوروشة كريم ومحمد لحسن علاوي، فعالية سياسية التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية خلال فترة (1986-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 001، 2015.
7. توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء في العراق -دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد 7، 2010.
8. تومي صالح، يحيات مليكة، مشكلة البطالة في الجزائر دراسة استطلاعية عن أبعادها وأسبابها، مجلة علوم الاقتصاد والتجارة.
9. حايد حميد، البشير عبد الكريم، دراسة قياسية لعلاقة الصادرات النمو الاقتصادي في الجزائر (1966-2015)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد14، العدد 2، 2018 .
10. حدة بوتبينة، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية: بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، 2018.
11. حسن علي هدى، قياس أثر الانفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي بدول حوض النيل، مجلة الدراسات الأفريقية المجلد 1، العدد 40.
12. حنفي شيماء، النمو الاحتوائي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد رقم 1، العدد 54، 2017.

13. خلافة محمد بدر وبوبلوطة بلال، واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه، مجلة نمأ للاقتصاد والتجارة، المجلد 1، العدد 7.
14. رشام كهينة، آسيا قاسمي، الأهداف التنموية لمخططات سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجائر وآفاق في ظل النموذج الجديد للنمو 2016-2030، مجلة دراسات مالية محاسبية وجبائية، مجلد 3، العدد 1، 2023.
15. زكريا سعودي، خليفة عزي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذجي ECM.FMLOS ، دراسة قياسية للفترة من 190إلى 2017، مجلة التنمية والاستشراف للحوث والدراسات ، المجلد 04، العدد 07 ، 2019.
16. ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة التراث العدد العاشر، ديسمبر 2013.
17. سلوى محمد عبد العزيز، تمويل التعليم العالي في مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية المجلد1، العدد 19 ،2018.
18. الشافعي محمد عيسوي، العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والنمو الاحتوائي، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 4، العدد 12، 2021.
19. صار علي، النمو الاحتوائي من أجل عدالة اجتماعية وتعي مكاسب الطبقات الهشة والفقيرة مع الإشارة لحالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 12.
20. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد 4، العدد 1، 2013.
21. طاهري لخضر، ظاهرة البطالة في الجزائر وأثارها الاجتماعية على المجتمع، مجلة الحوار الفكري، مجلد 16، عدد 1، 2023.
22. عبد الرزاق الشحادة، وآخرون، مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة جامعة عين للأعمال والقانون، المجلد 2، العدد 4.
23. عبد العال عبد العال شعبان، دعم السياسة المالية للنمو الاحتوائي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 62، 2002.
24. علي دحمان محمد، النمو الغير متوازن للإنفاق الصحي بالدول المتقدمة وانعكاساته على سياسات المالية العامة دراسة تحليلية قياسية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 19، العدد 1، سنة 2021.
25. علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليلي العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد9، العدد 34، 2013.

26. العيد قعدة، التنمية الاجتماعية أساسياتها واتجاهات نظريتها الحديثة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، المجلد 16، العدد1، 2022.
27. العيفة لويزة، تومي صالح، واقع تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 24، ديسمبر 2018.
28. فؤاد محمد عبد الله الخزرجي،مدى استخدام الخدمات الالكترونية وأثرها على الشمول المالي دراسة ميدانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي لقسم علو المحاسبية، 2020.
29. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن.
30. كرمين سمير، تقييم سياسات الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية في الجزائر، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 03، العـدد 02، 2021.
31. مجلة أوراس،**https://www.awras.com** .
32. محمد بن بوزيان عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط وأثره على الاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد: 02، 2012.
33. محمد يسري الخربوطلي، ركائز النمو الاحتوائي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 49 ، 2019.
34. مخلوف عز الدين، بن يحي سعاد، واقع النمو الاحتوائي ومحدداته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2000 الى 2020، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 7، العدد 2.
35. الوليد طحلة، صبري الفران، الشمول المالي الرقمي، صندوق النقد العربي، موج سياسات، العدد 17، ديسمبر 2020.
36. وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد3 ،2018.

المؤتمرات والمداخلات

1. التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري.
2. توات عثمان، التكنلوجيا المالية وتحديات التحول الرقمي للقطاع المصرفي تجارب دولية وعربية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، القاهرة، مارس2021.
3. جلال الدين بن رجب، إحتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، 2018.
4. سمير عبد الله وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات المالية الاقتصادية الفلسطيني، القدس رام الله، 2016.

5. صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2009 / 2010
6. صندوق النقد الدولي، الانفاق الاجتماعي لتحقيق النمو الاحتوائي في الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، سلسلة دراسات صندوق النقد الدولي،29 سبتمبر 2020.
7. صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي، العدد 20، جويلية 2024.
8. صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي، العدد18، ماي 2023.
9. صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مجلس محافظي المصارف المركزية، ومؤسسات النقد العربية، 2015.
10. فتح الله محمود، السياسات الاقتصادية المصرية والنمو الاحتوائي، الفرص والتحديات، أحوال مصرية، 2018.
11. مجموعة باحثين، الشمول المالي في فلسطين دراس تشخيصية، معهد دراسات السياسات الاقتصادية في فلسطين، 2023.
12. مجموعة مؤلفين. السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، النسخة الالكترونية.
13. مجموعة مؤلفين، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
14. محمد محروس سعدوني، الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لواقع الدول العربية، الزقازيق.
15. مصطفى ابو يد، مداخلة بعنوان: النمو الاحتوائي ما بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، الموقع الالكتروني:https://mebusiness.ae/ar/news/show/41889 .

المراجع باللغة الأجنبية

Ouvrages :

1. .EDMOND MALINVAUD, Théorie Macroéconomique –Comportement, Croissance- Dunod Paris France 1981
2. Abosede, Adebiyi Julius, and Adegbemi Babatunde Onakoya. "Entrepreneurship, economic development and inclusive growth." International Journal of Social Sciences and Entrepreneurship, 2013.
3. Anand, Rahul, Mr Saurabh Mishra, and Mr Shanaka J. Peiris. Inclusive growth: Measurement and determinants. International Monetary Fund, 2013.
4. ARORA, Rashmi Umesh, et al. Measuring financial access. Griffith Business School Discussion Papers Economics, 2010, vol. 1, no 7.

5. Awelani Rahulani, DIGITAL FINANCIAL INCLUSION TRENDS STUDY, FSCA, 2022.
6. Ayse Demir, Vanesa Pesqué-Cela, Yener Altunbas & Victor Murinde, Fintech, financial inclusion and income inequality:a quantile regression approach, The European Journal of Finance,2022.
7. Balakrishnan, Mr Ravi, Mr Chad Steinberg, and Mr Murtaza H. Syed. The elusive quest for inclusive growth: Growth, poverty, and inequality in Asia. International Monetary Fund, 2013
8. Brys, Bert, et al. Tax design for inclusive economic growth. (2016).
9. ERIC BROSSERELLE,dynmique économique : croissance crisesycles ,edition qualimo,2004.
10. GEORGE BRESSON, ALI N PIROTTE,économie des seriestemporelles , 1er editon,PARIS 1995
11. McKinley, Terry. "Inclusive growth criteria and indicators: An inclusive growth index for diagnosis of country progress." (2010).
12. Michel DEVOLY Théories macroéconomiques (fondement et controverses) 2eme édition Armand COLINE paris France 1998.
13. Pablo Hernández, Financial technology: the 150-year revolution, Basel Committee on Banking Frankfurt, 2019.Supervision,
14. Pierre Jacquet. Morten Elkjaer Promoting Pro-Poor Growth EMPLOYMENT. OECD 2009.
15. REGIS BOURBONNAIS , exercices pédgogiques d'économies ; 2éme édition , éonomica, PARIS ,2012.

Articles:

16. Adele Atkinson, Flore-Anne Messy, Promoting Financial Inclusion through Financial Education, OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions No. 34
17. Alfredo Saad-FilhoGrowth , Poverty and Inequality: Policies and Debates from the (Post-) Washington Consensus to Inclusive Growth, Indian Journal of Human Development, Vol. 5, No. 2, 2011
18. Ali, Ifzal, and Juzhong Zhuang. Inclusive growth toward a prosperous Asia: Policy implications. No. 97. ERD working paper series, 2007.
19. Ali, Ifzal, and Son, Hwa, Measuring Inclusive Growth, Asian Development Review, Vol.24, No. 1, Asian Development Bank, 2007
20. Angel Gurria, Darren Walker, ALL ON BOARD MAKING INCLUSIVE GROWTH HAPPEN,oecd 2014.
21. Ariutama, I. Gede Agus, and Anisa Fahmi. Inclusive Growth, Educational Attainment and Morbidity Rate in Papua Province,Economics Development Analysis Journal ,2019.
22. Arner, Douglas W., Ross P. Buckley, and Dirk A. Zetzsche.,Fintech for financial inclusion: A framework for digital financial transformation, UNSW Law Research ,2018.
23. Belaa Djaouida, the importance of financial inclusion in achieving sustainable development in Arab countries, Journal of Contemporary Business and Economic Studies, Vol. (05) No. (2) ,2022.
24. CORRADO, Germana et CORRADO, Luisa. Inclusive finance for inclusive growth and development. Current opinion in environmental sustainability, 2017, vol. 24.
25. Dabla-Norris, E., Ji, Y., Towsend, R. and Unsal, Identifying Constraints to Financial Inclusion and their Impact on GDP and Inequality: A Structural Framework for policy, IMF WorkingPaper No. 22. 2015.

26. Dinh Thi Thanh, Nguyen Ha Linh, The Impacts of Financial Inclusion on Economic Development: Cases in Asian-Pacific Countries, Comparative Economic Research. Central and Eastern Europe, Volume 22, N 1, 2019.
27. Elena Ianchovichina Susanna Lundstrom Inclusive Growth Analytics Framework and Application The World Bank Economic Policy and Debt Department Economic Policy Division March 2009.
28. FATF GUIDANCE, Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion,2017.
29. Garry J. Schinasi, Defining Financial Stability, IMF Working Paper, WP/04/187, oct 2004.
30. Geir B. Asheim, Sustainability Ethical Foundations and Economic Properties , POLICY RESEARCH WORKING PAPER 1302.
31. Gemma Estrada, Sang-Hyop Lee, and Donghyun Park, FIscAl PolIcy for InclusIve Growth: An overview, adb economics working paper series, n423, dec 2014.
32. IFZAL ALI AND HYUN HWA SON, Measuring Inclusive Growth, Asian Development Review, vol. 24, no. 1,2007
33. Khan, Azra, et al, Measurement and determinants of inclusive growth: A case study of Pakistan (1990-2012), The Pakistan Development Review,2016.
34. KHAN, Nasir, ZAFAR, Mahwish, OKUNLOLA, Abiodun Funso, et al. Effects of financial inclusion on economic growth, poverty, sustainability, and financial efficiency: Evidence from the G20 countries. Sustainability, 2022, vol. 14, no 19.
35. KUMARI, Thakshila. Dimensions of financial inclusion: An individual perspective. Journal of Accountancy & Finance, 2021, vol. 6, no 2.
36. Lee, N., & Sissons, P. Inclusive growth? The relationship between economic growth and poverty in British cities. Environment and Planning A. (2016).
37. Leong, K. and Sung, A. (2018) 'FinTech (Financial Technology): What is It and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way?', International Journal of Innovation, Management and Technology, vol. 9, no. 2.
38. Leong, K. and Sung, A. 'FinTech What is It and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way, 2018.
39. M.H. Suryanarayana, Inclusive Growth: A Sustainable Perspective, Indira Gandhi Institute of Development Research, India,2008.
40. Mandira Sarma, Index of Financial Inclusion – A measure of financial sector inclusiveness,htw , Working Paper No. 07/2012.
41. Mandira Sarma, Index of Financial Inclusion, INDIAN COUNCIL FOR RESEARCH ON INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS, Working Paper No. 215,2008.
42. Margaret S. McMillan, Dani Rodrik, GLOBALIZATION, STRUCTURAL CHANGE AND PRODUCTIVITY GROWTH, NBER WORKING PAPER SERIES, 17143, June 2011.
43. Munir, Faisal, and Sami Ullah. Inclusive growth in Pakistan: Measurement and determinants, The Pakistan Journal of Social Issues, 2018.
44. Ngepah, Nicholas. "A review of theories and evidence of inclusive growth: an economic perspective for Africa." Current Opinion in Environmental Sustainability 24 (2017).
45. NGEPAH, Nicholas. A review of theories and evidence of inclusive growth: an economic perspective for Africa. Current Opinion in Environmental Sustainability, 2017, vol. 24.
46. Nicholas Mathers and Rachel Slater. Social protection and growth. Research synthesis. Department of Foreign Affairs and Trade. MAI 2014.
47. Noelia Cámara, David Tuesta, Measuring Financial Inclusion: A Multidimensional Index, Working Paper, Nº 14/26 Madrid, September 2014.

48. Ozili, Peterson K. Financial inclusion research around the world: A review, Forum for social economics. Vol. 50. No. 4. Routledge, 2021
49. Pradhan, Rudra P., et al, Sustainable economic development in India: The dynamics between financial inclusion, ICT development, and economic growth, Technological Forecasting and Social Change 169 ,2021.
50. Rafael Ranieri, Raquel Almeida Ramos, INCLUSIVE GROWTH: BUILDING UP A CONCEPT, International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG), Working Paper number 104 March, 2013.
51. Rahul Anand, Saurabh Mishra, and Shanaka J. Peiris Inclusive Growth: Measurement and Determinants, IMF Working Paper,2013.
52. Rainer Klump and Cesar A. Miralles Cabrera, Education and Pro-Poor Growth. KfW Discussion Paper49,march 2007.
53. Ranier, Rafael, and Almeida, Raquel, Inclusive Growth: Building a - Concept, International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG), Working Paper, No. 104, March 2013.
54. Rauniyar, Ganesh, and Ravi Kanbur. "Inclusive growth and inclusive development: A review and synthesis of Asian Development Bank literature." Journal of the Asia Pacific Economy 15.4 (2010).
55. Sarma Mandira, Index of Financial Inclusion, Working Paper, No 215, (ICRIER), New Delhi,2008.
56. Sasha Rahming, The Importance of Financial Inclusion "How can the level of financial inclusion be improved and expanded in The Bahamas?", The Central Bank of the Bahamas Summer Internship Program ,2021.
57. Singh, Nirvikar, Financial inclusion: Concepts, issues and policies for India, Issues and Policies for India 2017.
58. Sitorus, Agnes Vera Yanti, and Ade Marsinta Arsani. "A comparative study of inter-provincial inclusive economic growth in Indonesia 2010-2015 with approach methods of ADB, WEF, and UNDP." Jurnal Perencanaan Pembangunan: The Indonesian Journal of Development Planning 2.1 (2018).
59. Varghese, George, and Lakshmi Viswanathan,Financial inclusion: opportunities, issues and challenges, Theoretical Economics Letters 8.11 ,2018.
60. Vellala, Paramasivan S., Mani K. Madala, and Utpal Chhattopadhyay. "A theoretical model for inclusive economic growth in Indian context." International Journal of Humanities and Social Science 4.13 (2014).
61. Zhuang, Juzhong, ed. Poverty, inequality, and inclusive growth in Asia: Measurement, policy issues, and country studies. Anthem Press, 2011

Reports :

62. ADB, ANNUAL REPORT.2014.
63. AFI, ALLIANCE FOR FINANCIAL INCLUSION POLICY MODEL: AFI CORE SET OF FINANCIAL INCLUSION INDICATORS,2019.
64. AFI, INDICATORS OF THE QUALITY DIMENSION OF FINANCIAL INCLUSION, Guideline Note No. 22, August 2016.
65. APEC, Strategies and Initiatives on Digital Financial Inclusion: Lessons from Experiences of APEC Economies, Finance Ministers' Process , DEC 2022.
66. Asian Development Bank, Annual Report, VOLUME 1,2011.
67. Asian Development Bank. Infrastructure for supporting inclusive growth and poverty reduction in Asia. Mandaluyong City, Philippines: Asian Development Bank, 2012.
68. CGAP, Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor, October 2011.

69. IMF, FISCAL POLICY AND INCOME INEQUALITY ,IMF POLICY PAPER, January 23, 2014.
70. Jonas Feller AND ATHERS, FINTECH IN MENA Unbundling the financial services industry, WAMDA REPORT,2017.
71. OECD, ANNUAL REPORT ON SUSTAINABLE DEVELOPMENT WORK IN THE OECD, 2006.
72. OECD, ANNUAL REPORT ,2014.
73. OECD, Assessment Framework Key competencies in reading, mathematics and science , PISA Technical Report, 2009.
74. OECD, Development Co-operation Report ,2009.
75. OECD, Sustainable Development Programmes and Initiatives, OECD PUBLICATIONS work on, February 2011.
76. OECD.ANNUAL REPORT.2009.
77. Prepared by Staff of the International Monetary Fund for the G20 FOSTERING INCLUSIVE GROWTH, June 2017.
78. REPORT ON THE OECD FRAMEWORK FOR MEETING OF THE OECD COUNCIL AT MINISTERIAL LEVEL, PARIS, 6-7 MAY 2014 INCLUSIVE GROWTH.
79. World Bank, FINANCE FOR ALL? POLICIES AND PITFALLS IN EXPANDING ACCESS, A World Bank Policy Research Report.
80. World Bank, The Growth Report Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development, COMMISSION ON GROWTH AND DEVELOPMENT,2008.

المواقع الالكترونية

81. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview
82. https://fr.scribd.com/document/371415393/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%83%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-docx
83. https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/10/10_2020_03_06!10_30_58_PM.pdf
84. https://www.amf.org.ae/ar/news/03-09-2022/sndwq-alnqd-alrby-yusdr-drast-bnwan-althwlat-alhyklyt-alaqtsadyt-fy-aldwl-alrbyt
85. http://www.oecd.org/sti/inno/Session_1_Poh%20Kam%20Wong.pdf
86. https://mas.ps/concepts-and-definitions/4178.html,
87. https://www.pcma.ps/about/
88. https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/05/22/algeria-investing-in-data-key-for-diversified-growth.
89. http://alizzislamic.com/e-Banking-ar,
90. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview?s_kwcid=AL!18468!3!709166652863!b!!g!!%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1&gad_source=1#1?cid=ECR_GA_worldbank_AR_EXTP_search ,
91. https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty,

الملاحق

الملحق رقم (01)

متغيرات الدراسة

الشكل رقم (3–1): تطور مؤشر GINI في الجزائر خلال الفترة 2000–2023

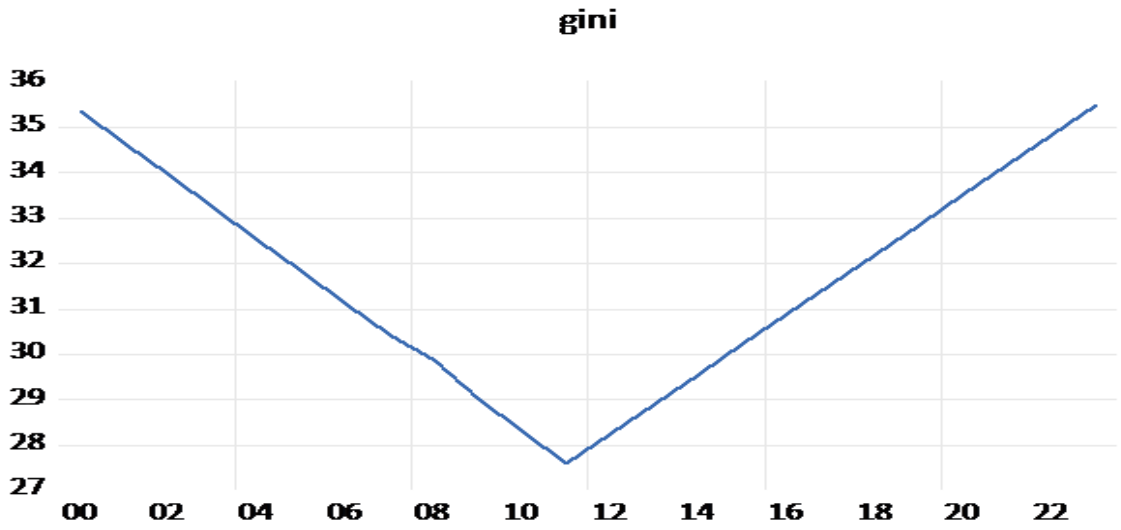

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات البنك الدولي وكذلك دراسات سابقة

الشكل رقم (3–2): تطور مؤشر الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000–2023

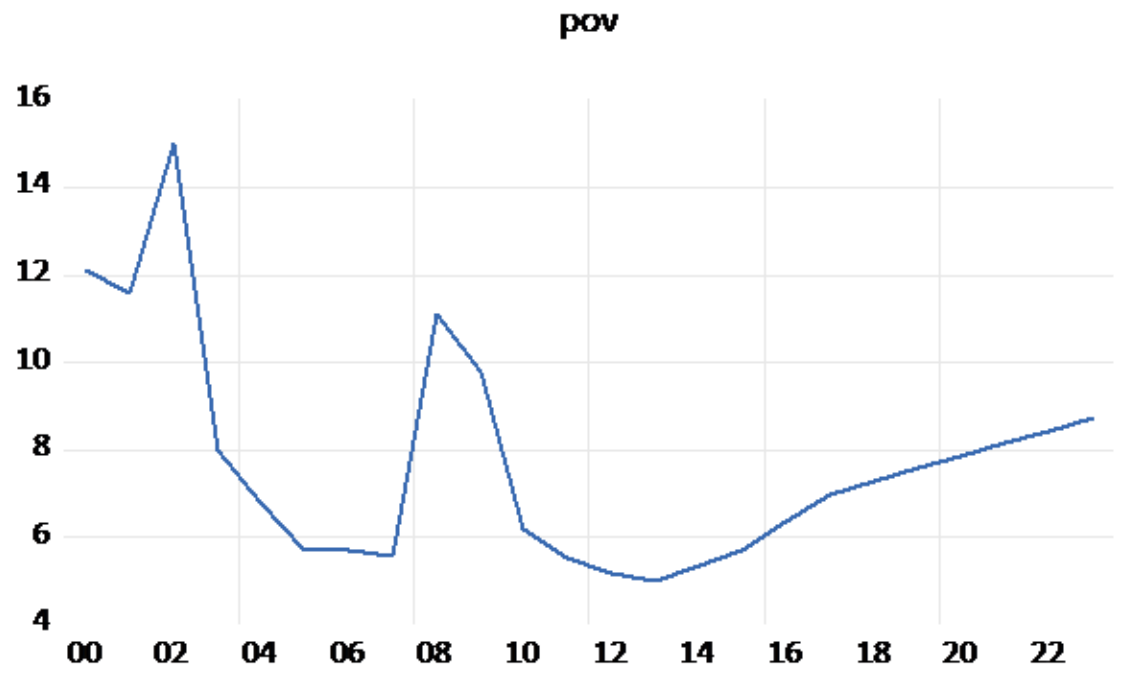

المصدر: بناءا على معطيات البنك الدولي وكذلك الديوان الوطني للإحصاء

الشكل رقم (3–3): تطور مؤشر حجم الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2000–2023

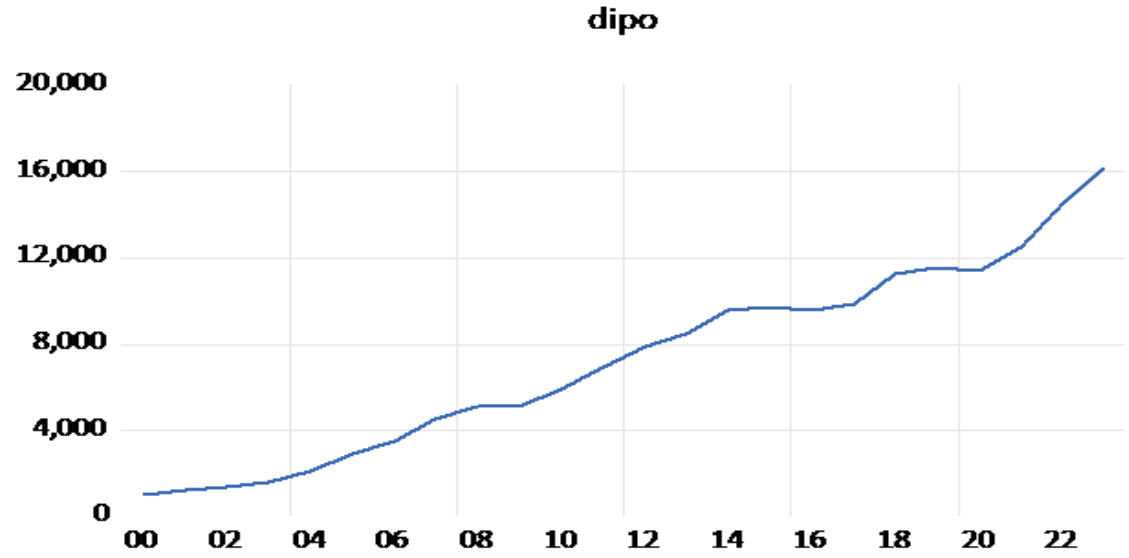

المصدر: بيانات البنك المركزي الجزائري

الشكل رقم (3–4): تطور مؤشر حجم القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة 2000–2023 للجزائر

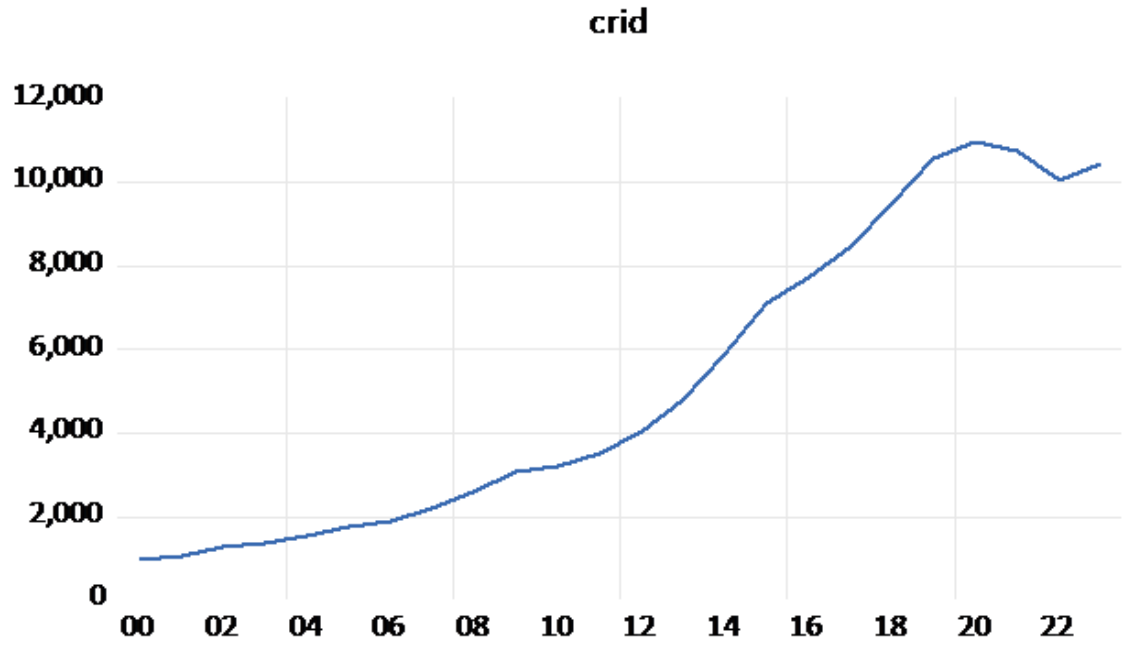

المصدر: بيانات البنك المركزي الجزائري

الشكل رقم (3–5): تطور مؤشر عدد البنوك لكل 100 ألف بالغ خلال الفترة 2000–2023 للجزائر

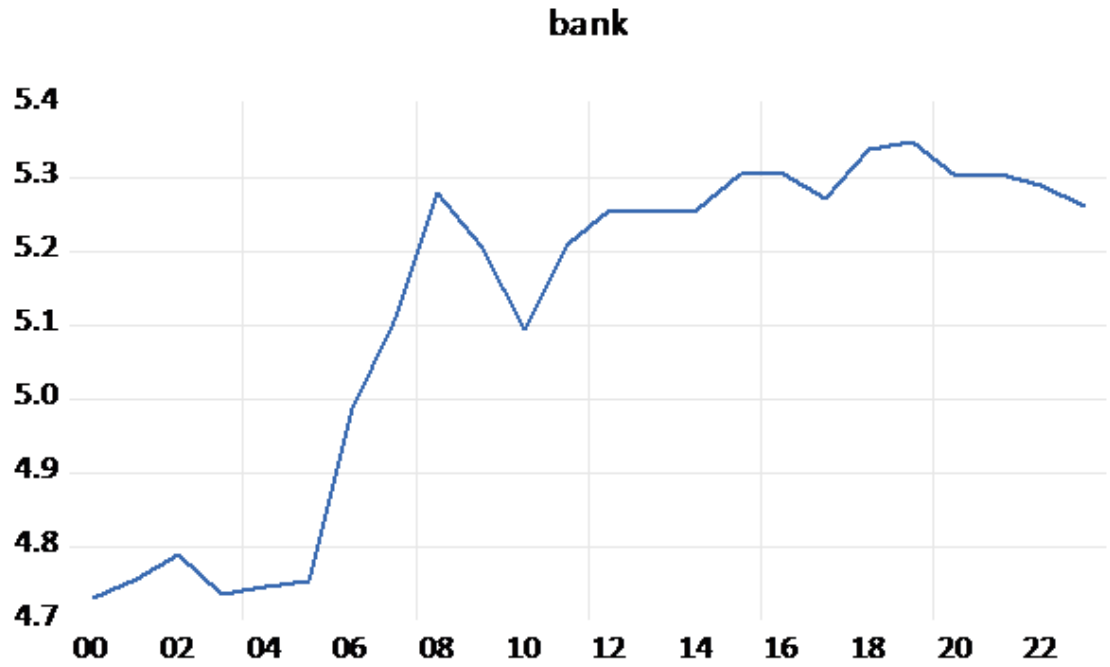

المصدر: بيانات البنك المركزي الجزائري

الشـــكل رقم (3-6): تطور مؤشـــر عدد الصـــرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ خلال الفترة 2000-2023 للجزائر

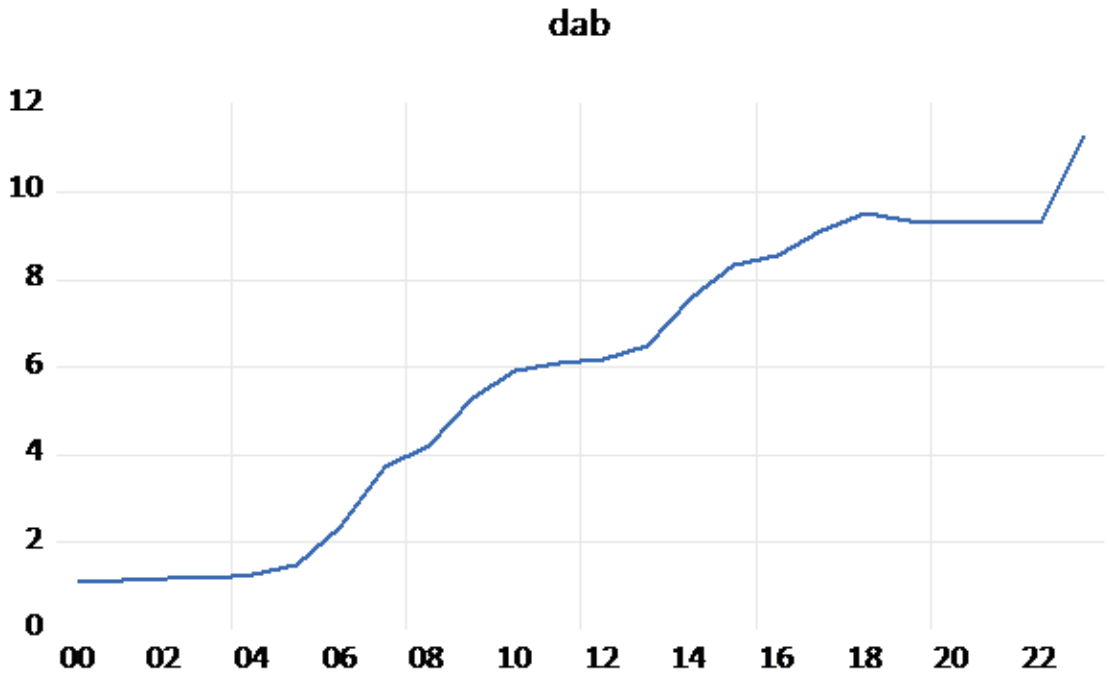

المصدر: بيانات البنك المركزي الجزائري

الملحق رقم (02)

اختبار الاستقرارية (ADF) لمتغيرات نموذج الدراسة

عند المستوى

المتغير التابع peg مع قاطع

Null Hypothesis: PEG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.816024	0.3633
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PEG)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 00:44
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PEG(-1)	-0.241892	0.133199	-1.816024	0.0852
D(PEG(-1))	0.117615	0.215361	0.546132	0.5913
C	4.662906	2.604002	1.790669	0.0893

R-squared	0.149615	Mean dependent var	-0.046114
Adjusted R-squared	0.060101	S.D. dependent var	1.268437
S.E. of regression	1.229729	Akaike info criterion	3.377588
Sum squared resid	28.73242	Schwarz criterion	3.526367
Log likelihood	-34.15347	Hannan-Quinn criter.	3.412636
F-statistic	1.671413	Durbin-Watson stat	1.887128
Prob(F-statistic)	0.214461		

المتغير التابع peg مع قاطع واتجاه

Null Hypothesis: PEG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.409676	0.8290
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PEG)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 00:56
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PEG(-1)	-0.185197	0.131376	-1.409676	0.1757
D(PEG(-1))	-0.058253	0.230084	-0.253179	0.8030
C	2.597407	2.766037	0.939036	0.3601
@TREND("2000")	0.075816	0.044668	1.697304	0.1069

R-squared	0.266939	Mean dependent var	-0.046114
Adjusted R-squared	0.144762	S.D. dependent var	1.268437
S.E. of regression	1.173038	Akaike info criterion	3.320037
Sum squared resid	24.76833	Schwarz criterion	3.518408
Log likelihood	-32.52041	Hannan-Quinn criter.	3.366767
F-statistic	2.184860	Durbin-Watson stat	1.933637
Prob(F-statistic)	0.125118		

المتغير التابع **peg** مع بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: PEG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.324312	0.5569
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PEG)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 01:00
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PEG(-1)	-0.004596	0.014173	-0.324312	0.7491
D(PEG(-1))	0.043284	0.222674	0.194381	0.8478

R-squared	0.006102	Mean dependent var	-0.046114
Adjusted R-squared	-0.043593	S.D. dependent var	1.268437
S.E. of regression	1.295789	Akaike info criterion	3.442625
Sum squared resid	33.58139	Schwarz criterion	3.541811
Log likelihood	-35.86887	Hannan-Quinn criter.	3.465990

Durbin-Watson stat	1.887256

عند المستوى الأول

المتغير التابع peg مع قاطع

Null Hypothesis: D(PEG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.785019	0.0774
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PEG,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 01:16
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PEG(-1))	-0.885297	0.317878	-2.785019	0.0122
D(PEG(-1),2)	-0.049221	0.229048	-0.214894	0.8323
C	-0.101610	0.290577	-0.349683	0.7306

R-squared	0.481050	Mean dependent var	-0.041405
Adjusted R-squared	0.423389	S.D. dependent var	1.743047
S.E. of regression	1.323581	Akaike info criterion	3.530122
Sum squared resid	31.53360	Schwarz criterion	3.679340
Log likelihood	-34.06629	Hannan-Quinn criter.	3.562506
F-statistic	8.342717	Durbin-Watson stat	1.170539
Prob(F-statistic)	0.002730		

المتغير التابع peg مع قاطع والاتجاه

Null Hypothesis: D(PEG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.610015	0.0075
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PEG,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 01:19
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PEG(-1))	-1.443102	0.313036	-4.610015	0.0002
D(PEG(-1),2)	0.228426	0.206166	1.107972	0.2833
C	-2.094810	0.670782	-3.122938	0.0062
@TREND("2000")	0.149187	0.046972	3.176077	0.0055

R-squared	0.674309	Mean dependent var	-0.041405
Adjusted R-squared	0.616834	S.D. dependent var	1.743047
S.E. of regression	1.078953	Akaike info criterion	3.159503
Sum squared resid	19.79038	Schwarz criterion	3.358459
Log likelihood	-29.17478	Hannan-Quinn criter.	3.202682
F-statistic	11.73223	Durbin-Watson stat	1.343808
Prob(F-statistic)	0.000209		

المتغير التابع **peg** بدون قاطع وبدون الاتجاه

Null Hypothesis: D(PEG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.829677	0.0070
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PEG,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 01:27
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PEG(-1))	-0.873559	0.308713	-2.829677	0.0107
D(PEG(-1),2)	-0.056772	0.222698	-0.254926	0.8015

R-squared	0.477525	Mean dependent var	-0.041405
Adjusted R-squared	0.450026	S.D. dependent var	1.743047
S.E. of regression	1.292647	Akaike info criterion	3.441655
Sum squared resid	31.74781	Schwarz criterion	3.541133
Log likelihood	-34.13737	Hannan-Quinn criter.	3.463244
Durbin-Watson stat	1.169722		

عند المستوى

المتغير المستقل **bank** مع قاطع

Null Hypothesis: BANK has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.639910	0.4470
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(BANK)

Method: Least Squares

Date: 10/04/24 Time: 20:00

Sample (adjusted): 2001 2023

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BANK(-1)	-0.113010	0.068912	-1.639910	0.1159
C	0.601035	0.352766	1.703776	0.1032

R-squared	0.113524	Mean dependent var	0.023113
Adjusted R-squared	0.071311	S.D. dependent var	0.078773
S.E. of regression	0.075912	Akaike info criterion	-2.235543
Sum squared resid	0.121015	Schwarz criterion	-2.136804
Log likelihood	27.70874	Hannan-Quinn criter.	-2.210710
F-statistic	2.689303	Durbin-Watson stat	1.697105
Prob(F-statistic)	0.115919		

المتغير المستقل **bank** مع قاطع واتجاه

Null Hypothesis: BANK has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.150359	0.8972
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BANK)
Method: Least Squares
Date: 10/04/24 Time: 22:36
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BANK(-1)	-0.172386	0.149854	-1.150359	0.2636
C	0.876750	0.712125	1.231174	0.2325
@TREND("2000")	0.002328	0.005189	0.448594	0.6585

R-squared	0.122355	Mean dependent var	0.023113
Adjusted R-squared	0.034590	S.D. dependent var	0.078773
S.E. of regression	0.077398	Akaike info criterion	-2.158598
Sum squared resid	0.119810	Schwarz criterion	-2.010490
Log likelihood	27.82387	Hannan-Quinn criter.	-2.121349
F-statistic	1.394125	Durbin-Watson stat	1.620767
Prob(F-statistic)	0.271138		

المتغير المستقل **bank** بدون قاطع وبدون واتجاه

Null Hypothesis: BANK has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.328840	0.9488
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BANK)
Method: Least Squares
Date: 10/04/24 Time: 22:41
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BANK(-1)	0.004283	0.003223	1.328840	0.1975

R-squared	-0.009015	Mean dependent var	0.023113
Adjusted R-squared	-0.009015	S.D. dependent var	0.078773
S.E. of regression	0.079127	Akaike info criterion	-2.193024
Sum squared resid	0.137743	Schwarz criterion	-2.143654
Log likelihood	26.21977	Hannan-Quinn criter.	-2.180607
Durbin-Watson stat	1.672655		

عند المستوى الأول

المتغير المستقل **bank** مع قاطع

Null Hypothesis: D(BANK) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.793511	0.0095
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BANK,2)
Method: Least Squares
Date: 10/04/24 Time: 22:48
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BANK(-1))	-0.846426	0.223125	-3.793511	0.0011
C	0.019039	0.018306	1.040033	0.3107

R-squared	0.418448	Mean dependent var	-0.002442
Adjusted R-squared	0.389370	S.D. dependent var	0.104490
S.E. of regression	0.081651	Akaike info criterion	-2.086211
Sum squared resid	0.133339	Schwarz criterion	-1.987025
Log likelihood	24.94832	Hannan-Quinn criter.	-2.062846
F-statistic	14.39073	Durbin-Watson stat	1.942902
Prob(F-statistic)	0.001140		

المتغير المستقل **bank** مع قاطع واتجاه

Null Hypothesis: D(BANK) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.957009	0.0266
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BANK,2)
Method: Least Squares
Date: 10/04/24 Time: 22:54
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BANK(-1))	-0.901179	0.227743	-3.957009	0.0008
C	0.058508	0.040605	1.440922	0.1659
@TREND("2000")	-0.003046	0.002801	-1.087731	0.2903

R-squared	0.452539	Mean dependent var	-0.002442
Adjusted R-squared	0.394912	S.D. dependent var	0.104490
S.E. of regression	0.081280	Akaike info criterion	-2.055711
Sum squared resid	0.125522	Schwarz criterion	-1.906933
Log likelihood	25.61283	Hannan-Quinn criter.	-2.020664
F-statistic	7.852838	Durbin-Watson stat	1.968537
Prob(F-statistic)	0.003269		

المتغير المستقل **bank** بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: D(BANK) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.643776	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BANK,2)
Method: Least Squares
Date: 10/04/24 Time: 22:58
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BANK(-1))	-0.774644	0.212594	-3.643776	0.0015

R-squared	0.386996	Mean dependent var	-0.002442
Adjusted R-squared	0.386996	S.D. dependent var	0.104490

S.E. of regression	0.081810	Akaike info criterion	-2.124448
Sum squared resid	0.140550	Schwarz criterion	-2.074856
Log likelihood	24.36893	Hannan-Quinn criter.	-2.112766
Durbin-Watson stat	1.968339		

عند المستوى

المتغير المستقل dab مع قاطع

Null Hypothesis: DAB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.106151	0.9591
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DAB)
Method: Least Squares
Date: 10/04/24 Time: 23:06
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DAB(-1)	0.003826	0.036041	0.106151	0.9165
C	0.422149	0.231653	1.822330	0.0827

R-squared	0.000536	Mean dependent var	0.443478
Adjusted R-squared	-0.047057	S.D. dependent var	0.540274
S.E. of regression	0.552840	Akaike info criterion	1.735446
Sum squared resid	6.418278	Schwarz criterion	1.834184
Log likelihood	-17.95763	Hannan-Quinn criter.	1.760278
F-statistic	0.011268	Durbin-Watson stat	1.233812
Prob(F-statistic)	0.916470		

المتغير المستقل dab مع قاطع واتجاه

Null Hypothesis: DAB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.970995	0.5857
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DAB)
Method: Least Squares
Date: 10/04/24 Time: 23:08
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DAB(-1)	-0.298046	0.151216	-1.970995	0.0627
C	0.313719	0.222233	1.411666	0.1734
@TREND("2000")	0.149286	0.072914	2.047413	0.0540

R-squared	0.173720	Mean dependent var	0.443478
Adjusted R-squared	0.091092	S.D. dependent var	0.540274
S.E. of regression	0.515080	Akaike info criterion	1.632117
Sum squared resid	5.306138	Schwarz criterion	1.780225
Log likelihood	-15.76934	Hannan-Quinn criter.	1.669365
F-statistic	2.102439	Durbin-Watson stat	1.231582
Prob(F-statistic)	0.148344		

المتغير المستقل **dab** بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: DAB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.224009	0.9992
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DAB)
Method: Least Squares
Date: 10/04/24 Time: 23:08
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DAB(-1)	0.060795	0.018857	3.224009	0.0039

R-squared	-0.157516	Mean dependent var	0.443478
Adjusted R-squared	-0.157516	S.D. dependent var	0.540274
S.E. of regression	0.581270	Akaike info criterion	1.795302
Sum squared resid	7.433248	Schwarz criterion	1.844672
Log likelihood	-19.64598	Hannan-Quinn criter.	1.807719
Durbin-Watson stat	1.098720		

عند المستوى الأول

المتغير المستقل dab مع قاطع

Null Hypothesis: D(DAB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.464663	0.1377
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DAB,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 18:03
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DAB(-1))	-0.827116	0.335590	-2.464663	0.0240
D(DAB(-1),2)	0.209584	0.330215	0.634692	0.5336
C	0.414832	0.178904	2.318745	0.0324

R-squared	0.268652	Mean dependent var	0.093333
Adjusted R-squared	0.187391	S.D. dependent var	0.621324
S.E. of regression	0.560091	Akaike info criterion	1.810130
Sum squared resid	5.646641	Schwarz criterion	1.959347
Log likelihood	-16.00636	Hannan-Quinn criter.	1.842514
F-statistic	3.306043	Durbin-Watson stat	1.604047
Prob(F-statistic)	0.059857		

المتغير المستقل dab مع قاطع واتجاه

Null Hypothesis: D(DAB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.315091	0.4087
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DAB,2)

Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 18:05
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DAB(-1))	-0.811494	0.350524	-2.315091	0.0334
D(DAB(-1),2)	0.211951	0.339323	0.624627	0.5405
C	0.340780	0.353034	0.965289	0.3479
@TREND("2000")	0.005230	0.021291	0.245666	0.8089

R-squared	0.271239	Mean dependent var	0.093333
Adjusted R-squared	0.142634	S.D. dependent var	0.621324
S.E. of regression	0.575309	Akaike info criterion	1.901824
Sum squared resid	5.626665	Schwarz criterion	2.100781
Log likelihood	-15.96915	Hannan-Quinn criter.	1.945003
F-statistic	2.109089	Durbin-Watson stat	1.622522
Prob(F-statistic)	0.136900		

المتغير المستقل **dab** بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: D(DAB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.017962	0.2673
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DAB,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 18:06
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DAB(-1))	-0.258875	0.254307	-1.017962	0.3215
D(DAB(-1),2)	-0.079667	0.339136	-0.234912	0.8168

R-squared	0.050199	Mean dependent var	0.093333
Adjusted R-squared	0.000210	S.D. dependent var	0.621324
S.E. of regression	0.621259	Akaike info criterion	1.976255
Sum squared resid	7.333286	Schwarz criterion	2.075733
Log likelihood	-18.75067	Hannan-Quinn criter.	1.997844
Durbin-Watson stat	1.467167		

عند المستوى الثاني I(2):

المتغير المستقل dab بقاطع

Null Hypothesis: D(DAP,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.901758	0.0628
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DAP,3)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 18:36
Sample (adjusted): 2004 2023
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DAP(-1),2)	-1.532265	0.528047	-2.901758	0.0099
D(DAP(-1),3)	0.266991	0.338858	0.787914	0.4416
C	0.098168	0.146237	0.671298	0.5111

R-squared	0.450599	Mean dependent var	0.101500
Adjusted R-squared	0.385964	S.D. dependent var	0.834558
S.E. of regression	0.653963	Akaike info criterion	2.125951
Sum squared resid	7.270360	Schwarz criterion	2.275310
Log likelihood	-18.25951	Hannan-Quinn criter.	2.155107
F-statistic	6.971403	Durbin-Watson stat	1.464157
Prob(F-statistic)	0.006153		

المتغير المستقل dab بقاطع وباتجاه

Null Hypothesis: D(DAP,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.645725	0.2662
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DAP,3)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 18:33
Sample (adjusted): 2004 2023
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DAP(-1),2)	-1.476780	0.558176	-2.645725	0.0176
D(DAP(-1),3)	0.239190	0.354046	0.675591	0.5089
C	-0.049838	0.391413	-0.127328	0.9003
@TREND("2000")	0.010974	0.026807	0.409367	0.6877

R-squared	0.456294	Mean dependent var	0.101500
Adjusted R-squared	0.354349	S.D. dependent var	0.834558
S.E. of regression	0.670587	Akaike info criterion	2.215531
Sum squared resid	7.195001	Schwarz criterion	2.414678
Log likelihood	-18.15531	Hannan-Quinn criter.	2.254407
F-statistic	4.475889	Durbin-Watson stat	1.505511
Prob(F-statistic)	0.018303		

المتغير المستقل **dab** بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: D(DAP,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.953354	0.0053
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DAP,3)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 18:28
Sample (adjusted): 2004 2023
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DAP(-1),2)	-1.535465	0.519906	-2.953354	0.0085
D(DAP(-1),3)	0.268798	0.333636	0.805662	0.4310

R-squared	0.436036	Mean dependent var	0.101500
Adjusted R-squared	0.404704	S.D. dependent var	0.834558
S.E. of regression	0.643907	Akaike info criterion	2.052114
Sum squared resid	7.463085	Schwarz criterion	2.151687
Log likelihood	-18.52114	Hannan-Quinn criter.	2.071551
Durbin-Watson stat	1.424809		

اختبار الاستقرارية (ADF) لمتغيرات نموذج الدراسة

عند المستوى

المتغير المستقل dipo مع قاطع

Null Hypothesis: DIPO has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.921188	0.9938
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIPO)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 00:24
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIPO(-1)	0.029947	0.032509	0.921188	0.3685
D(DIPO(-1))	0.304850	0.237987	1.280955	0.2156
C	279.4409	256.5174	1.089364	0.2896

R-squared	0.165550	Mean dependent var	680.2029
Adjusted R-squared	0.077713	S.D. dependent var	582.3069
S.E. of regression	559.2228	Akaike info criterion	15.61710
Sum squared resid	5941874.	Schwarz criterion	15.76588
Log likelihood	-168.7881	Hannan-Quinn criter.	15.65214
F-statistic	1.884748	Durbin-Watson stat	1.730567
Prob(F-statistic)	0.179185		

المتغير المستقل dipo مع قاطع واتجاه

Null Hypothesis: DIPO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.196098	0.1108
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIPO)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 00:26
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIPO(-1)	-0.783432	0.245122	-3.196098	0.0050
D(DIPO(-1))	0.730658	0.230670	3.167547	0.0053
C	-333.5843	276.8470	-1.204941	0.2438
@TREND("2000")	492.8988	147.6866	3.337464	0.0037

R-squared	0.484530	Mean dependent var	680.2029
Adjusted R-squared	0.398619	S.D. dependent var	582.3069
S.E. of regression	451.5719	Akaike info criterion	15.22631
Sum squared resid	3670509.	Schwarz criterion	15.42468
Log likelihood	-163.4894	Hannan-Quinn criter.	15.27304
F-statistic	5.639873	Durbin-Watson stat	1.649946
Prob(F-statistic)	0.006623		

المتغير المستقل **dipo** بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: DIPO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.380307	0.9938
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIPO)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 00:28
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIPO(-1)	0.054983	0.023099	2.380307	0.0274
D(DIPO(-1))	0.370527	0.231296	1.601959	0.1248

R-squared	0.113432	Mean dependent var	680.2029
Adjusted R-squared	0.069103	S.D. dependent var	582.3069
S.E. of regression	561.8272	Akaike info criterion	15.58677
Sum squared resid	6312995.	Schwarz criterion	15.68596
Log likelihood	-169.4545	Hannan-Quinn criter.	15.61014
Durbin-Watson stat	1.756148		

عند المستوى الأول

المتغير المستقل dipo مع قاطع

Null Hypothesis: D(DIPO) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.928232	0.0074
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIPO,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 00:31
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIPO(-1))	-1.165795	0.296773	-3.928232	0.0010
D(DIPO(-1),2)	0.613506	0.252830	2.426549	0.0260
C	754.7291	204.5119	3.690393	0.0017

R-squared	0.467569	Mean dependent var	70.98259
Adjusted R-squared	0.408410	S.D. dependent var	656.0017
S.E. of regression	504.5631	Akaike info criterion	15.41683
Sum squared resid	4582511.	Schwarz criterion	15.56604
Log likelihood	-158.8767	Hannan-Quinn criter.	15.44921
F-statistic	7.903590	Durbin-Watson stat	1.812421
Prob(F-statistic)	0.003439		

المتغير المستقل dipo مع قاطع واتجاه

Null Hypothesis: D(DIPO) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.193603	0.0173
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIPO,2)

Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 00:35
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIPO(-1))	-1.245389	0.296974	-4.193603	0.0006
D(DIPO(-1),2)	0.630392	0.248073	2.541152	0.0211
C	487.9471	284.4394	1.715470	0.1044
@TREND("2000")	24.28309	18.37355	1.321633	0.2038

R-squared	0.517178	Mean dependent var	70.98259
Adjusted R-squared	0.431974	S.D. dependent var	656.0017
S.E. of regression	494.4122	Akaike info criterion	15.41426
Sum squared resid	4155538.	Schwarz criterion	15.61322
Log likelihood	-157.8497	Hannan-Quinn criter.	15.45744
F-statistic	6.069880	Durbin-Watson stat	1.849025
Prob(F-statistic)	0.005304		

المتغير المستقل **dipo** بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: D(DIPO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.184663	0.2080
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIPO,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 00:37
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIPO(-1))	-0.246562	0.208128	-1.184663	0.2508
D(DIPO(-1),2)	0.094026	0.270930	0.347047	0.7324

R-squared	0.064725	Mean dependent var	70.98259
Adjusted R-squared	0.015500	S.D. dependent var	656.0017
S.E. of regression	650.8978	Akaike info criterion	15.88497
Sum squared resid	8049690.	Schwarz criterion	15.98445
Log likelihood	-164.7922	Hannan-Quinn criter.	15.90656
Durbin-Watson stat	1.911308		

عند المستوى

المتغير المستقل crid مع قاطع

Null Hypothesis: CRID has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.286439	0.6169
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CRID)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 17:21
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CRID(-1)	-0.058841	0.045739	-1.286439	0.2137
D(CRID(-1))	0.322597	0.207037	1.558164	0.1357
C	5.074717	2.760025	1.838649	0.0817

R-squared	0.182651	Mean dependent var	2.807109
Adjusted R-squared	0.096614	S.D. dependent var	5.825903
S.E. of regression	5.537324	Akaike info criterion	6.387024
Sum squared resid	582.5772	Schwarz criterion	6.535802
Log likelihood	-67.25726	Hannan-Quinn criter.	6.422071
F-statistic	2.122936	Durbin-Watson stat	1.669249
Prob(F-statistic)	0.147188		

المتغير المستقل crid مع قاطع واتجاه

Null Hypothesis: CRID has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.542481	0.3068
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CRID)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 17:26
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CRID(-1)	-0.510409	0.200752	-2.542481	0.0204
D(CRID(-1))	0.745147	0.262244	2.841428	0.0108
C	3.681465	2.565868	1.434783	0.1685
@TREND("2000")	1.930942	0.840054	2.298591	0.0337

R-squared	0.368124	Mean dependent var	2.807109
Adjusted R-squared	0.262812	S.D. dependent var	5.825903
S.E. of regression	5.002101	Akaike info criterion	6.220559
Sum squared resid	450.3782	Schwarz criterion	6.418930
Log likelihood	-64.42614	Hannan-Quinn criter.	6.267289
F-statistic	3.495539	Durbin-Watson stat	1.671922
Prob(F-statistic)	0.037087		

المتغير المستقل **crid** بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: CRID has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.676482	0.8545
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CRID)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 17:29
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CRID(-1)	0.015386	0.022745	0.676482	0.5065
D(CRID(-1))	0.409888	0.213176	1.922763	0.0689

R-squared	0.037221	Mean dependent var	2.807109
Adjusted R-squared	-0.010918	S.D. dependent var	5.825903
S.E. of regression	5.857619	Akaike info criterion	6.459871
Sum squared resid	686.2340	Schwarz criterion	6.559057
Log likelihood	-69.05859	Hannan-Quinn criter.	6.483237
Durbin-Watson stat	1.620223		

عند المستوى الأول I(1)

المتغير المستقل crid بقاطع

Null Hypothesis: D(CRID) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.338623	0.0030
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CRID,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 17:33
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CRID(-1))	-1.048393	0.241642	-4.338623	0.0004
D(CRID(-1),2)	0.602971	0.235009	2.565733	0.0194
C	3.255718	1.325868	2.455536	0.0245

R-squared	0.511407	Mean dependent var	0.125962
Adjusted R-squared	0.457119	S.D. dependent var	6.888771
S.E. of regression	5.075678	Akaike info criterion	6.218361
Sum squared resid	463.7251	Schwarz criterion	6.367578
Log likelihood	-62.29279	Hannan-Quinn criter.	6.250745
F-statistic	9.420245	Durbin-Watson stat	2.028530
Prob(F-statistic)	0.001587		

المتغير المستقل crid بقاطع وباتجاه

Null Hypothesis: D(CRID) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.396191	0.0116
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CRID,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 17:39
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CRID(-1))	-1.093230	0.248677	-4.396191	0.0004
D(CRID(-1),2)	0.593661	0.236848	2.506509	0.0226
C	5.553699	2.958107	1.877450	0.0777
@TREND("2000")	-0.167700	0.192645	-0.870517	0.3961

R-squared	0.532257	Mean dependent var	0.125962
Adjusted R-squared	0.449715	S.D. dependent var	6.888771
S.E. of regression	5.110174	Akaike info criterion	6.269987
Sum squared resid	443.9360	Schwarz criterion	6.468944
Log likelihood	-61.83487	Hannan-Quinn criter.	6.313166
F-statistic	6.448259	Durbin-Watson stat	2.015764
Prob(F-statistic)	0.004099		

المتغير المستقل **crid** بدون بقاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: D(CRID) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.181911	0.0030
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CRID,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 17:45
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CRID(-1))	-0.724432	0.227672	-3.181911	0.0049
D(CRID(-1),2)	0.380260	0.243815	1.559624	0.1354

R-squared	0.347738	Mean dependent var	0.125962
Adjusted R-squared	0.313408	S.D. dependent var	6.888771
S.E. of regression	5.708093	Akaike info criterion	6.412040
Sum squared resid	619.0642	Schwarz criterion	6.511518
Log likelihood	-65.32642	Hannan-Quinn criter.	6.433629
Durbin-Watson stat	1.729492		

الملحق 03

اختبار الاستقرارية (P.P) لمتغيرات نموذج الدراسة

عند المستوى I(0)

المتغير التابع PEG بقاطع

Null Hypothesis: PEG has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.845277	0.3506
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.275160
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.275160

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PEG)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 18:52
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PEG(-1)	-0.211758	0.114757	-1.845277	0.0791
C	4.081935	2.263663	1.803243	0.0857

R-squared	0.139522	Mean dependent var	-0.070326
Adjusted R-squared	0.098547	S.D. dependent var	1.244701
S.E. of regression	1.181780	Akaike info criterion	3.254862
Sum squared resid	29.32869	Schwarz criterion	3.353601
Log likelihood	-35.43091	Hannan-Quinn criter.	3.279695
F-statistic	3.405046	Durbin-Watson stat	1.786791
Prob(F-statistic)	0.079147		

المتغير التابع PEG بقاطع وباتجاه

Null Hypothesis: PEG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*

Phillips-Perron test statistic		-1.015089	0.9219
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.119013
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.416483

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PEG)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:00
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PEG(-1)	-0.159276	0.114548	-1.390476	0.1797
C	2.309481	2.418103	0.955080	0.3509
@TREND("2000")	0.061947	0.037081	1.670573	0.1104

R-squared	0.244891	Mean dependent var	-0.070326
Adjusted R-squared	0.169380	S.D. dependent var	1.244701
S.E. of regression	1.134401	Akaike info criterion	3.211193
Sum squared resid	25.73729	Schwarz criterion	3.359301
Log likelihood	-33.92872	Hannan-Quinn criter.	3.248442
F-statistic	3.243115	Durbin-Watson stat	2.142104
Prob(F-statistic)	0.060270		

المتغير التابع PEG بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: PEG has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.458065	0.5054
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.472609
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.537109

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PEG)
Method: Least Squares

Date: 10/05/24 Time: 19:02
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PEG(-1)	-0.006053	0.013116	-0.461527	0.6490

R-squared	0.006284	Mean dependent var	-0.070326
Adjusted R-squared	0.006284	S.D. dependent var	1.244701
S.E. of regression	1.240784	Akaike info criterion	3.311869
Sum squared resid	33.87001	Schwarz criterion	3.361239
Log likelihood	-37.08650	Hannan-Quinn criter.	3.324286
Durbin-Watson stat	1.895382		

عند المستوى I(1)

المتغير التابع PEG بقاطع

Null Hypothesis: D(PEG) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.275166	0.0033
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.532713
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.532713

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PEG,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:04
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PEG(-1))	-0.955173	0.223424	-4.275166	0.0004
C	-0.041853	0.277645	-0.150743	0.8817

R-squared	0.477494	Mean dependent var	0.048932
Adjusted R-squared	0.451368	S.D. dependent var	1.753018
S.E. of regression	1.298455	Akaike info criterion	3.446735
Sum squared resid	33.71968	Schwarz criterion	3.545920
Log likelihood	-35.91408	Hannan-Quinn criter.	3.470100
F-statistic	18.27704	Durbin-Watson stat	1.891551
Prob(F-statistic)	0.000370		

المتغير التابع PEG بقاطع وباتجاه

Null Hypothesis: D(PEG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.595350	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.250124
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.318681

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PEG,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:05
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PEG(-1))	-1.147516	0.226873	-5.057966	0.0001
C	-1.207954	0.618699	-1.952411	0.0658
@TREND("2000")	0.091826	0.044308	2.072419	0.0521

R-squared	0.573829	Mean dependent var	0.048932
Adjusted R-squared	0.528969	S.D. dependent var	1.753018
S.E. of regression	1.203126	Akaike info criterion	3.333847
Sum squared resid	27.50274	Schwarz criterion	3.482626
Log likelihood	-33.67232	Hannan-Quinn criter.	3.368895
F-statistic	12.79152	Durbin-Watson stat	1.931679
Prob(F-statistic)	0.000303		

المتغير التابع PEG بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: D(PEG) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.379275	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.534454
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.534454

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PEG,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:09
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PEG(-1))	-0.952597	0.217524	-4.379275	0.0003

R-squared	0.476900	Mean dependent var	0.048932
Adjusted R-squared	0.476900	S.D. dependent var	1.753018
S.E. of regression	1.267882	Akaike info criterion	3.356961
Sum squared resid	33.75800	Schwarz criterion	3.406554
Log likelihood	-35.92657	Hannan-Quinn criter.	3.368644
Durbin-Watson stat	1.894714		

عند المستوى I(0)

المتغير المستقل BANK بقاطع

Null Hypothesis: BANK has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.635198	0.4493
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.005262
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006005

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BANK)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:16
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BANK(-1)	-0.113010	0.068912	-1.639910	0.1159

C	0.601035	0.352766	1.703776	0.1032

R-squared	0.113524	Mean dependent var	0.023113
Adjusted R-squared	0.071311	S.D. dependent var	0.078773
S.E. of regression	0.075912	Akaike info criterion	-2.235543
Sum squared resid	0.121015	Schwarz criterion	-2.136804
Log likelihood	27.70874	Hannan-Quinn criter.	-2.210710
F-statistic	2.689303	Durbin-Watson stat	1.697105
Prob(F-statistic)	0.115919		

المتغير المستقل BANK بقاطع وباتجاه

Null Hypothesis: BANK has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.150359	0.8972
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.005209
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.005209

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BANK)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:17
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BANK(-1)	-0.172386	0.149854	-1.150359	0.2636
C	0.876750	0.712125	1.231174	0.2325
@TREND("2000")	0.002328	0.005189	0.448594	0.6585

R-squared	0.122355	Mean dependent var	0.023113
Adjusted R-squared	0.034590	S.D. dependent var	0.078773
S.E. of regression	0.077398	Akaike info criterion	-2.158598
Sum squared resid	0.119810	Schwarz criterion	-2.010490
Log likelihood	27.82387	Hannan-Quinn criter.	-2.121349
F-statistic	1.394125	Durbin-Watson stat	1.620767
Prob(F-statistic)	0.271138		

المتغير المستقل BANK بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: BANK has a unit root
Exogenous: None

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.328840	0.9488
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.005989
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.005989

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BANK)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:20
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BANK(-1)	0.004283	0.003223	1.328840	0.1975

R-squared	-0.009015	Mean dependent var	0.023113
Adjusted R-squared	-0.009015	S.D. dependent var	0.078773
S.E. of regression	0.079127	Akaike info criterion	-2.193024
Sum squared resid	0.137743	Schwarz criterion	-2.143654
Log likelihood	26.21977	Hannan-Quinn criter.	-2.180607
Durbin-Watson stat	1.672655		

عند المستوى الأول I(1)

المتغير المستقل BANK بقاطع

Null Hypothesis: D(BANK) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.803021	0.0093
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.006061
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006189

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BANK,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:24
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BANK(-1))	-0.846426	0.223125	-3.793511	0.0011
C	0.019039	0.018306	1.040033	0.3107

R-squared	0.418448	Mean dependent var	-0.002442
Adjusted R-squared	0.389370	S.D. dependent var	0.104490
S.E. of regression	0.081651	Akaike info criterion	-2.086211
Sum squared resid	0.133339	Schwarz criterion	-1.987025
Log likelihood	24.94832	Hannan-Quinn criter.	-2.062846
F-statistic	14.39073	Durbin-Watson stat	1.942902
Prob(F-statistic)	0.001140		

المتغير المستقل BANK بقاطع وباتجاه

Null Hypothesis: D(BANK) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.895198	0.0301
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.005706
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003872

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BANK,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:25
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BANK(-1))	-0.901179	0.227743	-3.957009	0.0008
C	0.058508	0.040605	1.440922	0.1659
@TREND("2000")	-0.003046	0.002801	-1.087731	0.2903

R-squared	0.452539	Mean dependent var	-0.002442
Adjusted R-squared	0.394912	S.D. dependent var	0.104490
S.E. of regression	0.081280	Akaike info criterion	-2.055711

Sum squared resid	0.125522	Schwarz criterion	-1.906933
Log likelihood	25.61283	Hannan-Quinn criter.	-2.020664
F-statistic	7.852838	Durbin-Watson stat	1.968537
Prob(F-statistic)	0.003269		

المتغير المستقل BANK بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: D(BANK) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.643776	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.006389
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006389

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BANK,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:25
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BANK(-1))	-0.774644	0.212594	-3.643776	0.0015

R-squared	0.386996	Mean dependent var	-0.002442
Adjusted R-squared	0.386996	S.D. dependent var	0.104490
S.E. of regression	0.081810	Akaike info criterion	-2.124448
Sum squared resid	0.140550	Schwarz criterion	-2.074856
Log likelihood	24.36893	Hannan-Quinn criter.	-2.112766
Durbin-Watson stat	1.968339		

عند المستوى الأول I(0)

المتغير المستقل DAB بقاطع

Null Hypothesis: DAP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*

Phillips-Perron test statistic		0.029546	0.9522
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.279056
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.331172

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DAP)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:37
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DAP(-1)	0.003826	0.036041	0.106151	0.9165
C	0.422149	0.231653	1.822330	0.0827

R-squared	0.000536	Mean dependent var	0.443478
Adjusted R-squared	-0.047057	S.D. dependent var	0.540274
S.E. of regression	0.552840	Akaike info criterion	1.735446
Sum squared resid	6.418278	Schwarz criterion	1.834184
Log likelihood	-17.95763	Hannan-Quinn criter.	1.760278
F-statistic	0.011268	Durbin-Watson stat	1.233812
Prob(F-statistic)	0.916470		

المتغير المستقل DAB بقاطع وباتجاه

Null Hypothesis: DAP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.146207	0.4949
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.230702
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.296363

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DAP)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:41

Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DAP(-1)	-0.298046	0.151216	-1.970995	0.0627
C	0.313719	0.222233	1.411666	0.1734
@TREND("2000")	0.149286	0.072914	2.047413	0.0540

R-squared	0.173720	Mean dependent var	0.443478
Adjusted R-squared	0.091092	S.D. dependent var	0.540274
S.E. of regression	0.515080	Akaike info criterion	1.632117
Sum squared resid	5.306138	Schwarz criterion	1.780225
Log likelihood	-15.76934	Hannan-Quinn criter.	1.669365
F-statistic	2.102439	Durbin-Watson stat	1.231582
Prob(F-statistic)	0.148344		

المتغير المستقل DAB بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: DAP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.546730	0.9959
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.323185
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.484486

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DAP)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:42
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DAP(-1)	0.060795	0.018857	3.224009	0.0039

R-squared	-0.157516	Mean dependent var	0.443478
Adjusted R-squared	-0.157516	S.D. dependent var	0.540274
S.E. of regression	0.581270	Akaike info criterion	1.795302
Sum squared resid	7.433248	Schwarz criterion	1.844672
Log likelihood	-19.64598	Hannan-Quinn criter.	1.807719
Durbin-Watson stat	1.098720		

عند المستوى الأول I(1)

المتغير المستقل DAB بقاطع

Null Hypothesis: D(DAP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.524820	0.1235
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.267459
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.270629

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DAP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:47
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DAP(-1))	-0.689157	0.275052	-2.505548	0.0210
C	0.345504	0.154542	2.235664	0.0369

R-squared	0.238900	Mean dependent var	0.088636
Adjusted R-squared	0.200845	S.D. dependent var	0.606750
S.E. of regression	0.542407	Akaike info criterion	1.700908
Sum squared resid	5.884106	Schwarz criterion	1.800093
Log likelihood	-16.70998	Hannan-Quinn criter.	1.724273
F-statistic	6.277769	Durbin-Watson stat	1.493567
Prob(F-statistic)	0.020983		

المتغير المستقل DAB بقاطع وباتجاه

Null Hypothesis: D(DAP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.403577	0.3677
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.264565
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.271062

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DAP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:51
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DAP(-1))	-0.670131	0.283752	-2.361679	0.0290
C	0.231245	0.296094	0.780984	0.4444
@TREND("2000")	0.008573	0.018804	0.455932	0.6536

R-squared	0.247137	Mean dependent var	0.088636
Adjusted R-squared	0.167889	S.D. dependent var	0.606750
S.E. of regression	0.553478	Akaike info criterion	1.780935
Sum squared resid	5.820426	Schwarz criterion	1.929714
Log likelihood	-16.59029	Hannan-Quinn criter.	1.815983
F-statistic	3.118502	Durbin-Watson stat	1.517861
Prob(F-statistic)	0.067422		

المتغير المستقل **DAB** بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: D(DAP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.205143	0.2017
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.334300
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.325561

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DAP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:53
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DAP(-1))	-0.281230	0.224557	-1.252375	0.2242

R-squared	0.048694	Mean dependent var	0.088636
Adjusted R-squared	0.048694	S.D. dependent var	0.606750
S.E. of regression	0.591793	Akaike info criterion	1.833070
Sum squared resid	7.354601	Schwarz criterion	1.882663
Log likelihood	-19.16377	Hannan-Quinn criter.	1.844752
Durbin-Watson stat	1.508403		

عند المستوى الثاني I(2)

المتغير المستقل DAB بقاطع

Null Hypothesis: D(DAP,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.635747	0.0139
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.359631
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.318735

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DAP,3)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:54
Sample (adjusted): 2003 2023

المتغير المستقل DAB بقاطع وباتجاه

Null Hypothesis: D(DAP,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.471958	0.0688
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.352410
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.320210

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DAP,3)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:55
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DAP(-1),2)	-1.180060	0.327736	-3.600645	0.0020
C	-0.091333	0.333980	-0.273468	0.7876
@TREND("2000")	0.014172	0.023336	0.607315	0.5512

R-squared	0.441351	Mean dependent var	0.095714
Adjusted R-squared	0.379279	S.D. dependent var	0.813859
S.E. of regression	0.641206	Akaike info criterion	2.080630
Sum squared resid	7.400602	Schwarz criterion	2.229848
Log likelihood	-18.84662	Hannan-Quinn criter.	2.113014
F-statistic	7.110287	Durbin-Watson stat	1.620106
Prob(F-statistic)	0.005300		

المتغير المستقل DAB بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: D(DAP,2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.698049	0.0008
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.368249
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.328271

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DAP,3)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 19:56
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DAP(-1),2)	-1.209022	0.314714	-3.841650	0.0010

R-squared	0.416241	Mean dependent var	0.095714
Adjusted R-squared	0.416241	S.D. dependent var	0.813859
S.E. of regression	0.621821	Akaike info criterion	1.934120
Sum squared resid	7.733238	Schwarz criterion	1.983860
Log likelihood	-19.30826	Hannan-Quinn criter.	1.944915
Durbin-Watson stat	1.535740		

عند المستوى I(0)

المتغير المستقل DIPO بقاطع

Null Hypothesis: DIPO has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.678533	0.9992
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	282456.5
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	278248.0

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DIPO)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 22:59
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIPO(-1)	0.047886	0.028825	1.661261	0.1115
C	329.5866	229.6665	1.435066	0.1660

R-squared	0.116154	Mean dependent var	658.9037
Adjusted R-squared	0.074066	S.D. dependent var	578.0162
S.E. of regression	556.1988	Akaike info criterion	15.56307
Sum squared resid	6496499.	Schwarz criterion	15.66181
Log likelihood	-176.9753	Hannan-Quinn criter.	15.58790
F-statistic	2.759789	Durbin-Watson stat	1.390248
Prob(F-statistic)	0.111519		

المتغير المستقل DIPO بقاطع وباتجاه

Null Hypothesis: DIPO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.711005	0.7133
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	249546.8
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	300308.8

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DIPO)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 22:59
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIPO(-1)	-0.308374	0.221114	-1.394639	0.1784
C	165.8487	243.0963	0.682235	0.5029
@TREND("2000")	217.8159	134.1184	1.624057	0.1200

R-squared	0.219133	Mean dependent var	658.9037
Adjusted R-squared	0.141046	S.D. dependent var	578.0162
S.E. of regression	535.7040	Akaike info criterion	15.52615
Sum squared resid	5739576.	Schwarz criterion	15.67426
Log likelihood	-175.5507	Hannan-Quinn criter.	15.56340
F-statistic	2.806278	Durbin-Watson stat	1.192625
Prob(F-statistic)	0.084289		

المتغير المستقل DIPO بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: DIPO has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		4.811798	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	310156.3
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	413154.3

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DIPO)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 23:00
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIPO(-1)	0.083590	0.014902	5.609243	0.0000

R-squared	0.029477	Mean dependent var	658.9037
Adjusted R-squared	0.029477	S.D. dependent var	578.0162
S.E. of regression	569.4333	Akaike info criterion	15.56967
Sum squared resid	7133594.	Schwarz criterion	15.61903
Log likelihood	-178.0511	Hannan-Quinn criter.	15.58208
Durbin-Watson stat	1.305518		

عند المستوى I(1)

المتغير المستقل DIPO بقاطع

Null Hypothesis: D(DIPO) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.396440	0.1540
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	282147.8
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	170788.5

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DIPO,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 23:01
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIPO(-1))	-0.618757	0.222225	-2.784375	0.0114
C	446.4957	180.7351	2.470443	0.0226

R-squared	0.279351	Mean dependent var	67.18883
Adjusted R-squared	0.243318	S.D. dependent var	640.4394
S.E. of regression	557.1020	Akaike info criterion	15.56988
Sum squared resid	6207252.	Schwarz criterion	15.66907
Log likelihood	-169.2687	Hannan-Quinn criter.	15.59325
F-statistic	7.752744	Durbin-Watson stat	1.698150
Prob(F-statistic)	0.011445		

المتغير المستقل DIPO بقاطع وباتجاه

Null Hypothesis: D(DIPO) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.728014	0.2358
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	261524.1
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	156474.1

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DIPO,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 23:01
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIPO(-1))	-0.697689	0.228783	-3.049575	0.0066
C	199.9752	269.1300	0.743043	0.4665
@TREND("2000")	23.59256	19.27395	1.224065	0.2359

R-squared	0.332027	Mean dependent var	67.18883
Adjusted R-squared	0.261714	S.D. dependent var	640.4394
S.E. of regression	550.2885	Akaike info criterion	15.58489
Sum squared resid	5753530.	Schwarz criterion	15.73366
Log likelihood	-168.4337	Hannan-Quinn criter.	15.61993
F-statistic	4.722126	Durbin-Watson stat	1.725170
Prob(F-statistic)	0.021638		

المتغير المستقل DIPO بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: D(DIPO) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.521016	0.0144
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	82.14703
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	78.81474

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DIPO,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 23:16
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIPO(-1))	-0.520912	0.203630	-2.558128	0.0183

R-squared	0.235066	Mean dependent var	0.595599
Adjusted R-squared	0.235066	S.D. dependent var	10.60683
S.E. of regression	9.276788	Akaike info criterion	7.337297
Sum squared resid	1807.235	Schwarz criterion	7.386890
Log likelihood	-79.71026	Hannan-Quinn criter.	7.348979
Durbin-Watson stat	1.744259		

عند المستوى I(0)

المتغير المستقل CRID بقاطع

Null Hypothesis: CRID has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.105339	0.6956
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	29.56710
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	38.76189

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(CRID)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 23:23
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CRID(-1)	-0.049902	0.044865	-1.112277	0.2786
C	5.238183	2.582686	2.028192	0.0554

R-squared	0.055635	Mean dependent var	2.686651
Adjusted R-squared	0.010665	S.D. dependent var	5.721197
S.E. of regression	5.690607	Akaike info criterion	6.398452
Sum squared resid	680.0432	Schwarz criterion	6.497191
Log likelihood	-71.58220	Hannan-Quinn criter.	6.423285
F-statistic	1.237160	Durbin-Watson stat	1.336118
Prob(F-statistic)	0.278591		

المتغير المستقل CRID بقاطع وباتجاه

Null Hypothesis: CRID has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.854245	0.9447
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	29.08097
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	29.08097

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(CRID)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 23:29
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

CRID(-1)	-0.143116	0.167535	-0.854245	0.4031
C	5.369455	2.634420	2.038192	0.0550
@TREND("2000")	0.386234	0.667985	0.578207	0.5696

R-squared	0.071161	Mean dependent var	2.686651
Adjusted R-squared	-0.021722	S.D. dependent var	5.721197
S.E. of regression	5.783003	Akaike info criterion	6.468831
Sum squared resid	668.8624	Schwarz criterion	6.616939
Log likelihood	-71.39155	Hannan-Quinn criter.	6.506080
F-statistic	0.766133	Durbin-Watson stat	1.242042
Prob(F-statistic)	0.477972		

المتغير المستقل CRID بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: CRID has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.404014	0.9553
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	35.35882
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	35.35882

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(CRID)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 23:30
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CRID(-1)	0.030920	0.022023	1.404014	0.1743

R-squared	-0.129351	Mean dependent var	2.686651
Adjusted R-squared	-0.129351	S.D. dependent var	5.721197
S.E. of regression	6.079970	Akaike info criterion	6.490381
Sum squared resid	813.2528	Schwarz criterion	6.539751
Log likelihood	-73.63939	Hannan-Quinn criter.	6.502798

عند المستوى I(1)

المتغير المستقل CRID بقاطع

Null Hypothesis: D(CRID) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.953263	0.0554
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	28.78730
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	16.97555

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(CRID,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 23:30
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CRID(-1))	-0.666999	0.210239	-3.172583	0.0048
C	1.940871	1.318507	1.472022	0.1566

R-squared	0.334781	Mean dependent var	0.205798
Adjusted R-squared	0.301520	S.D. dependent var	6.733173
S.E. of regression	5.627257	Akaike info criterion	6.379629
Sum squared resid	633.3205	Schwarz criterion	6.478815
Log likelihood	-68.17592	Hannan-Quinn criter.	6.402995
F-statistic	10.06528	Durbin-Watson stat	1.651482
Prob(F-statistic)	0.004786		

المتغير المستقل CRID بقاطع وباتجاه

Null Hypothesis: D(CRID) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.014958	0.1505
Test critical values:	1% level	-4.440739	

	5% level	-3.632896
	10% level	-3.254671

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	27.82360
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	13.54472

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(CRID,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 23:31
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CRID(-1))	-0.708408	0.218116	-3.247848	0.0042
C	4.038011	2.907191	1.388973	0.1809
@TREND("2000")	-0.159154	0.196190	-0.811222	0.4273

R-squared	0.357050	Mean dependent var	0.205798
Adjusted R-squared	0.289371	S.D. dependent var	6.733173
S.E. of regression	5.675985	Akaike info criterion	6.436489
Sum squared resid	612.1192	Schwarz criterion	6.585267
Log likelihood	-67.80138	Hannan-Quinn criter.	6.471537
F-statistic	5.275642	Durbin-Watson stat	1.677894
Prob(F-statistic)	0.015055		

المتغير المستقل CRID بدون قاطع وبدون اتجاه

Null Hypothesis: D(CRID) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.585658	0.0123
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	31.90618
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	25.26517

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(CRID,2)
Method: Least Squares
Date: 10/05/24 Time: 23:31

Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CRID(-1))	-0.538634	0.196543	-2.740536	0.0123

R-squared	0.262709	Mean dependent var	0.205798
Adjusted R-squared	0.262709	S.D. dependent var	6.733173
S.E. of regression	5.781481	Akaike info criterion	6.391586
Sum squared resid	701.9360	Schwarz criterion	6.441179
Log likelihood	-69.30745	Hannan-Quinn criter.	6.403269
Durbin-Watson stat	1.606690		

الملحق رقم 04

اختبار (جوهانسون – جسليس) (J-J)

Date: 10/06/24 Time: 23:36
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PEG BANK DIPO CRID
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.724167	62.59586	47.85613	0.0012
At most 1 *	0.633216	34.26078	29.79707	0.0143
At most 2	0.305649	12.19516	15.49471	0.1478
At most 3 *	0.172667	4.170061	3.841465	0.0411

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.724167	28.33509	27.58434	0.0400
At most 1 *	0.633216	22.06562	21.13162	0.0369
At most 2	0.305649	8.025097	14.26460	0.3762
At most 3 *	0.172667	4.170061	3.841465	0.0411

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

PEG	BANK	DIPO	CRID
74.89950	13.76291	1.625022	-70.25146

-150.2341	-36.31783	-6.332736	139.4767
105.9156	-90.59570	6.696935	-93.51838
109.6794	-39.88562	12.08944	-106.4896

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(PEG)	0.016011	0.013508	-0.026234	0.019134
D(BANK)	-0.001624	0.006216	0.003764	0.002234
D(DIPO)	0.017468	0.055960	-0.032595	-0.000634
D(CRID)	0.022570	0.015868	-0.029072	0.020194

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 217.7664

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

PEG	BANK	DIPO	CRID
1.000000	0.183752	0.021696	-0.937943
	(0.20823)	(0.01395)	(0.01388)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(PEG)	1.199252
	(1.29160)
D(BANK)	-0.121649
	(0.21939)
D(DIPO)	1.308364
	(1.73040)
D(CRID)	1.690517
	(1.41600)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 228.7992

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

PEG	BANK	DIPO	CRID
1.000000	0.000000	-0.043124	-0.968195
		(0.05313)	(0.05870)
0.000000	1.000000	0.352758	0.164636
		(0.23375)	(0.25822)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(PEG)	-0.830073	-0.270208
	(2.83876)	(0.65677)
D(BANK)	-1.055468	-0.248096
	(0.41681)	(0.09643)
D(DIPO)	-7.098746	-1.791934
	(3.08636)	(0.71406)
D(CRID)	-0.693463	-0.265672
	(3.10297)	(0.71790)

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 232.8118

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

PEG	BANK	DIPO	CRID
1.000000	0.000000	0.000000	-0.944306
			(0.01135)
0.000000	1.000000	0.000000	-0.030780
			(0.01003)
0.000000	0.000000	1.000000	0.553964
			(0.26384)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)			
D(PEG)	-3.608668	2.106484	-0.235210
	(3.09385)	(1.53640)	(0.14588)
D(BANK)	-0.656794	-0.589105	-0.016794
	(0.45607)	(0.22648)	(0.02150)
D(DIPO)	-10.55103	1.161002	-0.544278
	(3.27132)	(1.62453)	(0.15425)
D(CRID)	-3.772610	2.368100	-0.258504
	(3.37346)	(1.67525)	(0.15906)

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير أبعاد الشمول المالي على مستويات النمو الاحتوائي في الجائر خلال الفترة من 2000 إلى 2023، وبالتحديد أثر بعدي الشمول المالي (الوصول للخدمات المصرفية ممثل بمؤشر تطور عدد فروع البنوك في الجزائر، وتطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر، وبعد استخدام الخدمات المصرفية ممثل بمؤشر تطور حجم الودائع في الجزائر و مؤشر تطور حجم القروض في الجزائر) على مستوى النمو الاحتوائي ممثل بمؤشر مركب (مؤشر جيني في ومؤشر الفقر في الجزائر) وذلك باعتماد نموذج التكامل المشترك و نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL). قبل ذلك تم الوقوف على واقع الشمول المالي في الجزائر استنادا لبيانات مؤشر الشمول المالي الصادرة عن البنك الدولي حيث أن آخر اصدار لهاذه البيانات هو سنة 2021، وكذلك بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الجزائري.كذلك تم الوقوف على واقع النمو الاحتوائي استنادا لبيانات البنك المركزي الجزائري وقوانين المالية، والديوان الوطني للإحصاء في الجزائر.

خلصت الدراسة إلى أن مستويات الشمول المالي في الجزائر متدنية، حيث أن الجزائر، وذلك بناء للمؤشرات الجزئية للشمول المالي حيث ان نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات لدى البنوك والمؤسسات المالية بلغت نسبتهم 44 بالمئة نسبة متحسنة عن السنوات السابقة لكن لا تزال ضعيفة هذا بالإضافة إلى مؤشرات أخرى ، أما بالنسبة لمستويات النمو الاحتوائي، خلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر ليس احتوائيا ذلك أن مؤشر الفقر في تزايد وصل لما يقارب 9 بالمئة وكذلك مؤشر جيني الذي بلغ ما يفوق 32 بالمئة إ ضافة إلى مؤشرات أخرى. وقد خلصت الدراسة إلى تأثير أبعاد الشمول المالي على النمو الاحتوائي حيث أن مؤشر عدد الفروع البنكية ومؤشر حجم الودائع يؤثر بشكل إيجابي على مستوى النمو الاحتوائي في الجزائر بينما مؤشر حجم القروض يؤثر سلبا على مستويات النمو الاحتوائي في الجزائر. في حين تم تحييد مؤشر تطور عدد الصرافات الآلية لعدم استقرار البيانات عند نفس المستوى.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، النمو الإحتوائي، أبعاد الشمول المالي، مؤشرات قياس النمو الاحتوائي.

Abstract

The study aimed to identify the extent of the impact of the dimensions of financial inclusion on the levels of inclusive growth in Algeria during the period from 2000 to 2023, specifically the impact of the two dimensions of financial inclusion (access to banking services represented by the indicator of the development of the number of bank branches in Algeria, and the development of the number of ATMs in Algeria, and the dimension of the use of banking services represented by the indicator of the development of the volume of deposits in Algeria and the indicator of the development of the volume of loans in Algeria) on the level of inclusive growth represented by a composite indicator (the Gini index in and the poverty index in Algeria) by adopting the joint integration model and the autoregressive distributed lag model (ARDL). Before that, the reality of financial inclusion in Algeria was determined based on the data of the Financial Inclusion Index issued by the World Bank, as the latest version of this data is in 2021, as well as based on data from the Central Bank of Algeria. The reality of inclusive growth was also determined based on data from the Central Bank of Algeria, finance laws, and the National Office of Statistics in Algeria. The study concluded that the levels of financial inclusion in Algeria are low, as Algeria, based on partial indicators of financial inclusion, where the percentage of individuals who have accounts with banks and financial institutions reached 44 percent, an improved percentage compared to previous years, but still weak, in addition to other indicators. As for the levels of inclusive growth, the study concluded that economic growth in Algeria is not inclusive, as the poverty index is increasing and reached nearly 9 percent, as well as the Gini index, which reached more than 32 percent, in addition to other indicators. The study concluded that the dimensions of financial inclusion affect inclusive growth, as the number of bank branches index and the deposit volume index positively affect the level of inclusive growth in Algeria, while the loan volume index negatively affects the levels of inclusive growth in Algeria. While the indicator of the development of the number of ATMs was neutralized due to the instability of the data at the same level.

Keywords: financial inclusion, inclusive growth, dimensions of financial inclusion, indicators of measuring inclusive growth.